

السنة العشرون، العدد ١١٢ ، نيسان، ايار، حزيران ١٩٩٨

الاستيطان والقوى السياسية الإسرائيلية

جديد التفسير الصهيوني للإستيطان

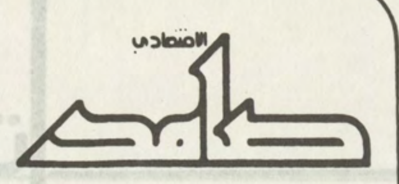
اخطبوط الإستيطان .. معضلة التسوية

هجرة اليهود السوفييت والإستيطان

الولايات المتحدة والإستيطان الإسرائيلي

ظاهرة "النمور الآسيوية" من المعجزة الاقتصادية إلى الكارثة القومية





صامد الاقتصادي

فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن موسسة
"صامد"
جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

أحمد قريع
أبو علاء

مدير التحرير

فاروق وادي

المراسلات

صامد الاقتصادي - ص.ب ٩٦٠٦٨٧ - عمان ١١١٩٦ - الأردن

تلفاكس ٥١٥٠٣٤٧ (٦-٩٦٢/٠٠)
E-mail: samed@go.com.jo

التوزيع

دار الكرمل للنشر والتوزيع

هاتف ٥٦٨٩٦٨٤ فاكس ٥٦٨٩٦٨٥ (٦-٩٦٢-٠٠)

ص.ب ١٧٠٦٧ عمان ١١١٩٥ الأردن

المدير المسؤول
محمد أحمد عيتاني/ بيروت - لبنان

ثمن النسخة : 3 $ أو ما يعادلها

المحتويات

السنة العشرون، العدد ١١٢، نيسان - أيار - حزيران ١٩٩٨



الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد

الدراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة

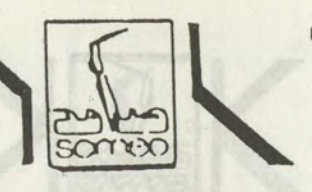
الافتتاحية

المشهد الاستفزازي العدواني والمؤلم للمستوطنات المتناثرة على امتداد الأراضي الفلسطينية المحتلة، صورة ربما تعكس في بعض جوانبها المشهد السياسي برمته، وما آلت إليه مسيرة التسوية السياسية في مسارها الفلسطيني - الإسرائيلي، كما تعكس وبكل وضوح طبيعة السياسة الاسرائيلية العدوانية التوسعية المتصادمة تماماً مع السلام الحقيقي والعادل والشامل.

فتنامي المد الاستيطاني اليومي، يعني وبالترجمة العملية، انهياراً متقصداً لركن منجز من أركان العملية السلمية، واختراقاً للأسس التي بنيت عليها هذه العملية عبر مفاوضات مضنية قادت إلى وضع أقدامنا على أول الطريق، نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في هذه المنطقة، يهيىء لتعايش شعبين على أرض فلسطين التاريخية، ولسلام يعم المنطقة، سلام نظيف من الاستيطان العدواني وقائم على أساس الاعتراف بالحقوق الأرضية للتعاون الحقيقي.

لقد قامت فلسفة اتفاقاتنا مع الجانب الإسرائيلي على مبدأ المرحلية والتدرج، سواء في انجاز الإنسحاب الإحتلالي الإسرائيلي المتدرج من الأراضي الفلسطينية.. وصولاً إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، المتضمنان نصوصاً واضحة مستندة إلى قوة الشرعية الدولية التي تؤكد مبدأ الانسحاب من كامل الضفة والقطاع والقدس وتطالب بتطبيقه. والتدرج في بناء الكيانية الفلسطينية، التي قطعنا فيها شوطاً رغم كل المحبطات والمثبطات السياسية والاقتصادية، بفعل سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة والجمود الذي بات يلف مجمل العملية السياسية في المنطقة. ثم أخيراً، التدرج في بناء الأمن المشترك، اقليمياً، وثنائياً، ليضمن حماية السلام المنشود الذي نسعى إليه.

مع ذلك، لم تأخذ اسرائيل بالعنصرين الأول والثاني، وبمبدأ الترابط العضوي



للعناصر مجتمعة، بل دأبت على الربط التعسفي بين مشاريعها الاستيطانية وتمددها في الأرض الفلسطينية ، وبين مفهوم للأمن صاغته على هواها، لم تبنه المتطلبات الموضوعية التي تجد تفهماً من جانبنا، وإنما شكّلته مجموعة متضافرة من الأوهام والهواجس والمبالغات الأمنية كمبرر لا أساس له للاحتفاظ بالأرض الفلسطينية المحتلة.

فإذا كان إطار الاتفاقيات الموقعة قد نص على تأجيل البحث في مجموعة من القضايا الاشكالية، الأساسية والجوهرية، التي تتمحور حولها تاريخ الصراع، فإن فلسفة التأجيل قامت على تهيئة المناخات النفسية لتنامي عناصر الثقة والاطمئنان بين الجانبين، وتوفير الوقت اللازم لترميم الثقوب الهائلة في علاقة لم تعرف من قبل سوى العداء.

غير أن سياسة اسرائيل الاستيطانية، وترجمتها المباشرة على الأرض، أسهمت في تكريس هذه الثقوب وتوسيعها إلى درجة أصبح من الصعب ترميمها، حيث باتت تقترب من تخوم المستحيل.

□ □ □

تأكيداً، أن المستوطنات الاسرائيلية لا يمكنها ولا بأي حال من الأحوال، أن تخلق سلاماً آمناً، لأن الأمن بمفهومه الأشمل، لا يحققه إلا السلام الحقيقي، والسلام الحقيقي لا يحققه إلا الإنسحاب الكامل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل إن المستوطنات، وكما أكدت تجارب السنوات الأخيرة، أثبتت ومازالت تثبت، أنها عقبة كأداء في طريق السلام، وبرميلاً من البارود مهيئاً بكل عناصر التفجير الشامل.

غير أن السياسة التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية الحالية، مازالت تمعن في نقض توجهات السلام، ليس فحسب من خلال طروحات رئيسها وانتهاجه لسياسة الأمر الواقع، وتأكيداته المتواصلة برفض التعهد بوقف وتجميد العمليات الاستيطانية، وإنما أيضاً



من خلال ما تسرّب إلى وسائل الإعلام الاسرائيلية والعالمية حول مشاريع اسرائيلية قيد التنفيذ، تقتضي العمل على تحويل عدد واسع من مستوطنات الضفة الفلسطينية إلى مدن كاملة، بما يتطلبه ذلك من تطوير في بناها التحتية وتمديدها وتعزيزها بآلاف من الوحدات السكنية، وهذا الأمر سوف يتطلب استتباعاً خضوع مزيد من الأراضي الفلسطينية لنهم غول المصادرة، مما سيسهم مستقبلاً، من وجهة النظر الإسرائيلية في تقليص مساحة الأرض الفلسطينية التي سوف تخضع للتفاوض، سواء على صعيد انجاز الخطوات المعلقة والمجمدة التي كان ينبغي انجازها خلال المرحلة الانتقالية باستكمال عملية إعادة الانتشار، أو تعقيد المشكلة وزجها في خانة المستحيل عند طرحها في مفاوضات المرحلة النهائية إذا ما قيض لها أن تتواصل.. أو ربما زجنا نحن في شباك مشكلة جديدة قد يكون عنوانها المدن الاستيطانية، والتي قد يكون أحد مقاصدها الإسهام في تشتيت شاغلنا في موضوع الاستيطان بشكله الذي عرفته الاتفاقيات الموقعة، وانتقالنا إلى خوض معركة الاستيطان على جبهة أخرى جديدة.

□ □ □

على أي حال، فإن سياسة الحلقة المفرغة التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية القائمة وتعمل على زجنا فيها، لم تعد صالحة للعمل، إذ جرى استهلاكها وابتذالها في كل القضايا المطروحة، السياسية والاجرائية و الأمنية، وبات من الضروري أن نواجهها بمبادراتنا نحن، كي نتمكن من إحباطها بجهودنا الذاتية، ووعينا، وفاعليتنا المتنامية على كافة الأصعدة.

فأمام هول هذه الانتهاكات، لا بد لنا من أن نعلن، وبالفعل، عن تمسكنا بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالاستيطان، والتي أكدت عدم شرعيته وانتهاكه لمبدأ السلام، مع



اقتران هذا الموقف الدولي بالدعوة إلى التوقف عن إقامتها وتطوير القائم منها، والكف عن كل المشاريع والمخططات الاستيطانية المستقبلية والموضوعة قيد التنفيذ.. والتأكيد القاطع على أن حركة الاستيطان وكل ما نتج عنها على الارض هو عملٌ عدواني غير شرعي وباطل يجب أن يزول تماماً إذا أريد للسلام الحقيقي أن يتحقق.

□ □ □

إن إعادة وضع عملية السلام في مسارها الصحيح، تتطلب في البدء استجابة اسرائيل للمطالب الدولية بشأن المستوطنات، فلا حل يضمن المستقبل ما دامت هناك مستوطنة واحدة على الأرض الفلسطينية.

أما إذا ما تشبثت اسرائيل برفضها تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، فإنها سوف تتحمل مستقبلاً كل نتائج حل آخر قد يستند إلى قوة الفاعلية الشعبية.. ومازالت تجربة السنوات العشر ماثلة أمام العيون المتعامية! فهل يدفعنا الصلف الاسرائيلي والاستفزاز اليومي للمستوطنين والاستشراء اليومي للمستوطنات إلى الاستجابة لخيار حرب المستوطنات الذي تقترحه علينا السياسة الاسرائيلية، كي نجد حلاً لهذه المشكلة؟

نؤكد ، ونعيد التأكيد، على أن خيار السلام هو خيارنا الاستراتيجي حتى الآن، وما بين حدّي الخيارين المطروحين، نتدخل برؤية أولية تقترح حلاً عملياً لمشكلة المستوطنات يقوم علي:

★ الوقف الفوري لكل أعمال ومشاريع ومخططات الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

★ الإقرار الاسرائيلي بأن المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة في حرب



حزيران ١٩٦٧، أقيمت فوق أرض فلسطينية احتلت بالقوة العسكرية، ثم تمت مصادرتها والاستيلاء عليها وفق أنظمة وقوانين وأوامر عسكرية احتلالية تفتقد إلى أي سند قانوني موضوعي.

★ تقديم دراسة مسحية للنشاطات الاستيطانية الاسرائيلية بعد التوقيع على الاتفاقيات. مع الإقرار الاسرائيلي بأن هذه الأنشطة هي مخالفة صريحة لروح ونص وجوهر الاتفاقيات ولفكرة السلام، على أن يقترن هذا الأمر باستعدادها لتحمل المسؤوليات المترتبة على هذه المخالفة.

★ اعتبار المستوطنين المقيمين على الأرض الفلسطينية أجانب، ويمكن حل مشكلة إقامتهم كأجانب، وضمن النسيج الاجتماعي الفلسطيني التام، من خلال خضوعهم للقانون الفلسطيني وشروط تعامله مع الأجانب، أو التقدم بطلبات الحصول على الجنسية الفلسطينية واعتبارهم، بعد الموافقة، مواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وفق القانون الفلسطيني وشروطه.

★ أما الخيار الأخير والأسلم، فهو مغادرتهم الأراضي الفلسطينية والعيش حيث يشاؤون أو يسمح لهم أن يعيشوا.

□ □ □

في تطلعنا إلى مستقبل السلام، كنا نرنو إلى أفق أكثر جمالاً من هذا الذي تحجبه الغابات الحجرية الاستيطانية العدوانية المتناثرة بكثرة وقسوة فوق قمم جبالنا، فتستفز مشاعرنا وأحلام المستقبل ومشروع السلام!

لم نكن نطمح لأن نرى عاملاً فلسطينياً يحفر بيديه أساساً لمستوطنة أو يضع حجراً



واحداً في بنيانها النقيض لبنيانه النفسي والوطني. كنا نود لعمالنا أن يتوجهوا للعمل في مشاريع السلام المشتركة، في المناطق الصناعية التي جهدنا من أجل بنائها على امتداد الخط الأخضر.

أما هاجس الأمن، أو ذريعته، فهو بالدرجة الأولى هاجسنا نحن، حيث ان الشعب الفلسطيني هو الذي يعيش بالقرب من غزاة مستوطنين مدججين بعناصر الكراهية، والأيدولوجيا الشوفينية، وأسلحة الرصاص والبارود، والثقاب المهيأة لإشعال الحرائق!

ورغم القناعة التامة بأن الاستيطان والمستوطنين سيرحلون في النهاية عن كل شبر من أرضنا، فإن نهج السلام وروحه تقتضي الآن، ودون إبطاء، الشجاعة والموضوعية للإقرار برحيله، وتجاوز مجرد الدعوة لذلك إلى اتخاذ الآليات الدولية التنفيذية لإنهائه، وذلك من أجل خلق المناخات الملائمة لصنع سلام شامل.. وعادل.. ودائم.

أحمد قريع

(أبو علاء)

الإستيطان والقوى السياسية الإسرائيلية

مصطفى الحسيني

يعتبر الاستيطان إحدى الدعائم الأساسية للمشروع الصهيوني، ويشكِّل مع الهجرة اليهودية توأم المشروع الصهيوني، الذي ساهم كثيراً في الاستيلاء على أرض فلسطين. منذ عام ١٨٩٧، عندما عُقد مؤتمر بال في سويسرا، وهنالك خطط وبرامج لتنفيذ سياسة الاستيطان الصهيوني، بصورة مرحلية. وفي مطلع القرن الحالي، تم البدء - فعلياً - في تنفيذ البرامج الاستيطانية، التي تلقت دفعة قوية عقب صدور وعد بلفور، عام ١٩١٧؛ حيث كان يوجد - آنذاك - شبه إجماع على ضرورة الاستيطان في فلسطين؛ وحيث أطلق غلاة الصهاينة المقولة الزائفة: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، والتي حاولوا من خلالها «تغييب» الشعب الفلسطيني، بل إلغاء وجوده.

بعد عدوان ١٩٦٧، واحتلال أراضٍ عربية، وبالذات مع موجات الهجرة اليهودية الضخمة، ومع سعي الإسرائيليين لتوطين المهاجرين الجدد، بدأت مسألة الاستيطان تتخذ أبعاداً سياسية مغايرة ومتباينة؛ حيث لم تعد تمثل قضية إجماع قوي بالنسبة للقوى السياسية الإسرائيلية، كما كانت من ذي قبل. ولقد كان هناك ربط دائم بين الاستيطان وبين الهجرة.. ونشير في هذا الصدد إلى ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، يتسحاق شامير، يوم ١٤/ ١/ ١٩٩٠، في إجتماع قدامى «حركة حيروت»، حيث قال بالحرف الواحد: «من أجل الهجرة الضخمة تحتاج إسرائيل إلى أرض - إسرائيل الكاملة، والى دولة كبيرة وقوية»[1]. وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، مؤخراً، بأن إسرائيل لم تُقَم بقرار دولي وإنما بمائة عام من الاستيطان.

ويختلف الفكر السياسي الإسرائيلي إزاء مسألة الاستيطان من حزب إلى آخر، باختلاف

الزمان والمكان، ومن ثمَّ، فإن محاولة استبيان مواقف القوى السياسية الإسرائيلية إزاء هذه المسألة، تستوجب منا أن نعرض لمواقف الأحزاب والقوى والحركات السياسية، من خلال برامجها الانتخابية، ومواقفها المعلنة، والتي تشكل - في النهاية - توجهات الفكر السياسي الإسرائيلي إزاء مسألة الاستيطان.

بادىء ذي بدء، نودُّ أن نقرر بأن الاستيطان في قطاع غزة - على سبيل المثال - يختلف عنه في الخليل؛ وهذا الأخير يختلف، بدرجة أو بأخرى، عن الاستيطان في القدس الشريف. بمعنى أنه إذا كان الإجماع القومي الإسرائيلي يكاد يكون منعدماً بالنسبة للمستوطنات القائمة في قطاع غزة، فإنه يتأكد - بصورة جلية - بالنسبة للاستيطان في القدس. وحتى إن وُجدت بعض الأصوات التي تعارض الاستيطان في المدينة المقدسة، فإن ذلك ينبع، في المقام الأول، من محاولة الحفاظ على ما يسمونه بالمصالح القومية، ويأتي من منطلق إسرائيلي محض، بغض النظر عن عدم مشروعية الاستيطان وبطلانه، وايضاً بغض النظر عن مبادىء العدل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

الاستيطان والخطوط الأساسية لحكومة نتنياهو:

يتضح من خلال القراءة المتأنية في الخطوط الأساسية لحكومة بنيامين نتنياهو، التي تم تقديمها لسكرتارية الكنيست، يوم ١٦/ ٦/ ١٩٩٦، أن هذه الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة تضع نصب عينيها أهدافاً محددة لتوسيع الاستيطان وتكثيفه، باعتبار ذلك تجسيداً للصهيونية. فقد جاء في البند الخامس من أهداف هذه الحكومة: «تكثيف حركة الاستيطان، في شتى أرجاء البلاد، وتوسيعها، وتطويرها».

وفي الجزء الخاص بالاستيطان، في الخطوط الأساسية للحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، جاء ما يلي: «تولي الحكومة أهمية قومية كبرى للاستيطان، في النقب، والجليل، ومرتفعات الجولان، ووادي الأردن، والضفة الغربية، وغزة؛ باعتبار الاستيطان في هذه المناطق من عناصر أمن دولة إسرائيل؛ ولأنه يعبر عن تجسيد الصهيونية.. وستقوم الحكومة بإدخال تعديلات على سياسة الاستيطان، وستعمل على تدعيمه، وتطويره، في هذه المناطق، مع رصد الموارد والوسائل اللازمة لذلك.. وستحافظ الحكومة على موارد المياه في هضبة الجولان والضفة الغربية، باعتبارها موارد مهمة وحيوية للدولة»..

وفيما يتعلق بالقدس، ورد في الخطوط الأساسية للحكومة أن «القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل، وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، أبد الدهر.. وستقف الحكومة ضد أية

محاولة للمساس بوحدة القدس، وستمنع أيَّ إجراء يتعارض والسيادة الإسرائيلية على المدينة، فضلاً عن وضع الإمكانيات كافة تحت تصرف مختلف الوزارات وبلدية القدس للإسراع في عملية البناء في القدس وضواحيها، وتعزيز مكانة القدس الكبرى»..

الاستيطان وبرامج الأحزاب:

جاء في برنامج حزب «الليكود»: «أنه، على مدى خمسة عشر عاماً، في الفترة ما بين ١٩٧٧ وحتى ١٩٩٢، تم إقامة ٢٧٨ مستوطنة في أرض - إسرائيل؛ منها ١٨ في وادي الأردن؛ ١٠٦ مستوطنة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، ٦٨ في الجليل؛ ١٤ في مرتفعات الجولان؛ ١٤ في قطاع غزة؛ ٤٤ في صحراء النقب ووادي عربة؛ ١٤ مستوطنة في المناطق الوسطى والشمالية.. وإننا نؤكد حقنا في الاستيطان في شتى أرجاء أرض - إسرائيل، وإن المستوطنات التي تم إنشاؤها تأتي انطلاقاً من أن الاستيطان يمثل عنصراً أساسياً من عناصر الأمن القومي»...

أما برنامج حزب «العمل»، الذي أقرّه مؤتمر الحزب، يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٩٦، فقد قرر «ضرورة بقاء المستوطنين اليهود في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية، وذلك في إطار التسوية الدائمة... وستعمل الحكومة على تدعيم الاستيطان وتطويره، في المناطق الحدودية، وفي مستوطنات المواجهة في مرتفعات الجولان ووادي الأردن»[٢]...

وجاء برنامج حزب «ميرتس» مختلفاً، إلى حد كبير، مع برنامجيّ الحزبين الكبيرين، حيث نص على أن «ميرتس تعارض، بشكل لا لبس فيه، سياسة الاستيطان في المناطق (المحتلة)، وأنه ينبغي على إسرائيل أن تعمل على تفكيك المستوطنات الصغيرة والمعزولة، بصفة نهائية، وحتى خلال المحادثات الفعلية باتجاه اتفاقية سلام انتقالية، وأن الاعتبارات الرئيسية عند وضع حدود الدولة ينبغي أن تتمثل في عوامل الأمن والديموجرافيا».. ولكن تجدر الإشارة، أيضاً، إلى أن برنامج حزب «ميرتس»، في البند الخاص بالقدس، يقرر بكل الوضوح أن «القدس هي عاصمة إسرائيل، التي لن يعاد تقسيمها»..

وطالب برنامج حزب «المفدال» «بتطبيق السيادة الإسرائيلية الكاملة على كل المستوطنات الموجودة في المناطق (المحتلة)، وبتعزيز الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وغزة، وتطبيق الحقوق الدينية والقومية لشعب إسرائيل في الحرم القدسي»؛ وهو الأمر الذي يعني أن حزب المفدال يؤيد حق اليهود في إقامة الصلوات في الحرم القدسي، رغم وجود خلافات في هذا الصدد بين رجال الدين اليهودي[٣].

ومن الأحزاب الجديدة، التي دخلت الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل، حركة

المهاجرين الجديدة المعروفة باسم «يسرائيل بعاليّاه».. وهي ترى «ضرورة الإبقاء على المستوطنات اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية، وأن للشعب اليهودي الحق الثابت في أرض - إسرائيل، وأن القدس هي العاصمة الموحدة للدولة، وليست محل تفاوض.. وترى الحركة الجديدة أن الهجرة تعتبر عنصراً حيوياً في سياستها تجاه السلام والأمن؛ ومن ثم فإنها تتطلع إلى هجرة مليون مهاجر من دول الكومنولث الروسي إلى إسرائيل باعتبارها ذلك عنصراً ديموجرافياً مهماً في أية استراتيجية أمنية طويلة المدى»[٤].

ومن الأحزاب الجديدة، أيضاً، «الطريق الثالث»، الذي تم تأسيسه، خصيصاً، من أجل التصدي لأية محاولة لإعادة الجولان كاملةً إلى سوريا.. وهذا الحزب ينص في برنامجه على ما يلي: «الحق التاريخي للشعب الإسرائيلي في أرض إسرائيل؛ الاصرار في أية تسويات سلمية على ضمان السيطرة الأمنية والاستيطانية لإسرائيل على غور الأردن، شمال البحر الميت، غوش عتسيون، مرتفعات الجولان، ضواحي القدس، والكتل الاستيطانية الحيوية للأمن؛ القدس الكبرى تحت سيادة إسرائيل؛ تدعيم وتكثيف الاستيطان على طول الحدود الشرقية، وفي غور الأردن، وشمال البحر الميت، واعرباه، ومرتفعات الجولان[٥].

أما الأحزاب اليمينية الأكثر تطرفاً، والتي تقع عند يمين اليمين على الخريطة الحزبية - السياسية، مثل «تسومت»، أو «موليدت»، بصفة خاصة، فإنها تتحدث، بلا حرج، وبلهجة ممعنة في التطرف، حيث لا تعتمد رؤيتها على الابقاء على المستوطنات وتكثيفها فحسب، بل إنها تتحدث، أيضاً، عن ترحيل العرب من أراضيهم وديارهم الوطنية، فيما يسمى في الفكر الصهيوني المتطرف باسم «الترانسفير»!! وعلى الناحية الأخرى من الخريطة السياسية، تقع بعض الحركات السياسية الهامشية، مثل حركة «السلام الآن» (شالوم عخشاف)، التي تعارض الاستيطان في الأرض المحتلة، معارضة شديدة، وتقوم بتظاهرات جماهيرية، من آن لآخر، ولكنها، في الوقت ذاته، تقر بأن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل..

وفي إطار الحديث عن مواقف القوى السياسية المتباينة إزاء الاستيطان، نود الإشارة إلى الوثيقة التي تم التوقيع عليها بين الليكود وحزب العمل، وعُرفت باسم «وثيقة إيتان - بيلين» والتي جاء فيها بالنسبة للاستيطان: «إن أيَّ اتفاق توقعه حكومة إسرائيل لن يتضمن تعهداً بإزالة المستوطنات اليهودية في أرض - إسرائيل الغربية، ولن يتم المساس بحق المستوطنين في الاحتفاظ بجنسيتهم الإسرائيلية، ولن تكون هناك عودة لحدود ١٩٦٧، وسيكون معظم المستوطنين ومستوطناتهم تحت السيادة الإسرائيلية مع الحفاظ على الامتداد الجغرافي بين المستوطنات وبين دولة إسرائيل. والمستوطنات الإسرائيلية، التي أُقيمت خارج المناطق التي سيتم ضمها لإسرائيل،

تحظى بترتيبات خاصة ومتفق عليها، يتم في إطارها الحفاظ على جنسيتهم الإسرائيلية، وارتباطهم كأفراد وجماعات بدولة إسرائيل»[٦].

وفي بنود المبادىء الخاصة بتشكيل «الكتلة الدينية»، التي أوردتها صحيفة «هاتسوفيه»، جاء ما يلي فيما يتعلق بالاستيطان: لن يتم إخلاء المستوطنات والمستوطنين اليهود من «أراضيهم»؛ ويتم ضمان وتأمين سلامة كل المستوطنين في الضفة الغربية، وغزة، والجولان[٧].

«دليل المستوطن».. دليل على الإرهاب:

نتيجة للسياسة الاستيطانية المحمومة، التي انتهجتها حكومات إسرائيل، وخاصة عقب تولي الليكود مقاليد الحكم، نشأت حركات سرية إرهابية استيطانية، في الأراضي المحتلة، لترويع العرب الفلسطينيين، وترهيبهم، ومن ثم حملهم على مغادرة أراضيهم.. وفي عهد حكومة يتسحاق شامير، عام ١٩٩٠، وُزع في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة، كتيب بعنوان «دليل المستوطن في المناطق (المحتلة)»، تضمن توصيات، وتوجيهات للعمليات الانتقامية ضد السكان الفلسطينيين. وهوية مؤلفي هذا الدليل وناشريه ليست معروفة، كما أنه لا يحمل أي توقيع. ويتضمن الدليل توجيهات عديدة للقيام بنشاط سري ضد الفلسطينيين، ويدعو المستوطنين إلى استخدام الذخيرة الحية.

وقد أثار هذا الدليل الاستيطاني الإرهابي موجة من ردود الفعل داخل إسرائيل. على سبيل المثال، اتفق عضو الكنيست يائير تسبان، وأمنون روبنشتاين، من «مبام» و«شينوي»، آنذاك، على أن هذا الدليل يشير إلى وجود حركة سرية يهودية جديدة، وعلى أنه يمثل مرحلة أخرى في التصعيد العنصري المناهض للإنسانية ضد العرب، والذي تديره دوائر متطرفة في إسرائيل. وأطلقت حركة (السلام الآن) على ذلك الدليل صفة «نظرية قتال» للمستوطنين، الذين يحظون بتشجيع عناصر عديدة في الحكومة - حكومة شامير آنذاك - لتنفيذ عملياتهم العنيفة[٨].

وهذا الدليل الإرهابي - الاستيطاني، يوضح للمستوطن كيف يسرق أسلحة نارية، وكيف يزيل آثار اطلاق النار، بعد استخدام الأسلحة، وكيف يتفادى احتمالات القاء القبض عليه، وكيف ينفذ عمليات إرهابية ضد السكان الفلسطينيين. ويقول الدليل للمستوطن: «طوبى لك إذا قررت القيام بعملية مدبَّرة، وتهانينا لك إذا قمت بتنفيذ العملية»!! كذلك يشرح الدليل للمستوطن ما ينبغي عليه أن يفعله،أثناء التحقيق، إذا تم إلقاء القبض عليه، حيث يوجه إليه النصح بإنكار أية صلة له بالحادث، والإصرار على القول: «ليس لديَّ ما أقوله». وفي إطار النصائح العامة، يقول الدليل للمستوطن: رد على كل حجر يلقيه عربي، بعمليات انتقامية سرية، أو

بعمليات جماعية؛ الحق خسائر فادحة بالممتلكات العربية!![٩].

أزمة مستوطنات وليس ضمانات:

في عهد حكومة شامير، أيضاً، عام ١٩٩١، وقبل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وقعت خلافات بين الإدارة الأمريكية، برئاسة جورج بوش، والحكومة الإسرائيلية، وذلك عندما طالب بوش الكونجرس بتأجيل النظر في طلب إسرائيل الحصول على ضمانات أميركية لقروض قيمتها عشرة مليارات دولار، لاستيعاب الهجرة بسبب بناء إسرائيل مستوطنات في الأراضي المحتلة. وتفاقمت حدة الخلاف، عندما هدد شامير بعدم حضور «مؤتمر مدريد»، وبمواصلة سياسة الاستيطان، وتحريض اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على الرئيس الأمريكي. واتهم بعض أعضاء اليمين الإسرائيلي المتطرف، أمثال رحبعام زئيفي - داعية الترانسفير ورئيس حزب موليدت - الرئيس بوش بأنه كاذب، وديماغوجي رخيص[١٠]. ومن ثم قام بوش بتذكير إسرائيل بالمعونات الأمريكية السخية، مشيراً إلى أن كل مواطن إسرائيلي يحصل من الولايات المتحدة على ألف دولار، سنوياً. بل وصل الأمر إلى حد تعرض موكب وزير الخارجية الأميركي، آنذاك، جيمس بيكر، للرشق بالطماطم، خلال زيارته لإسرائيل، يوم ١٩/ ٩/ ١٩٩١، حيث أعلنت إحدى فصائل حركة «كاخ» اليمينية المتطرفة مسؤوليتها عن الحادث[١١].

ولأن الأمر يتعلق بوجود خلاف مع الحليف الاستراتيجي الأول لإسرائيل في العالم، وهو الولايات المتحدة، فقد أثار هذا الأمر خلافاً حاداً داخل المجتمع الإسرائيلي بشأن سياسة الاستيطان. أنصار أقصى اليمين، مثل رفائيل إيتان، الذي كان يتولى منصب وزير الزراعة، آنذاك، اقترح بأن يتنازل الوزراء الإسرائيليون عن ١٠٪ من رواتبهم، لمدة أربع سنوات، على أن يشمل الاقتراح كل مواطني الدولة، وأن تتخلى الحكومة عن طلب الضمانات، وأن تقوم بتأسيس صندوق مالي لاستيعاب الهجرة، أو بالأحرى للاستيطان في الأراضي المحتلة[١٢].

ووصفت جيئولاه كوهين (من حزب هتحياه المتطرف المندثر، ووالدة وزير العدل المستقيل من حكومة نتياهو، تساحي هنيغابي)، مواقف بوش بأنها «خيانة» لإسرائيل، مؤكدة بأنها تشعر بقشعريرة الحرب تسري في جسدها، وهي تقرأ تصريحات بوش. وبشكل عام، دعت الأحزاب الأكثر يمينية شامير، رئيس الوزراء، آنذاك، إلى تجميد كل الإجراءات الخاصة بمؤتمر مدريد للسلام إلى ما بعد الانتهاء من مسألة الضمانات وتسوية الخلاف بشأن الاستيطان[١٣].

أما أحزاب اليسار، فقد كان لها موقف مختلف، حيث رفض حزب العمل موقف الليكود، الذي يفضِّل الاستيطان، على الاهتمام بإيجاد حلول للبطالة والمشاكل الاقتصادية، كما دعت

حركة التغيير «شينوي» إلى وقف الاستيطان، ودفع مسيرة السلام قدماً»[١٤]. وقد أعلن عضو الكنيست، يوسي ساريد، من حركة «راتس» (ميرتس حالياً)، أن اللعبة الحقيقية اسمها مستوطنات، وليس ضمانات. وقال إننا نجعل من الرئيس بوش عدواً لنا، لأنه يصر على تحقيق السلام. فهل صديق إسرائيل هو، فقط، الذي يسمح لنا بأن نغرق في دمائنا، ودماء آخرين، بشكل لا هوادة فيه. ووجه ساريد النقد إلى الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة، لأنها تؤيد إسرائيل والليكود في أمور، هي في غير صالحها وفي غير صالح السلام، مؤكداً بأن استيعاب الهجرة مهمة إنسانية، من الطراز الأول، لكن صنع السلام مهمة ليست هناك مهمة أكثر إنسانية منها[١٥]. وأيده في هذا الرأي الكاتب الصحفي حمي شاليف، بقوله: «إننا مستعدون لأن نضحي على مذبح الاستيطان بمستقبل الهجرة، وبمصير الاستيعاب، وبعلاقاتنا مع الولايات المتحدة، وبمكانتنا بين الشعوب، وبمواردنا الحالية، وثرواتنا المستقبلية، وبمسيرة السلام التي تتعلق بنا وبأولادنا من أجل الاستيطان، إن أنصار الاستيطان قد اختطفوا دولة كاملة، وأخذوا يتصرفون فيها وكأنها ملك لهم، وحدهم»[١٦].

وينظر عضو الكنيست، جادي ياتسيف، إلى هذا الموضوع من زاوية بطلان الدعاوى الإنسانية، التي يرددها شامير، بالنسبة لاستيعاب الهجرة والمهاجرين، وتوطينهم من الأرض المحتلة، بقوله: «إن العالم يرى كيف تنتقل أموال المعونة الأميركية إلى المستوطنات في المناطق المحتلة، وهي المناطق التي من المفترض أن يتقرر مصيرها في المفاوضات... إن دوافعنا الإنسانية تبدو للعالم على أنها تقودنا إلى حرمان شعب آخر من حقه في حياة مستقلة؛ وحيث إن مثل هذه النية يُنظر إليها في العالم على أنها خطر جسيم، يتهدد إمكانية تسوية النزاع، وتحقيق السلام؛ وحيث إن السلام يُنظر إليه على أنه وضع ليس هناك ما هو أكثر منه إنسانية، فإن دعاوانا الإنسانية تنتفي، ويُنظر إليها على أنها نوع من النفاق المطلق»[١٧].

وفي هذا السياق تقول الكاتبة ياعيل دايان، العضو البارز في حركة «السلام الآن»، وابنة موشيه دايان: «من الواجب على حكومة إسرائيل أن تتصرف بحكمة، الآن، لأن العدل ليس في جانبها»[١٨].

تجميد أم تمجيد الاستيطان؟!

عندما تولت حكومة رابين مقاليد السلطة، عقب انتخابات الكنيست الثالث عشر، شرعت هذه الحكومة في اتخاذ بعض القرارات، التي تقضي بتجميد أعمال البناء في الأراضي العربية المحتلة. وقد جاءت هذه القرارات في إطار ترتيب الأولويات القومية الإسرائيلية، سواء

لإعتبارات اقتصادية أو سياسية. ولكن هذه القرارات لم تكن تمثل توجهاً استراتيجياً لحكومة رابين، بهدف دفع مسيرة السلام في المنطقة، بل كانت تهدف، في المقام الأول، إلى الإفراج عن ضمانات القروض الأميركية. وقد احتفظ رابين - آنذاك - لنفسه بالحق في التراجع عن هذه القرارات، وقدمت صحيفة «هآرتس» عرضاً لهذه القرارات، وفيما يلي أهمها[١٩]:

- تجميد بناء ٢١٣٦ وحدة سكنية في المناطق (المحتلة)، التي لم توقع بعد، عقود بشأنها، والتي كان مخططاً لها في إطار برنامج البناء لعام ١٩٩٢.
- تجميد بناء ٣٥٤٥ وحدة سكنية في المناطق (المحتلة)، التي وُقعت عقود بشأنها ولم يتم بعد، البدء في بنائها.
- مواصلة التجميد المؤقت لـ ٢٣٠٠ وحدة سكنية في المناطق (المحتلة)، التي تعتبر في طور وضع الأساس، وذلك حتى اتخاذ قرار نهائي بشأنها.
- مواصلة بناء ٨٧٨١ وحدة سكنية في المناطق (المحتلة)، التي تعتبر في مراحل بناء متقدمة.
- مواصلة بناء ١٦٨٦ وحدة سكنية في القدس الكبرى - إفرات، بيتار، ومعاليه أدوميم.
- تجميد ٢٩٥٧ وحدة سكنية في تخوم الخط الأخضر، والتي لم يتم بعد، التوقيع على عقود بشأنها.
- وقف العمل في طريق نابلس الدائري، الذي تبلغ تكلفته الإجمالية ستين مليون شيكل.
- وقف العمل في الطريق الذي يخترق السامرة (شمال الضفة الغربية)، والذي تبلغ تكلفته ثمانين مليون شيكل. هذا بالإضافة إلى وقف أو استمرار العمل في عدد من الطرق الأخرى في الضفة الغربية.

وبالرغم من أن هذه القرارات، القاضية بتجميد المستوطنات، لم تكن سوى خدعة، أطلقها رابين، لإحراز تقدم في «مسيرة السلام» من ناحية، وللإفراج عن ضمانات القروض الأميركية من ناحية أخرى، إلا أن هذه القرارات أثارت، مرة أخرى، الجدل الدائر داخل المؤسسة الإسرائيلية، بشأن تجميد المستوطنات، خاصة وأن رابين قد تحدث عن نوعين من الاستيطان، الأول «استيطان سياسي»؛ والثاني «استيطان أمني»!!

في هذا السياق، يقول بنيامين نتنياهو، عضو الكنيست عن الليكود، آنذاك، ورئيس الوزراء الحالي: إن تصرفات حكومة إسرائيل - يقصد حكومة رابين، آنذاك - إزاء حكومة الولايات المتحدة، بشأن الضمانات، تبرر العودة مرة أخرى، إلى القصة المعروفة عن جورج برناردشو، الذي سأل سيدة ما إذا كانت توافق على التخلي عن خصالها الفاضلة، مقابل مليون دولار؟ فقالت السيدة: مقابل مليون دولار، فإنني مستعدة للتفكير!! ثم طرح برناردشو سؤالاً صعباً: ومقابل

٢٥ سنتاً؟ حينئذ صرخت فيه السيدة، قائلة: أي نوع من السيدات تظنني!! وهنا قال لها برناردشو: حسناً، لقد اتفقنا، ولن نتناقش، إلا على الثمن. ويضيف نتنياهو: «حكومة إسرائيل لا تتناقش، إلا على الثمن، حيث باعت مبادئها، فقد اجتهد رئيس الحكومة، رابين، ليؤكد تلك الصيغة العجيبة، القائلة بأنه سيجمّد المستوطنات السياسية، ولكنه لن يمس بالمستوطنات الأمنية».. إن هذا التمييز، كما يقول نتنياهو «بين مستوطنة سياسية وأخرى أمنية لم يسبق له أن حدث، على الاطلاق، في تاريخ الصهيونية فأية مستوطنة لم تكن، على الإطلاق، سياسية أو أمنية، وإنما كانت بالمقام الأول صهيونية، تعتمد على الاعتراف بحقنا في الاستيطان في أية بقعة من بقاع (أرض - إسرائيل). إن هذا الأسلوب لن يحقق السلام الحقيقي؛ فمثل هذا السلام لم يحدث أن تحقق من موقع ضعف وخضوع»[20].

وحول مغزى الاستيطان السياسي والاستيطان الامني، يقول الكاتب الصحفي والمعلق العسكري، زئيف شيف: كلما قلّبنا في الفروق بين المستوطنات السياسية وبين المستوطنات الأمنية، كلما زادت الحيرة والارتباك. فهذا التعريف الذي وضعه يتسحاق رابين، استهدف تحقيق أهداف سياسية داخلية. لقد اشتق مصطلح مستوطنات سياسية، بالمقام الأول، من الموقع الجغرافي، أي في قلب المنطقة المكتظة بسكان فلسطينيين. بيد أن الشيء الأكثر أهمية، ربما يتمثل في أن إقامة مستوطنات سياسية - حسب رأي رابين - يهدف، منذ البداية، إلى الحيلولة دون التوصل إلى حل وسط إقليمي بين إسرائيل والفلسطينيين، ليس فقط الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية! وإنما، أيضاً، الحيلولة دون إقامة سلطة فلسطينية أخرى. ويقول أريئيل شارون، (الذي كان أحد نشطاء إقامة مستوطنات كهذه) في صحيفة يديعوت أحرونوت ٧/ ٨/ ١٩٩٢: إن هذا هو الهدف من إقامة هذه المستوطنات. إلا أنه يخصص لهم أحد عشر إقليماً بلدياً صغيراً، على غرار أقاليم الزنوج في جنوب أفريقيا، دون أن يذكر أن هذه الأقاليم الأصلية في جنوب أفريقيا قد فشلت. ومن ثم، فإن المستوطنات السياسية تهدف إلى وضع الفلسطينيين على الهامش، بشكل أكبر، ومغزاها هو استمرار النزاع وتفاقمه[21].

ويستطرد زئيف شيف، قائلاً: «تتعاظم الحيرة، بشكل أكبر، عندما ننظر إلى تعريف رابين للمستوطنات الأمنية. وهنا، أيضاً، يعتبر الموقع الجغرافي هو الفيصل على طول حدود المواجهة مع الدول العربية. ولكن ما الذي كان سيحدث لو كان غور الأردن، بطوله وعرضه - وليس في أريحا، فقط - مكتظاً بالسكان العرب؟ لقد وصف أحد وزراء حزب العمل المستوطنة الأمنية بأنها تلك التي تقع على مقربة من الحدود، ويمكن أن تشترك في صد هجوم معادٍ، وسكانها منخرطون في نظام الدفاع الإقليمي.. وهذا تعريف ساذج، أكل عليه الدهر وشرب، وانتهى في

حرب يوم الغفران (حرب اكتوبر). فإذا كان المقصود استيطاناً ضعيفاً على طول الحدود، فلا يوجد معنى لهذه المستوطنات في وقف أرتال من المدرعات».. ويخلص إلى القول: «لقد كان رابين يريد، من خلال هذا التقسيم، ما بين سياسي وأمني، وضع الحدود المؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني»[22].

ولقد حاول الليكود الإيحاء للعالم، وخاصة للأمريكيين، أنه لا فرق بين الاستيطان الأمني والاستيطان السياسي، بل لا فرق، تقريباً، بين مواقف حزب العمل ومواقف الليكود، بالنسبة للاستيطان، رغم ما يقال عن «تجميد» المستوطنات. فقد أعلن زلمان شوفال، سفير إسرائيل في واشنطن، آنذاك، والذي كان قد رشحه الليكود لهذا المنصب؛ أنه لا توجد فروق حقيقية بين مواقف حزب العمل وبين مواقف الليكود، بالنسبة لمسألة الاستيطان، ومستقبل المناطق (المحتلة). وذكر شوفال أنه عندما يميز رابين بين الاستيطان الأمني والاستيطان السياسي فالمقصود ليس إلا مسألة لفظية[23]. وفي معرض رده على ذلك، أعلن يتسحاق رابين، أنه من الواجب النظر بعين الخطر إلى تصريحات شوفال، حيث إنها لا تعبر عن الواقع السياسي. وقال رابين: إن حزب العمل يؤيد الاستيطان الأمني، في القدس الكبرى، وعلى طول خطوط المواجهة، في غور الأردن، ومرتفعات الجولان[24].

وقد أدلى اللواء (احتياط) شلومو غازيت، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق، بدلوه في هذا الموضوع، بقوله: إننا نرى في السلام الهدف الرئيسي، الهدف الذي هو شرط لقدرتنا على التفرغ لبناء مجتمع، وحضارة، واقتصاد مزدهر. ولن نستطيع تحقيق هذا الهدف، ما دمنا نحتفظ بهذه الأراضي (المحتلة)، ونطالب بالاستمرار في الاحتفاظ بها. فمن يرغب في هذه الأراضي، لا يستطيع أن يظل يتجاهل سكانها العرب، بينما الحلول الثلاثة المقترحة مرفوضة رفضاً باتاً؛ رفض الحل المقترح لضم المناطق ومنح السكان الفلسطينيين حقوقاً كاملة ومتساوية؛ ورفض الحل الخاص بطرد مليونين ونصف مليون عربي فلسطيني؛ ورفض الحل الذي يقترح مواصلة الاحتفاظ بهذه المناطق وبسكانها، دون منح العرب حقوقاً سياسية.. ففي النهاية إنهار النظام العنصري في جنوب أفريقيا، ليثبت بأن هذه النظرية قد أفلست.. ولكي نترك هذه المناطق، آخذين على عاتقنا أقل قدر من المخاطرة، ينبغي علينا أن نصر جيداً على ترتيبات أمن، من شأنها إعطاء رد على الخطر في حال إنهيار السلام، الذي توصلنا إليه.. لقد أثبت مناحم بيغن، في المفاوضات الصعبة مع المصريين، أن بالإمكان التوصل إلى مثل هذا الحل. ومن الممكن، أيضاً، التوصل إلى حلول (ذات طابع مختلف تماماً)، تفي بالرد على المشكلة، مع جيراننا ناحية الشرق. ومفتاح هذه الحلول يكمن في الفارق بين الاستيطان السياسي والاستيطان الأمني[25].

الاستيطان في القدس: إجماع وطني وجدل هامشي:

ثمة إجماع لدى اليهود، بمختلف إنتماءاتهم الحزبية وتوجهاتهم السياسية، على أن القدس «عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل». ومن ثمّ، يختلف الاستيطان في القدس عنه في أية بقعة أخرى من الأراضي الفلسطينية؛ وحتى إذا نشأ جدل يهودي حول إقامة مستوطنة ما في القدس، فإن هذا الجدل لا يتعدى كونه جدلاً على التوقيت، أكثر منه خلافاً على الجوهر والهدف.

لقد أصدر دافيد بن جوريون أوامره بمواصلة البناء الاستيطاني اليهودي في القدس، وذات يوم قال لتيدي كوليك، رئيس بلدية القدس السابق، وبنحاس سابير، وزير المالية سابقاً، بالحرف الواحد: «من الواجب جلب يهود إلى القدس، بأي ثمن؛ ومن الواجب توطين عشرات الآلاف من اليهود هناك، في غضون فترة قصيرة»(٢٦).

وبعد يوم واحد، فقط، من انتهاء حرب الأيام الستة (عدوان ١٩٦٧)، وتحديداً في ١١/ ٦/ ١٩٦٧، اتخذت الحكومة الإسرائيلية، آنذاك، برئاسة ليفي إشكول، قراراً يقضي بتوحيد القدس، واعتبارها عاصمة لإسرائيل. وبعد ثلاثة أيام، وفي ١٤/ ٦/ ١٩٦٧، قررت اللجنة الوزارية لشؤون الامن، برئاسة أشكول، أن القدس الكاملة تقع في تخوم دولة إسرائيل، مع وضع ترتيبات خاصة للأماكن المقدسة لمختلف الأديان. وفي النقاش الشهير، الذي أجرته الحكومة، يوم ١٩/٦/١٩٦٧، أشار رئيس الوزراء آنذاك، ليفي أشكول، إلى أنه بالنسبة لسيناء والجولان، فقد قررت الحكومة أنها مستعدة لإعادتهما مقابل السلام؛ أما بالنسبة للقدس فقد قال: «إننا مستعدون للموت، دون التنازل عنها». وفي ٢٧/٦/١٩٦٧، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً يقضي بالتنفيذ الفوري للقرار، الصادر في ١١/٦/١٩٦٧، وفي اليوم ذاته دُعي الكنيست لعقد جلسة طارئة، حيث أقرّ ثلاثة قوانين خلقت الإطار لتوحيد القدس. وفي اليوم التالي (٢٨/ ٦/ ١٩٦٧)، أعلنت سكرتارية الحكومة أمر تطبيق القانون، والقضاء، والإدارة الخاصة بالدولة على القدس الشرقية.. وهكذا تم استكمال التحضيرات القانونية والقضاء لتوحيد مدينة القدس، وتفرغت الحكومة للبناء، في ما وراء الخط الأخضر، ولخلق واقع ديموجرافي جديد، بصورة تدريجية(٢٧).

مستوطنة جبل أبو غنيم وردود الفعل الإسرائيلية:

في إطار مسلسل تهويد القدس، اتخذت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس، برئاسة بنيامين نتنياهو، يوم الأربعاء ٢٦/ ٢/ ١٩٩٧، قراراً خطيراً، يقضي بإنشاء ٦٥٠٠ وحدة سكنية بالقدس الشرقية، فوق جبل أبو غنيم، الذي يطلق عليه اليهود اسم «هار - حوماه».

وإذا عدنا بعجلة الزمن ثلاثة عقود إلى الوراء، لوجدنا أن إسرائيل قد أقامت في منطقة جبل أبو غنيم «حرشاً سياسياً»، عقب حرب ١٩٦٧، حيث اعترف تيدي كوليك، ذات مرة، بأن هذا الحرش أقامته «الكيرن كييمت»، حتى تحول دون قيام العرب بإقامة بيوت لهم في هذه المنطقة، وضمان أن تبقى هذه التلال احتياطياً لبناء حي يهودي إضافي، كجزء من طوق الأحياء اليهودية، الذي يحيط بالقدس؛ وهي الأحياء التي أُقيمت غالبيتها على الأراضي التي صودرت من العرب في القدس الشرقية، بعد عام ١٩٦٧. ومن المتوقع أن تستوعب الوحدات السكنية الاستيطانية الجديدة، في جبل أبو غنيم «هار - حوماه»، حوالي ٢٥ ألف إسرائيلي آخرين.

وفي الوقت الذي تقوم فيه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالبناء لليهود في القدس، فإنها تحظر على العرب الفلسطينيين تراخيص البناء فوق أراضيهم. يقول عالم الاجتماع الإسرائيلي والباحث في تاريخ القدس، ميرون بينفنيستي: «لم تتم مصادرة أراضي الفلسطينيين فحسب، بل بخلت عليهم بلدية القدس، أيضاً، بتراخيص البناء في ما تبقى لهم من اراض»(٢٨).

وارتأى بينفنيستي، الذي عمل في الماضي مساعداً لرئيس بلدية القدس، أن الإعلان عن بناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية للفلسطينيين، بموازاة بناء حي هار - حوماه لا يتعدى كونه خدعة كبيرة(٢٩).

وليس ثمة شك في أن الخطر الأكبر في هذا المشروع الاستيطاني الجديد يتمثل في أنه سيحاصر بفكي كماشة مدناً وقرى فلسطينية مجاورة للقدس، منها بيت لحم، وبيت ساحور، وبيت جالا، التي ستحاصر بمستوطنات «غوش عتسيون» جنوباً، ومستوطنات القدس شمالاً، بحيث تخلق وضعاً مشابهاً لمستوطنة «كريات أربع» في الخليل.

وكما نوّهنا، بداية، فإن مخطط الاستيطان في «أبو غنيم» ليس وليد عهد حكومة نتنياهو، بل يدخل في إطار المخطط الإسرائيلي العام، الرامي إلى تهويد القدس، الذي وضعت أسسه في عهد حكومات المعراخ، عقب الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية، عام ١٩٦٧. لقد أعلن شمعون بيرس، في عام ١٩٨٩، عندما كان وزيراً للمالية، أن الاستيطان في القدس يعتبر مهمة وطنية مضاعفة؛ لتدعيم القدس أولاً، ولاستيعاب الهجرة الضخمة ثانياً.

ومن ثم، فليس غريباً - في إطار ردود الفعل - أن آثر عدد من أعضاء حزب «العمل» الانضمام إلى الوقوف ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، بإدعاء أنه وعد الرئيس الأميركي كلينتون بتأجيل تنفيذ المشروع الاستيطاني في القدس الشرقية.

إن مسألة الاستيطان في جبل أبو غنيم قد أسقطت الفوارق بين حزب «العمل» وبين الأحزاب الأكثر يمينية من «الليكود» وحتى «موليدت».. لقد أيّد نواب من حزب «العمل»، أمثال بنيامين بن اليعيزر، وزير الإسكان السابق - الذي كان أحد المنفذين لسياسة تهويد القدس - وموشيه شاحال، العمل على إسقاط حكومة نتنياهو، بزعم أن رئيسها أعطى كلينتون وعداً بتأجيل المشروع. وقال بن اليعيزر: «اننا ندعم نتنياهو في كل خطواته لدفع عملية السلام مع الفلسطينيين، في ما عدا القدس، فلن نسمح له بتقسيمها؛ لن نسمح له بهدم ما بنيناه، خلال عشرات السنين»[٣٠]. أما النائب يوسي بيلين، من «العمل»، أيضاً، فقد ارتأى الاستيطان في جبل أبوغنيم، في هذه المرحلة، أمراً خاطئاً[٣١]. ونود الإشارة هنا، مجدداً، إلى أن الاعتراض يأتي على التوقيت، وليس على المشروع، بحد ذاته!!

وفي سياق ردود الفعل، والمواقف السياسية - الحزبية، وقبيل قرار نتنياهو للجرافات بالبدء في العمل، كان أقصى اليمين الإسرائيلي قد ساورته الشكوك في نوايا رئيس الوزراء الإسرائيلي، حيث قامت مجموعة من أعضاء أقصى اليمين الإسرائيلي، تطلق على نفسها اسم «خائبي الأمل من نتنياهو»، بتوزيع منشور يحمل صورة لنتنياهو، وكأنه شمعون بيرس. كما اتهم عضو الكنيست، بيني بيغن - نجل مناحم بيغن - نتنياهو، بتقسيم القدس. وهدد وزير الخارجية والصناعة، ناتان شرانسكي، بالتصويت، في الحكومة، وفي الكنيست، ضد تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار في الضفة، إذا لم يبدأ العمل في جبل أبو غنيم. وفي حركة «الطريق الثالث»، قرر وزير الأمن الداخلي، ورئيس الحركة «افيجدور كهلاني» أن الحركة قررت خوض نضال مرير في هذا الموضوع». وقال عضو الكنيست، اليكس لوبونسكي، من الحركة: «إذا لم يقم نتنياهو بالبناء، في هار - حوماه، ربما يجدر بنا إعطاء الفرصة لإيهود باراك».. وأوضح سبعة عشر عضو كنيست، فيما يسمى بـ«جبهة أرض إسرائيل»، أنهم يعتبرون أنفسهم معفيين من أية التزامات إئتلافية، إذا لم يبدأ البناء الاستيطاني في القدس فوراً[٣٢]. وليس من قبيل السخرية أن ندرج حزب «العمل» في قائمة الأحزاب اليمينية، في هذا الموضوع بالذات، خاصة عندما أعلن رعنان كوهين، رئيس كتلة الحزب في الكنيست إن «رفض نتنياهو إقرار البناء في هار - حوماه يشير إلى نيته إجراء مفاوضات حول القدس؛ ويتسبب، من الناحية العملية، في تقسيمها»!! وقدم كوهين مشروع قانون يضفي حصانة على مكانة القدس، بأغلبية سبعين عضو كنيست[٣٣].

وقد أكد حزب المفدال قيام أعضاء من كتلة الحزب في الكنيست بتنظيم جولة استيطانية في جبل أبو غنيم، يتم خلالها وضع حجر الأساس للمشروع الاستيطاني. أما حزب موليدت، فقد توجه، أيضاً، عدد من أعضائه إلى ديوان نتنياهو، في محاولة للضغط عليه من أجل الإسراع في اتخاذ قرار بالبناء في «هار - حوماه»[٣٤].

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الدفاع، يتسحاق مردخاي، (ليكود) كان قد أعلن تأييده لإقامة مستوطنة جبل أبو غنيم، وكذلك لتوسيع مستوطنات في الضفة الغربية، زاعماً بأن ذلك لا يتعارض والاتفاقات المبرمة مع الفلسطينيين[٣٥].

وفي ما يتعلق بمواقف وردود فعل «معسكر اليسار»، فقد جاءت ضعيفة وخافتة. على سبيل المثال، حذّر عضو الكنيست يوسي ساريد (ميرتس) من مغبة تنفيذ مشروع جبل أبو غنيم، وقال: «إن رئيس الوزراء ادعى، بعد المصادمات التي وقعت عقب نفق الأقصى، ان احداً لم يحذره، وإنني ها هنا أحذره، الآن، وأقول له إن جبل أبو غنيم نفق أطول بكثير، وأشد ظلمة، وخطراً، من النفق الأول»[٣٦]. واقترح ران كوهين، من حركة «ميرتس»، أيضاً، كحل للأزمة، أن يتم البناء في جبل أبو غنيم لليهود والعرب، طبقاً لنسبة ملكيتهم للأراضي![٣٧].

وكانت حركة «السلام الآن» أعلى صوتاً، وأكثر ظهوراً، في معارضتها، فقد حذّر تسالي ريشف، رئيس الحركة، حكومة نتنياهو من مغبة ارتكاب خطأ آخر، يضاف إلى سجل أخطائها، التي ارتكبت خلال الشهور الماضية[٣٨]. وعقدت الحركة مؤتمراً صحفياً، يوم الأربعاء، ١٩/ ٢/ ١٩٩٧، كررت فيه تحذيرها. وقال سكرتير الحركة موشيه راز: إن الحركة أعدت التماساً، لتقديمه إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، ضد البناء الاستيطاني في جبل أبو غنيم، كما قررت القيام بسلسلة من أعمال الاحتجاج، مثل المظاهرات، والتوقيع على عرائض[٣٩].

وكانت حركة «السلام الآن» قد أصدرت بياناً، جاء فيه أن إقامة حي سكني في «هارحوماه» سيكلف دافع الضرائب الإسرائيلي ٣٢٥ مليون دولار[٤٠].

وأعلنت الحركة، في بيانها، بأنها ستتصدى للمشروع الاستيطاني، وأنها ستخوض نضالاً مشتركاً مع الفلسطينيين ضد المشروع. وانتقد البيان، أيضاً، موقف بعض أعضاء حزب العمل، المؤيدين للاستيطان في جبل أبو غنيم، مشيراً إلى أن هؤلاء الأعضاء يجعلون من حزبهم «نكتة تعيسة ومخزية»[٤١].

وعلى صعيد التعليقات وردود الفعل الصحفية، كان هناك إجماع على ضرورة وأهمية البناء في القدس، وإن كان البعض قد أشار إلى أهمية توقيت اتخاذ القرار. على سبيل المثال، كتب آريه ناؤور، سكرتير الحكومة في عهد رابين، مقالاً بعنوان «جرافات الحماقة»، قال فيه: «في تبريره لقرار إرسال الجرافات إلى هار-حوماه (جبل أبو غنيم)، أعلن نتنياهو أننا وصلنا إلى هنا لتحقيق حلم الأجيال»!! ويعلق ناؤور على ذلك، قائلاً: «إن أباءنا لم يضعوا جبل أبو غنيم في أولويات اهتماماتهم وفرحتهم، كما أن جبل أبو غنيم لم يكن يمثل رمز الحنين لخلاص الشعب اليهودي. ومن ثم، فإن نتنياهو يجد المبرر للبناء هناك، من خلال النظر إلى الماضي، طبقاً لما يسميه «حلم الأجيال»، حيث يرسل الجرافات لبناء حي استيطاني جديد.. إنه - أي نتنياهو - لم يسترشد، في قراره، بمقتضيات الحاضر، حيث كان من الممكن البناء في أماكن أخرى، والتغلب على أزمة الإسكان، من دون البناء في «هار-حوماه»، بيد أن رئيس الوزراء، نتنياهو، يرجع إلى الماضي الذي يعتبر مصدراً لخلق الرموز والأساطير، التي من شأنها مساعدته في تعبئة دعم سياسي له، في هذه الأيام العاصفة». ويمضي اريه ناؤور في مقاله، قائلاً: «حتى إذا افترضنا بأن القرار بشأن البناء في (هار-حوماه) لا يتعارض والاتفاق مع الفلسطينيين، فإن ذلك لا يعني بأنه قرار حيوي وضروري.. وإن من يرسم سياسته، إنطلاقاً من خلال النظر إلى الماضي، واعتماداً على الإدعاء بأن له حقوقاً، يمكن أن يقع في الخطأ، ويتسبب في الضرر، باسم هذه الحقوق، ومن خلال التمسك برموز الماضي، سواء كانت هذه الحقوق والرموز حقيقية أو وهمية. إن السياسة لا تقاس بدوافعها، وإنما بنتائجها، كما أن النتائج يمكن تقييمها مقارنة بالهدف المراد تحقيقه». ويتساءل كاتب المقال: «هل حقق نتنياهو الهدف أم لا؟ إن نتنياهو مدعو - أكثر من أي شخص آخر - للتفكير في النتائج، وللنظر في الحاضر، ودراسته؛ فالسياسة ينبغي رسمها، وتحديدها من خلال النظر للمستقبل، وعلى أساس الحاضر. إن قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بالبناء في «هار-حوماه» من شأنه المساس بمصالح إسرائيل، كما أن الجرافات التي تعمل هناك هي جرافات الحماقة والغباء، حيث تؤدي إلى طرح مسألة القدس على جدول الأعمال الإقليمي والعالمي، وإلى ضغط دولي؛ بل وتدخُّل القوى العظمى، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقسيم القدس»[٤٢].

ويذهب المؤرخ الإسرائيلي، ميخائيل هارسجور، أبعد من ذلك، بقوله: «إن هار-حوماه قتلت عملية السلام، وإن أول شيء يتعين علينا بناؤه في هار-حوماه هو بناء مقابر لدفن هؤلاء الذين سيلقون حتفهم، بسبب قرار البناء هناك»[٤٣].

الهوامش:

(١) هآرتس، ١٥/١/ ١٩٩٠.
(٢) معاريف، ٢٦/ ٤/ ١٩٩٦.
(٣) هآرتس، ١٠/ ٥/ ١٩٩٦.
(٤) هآرتس، ٢/ ١١/ ١٩٩٥.
(٥) معاريف، ١٥/ ٤/ ١٩٩٦.
(٦) معاريف، ١٠/ ٢/ ١٩٩٧.
(٧) هاتسوفيه، ١٠/ ٥/ ١٩٩٦.
(٨) عل همشمار، ٥/ ٧/ ١٩٩٠.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) معاريف، ١٥/ ٩/ ١٩٩١.
(١١) يديعوت أحرونوت، ١٧/ ٩/ ١٩٩١.
(١٢) هآرتس، ١٥/ ٩/ ١٩٩١.
(١٣) يديعوت أحرونوت، ١٣/ ٩/ ١٩٩١.
(١٤) عل همشمار، ١٥/ ٩/ ١٩٩١.
(١٥) يديعوت أحرونوت، ١٥/ ٩/ ١٩٩١.
(١٦) دافار، ١٧/ ٩/ ١٩٩١.
(١٧) عل همشمار، ١٣/ ٩/ ١٩٩١.
(١٨) عل همشمار، ٢٠/ ٩/ ١٩٩١.
(١٩) هآرتس، ٢٤/ ٧/ ١٩٩٢.
(٢٠) يديعوت أحرونوت، ٢١/ ٧/ ١٩٩٢.
(٢١) هآرتس، ١٤/ ٨/ ١٩٩٢.
(٢٢) المصدر نفسه.
(٢٣) هآرتس، ١٧/ ٥/ ١٩٩٢.
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) يديعوت أحرونوت، ٦/ ٤/ ١٩٩٢.
(٢٦) هآرتس، ٣١/ ٥/ ١٩٩٢.
(٢٧) معاريف، ٢١/ ٣/ ١٩٩٧.
(٢٨) يديعوت أحرونوت، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٧.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) معاريف، ١٧/ ٢/ ١٩٩٧.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) معاريف، ١٤/ ٢/ ١٩٩٧.
(٣٣) يديعوت أحرونوت، ١٣/ ٢/ ١٩٩٧.
(٣٤) هآرتس، ٢٠/ ٢/ ١٩٩٧.
(٣٥) دافاريشون، ١٧/ ٢/ ١٩٩٧.
(٣٦) هآرتس، ١٩/ ٢/ ١٩٩٧.
(٣٧) المصدر نفسه.
(٣٨) دافار ريشون، ١٩/ ٢/ ١٩٩٧.
(٣٩) دافار ريشون، ٢٠/ ٢/ ١٩٩٧.
(٤٠) هآرتس، ١٩/ ٢/ ١٩٩٧.
(٤١) المصدر نفسه.
(٤٢) معاريف، ٢١/ ٣/ ١٩٩٧.
(٤٣) يديعوت أحرونوت، ٢٨/ ٣/ ١٩٩٧.

اخطبوط الإستيطان.. معضلة التسوية

علي بدوان

ارتفع عدد المستوطنين اليهود في المناطق الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء مدينة القدس) في فترة عمل الحكومة العمالية الإسرائيلية السابقة وحتى بداية عهد حكومة نتنياهو الليكودية بنسبة ٣٩ بالمئة عما كانت عليه في السابق، ومن بين هذه الزيادة حوالي ١٦ بالمئة تكاثر طبيعي (حسب وتيرة ٤ بالمئة سنوياً).

وحسب معطيات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي للعام ١٩٩٥ والتقديرات حتى نهاية العام ١٩٩٦، فإن عدد المستوطنين يصل إلى حوالي ١٤٥ ألف مستوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، يشكلون ما نسبته ٢,٥٦ بالمئة من مجموع سكان إسرائيل، وهي ارقام ونسب لا تشمل مدينة القدس العربية المحتلة، لأن نشرة المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي تنظر إلى القدس باعتبارها موحدة وجزءاً من الأراضي الواقعة ما وراء الخط الأخضر الفاصل بين مناطق ١٩٤٨ ومناطق ١٩٦٧ بعد قرار ضمها عام ١٩٦٧. وعند إضافة أعداد المستوطنين في محيط القدس الشرقية فإن المجموع يصبح ٢٥٠ ألف مستوطن، أي ما نسبته ٥,١٢ من سكان إسرائيل. وهذه المعطيات الرقمية تتقارب مع أرقام مجلس المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمسمى اختصاراً (يشع)[١].

كما ارتفع عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية منذ توقيع اتفاق أوسلو ١ وحتى نهاية العام ١٩٩٦ (٤٠) ألف مستوطن، وفي قطاع غزة ١٩٠٠ مستوطن، وعملية بناء الشقق السكنية وتوسيع المستوطنات منذ حكومة اسحق شامير كان سبباً دافعاً لزيادة عدد المستوطنين[٢].

ومن المعطيات التي أصدرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فإن ثمة ارتفاعاً في عدد المستوطنين في كل مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه التقريب، ومع ذلك فإن ٣٣,٢ بالمئة من المستوطنين الجدد التحقوا وتجمعوا في ست مستوطنات كبيرة موجودة على بعد حوالي خمس دقائق سفر عن الخط الأخضر، وهذه المستوطنات هي:

- مستوطنة معاليه أدوميم، التي ازداد عدد مستوطنيها ٣٤٠٠ مستوطن، أي بنسبة ٢٣ بالمئة من سكانها.
- مستوطنة بيتار، التي ازداد عدد مستوطنيها ٤١٨٠ مستوطناً، أي بنسبة قدرها ١٨٧ بالمئة من سكانها.
- مستوطنة أفرات، التي ازداد عدد مستوطنيها ٢١٥٠ مستوطناً، أي بنسبة ٨٦ بالمئة من سكانها.
- مستوطنة كريات سيفر، التي ازداد عدد مستوطنيها ١٣٩٠ مستوطن، أي بنسبة قدرها ١١ بالمئة من سكانها.
- مستوطنة الفيه منشيه، التي ازداد عدد مستوطنيها ١٠٣٠ مستوطناً، أي بنسبة قدرها ٣٤ بالمئة من سكانها.
- مستوطنة ميتاهو، التي ازداد عدد مستوطنيها ١١٠٠ مستوطناً، أي بنسبة قدرها ١١ بالمئة من سكانها.

وشهدت هذه المستوطنات الست ازدياداً في عدد اليهود المستوطنين بارتفاع قدره ٣٩ بالمئة في السنوات الأربع الأخيرة، قياساً بالسنوات الأربع التي سبقت توقيع اتفاق أوسلو ١[٣].

ورغم اتفاقات أوسلو والتخوفات الأمنية الإسرائيلية تجاه حياة المستوطنين في مستوطنات قطاع غزة، فإن زيادة ملحوظة طرأت على عدد المستوطنين اليهود في (١٢) مستوطنة من أصل (١٨) مستوطنة في قطاع غزة، وهذه الزيادة أصابت بشكل رئيسي مستوطنات غوش قطيف في القطاع.

كما يقيم المستوطنون في الضفة والقدس والقطاع على مساحة عمرانية استيطانية قدرها (٧٦٠٢٥) دونماً عدا الأراضي الملحقة بها وخاصة الزراعية منها، وذلك من أصل المساحة الكلية للمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والبالغة ٦,٢٠٠ مليون دونم تقريباً، والمساحات الاستيطانية السابقة تقع في إطار مدينة استيطانية كبرى وستة مجالس محلية وأكثر من (١٧٦) مستوطنة منها (٨٤) في القدس ومحيطها و(١٨) في قطاع غزة[٤].

وفي الفترة الأخيرة خرجت من الأدراج الحكومية الإسرائيلية ومن أدراج مجلس

المستوطنين العديد من المشاريع الاستيطانية التي جرى إعدادها قبل فترة ليست بالقصيرة، وسيتم بموجب ما تنص عليه هذه المشاريع، وفي حال إقرارها، بناء ما لا يقل عن عشر مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، وتحويل عدد من مواقع الاستيطان العسكري التي تتواجد فيها قوات الناحال التابعة للجيش الإسرائيلي وخاصة جنوب مدينة الخليل إلى مستوطنات يهودية مدنية دائمة(٥).

كما أن المناطق المرجح أن تشملها خطط الاستيطان ستصيب بشكل رئيسي الأراضي المحاذية للخط الأخضر، وفي محيط القدس الكبرى وشمال الخليل وفي غور الأردن في إطار ما يسمى بالمستعمرات الأمنية أو نقاط الاستيطان الأمنية، وفوق كل ذلك فإن المشاريع الاستيطانية في قلب القدس ما زالت مستمرة على قدم وساق ولم تهدأ في أية لحظة. وكل ذلك للوصول إلى نصف مليون مستوطن في نهاية العام ٢٠٠٠(٦).

وشبكة الطرق الإلتفافية التي بوشر العمل بها منذ عهد حكومة رابين، يمكن أن تشكل حسب تصورات مجلس المستوطنين أساساً لإقامة بنية استيطانية مدنية وليس عسكرية في الضفة الغربية، تصل بين كافة المستوطنات والمواقع. ووفق ذلك فإن معالم الحل الدائم ترتسم بفعل التغيير الديموغرافي اليومي، بشكل يصعب معه التوصل إلى حل يقود إلى تطوير شكل الكيان الفلسطيني باتجاه استقلالي، وإنما يقود فقط إلى حكم ذاتي موسع دون السيادة على الأرض وثرواتها.

ويمكن القول بأن سلطات الاحتلال قد نفذت فعلياً بعض الخطط الاستيطانية الكبرى منذ توقيع اتفاقيات أوسلو ١، منها على سبيل المثال خطة قوس قزح للتنين الاستيطاني التي تضمنت شوارع وطرق التفافية بين مستعمرات سلومون - ناحليال، غوفريم - تسوف، رأس كركر - نعليا، وشوارع التفافية حول رام الله حتى مستوطنات عوفرا - بيت ايل، وبين مستعمرات فيسجوت - كوخاب يعقوب، وشارع التفافي حول الخليل، إضافة إلى شوارع التفافية حول طولكرم وبلدة الخضر، كما في خطة النجوم السبع لارئيل شارون، التي نفذت أجزاء منها بإقامة وتوسيع مواقع الاستيطان على الخط الأخضر، بدءاً من اللطرون وحتى ام الريحان شمال جنين(٧).

أما بالنسبة لمدينة القدس، فالأمر في غاية الخطورة، حيث تؤكد سلطات الاحتلال أن المدينة المقدسة خارج العملية التفاوضية وتالياً يصبح ما نسبته (٢٤) بالمئة من مساحة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ خارج إطار العملية التفاوضية ويمكن القول بأن القدس بعد توسيع حدودها الإدارية أصبحت من أكبر مدن المنطقة من حيث مساحة حدود المدينة، وبدائرة قطرها بحدود ٢٥

كيلومتراً(٨).

أما بالنسبة لمشاريع الاستيطان الراهنة والقائمة بالنسبة للقدس، فتقتضي توسيع التجمعات الاستيطانية اليهودية المحيطة بها والداخلة في إطار لقدس الكبرى، بحيث تتمدد هذه التجمعات تلقائياً مع التوسيع المتلاحق لتصبح جزءاً عضوياً من المدينة.

وتركز الأوساط الإسرائيلية المعنية على الاستيطان داخل المدينة وفي الكتل الأربع الرئيسية المحيطة بالمدينة، وهي معاليه أدوميم، أفرات، جفعات زئيف، بيتار، ويضاف إلى ذلك شارع الطوق الشرقي الذي التهم اكثر من ١٠٧٠ دونماً من الأرض، تحيط بقرى العيسوية والعيزرية وأبو ديس وموقع رأس العمود وخربة الشيخ سعد، التي أصبحت جميعها ضمن إطار مدينة القدس. ويفهم من إنشاء هذا الشارع الطوقي بأنه خطوة إسرائيلية جديدة لضم وتعزيز قرار الاستيلاء الكامل على المدينة المقدسة(٩).

ومع قرار حكومة نتنياهو باستمرار تهويد الأرض والمصادقة على المشاريع الجديدة للاستيطان، تكون مدينة القدس قد اصبحت مطوقة تماماً بأسنان التنين الاستيطاني وأذرعه الممتدة على محيطها وإلى داخلها.

وكان نتنياهو قد أبلغ رئيس بلدية القدس الليكودي المتطرف ايهود أولمرت بالموافقة على خطة استيطان جبل أبو غنيم التي تشمل إقامة ٢٤٥٠ وحدة سكنية في المرحلة الأولى من بناء ٦٣٠٠ وحدة سكنية في الخارطة الهيكلية للحي المزمع انشاؤه. كما أبلغه بدراسة خطة تطوير البنى التحتية في مختلف مناطق القدس واستثمار مبلغ ٤٢,٥ مليون دولار لشق طرق داخل الإحياء العربية(١٠).

أما أعمال التطوير الاستيطانية داخل المدينة، فستقوم على مساحة ٢١٢٥ دونماً في ١٢ قرية فلسطينية واقعة ضمن حدود القدس الكبرى. وهي قرى بيت صفافا، جبل المكبر، عرب السواحرة، أبو طور، سلوان، رأس العمود، الشياح، الصوانة، الطور والعيسوية(١١).

إضافة إلى ذلك، فقد تمت المصادقة على الخطة أ، للتواصل الاقليمي بخطة هيكلية عقارية تقوم على مساحة عشرة آلاف دونم من الأرض لوصل التجمعات الاستيطانية الكبرى في معاليه أدوميم وجبعات زئيف وجبل جيلو مع القدس(١٢).

وعودة إلى جبل أبو غنيم الذي تدعوه الأوساط الإسرائيلية وقوات الاحتلال باسم «هارحوما»، حيث جرت مصادرة الأراضي المحيطة به عام ١٩٩١، فإن الخطة الاستيطانية الراهنة تتضمن استيعاب ٤٠ ألف مستوطن في الجبل، ومنذ العام ١٩٩٦ تم وصل جبل أبو غنيم بمستوطنة جيلو شمال بيت جالا، وذلك بفضل الطرق الإلتفافية التي صادرت سلطات الاحتلال

مساحاتها اللازمة من الأرض من سكان بيت ساحور وبيت لحم، وذلك بهدف تكريس حدود القدس الجنوبية[١٣].

إن خطورة الاستيطان في جبل أبو غنيم، فضلاً عن تكريسها للواقع الاحتلالي الإستيطاني التوسعي، فإنها تتضمن النقاط التالية:

- خنق مدن بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، حيث يقيها ذلك دون أراض لاحتواء الزيادة السكانية الطبيعية، وسوف تكون في حالة حصار، من الشمال مستعمرة جبل أبو غنيم، ومن الجنوب مستعمرة كفار عتصيون.
- فصل بيت لحم عن شرق القدس وغربها، مع كل ما يترتب على ذلك من فصل اقتصادي وحياتي للمواطنين الفلسطينيين.
- انتهاك قدسية الأماكن المسيحية الأثرية، حيث يوجد في أبو غنيم بئر القديس ثيودور والدير البيزنطي، وكنيسة بئر قاديسمو، وهو المكان الذي رحلت منه السيدة العذراء قبل توجهها إلى بيت لحم وانجاب السيد المسيح.
- تمزيق وحدة الأراضي الفلسطينية والتواصل الاقليمي فيها وتغيير ملامحها الجغرافية والديمغرافية، حيث تصبح الضفة الغربية مقسمة ومشطورة فعلياً إلى منطقة شمالية، تمتد من شمال القدس ورام الله حتى شمال الضفة عند جنين وطولكرم، ومنطقة جنوبية إلى جنوب دائرة استيطان القدس الكبرى وحتى الخليل، وبذا تصبح الأراضي المحتلة محشورة في ثلاث كانتونات هي: غزة، شمال القدس حتى جنين وطولكرم، وجنوب القدس حتى الخليل.

وقبل استيطان جبل أبو غنيم أطلقت سلطات الاحتلال خطة «بوابة الشرق»، وهي خطة الاستيطان اليهودي في المنطقة الشرقية من المدينة المقدسة في المواقع القريبة من شعفاط، وعلى مساحة تقترب من ٣٠٠٠ دونم من الأرض التي تعود لمخيم شعفاط والطور وبيت حنينا، وتطل على الشارع رقم ١ والشارع رقم ١٣ والشارع رقم ٩ في مدينة القدس. وتمتد خطة بوابة الشرق لتصل إلى منطقة التلة الفرنسية لبناء مجمعات تجارية وفنادق[١٤]. وكل ذلك من أجل استكمال وصل التجمعات اليهودية ضمن المدينة ولخلق تواصل آخر مع المستوطنات المحيطة بالمدينة، وبشكل رئيسي مع مستعمرات جفعات زئيف وكتل مستعمرات أدوميم وغوش عتسيون، ولتحويل الأحياء العربية إلى كنتونات صغيرة ومحشورة في البحر السكاني الاستيطاني التوسعي اليهودي، مما يدفع المواطنين العرب إلى التفكير الجدي بالرحيل إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية، حتى بالرحيل خارج الوطن. وفي هذا السياق أيضاً تأتي السياسة الإسرائيلية بحجز

هويات المقدسيين ووضع ضوابط شديدة لتقليل وشطب قيود آلاف المقدسيين من سكان المدينة[١٥].

وباختصار شديد، يمكن القول أنه، وفي ظل الاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني، واصلت سلطات الاحتلال مصادرة ونهب الأرض الفلسطينية على نحو فاق معدلات المصادرة قبل مؤتمر مدريد وبعده. ففي سنوات الانتفاضة بلغ المعدل الشهري لمصادرة الأرض نحو ٤٧٠٠ دونم، ثم انخفض هذا المعدل إلى ٢٥٠٠ دونم بعد مؤتمر مدريد، وعاد ليرتفع بشكل لم يسبق له مثيل بعد التوقيع على اتفاق أوسلو ١ ليبلغ ٨٤٠٠ دونم، في حين كان نصيب عمليات الاستيطان المباشر نحو ٢٣٣ دونماً قبل مدريد وارتفع بعد التوقيع على اتفاق أوسلو ١ ليصل ١٠٨١ دونماً في الشهر الواحد. وهذا يعني أن معدل الارتفاع الشهري في عمليات الاستيطان المباشر وصل إلى ٤,٦ ضعفاً كما كان عليه قبل انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١[١٦].

وبحساب مباشر، فإن ما تم مصادرته من الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، بلغ بحدود (٣٠٠) ألف دونم منذ اتفاق أوسلو ١ وحتى نهاية العام ١٩٩٦.

وبحساب تتابعي، فإن سلطات الاحتلال صادرت منذ العام ١٩٦٧، أكثر من نصف الأراضي الفلسطينية في الضفة والقدس والقطاع، أي ما يزيد على ثلاثة ملايين دونم من المساحة الكلية في الضفة والقدس والقطاع، أي ما يزيد على ثلاثة ملايين دونم من المساحة الكلية للضفة والقطاع، من بينها ٧٤ بالمئة في الضفة والقدس و٤٠ بالمئة في قطاع غزة[١٧].

تصنيف المستوطنات ومساحاتها

بدأت حركة الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عقب انتهاء عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، حيث بلغ عدد المستوطنات والتجمعات الاستيطانية اليهودية زهاء مئة وأربع وتسعين مستوطنة تضم زهاء (١٤٠) ألف مستوطن، وذلك حتى نهاية العام ١٩٩٥، حسب معلومات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي في تقريره السنوي، ويمكن تعديل الأرقام السابقة بإضافات جديدة بعد حملات الاستيطان الأخيرة والمشاريع التي خرجت من أدراج مجلس المستوطنين بعد فوز حكومة نتنياهو[١٨].

ومن الواضح أن الهدف الرئيسي لعملية الاستيطان يتمثل بمحاولة خلق وقائع جديدة على الأرض وتغيير الملامح الديمغرافية وتقطيع المدن العربية بالمستوطنات التي انتشرت في كل مكان، وبشكل كتل محيطة بالمدن والتجمعات العربية الرئيسية.

ومن المعروف أن سلطات الاحتلال صادرت مساحات واسعة من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، حيث اعتبرتها أراضي مسجلة في حقوق الملكية، وهي بالتالي أراضٍ تعود للسلطة المسيطرة، وتمت المصادرة تحت عناوين متعددة منها[١٩]:

- اعتبارها أراضي كانت أملاكاً يهودية قبل العام ١٩٤٨.
- أراضي اعتبرتها سلطات الاحتلال أملاك دولة، وذلك فور احتلالها الضفة والقدس والقطاع عام ١٩٦٧.
- أراض أعلنتها سلطات الاحتلال مناطق عسكرية يحظر التواجد العربي فيها.
- أراض تحيط بالمستوطنات اعتبرت ضرورة أمنية للمستعمرات.
- أراض اعتبرت محميات طبيعية تمهيداً لاستيطانها لاحقاً.

وفي تقرير أولي صدر مؤخراً في مدينة رام الله بفلسطين، تم رصد حركة الاستيطان منذ العام ١٩٦٧ في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، فبلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية (١٧٦) مستوطنة، في حين بلغ عددها (١٨) في قطاع غزة، وتشكل مستوطنات الضفة الغربية ما نسبته ٩١ بالمئة من مجموع المستوطنات، وما نسبته ٩٢,٨٦ بالمئة من مساحة المنطقة العمرانية للمستوطنات[٢٠].

القدس تضم العدد الأكبر

وتضم محافظة القدس أكبر عدد من المستوطنات وعددها (٨٤) مستوطنة، كما أنها تضم المساحة الكبرى من حيث الأراضي الاستيطانية والبالغة ٤٥٦١٥ دونماً، أي ما نسبته ٥٦,١٤ بالمئة من مساحة المنطقة العمرانية للمستوطنات في الضفة الغربية.

ويلي محافظة القدس في ذلك محافظة نابلس، والتي بلغت مساحة المنطقة العمرانية للمستوطنات فيها ٢٠٦٣٨ دونماً، أي ما نسبته ٢٧,٧١ بالمئة من إجمالي مساحتها في الضفة الغربية، ثم يلي ذلك محافظة الخليل.

أما بالنسبة لمساحة المستوطنات قياساً لمساحة (اللواء أو المحافظة) فهي أعلى ما تكون في لواء القدس حيث بلغت ٥,٧٦ بالمئة، ثم رام الله ١,٨٩ بالمئة، ثم نابلس ١,٦ بالمئة ثم بيت لحم ١,٤٥ بالمئة.

ومجموع مساحة المستوطنات في نابلس هي أعلى من غيرها، حيث تبلغ ٣١,٦٦ بالمئة من مجموع مساحة المنطقة العمرانية للمستوطنات في الضفة الغربية، وذلك يعود إلى اتساع مساحة

اللواء أولاً، ثم إلى استهداف أراضيه في المناطق الشرقية (الأغوار) الغنية بالمياه والأراضي الزراعية.

تصنيف المستوطنات من حيث المساحة

تصنف المستوطنات من حيث المساحة إلى أربع فئات:

الفئة الأولى:

مساحتها أكثر من ١٥٠٠ دونم، وتمثل ما نسبته ٧,٥٨ بالمئة من مساحة إجمالي مستوطنات الضفة والقدس والقطاع، ومنها مستوطنات «جيلو»، «عوفر» «معاليه أدوميم» في لواء القدس، ومستوطنة «ارئيل» في نابلس، ومستوطنة «بيت ايل» في رام الله.

الفئة الثانية:

مساحتها تقع بين ١٠٠٠ إلى ١٤٩٩ دونماً، ويقع أكثرها في لواء نابلس وعددها خمس عشر، وفي القدس أربع، واثنتان في لواء رام الله.

الفئة الثالثة:

مساحتها بين ٥٠٠ إلى ٩٩٩ دونما، وتشكل ما نسبته ٦٧,٧ من مساحة المستوطنات الإجمالية.

مستوطنات محاذية للخط الأخضر

أما بالنسبة للمستوطنات التي تقع إلى الجوار من الخط الأخضر الفاصل بين فلسطين ١٩٤٨ والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فيبلغ عددها (١٧) مستوطنة وتقع جميعها في الجانب المحتل عام ١٩٦٧ بمساحة إجمالية ١٥١٣٠ دونماً.

ومعظم المستوطنات مخصصة كمدن سكانية بنسبة ٧٦,٧ بالمئة في الضفة الغربية و٧٣,٤ بالمئة في قطاع غزة، وذلك من مساحة المستوطنات، أما بقية النسبة من المساحة الاستيطانية فهي عبارة عن مستوطنات زراعية تنتشر بشكل خاص في ألوية اريحا، بيت لحم، نابلس، غزة.

ومن الواضح من الخريطة الرقمية لتوزيع مساحات الاستيطان أو ألوية القدس، رام الله، الخليل، نابلس تشكل أكثر المناطق المستهدفة في عمليات الاستيطان لأسباب استراتيجية وديمغرافية، وضمن سياسة عزل المناطق العربية عن بعضها البعض بواسطة الكتل الاستيطانية.

العمل والليكود سياسة استيطانية واحدة:

تشير الدراسات المتابعة لحركة الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة أن حزب الليكود قام ببناء ما يقارب من ٧٠,١ بالمئة من المستوطنات في حين ساهم حزب العمل ببناء حوالي ٢٩,٩ بالمئة منها[٢١].

ومعظم المستوطنات تم بناؤها بين الأعوام ١٩٧٦ و١٩٨٢ وبين الأعوام ١٩٨٩ والعام ١٩٩١، في حين توقف تأسيس المستوطنات الجديدة، وبذات الوقت استمرت عمليات توسيع وتسمين ما هو قائم منها، ولم يشفع للأرض الفلسطينية الاتفاقيات التي وقعت ومنذ توقيع اتفاق أوسلو ١ وحتى اتفاق أوسلو ٢ لم تتوقف حركة توسيع وزيادة استيعاب المستوطنات القائمة.

نظرة بسيطة للخارطة الرقمية للاستيطان توضح المأزق الكبير الذي يعترض المسيرة التفاوضية على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، خاصة مع تجاوز الموعد النظري المحدد لبدء مفاوضات الحل الدائم.

التصورات الإسرائيلية لمسألة الحدود والاستيطان

الوجود الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة والجولان، بات يستخدم كذريعة كبرى بيد قوى اليمين وصف واسع من القوى الأخرى داخل إسرائيل للتمسك بالأرض المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وفرض السيطرة والسيادة الإسرائيلية عليها[٢٢].

وفي العودة إلى الوقائع التاريخية، تميل أطراف إسرائيلية عديدة إلى القول بأن إقامة المستوطنات اليهودية على أرض فلسطين في سنوات ١٩٢٠ - ١٩٢٣ في منطقة الجليل الغربي والجليل الشمالي (حنيتا، ايلون، ميسوبا،...) وأكثر من (٥٠) مستوطنة بين سنوات ١٩٣٦ - ١٩٣٩، وفي نهاية الثلاثينيات بالاستيطان المكثف في جنوب النقب وأصبع الجليل، وحملة الاستيطان الكبرى في أوائل الأربعينيات في شمال وغرب النقب، كل هذه العمليات الاستيطانية قد أدت في نهاية المطاف إلى ضم النقب وأجزاء واسعة من الأرض التاريخية لفلسطين إلى الدولة العبرية وفق التقسيم، وتالياً، بخلق وقائع أثرت على الحدود المستقبلية عام ١٩٤٨ للكيان العبري، وأصبحت حدود وقف اطلاق النار هي حدود المستوطنات.

وفي السنوات اللاحقة تم دفع الحدود باتجاه المناطق العربية الأخرى في الجولان «بعد اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩» وفي المناطق الفاصلة بين خطي وقف اطلاق النار بعد حرب ١٩٤٨ في الضفة الغربية والقدس والقطاع، وجاءت عملية دفع الحدود لإعطاء مجال حيوي أوسع أمام المستوطنات الحدودية، وهذا الامر ظهر بشكل واضح في منطقة الحدود السورية مع حدود

الكيان العبري، حين بررت إسرائيل اعتداءاتها المتواصلة خلال فترة الخمسينيات وبداية الستينيات على الجبهة مع سوريا، لحماية مستوطنات الحدود الممتدة من أصبع الجليل شمالاً وحتى جنوب بحيرة طبريا، ومثلث الحمة السوري - الفلسطيني - الأردني. وبذا فإن بعض الاتجاهات المحسوبة على العمل وأطيافه، ومعظم الليكود والقوى المؤتلفة تعتبر أن المستوطنات هي التي تحدد مجال نفوذ الدولة العبرية وتالياً حدودها في إطار الحل النهائي في المفاوضات القادمة.

ومما يعزز هذه الرؤية الإسرائيلية، أن الاتفاقيات المرحلية أجلت البحث في وضع المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع، مما أبقاها حتى الآن واقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وآخرها التجمع الاستيطاني في قلب مدينة الخليل. بالمقابل، فهناك وجهة نظر إسرائيلية أخرى يطلقها بعض أركان ائتلاف ميرتس الثلاثي (راتس، شينوي، مبام)، تقول بأن إقامة المستوطنات في الحرب لم يكن ولن يكون له أي تأثير على ترسيم الحدود، وتعتبر أن قوة السلاح هي التي حددت حدود الدولة وليس الاستيطان، حيث لم تؤثر المستوطنات الكبيرة في وسط سيناء (يميت، رفيح، أوفيرا، نبيعوت...) على تحديد الخط الدولي بين الدولة العبرية ومصر.

تصورات متعددة:

في سياق ذلك، تم منذ العام ١٩٦٧ وضع تصورات ورسم خرائط توضّح امكانيات مختلفة لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، أو أجزاء واسعة منها.

ايغال آلون، من قادة المعراخ (العمل)، كان الأول الذي قام بذلك من خلال المشروع الذي حمل اسمه، والذي اقترح فيه ضم غور الأردن لإسرائيل بشكل رئيسي وتكثيف الاستيطان به، وتقدم بمشروع للتقاسم الوظيفي بالنسبة لباقي الأرض الفلسطينية بين الأردن وإسرائيل، وبما يضمن السيادة الأمنية الإسرائيلية[٢٣].

المشروع الآخر قدم من قبل البروفسور الإسرائيلي «إبراهام فاكمان» (١٩٦٩) وعُرف باسم مشروع «الخطة الفقرية المزدوجة» وفي السبعينيات طرح طاقم من معهد ديفيس التابع للجامعة العبرية اقتراحاً بتحديد الحدود من خلال ضم المناطق القريبة من الخط الأخضر الفاصل بين خط ١٩٤٨ وخط ١٩٦٧، وهي المناطق التي تضم العدد الأكبر من مستوطنات الضفة الغربية، عدا القدس[٢٤].

وطرحت أيضاً صيغ مشابهة على يد فريق من معهد الدراسات الاستراتيجية في إسرائيل من خلال البروفسور يوسف الفر، والبروفسور مارك هيلان (١٩٦٩)، حيث قام هذا الفريق بنشر وثيقة تم من خلالها صياغة خارطة تأخذ بالحسبان تحديد الحدود بحزام المستوطنات المقامة

وضمان عناصر المياه والديمغرافيا والأمن[٢٥].

وفي العام ١٩٨٧ وضع فريق من جامعة حيفا، برئاسة أرنون سوفير، رئيس قسم الجغرافيا، خارطة مقترحة ومقدمة للحزبين الأكبر (الليكود والعمل) تقوم بتعديل الخط الأخضر وتستثني منطقة فلسطينية واحدة متواصلة مع بعض الجيوب، بحيث تكون مناطق التعديل مستوعبة للكتل الاستيطانية التي كانت آنذاك (١٩٨٧) تضم زهاء (٥٠) ألف مستوطن. أما الآن فأضحت تضم (١٥٠) ألف مستوطن إضافة إلى (١٤٥) ألف مستوطن في مناطق القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧. هذه الخارطة تبقي أغلبية المستوطنات في الضفة الغربية مكانها وتبقى لإسرائيل ثلاثة ممرات واسعة للوصول إلى خط الفصل مع الأردن، كما تبقي بيد إسرائيل معظم مصادر المياه في الجبال الوسطى للضفة الغربية. والخارطة لا تمس القدس، وأضيف إليها اقتراح بإيجاد صلة ارتباط بين المغارة في الحرم الإبراهيمي والمسجد الأقصى، وبناء عليه تكون المسؤولية عن سلامة اليهود في الخليل بيد السلطة الفلسطينية، وفي المقابل تمنح المسؤولية عن سلامة العرب بالمسجد الأقصى لإسرائيل، وتوسيع حدود القدس إلى أبو ديس لتكون عاصمة للإدارة الفلسطينية الخاصة[٢٦].

أما أرئيل شارون فقد كان أول من اقترح إبقاء سلسلة من الجيوب بيد الفلسطينيين في الضفة والقطاع وضم المناطق الأخرى باعتبارها مراكز ونقاط استيطان لاحقة للدولة العبرية.

ومؤخراً، نشرت الصحف العبرية (معاريف، يديعوت أحرونوت ٢٠/ ١) اقتراحات للتسوية الدائمة، بما في ذلك موضوع المستوطنات والحدود، من قبل مجموعة من الشخصيات في إطار جمعية تدعى «سبل للإتفاق الوطني»، حيث تدعو الاقتراحات إلى تعديلات طفيفة لخارطة الطريق الثالث (مجموعة منشقة عن العمل برئاسة وزير الأمن الداخلي كهلاني) لتقسيم السيطرة على الضفة الغربية، وحسب هذه المقترحات لن تكون خطوط الفصل في حدود الخط الأخضر، وتبقى السيطرة الإسرائيلية الكاملة على كل من القدس الكبرى، غوش عتصيون، غور الأردن، شمال البحر الميت، والكتل الاستيطانية اليهودية غير المأهولة بكثافة فلسطينية، ومن بين المشاركين في وضع هذه المقترحات رئيس الكنيست السابق شلومو هيلل (العمل) واللواء احتياط عاموس موراب (العمل)، والعميد احتياط يارمي أولمرت (ليكود)، وعضو الكنيست يهودا هرئيل من الطريق الثالث[٢٧].

وثيقة الليكود والعمل:

في السياق ذاته، توصل مؤخراً الحزبان الكبيران في إسرائيل، الليكود والعمل، إلى وثيقة

مبادئ، وحّدا من خلالها نظريتهما إلى الحل الدائم مع الجانب الفلسطيني بما في ذلك المسألة الحدودية وموضوع المستوطنات. وجاءت الوثيقة حصيلة سلسلة اجتماعات مثل فيها الليكود ميخائيل ايتان، والعمل يوسي بيلين المرشح لرئاسة الحزب، كما حضر إلى جانبه الوزير السابق افرايم سنيه[٢٨].

الوثيقة تتعرض لمسألة المستوطنات والحدود كما يلي:

إن مواقف إسرائيل في مسألة الحدود والمستوطنات تستند إلى المبادىء التالية:

١ - لا عودة إلى حدود ١٩٦٧.

٢ - معظم المستوطنات ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، مع المحافظة على تواصل اقليمي بين المستوطنات ودولة إسرائيل.

٣ - المستوطنات التي تبقى خارج المنطقة التي ستضم لإسرائيل تحظى بترتيبات خاصة ومتفق عليها، وفي إطارها يحافظ هؤلاء السكان على جنسيتهم الإسرائيلية ويتم ربطهم كأفراد ومجموعات مع دولة إسرائيل، ويحافظون على حقهم في حرية المرور الآمن إلى المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية الكاملة.

٤ - منطقة غور الأردن بمستوطناتها وقوات الجيش التي تنتشر فيها، تشكل منطقة أمنية لحماية أرض إسرائيل.

وفي رأي آخر: تنتشر وحدات عسكرية إسرائيلية على طول الحدود مع الأردن في المنطقة التي ستحدد كمنطقة أمنية خاصة تحت السيادة الإسرائيلية.

وعلى كل حال، فإن مجموعة الأفكار والتصورات الإسرائيلية المقدمة والمقترحة لمسألة الحدود والمستوطنات لن تصمد أمام الاختبار الحقيقي في عملية سلمية تقوم على الشرعية الدولية. فكل تسوية يجب بالضرورة أن يرافقها إخلاء وتفكيك المستوطنات على غرار ما حدث في سيناء. والعالم كله يُجمع بأن العملية السلمية تتطلب بوجه الخصوص تنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليها، وخاصة القرار ٢٤٢، الذي يعتبر الضفة والقطاع والقدس الشرقية أرضاً محتلة يجب الجلاء الكامل عنها.

معضلة الاستيطان ووجود آلاف المستوطنين اليهود في الضفة والقدس والقطاع، وقضايا المياه واللاجئين والسيادة...، تقع جميعها في إطار واحد من التعقيدات الكبرى التي قد تنسف كل التسوية الراهنة في ظل تمسك حكومة نتنياهو وإصرارها على تجاهل المرجعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة الداعية لتفكيك المستوطنات وفرض السيادة الفلسطينية.. في إطار دولة فلسطين المستقلة.

الهوامش:

(١) تقرير المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي لعام ١٩٩٥ والتقديرات حتى نهاية العام ١٩٩٦ ملخص منشور في **يديعوت أحرونوت** ٢/ ٤/ ١٩٩٦.

(٢) إبراهيم أبو حجلة وسالم خلة، **اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد**، دار التقدم العربي - بيروت ١٩٩٧، ص ٥٠، ٥١.

(٣) علي بدوان، الهدف نصف مليون مستوطن **«النهار»** البيروتية - ٣٠/ ٨/ ١٩٩٦، **كذلك تقرير** مركزالتخطيط الفلسطيني «الأيام» ١٨/ ١/ ١٩٩٧.

(٤) إسرائيل صادرت نصف أراضي الضفة والقدس والقطاع، **القدس**، «المقدسية» ٤/ ١٢/ ١٩٩٦.

كذلك - **النهار**، «البيروتية»، علي بدوان، مصدر سبق ذكره.

(٥) **نكوداه**، «النقطة»، صحيفة المستوطنين ٤/ ١٠/ ١٩٩٦.

(٦) علي بدوان، مصدر سبق ذكره.

كذلك **«الايام»**، رام الله ١٨/ ١/ ١٩٩٧.

(٧) خطة قوس قزح، **«تشرين»** السورية ٣٠/ ١/ ١٩٩٥، «تقرير عن الاستيطان».

كذلك **القدس** «المقدسية، «إسرائيل تعمل»، ٤/ ١٠/ ١٩٩٧.

(٨) **يديعوت أحرونوت، هآرتس**، ١٢/ ٤/ ١٩٩٥.

إضافة إلى **النهار** «البيروتية»، تقرير «القدس: أرقام من الواقع الراهن»، ٦/ ٩/ ١٩٩٦.

(٩) **يديعوت أحرونوت، هآرتس**، ١٢/ ٤/ ١٩٩٥.

كذلك **«كول هعير»** ٤/ ٤/ ١٩٩٧، ترجمة المصدر عطا القيمري.

(١٠) **هآرتس**، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٧، نداف شرغاي، ترجمة المصدر، عطا القيمري.

(١١) **هآرتس**، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٧، ترجمة المصدر عطا القيمري.

(١٢) **هآرتس**، ٣/ ٣/ ١٩٩٧، ترجمة المصدر، عطا القيمري.

(١٣) **هآرتس**، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٧، نداف شرغاي، ترجمة المصدر، عطا القيمري.

(١٤) علي بدوان، برنامج الاستيطان الجديد، **الاتحاد** «الإماراتية» ١٠/ ٨/ ١٩٩٦.

(١٥) **الأيام**، ٨/ ٤/ ١٩٩٧ تقرير لمنظمتين حقوقيتين.

كذلك **القدس** «المقدسية» ٣/ ٣/ ١٩٩٧ (نص تقرير منظمة بيتسيلم).

(١٦) إبراهيم أبو حجلة وسالم خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١.

(١٧) **القدس** «المقدسية، «إسرائيل صادرت...» ٤/ ١٢/ ١٩٩٦.

(١٨) المصدر السابق، كذلك عدد صحيفة **القدس** «المقدسية» ٦/ ديسمبر/ ١٩٩٦، تحت عنوان «تكثيف الاستيطان في القدس والضفة الغربية....».

كما في عدد ذات الصحيفة بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٩٦ في المادة التي تحمل العنوان «إسرائيل تعمل من خلال الاستيطان على....».

(١٩) **القدس** «المقدسية»، «إسرائيل صادرت نصف...» ٤/ ١٢/ ١٩٩٦.

كذلك، **كول هعير**، «هكذا استولينا على الأراضي شرقي القدس» ترجمة المصدر عطا القيمري ٢٩/ ١١/١٩٩٦.

(٢٠) **تقرير المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني**، رام الله، ومنشور في الصحف الصادرة في القدس بشكل مختصر في القدس «المقدسية»، ٤/ ١٢/ ١٩٩٥.

كذلك **النهار** «البيروتية» ٣٠/ ١/ ١٩٩٦، تقرير «أرقام الخريطة الاستيطانية».

(٢١) المصدر السابق نفسه.

(٢٢) جدعون بيفر، **هآرتس** ٧/ ١/ ١٩٩٧، ترجمة المصدر، عطا القيمري.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) **معاريف - يديعوت أحرونوت**، ٢٠/ ١/ ١٩٩٦، ترجمة المصدر، عطا القيمري.

(٢٨) وثيقة «بيلين - ايتان» بين العمل والليكود - **مجلة الحرية** - بيروت، ١٣/ ١/ ١٩٩٧.

كذلك، **هآرتس** ٨/ ١/ ١٩٩٧، ترجمة المصدر، عطا القيمري.

هجـرة اليهـود السّوفييت والإستيطان في الأراضي العربية المحتلّة

جوزيف حبيب

تعد الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين المحتلة، أحد أهم الأهداف الاستراتيجية في الفكر الصهيوني، وصولاً إلى تحقيق الهدف الأكبر، وهو تكريس الأراضي العربية لمصلحة العنصر اليهودي، بعد التخلص من الشعب العربي، عبر تهجيره، وطرده، ومصادرة أراضيه.

لقد ارتبط المفهوم الصهيوني للهجرة بالدعوة إلى تحقيق ما يسمى بالأماني القومية لليهود في إيجاد «وطن قومي» يجمع شتاتهم، في نهاية القرن التاسع عشر، حين هاجر رواد حركة «أحباء صهيون» عام ١٨٨٢، ليرتفع عدد اليهود المقيمين في فلسطين إلى (٢٤) ألف يهودي. ثم أخذت موجة الهجرة الأولى تتصاعد عاماً بعد عام. وما أن جاء عام ١٩١٠ حتى كان عدد اليهود قد ارتفع إلى (٥٠) ألفاً، ثم إلى (٨٥) ألفاً، عام ١٩١٧، ف (١٢٢) ألفاً، عام ١٩٢٥، ثم قفز التعداد إلى (٣٥٥) ألف يهودي عام ١٩٣٥. وحين أعلنت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين، كان عدد اليهود قد بلغ (٦٤٩,٦) ألف يهودي[١].

وبعد أن أنشئت الدولة اليهودية، أضحت الهجرة المصدر الرئيسي لبناء المجتمع الإسرائيلي، فأصدرت الحكومة الإسرائيلية «قانون العودة»، عام ١٩٥٠، الذي فتح أبواب الهجرة أمام شتات اليهود، فبلغ إجمالي المهاجرين، عام ١٩٦٧، (١,٩٠٩,١٩٠) يهودياً[٢]، حيث بثت الصهيونية دعاياتها للكيان الصهيوني، على أنه الموطن الآمن لليهود.

وما أن احتلت إسرائيل بقية فلسطين - الضفة الغربية وقطاع غزة - عام ١٩٦٧، حتى تضاعفت أهمية الهجرة اليهودية، إذ أنها تلبي متطلبات الإستيطان، الذي تذرعت به لحماية أمنها، فاتجهت الصهيونية بأنظارها نحو مناطق تجمع اليهود المتبقين في أنحاء العالم لتهجيرهم.

وبنهاية عام ١٩٨٤، كان قد أُضيف (٧٦١,٠٢٨) مهاجراً جديداً إلى اليهود المقيمين في الكيان الصهيوني[٣].

ولكن بحلول عام ١٩٨٥، كان عدد المهاجرين قد انخفض، بعد مغادرة معظم يهود العالم بلدانهم، باستثناء يهود الولايات المتحدة، البالغ عددهم نحو (٦) ملايين يهودي؛ ويهود أوروبا، الذين يزيد عددهم عن (٣,٦) مليون يهودي؛ ويهود الاتحاد السوفيتي (السابق)، الذين قدر عددهم بنحو (٢,٢) مليون يهودي[٤]، ولأن إسرائيل ترغب في الحفاظ على قوة «اللوبي» الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا، فإنها لم تكن تحبّذ هجرة اليهود الأمريكيين أو الأوروبيين إليها. فاعتبرت الاتحاد السوفيتي (السابق) بنك الدم الحقيقي لتزويدها بالمهاجرين. فعمدت إلى ممارسة الضغوط على موسكو، عبر الولايات المتحدة، حيث كان السوفييت يضعون قيوداً على حرية السفر والإقامة والهجرة. فربطت إسرائيل بين هجرة اليهود السوفييت، وقيام موسكو بدور في أية عملية سلام في الشرق الأوسط، لعبت الدبلوماسية الأمريكية دوراً كبيراً في الضغط على الاتحاد السوفيتي (السابق)، منذ السبعينيات، حيث تقدم وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، هنري كيسنجر، باقتراح، يتضمن فتح إئتمانات تجارية، وإقامة تعاون تقني بين واشنطن وموسكو، لقاء السماح بهجرة اليهود السوفييت، غير أن الاتحاد السوفيتي، رفض، عندئذ، المقترح الأمريكي[٥]، مما دفع بالكونجرس الأمريكي إلى سن القانون الذي عرف باسم «جاكسون وفانيك»، عام ١٩٧٤، والذي يرفض منح الاتحاد السوفيتي وضع «الدولة الأولى بالرعاية»، عقوبة على رفضه هجرة يهوده[٦].

واستمرت الضغوط الصهيونية المدعومة أمريكياً على موسكو، «لإطلاق سراح» اليهود السوفييت، تحت دعاوى «حقوق الإنسان». وقد أطلق الإتحاد السوفيتي هجرة عدة آلاف من يهوده حين كان الوفاق يسود العلاقات بين القوتين العظميين، عندئذ، مثلما حدث في مطلع ونهاية عقد السبعينيات، غير أنه كاد يعود لتقييد هذه العملية، حين تشتد الأزمات مع واشنطن، كما حدث في منتصف السبعينيات ومطلع الثمانينيات.

ومع مجيء ميخائيل جورباتشوف إلى قمة السلطة في الاتحاد السوفيتي، بدأت حركة الإصلاح السياسي والإجتماعي، وحاول جورباتشوف أولاً أن يستخدم قضية الهجرة كسلاح في يده لخدمة أهداف سياسية خارجية واستراتيجية بعيدة المدى، فتصور أن سماحه بأعداد متزايدة من هجرة اليهود، على نحو يستطيع أن يتحكم فيه، يتيح له تحقيق عدة أهداف في وقت واحد، من أهمها، الحصول على الدعم السياسي والاقتصادي والتكنولوجي من الغرب. لكن جورباتشوف سرعان ما وقع في خطأ جسيم، حين بدأ حركته الإصلاحية بإدخال جرعة كبيرة

من الليبرالية السياسية، قبل أن يتمكن من إصلاح الهياكل الاقتصادية المختلة للنظام، مما أدى إلى إطلاق العديد من القوى، التي أصبحت السيطرة عليها مسألة بالغة الصعوبة، ومنها اليهود السوفييت، الذين تحولوا إلى «جماعة ضغط» هائلة. وسرعان ما نشطت الصهيونية، داخل الإتحاد السوفيتي نفسه، وهكذا أصبح الاتحاد السوفيتي واقعاً بين مطرقة الولايات المتحدة وإسرائيل في الخارج، وسندان «اللوبي» اليهودي في الداخل[٧]، مما دفعه إلى إطلاق هجرة مئات الآلاف من يهوده، حتى بلغ مجموع المهاجرين، منذ عام ١٩٨٩، وحتى عام ١٩٩٦، نحو (٦٥٦) ألف يهودي، لتتحقق للصهيونية معجزتها الكبرى، على حد تعبير رئيس الوزراء الأسبق، اسحق شامير[٨].

.. لماذا ترغب الصهيونية في تهجير اليهود السوفييت؟

١ - يتميز اليهود السوفييت بالنوعية والإبداع، حيث أن نسبة الأكاديميين بينهم عالية. وليس مصادفة أن ٢٠٪ من المهندسين في إسرائيل ينحدرون من الإتحاد السوفيتي (السابق)، وأن ٢١٪ من مدرسي الموسيقى، و١٨٪ من الأطباء هم من المهاجرين السوفييت، في مراحل سابقة للهجرة الأخيرة. لذا يعد المهاجرون السوفييت طاقة بشرية هائلة، تضاف إلى الاقتصاد الإسرائيلي. وتوضح الإحصاءات أن بين كل مائة مهاجر سوفيتي، هناك ما بين (١٠ - ٢٠) من أصحاب المهن الصحية، مثل الأطباء، وعلماء الأشعة والجراثيم، وما بين (٢٠ - ٢٥) من أصحاب المهن الهندسية، وما بين ١٠ - ١٥ من المدرسين[٩].

٢ - تعتقد الحركة الصهيونية بأن الاتحاد السوفيتي (السابق) كان يناصر الحقوق العربية، ويتخذ مواقف معادية لإسرائيل، منها تزويده «دول الطوق» بالأسلحة، والعتاد، في الحروب العربية الإسرائيلية، ومبادرته بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، في أعقاب عدوان ١٩٦٧، لذلك رأت الصهيونية أنه لا يجب بقاء اليهود في الاتحاد السوفيتي، حرصاً عليهم.

٣ - يزعم اليهود بأن السياسات الاشتراكية التي كان يطبقها الإتحاد السوفيتي (السابق)، لم تكن تتناسب مع توجهاتهم الرأسمالية، وأنهم كانوا من أشد المتضررين من سياسات التأميم، التي اتبعتها موسكو لدى قيام الثورة البلشفية، عام ١٩١٧؛ لذا لم يندمج اليهود في المجتمع السوفيتي؛ متجاهلين بذلك المعلومات التي تؤكد بأن اليهود كانوا يشغلون خمس المناصب القيادية والعلمية المهمة، بينما لم تتعد نسبتهم إلى الشعب السوفيتي ١,٥٪[١٠].

٤ - يعتقد الصهاينة، بأن هجرة ضخمة يمكن أن تحل معضلة إسرائيل السكانية، التي تهدد بخلق

توازن ديمغرافي لمصلحة العرب، على المدى البعيد، حيث يصل معدل خصوبة الأنثى اليهودية إلى ٢,٧ طفل، فقط. بينما يرتفع هذا المعدل لدى الإناث العربيات، ليصل إلى ٤,٦ . وبناءً عليه، فإنه كان من المنتظر أن ينخفض عدد اليهود من سكان فلسطين المحتلة - قبل وبعد ١٩٦٧ - إلى ٦٠٪، عام ١٩٩٠، وإلى ٥٦٪ عام ٢٠٠٠، وإلى ٥٢٪ عام ٢٠١٠، ثم يتساوى عدد العرب واليهود عام ٢٠١٥، قبل أن تبدأ نسبة العرب في الارتفاع، لتصل إلى ٥٢٪، مقابل ٤٨٪ لليهود عام ٢٠٢٠[١١]، ما لم تكن هناك هجرة يهودية ضخمة تُرجح كفة العنصر اليهودي.

.. عوامل الطرد والجذب لليهود السوفييت:

ارتبطت موجة هجرة اليهود السوفييت الجديدة بعوامل عدة، منها ما كان يتعلق بالاتحاد السوفيتي، وتطوراته الداخلية، والتي شكلت عوامل طرد. ومنها ما هو عقائدي، وديني، وخارجي، وهي عوامل جذبت اليهود السوفييت نحو الهجرة.

أولاً: عوامل الطرد:

١ - **الانهيار الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي (السابق):** كشفت سياسة الإصلاح الاقتصادي، التي اتبعها جورباتشوف، أن الاقتصاد السوفيتي كان يعاني انهياراً تاماً، وأن الجمهوريات السوفيتية مهددة بمجاعة، نتيجة الإرتجال في السياسات الاقتصادية، التي أدت إلى تدهور المحاصيل الزراعية، والإنتاج الصناعي، وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الروبل - العملة السوفيتية - إلى أدنى معدلاتها، فبلغ سعر الروبل، في مطلع التسعينيات، ١/١٢٠ من الدولار الأمريكي، في وقت أصبحت فيه الأجور لا تكاد تصل إلى الحد الأدنى للمعيشة، المقدر بـ(٨٠٠) روبل، وهو الرقم الذي بالكاد يكفي استمرار التنفس وضربات القلب، على حد تعبير رئيس اتحاد النقابات في موسكو، إذ بلغ متوسط الأجور ٦٠٠ روبل، ولم يتعد متوسط المعاشات ٣٠٠ روبل فقط، وكان من نتائج هذا الانهيار تدهور الموقف الصحي، بسبب تخفيض الإنفاق في هذا المجال، حتى أن جمهورية روسيا سجلت في شهر يناير ١٩٩٢ عدد وفيات يفوق عدد المواليد[١٢].

٢ - **معادات السامية:** أفرز التحول الديمقراطي الذي أوجدته سياسة البيريسترويكا جماعات يمينية، وقومية، لم يكن بمقدورها الطفو إلى السطح، إبان الحكم الشيوعي في موسكو، مثل جماعة «يامييت» أو الذاكرة، التي حملت اليهود مسؤولية كل شرور ومساوئ الشيوعية،

وجعلت من المصاعب التي تعاني منها روسيا نتيجة مباشرة للتآمر اليهودي، الذي أخذ شكل النظام الشيوعي، وأذل روسيا، نحو ٧٠ عاماً[١٣]. وقد استغلت الوكالات الصهيونية اتجاهات هذه الجماعات، ذات النفوذ الضعيف، فملأت الدنيا ضجيجاً حول اضطهاد اليهود في الاتحاد السوفيتي، ونشرت الإعلانات في الصحف الأمريكية، والأوروبية، حول مذابح جديدة لليهود السوفييت، لم يشهد الواقع منها شيئاً على الإطلاق.

وقد اتبعت الوكالات اليهودية في ذلك مقولة مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هيرتزل «لكن قدامى السجناء لا يبرحون زنزاناتهم، عن طيب خاطر»، التي تعنى أن يهود العالم - السجناء - لن يتركوا بلادهم - الزنزانات - دون إكراههم على ذلك، بإستخدام الإبتزاز، وتخويفهم بالاضطهاد والقتل[١٤].

٣ - تصاعد النزاعات القومية: أدى استقلال جمهوريات الإتحاد السوفيتي (السابق) إلى إحياء القوميات الخاصة، منها السلافية، والقوقازية، والروسية، والإسلامية، وانتشرت معها الغطرسة وأوهام التفرد، واتجاهات عدم احترام الأمم والأقوام الأخرى، مما ساهم في إشعال الصراعات بين مختلف القوميات[١٥]. وخلق جواً من عدم الإستقرار.

ثانياً: عوامل الجذب:

١ - عوامل اقتصادية: مثلما كان العامل الاقتصادي سبباً رئيسياً في رغبة اليهود السوفييت، مغادرة بلادهم، فقد كان نفسه هو السبب الأول في طلبهم الهجرة، بحثاً عن فرص أفضل ومستوى معيشي جيد. لذا كانت الرغبة الأولى لطالبي الهجرة، هي السفر إلى الولايات المتحدة، «حيث يسيل اللبن والعسل» من وجهة نظرهم[١٦].

٢ - عوامل أيديولوجية: تلعب الأيديولوجيا دوراً أساسياً في هجرة اليهود إلى إسرائيل، حيث ارتبطت الفكرة الصهيونية بصيغة «الوطن القومي» لليهود، ومن ثم سعت إسرائيل إلى خلق القناعة الذاتية لدى الشتات بأنهم، مهما اختلفت جنسياتهم، يشكلون «أمة»، ولكن لن يقدر لها بأن تؤدي رسالتها التاريخية، إلا ضمن وعاء سياسي، فوق «أرض الميعاد»[١٧].

٣ - عوامل دينية: يرتبط اليهودي، كفرد، بفكرة الخلاص الروحي، لذلك تجعل الصهيونية من هذه الفكرة إحدى مرتكزاتها، فتزعم بأن الحياة اليهودية الكاملة لا يمكن أن تمارس إلا فيما يسمى «أرض الميعاد»، حيث يستطيع اليهودي أن يمارس طقوسه الدينية، بكل حرية، بعيداً عن أية مؤثرات خارجية، سواء كانت متصلة بالإضطهاد، أم بالإندماج داخل المجتمعات الأخرى[١٨].

.. اليهود السوفييت عشية الهجرة الجديدة[١٩]:

حقق اليهود السوفييت قدراً كبيراً من النجاح، والحراك الاجتماعي، داخل المجتمع السوفيتي، حيث بلغوا أعلى النسب بين الملتحقين بالجامعات، والمتميزين علمياً، ومهنياً، ووظيفياً، حتى أنهم وُصفوا بأنهم «نخبة علمية متخصصة»؛ وشكل اليهود ٥،٤٪ من العاملين في مجال البحث العلمي؛ ٦٪ من العاملين في الفن والثقافة والأدب والصحافة؛ ٣,٤٪ من العاملين في الطب؛ ٦٪ من القانونيين؛ ٧,٦٪ من العاملين على درجات علمية عليا.

وقدرت نسبتهم في الحزب الشيوعي بنحو ١,٥٪ عام ١٩٨٢، وذلك استناداً إلى تقدير عدد الأعضاء اليهود بنحو (٢٦٠) ألف عضو من مجموع أعضاء الحزب، عندئذ، البالغ (١٤) مليون عضو.

وبلغ متوسط أعمار اليهود السوفييت في منتصف الثمانينيات، ٥٠ عاماً، إذ أن أعمار ٢٦٪ منهم تزيد عن ٦٠ عاماً، أما عدد من هم تحت سن الخمسين، فبلغ (٨٠٤) آلاف؛ من بينهم (٧٠٠) ألف فقط، من القادرين على العمل.

وبلغ عدد الإناث نحو (٤٠٠) ألف، وعدد القادرات على العمل (بين سن ٢٠ - ٤٠) عاماً، (٢٤٠) ألف أنثى، ونسبة المواليد بين ١,٦ إلى ١,٨ طفل للأنثى، ويولد سنوياً نحو (١٤,٥٠٠) طفل؛ منهم (١٠) الاف لأبوين يهوديين، كما وصلت نسبة المواليد بينهم إلى (٦,٧) في الألف.

وبالنسبة للاتجاهات العقائدية لليهود السوفييت، يرى مدير مكتب التوثيق الخاص بيهود شرق أوروبا في الجامعة العبرية، موردخاي التشولار، أنه لا توجد حركة صهيونية في الاتحاد السوفيتي (السابق)، حيث اندمج اليهود في المجتمع السوفيتي، وضعف لديهم الحس القومي، وأن عدد المتدينين منهم لا يزيد عن ٣٪، فقط. أما النسبة الأكبر منهم، فقد تأثرت بالعلمانية، والحكم الشيوعي، الذي استمر نحو ٧٠ عاماً.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لليهود داخل الجمهوريات السوفيتية (السابقة) فقد أوضح الإحصاء السوفيتي الرسمي عام ١٩٧٩ ما يلي:

جدول رقم (١)

توزيع اليهود داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق

الجمهورية	العدد (بالألف)	الجمهورية	العدد بالألف
روسيا	٧٠١	ليتوانيا	١٥
أوكرانيا	٦٣٤	طاجيكستان	١٥
روسيا البيضاء	١٣٥	أستونيا	٥
أوزبكستان	١٠٠	أرمينيا	
مولداڤيا	٨٠	تركمانستان	٣٥
جورجيا	٣٨	قاقزستان	
	٣٥	قرقيزيا	
لاتفيا	٢٨		

المصدر: عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفييت، دار الهلال، ١٩٩٠، ص ١٥٧.

.. أثر تطور العلاقات السوفييتية/ الإسرائيلية على هجرة اليهود:

لم تكد تمر أربعة شهور على مجيء جورباتشوف إلى السلطة، في إبريل/ نيسان ١٩٨٥، حتى كانت موسكو تعلن، للمرة الأولى، منذ عام ١٩٦٧ «أن قطع العلاقات بإسرائيل غلطة خطرة، وخطوة عاطفية غير محسوبة»[٢٠]. ثم جاءت زيارة رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ادجار برونجمان، إلى موسكو، التي طالب فيها بفتح أبواب الهجرة أمام اليهود السوفييت إلى إسرائيل[٢١]. وتوالت الإتصالات بين الجانبين بعد ذلك حتى أعلن عام ١٩٨٧ عن تبادل زيارات الوفود القنصلية لرعاية مصالح كل طرف لدى الآخر[٢٢]. لكن الزخم الأكبر في العلاقات جاء عام ١٩٨٩، حيث شهدت النشاطات المتبادلة تطوراً كبيراً تجلى في الزيارات المتبادلة، والاتفاقات التجارية والثقافية، كما تم لأول مرة تبادل التمثيل التجاري. ثم سمحت السلطات السوفيتية، لأول مرة، للجماعات الصهيونية بتشكيل ما سمي «اتحاد الصهاينة»، الذي انعقد مؤتمره التأسيسي في أغسطس/ آب، وجاء ضمن أهدافه، تأسيس مراكز دعائية لإسرائيل، وتشكيل نواد للهجرة إلى إسرائيل، وترتيب الدعوات منها وإليها. وقبل أن يلفظ عام ١٩٨٩ أنفاسه، كان اتفاق قد وَقع بين شركة الطيران الإسرائيلية «العال» وبين نظيرتها السوفيتية

«ايروفلوت»، يقضي ببدء الرحلات الجوية بين تل أبيب وموسكو، اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٠، وهو الاتفاق الذي سعت إسرائيل إليه، لخفض نسبة التساقط في الهجرة إليها.

أما بالنسبة للجمهوريات الأخرى، فقد أسرعت إسرائيل إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها، وبناء شبكة مكثفة من العلاقات الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى، بصفة خاصة[٢٥]، لضمان استمرار تدفق المهاجرين اليهود منها.

.. معدلات الهجرة السوفيتية:

منذ قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية، عام ١٩٢٢، وحتى عام ١٩٨٤ كان نحو ربع مليون يهودي سوفيتي قد هاجروا إلى فلسطين، على شكل موجات متناثرة، ضئيلة العدد، بسبب القيود والعقبات التي كان يضعها الاتحاد السوفيتي، للحد من نزيف صفوته من العلماء، وطاقاته البشرية المثقفة، ولم يكن منع الهجرة قاصراً على اليهود فحسب، وإنما امتد ليشمل كافة الأقليات الأخرى، ومنها الألمانية، والسلوفانية. وإضافة إلى القوانين والتشريعات التي سنها السوفييت لتفقير عملية الهجرة، تم فرض شروط مالية باهظة على الراغبين في مغادرة الاتحاد السوفيتي، ممن تلقوا تعليماً عالياً، حيث تم فرض «ضريبة التعليم» عام ١٩٧١، والتي جاءت على النحو التالي:

(٦ - ٨) آلاف روبل لحملة شهادة الدبلوم

(٧,٧٠٠) روبل لحملة الشهادات الفنية

(٨,٣٠٠) روبل للصيادلة

(٩,٦٠٠) روبل للحاصلين على درجات الدكتوراه.

وعليه، فإنه يمكن القول، بأن المهاجرين في الموجات القديمة، كانوا من اليهود الأرثوذكس، ذوي الحس «القومي» العقائدي، إضافة إلى كونهم من الأثرياء، لقدرتهم على سداد مثل هذه الضريبة الباهظة، بالنسبة للسوفيتي العادي، لذا، كانت أعدادهم قليلة، كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (٢)★

أعداد المهاجرين السوفييت من عام ١٩١٩، حتى عام ١٩٨٤، (قبيل الهجرة الجديدة)

السنة	١٩١٩-١٩٤٨	١٩٤٩-١٩٦٠	١٩٦١-١٩٦٤	١٩٦٥-١٩٧١	١٩٧٢-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤
عدد المهاجرين	٥٢,٣٥٠	٢١,٩٠٦	٤,٦٤٦	٢٤,٧٣٠	١٣٧,١٣٤	١١,٥٤٩

★ المصدر: فالح الأسدي، هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل، المنار (القاهرة)، شباط/ فبراير ١٩٩٠.

أما موجة الهجرة الجديدة، التي أزيلت من أمامها العقبات، فقد شهدت أعلى معدلات هجرة يحققها اليهود على الإطلاق من دولة واحدة، حيث كادت أعداد موجة المهاجرين السوفييت تتساوى مع أعداد موجة المهاجرين اليهود الذين ذهبوا إلى إسرائيل في الموجة التي تلت قيامها مباشرة، والتي بلغت نحو ٦٧٠ ألف يهودي، مع فارق جوهري، وهو أن الثانية كانت من مختلف دول العالم، بينما كانت الأولى من الاتحاد السوفيتي فقط.

ولقد استغل اليهود السياسات الإصلاحية التي انتهجها جورباتشوف وإطلاقه حرية الهجرة والسفر والإقامة، فتقدم مئات الألوف منهم بطلبات للهجرة، بمساعدة الوكالات اليهودية، وإسرائيل، والولايات المتحدة، التي كانت تمنح حق اللجوء السياسي لهم، بمجرد أن تطأ أقدامهم أية بقعة خارج الأراضي السوفيتية، ولكن، تحت وطأة الأعداد المتزايدة من المهاجرين والضغوط الصهيونية الرامية إلى نقل المهاجرين إلى إسرائيل لا الولايات المتحدة، اتخذت واشنطن قراراً في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٩ بوضع سقف لقبول المهاجرين بحيث لا يزيد عن (٥٠) ألف مهاجر[٢٧]. وأغلقت الولايات المتحدة مكاتب هجرة اليهود السوفييت، التي كانت قد افتتحتها في دول الترانزيت، مثل ايطاليا والنمسا، لعرقلة حصول المهاجرين على تأشيرات دخول إليها[٢٨]. وبذلك، أغلقت البوابة التي كان يمكنها استيعاب المهاجرين السوفييت، ولم تتبق سوى البوابة الإسرائيلية، دون بديل لها، ومن ثم تصاعدت أعداد المهاجرين باطراد إلى إسرائيل، إذ بلغ عدد المهاجرين إلى إسرائيل (١١,١٠٠) مهاجر، عام ١٩٨٩، من أصل (٧١,١٩٦) مهاجراً، غادروا الاتحاد السوفيتي[٢٩]، وفي عام ١٩٩٠، حدث ارتفاع كبير في أعداد المهاجرين إلى إسرائيل، مع انخفاض في أعداد المتساقطين، بعد اغلاق البوابة الأمريكية، والإعلان عن افتتاح الخط الجوي المباشر بين موسكو وتل أبيب، ثم جاءت الفورة الكبرى، عام ١٩٩١، حيث وصل إلى إسرائيل (١٤٧) ألف مهاجر، واستمرت أعداد المهاجرين في التزايد المستمر، فلم يكد عام ١٩٩٤ ينتهي، حتى كان ٥٤٥ ألف مهاجر سوفيتي (سابق)، قد أضيفوا إلى تعداد يهود إسرائيل، منذ بداية موجة الهجرة الجديدة[٣٠]، عام ١٩٨٩. وبنهاية عام ١٩٩٦، كان إجمالي المهاجرين من يهود الدول المستقلة - السوفيتية سابقاً - قد بلغ (٦٥٦) ألف مهاجر[٣١].

.. المهاجرون الجدد والإستيطان:

تناسبت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، طردياً، مع الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بعد (١٩٦٧). فقد كثفت الحكومات الصهيونية من هجماتها على الضفة الغربية والقدس

الشرقية وقطاع غزة، بغرض توطين مئات الألوف من اليهود، وبصفة خاصة المهاجرين، فقدمت الحوافز المالية، والإغراءات المعيشية، لدفعهم إلى التوجه عبر الخط الأخضر. وأدت الضغوط، التي خلّفتها موجة الهجرة الأخيرة على موارد إسرائيل الاقتصادية والسكانية، إلى حفز الألوف من اليهود إلى الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، هرباً من ارتفاع الأسعار الجنوني داخل إسرائيل. والحقيقة، أن مخاطر الهجرة لم تكن في احتمال توجه أعداد من المهاجرين أنفسهم إلى الأراضي المحتلة فحسب، بل في أثر هذه الهجرة على السكان الإسرائيليين أيضاً، الذي وجدوا أمامهم فرصاً ذهبية في بيع مساكنهم داخل إسرائيل إلى المهاجرين، مقابل الانتقال إلى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، بحثاً عن السكن الرخيص، والمدعوم حكومياً[٣٢]، والحوافز الحكومية الأخرى التي قدمتها السلطات الإسرائيلية للمستوطنين، والتي يمكن رصدها في الوسائل التالية[٣٣]:

أ - **تمويل أعمال البناء**: حيث خصصت وزارة الإسكان نحو ٢٠٪ من ميزانيتها السنوية للبناء في الأراضي المحتلة. وكان ٤٣٪ من إجمالي ما أنشأته وزارة الإسكان من مبانٍ عامة في سنوات الهجرة الأولى، داخل الأراضي العربية المحتلة.

ب - **توفير الأراضي المجانية والحوافز المالية للمقاولين**: فقد بدأت الحكومة الإسرائيلية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠، في تقديم الأراضي مجاناً، إلى المقاولين، من أجل تشجيع البناء، وأعلنت عن تقديمها من (١٠ - ١٥) ألف شيكل لكل وحدة سكنية يتم بناؤها، وقد أغرت هذه الحوافز المقاولين، فسجلت (٤٥٠٠) ورشة بناء وحدات سكنية دائمة في الأراضي المحتلة عام ١٩٩٠، وارتفع العدد عام ١٩٩١، ليصل إلى (١١,٥٠٠) ورشة.

جـ - **توفير البنية التحتية**: عملت الحكومات الإسرائيلية على إنجاح توسع المستعمرات السكنية والصناعية، بتأمين دعم البنى التحتية لسكان المستعمرات، فأعلنت عن دعم ٥٠٪ من تطوير البنى التحتية في مستعمرات الأراضي المحتلة، وتوصيل المرافق من كهرباء ومياه مجاناً، وهو الأمر الذي لا يحدث داخل إسرائيل نفسها. (انظر جدول رقم ٣).

د - **الحوافز للصناعيين**: أعلنت الحكومات الإسرائيلية بأنها ستقدم هبات تصل إلى ٣٨٪ من نفقات الشروع في توظيف رؤوس الأموال اليهودية في مشاريع صناعية في المستوطنات، مع تخفيض الرسوم والضرائب إلى عُشر ما يتوجب على المساحة نفسها داخل إسرائيل.

هـ - **حوافز للمستوطنين**: اتجهت الحكومات الإسرائيلية إلى منح المقيمين في المستعمرات تخفيضاً بنسبة ٧٪ من ضريبة الدخل، كما أباحت الحصول على قروض ضخمة، بنسب فوائد أدنى، مما قد يحصل عليه اليهودي داخل إسرائيل، وقدمت السلطات الإسرائيلية

للمستوطنين وحدات سكنية نقالة نظير إيجار بسيط، للإقامة فيها، بصفة مؤقتة، حتى يتم استكمال أعمال البناء في الوحدات السكنية.

وعلى جانب آخر، وضعت وزارة الإسكان الإسرائيلية استراتيجية الاستيطان في الأراضي المحتلة لاستيعاب الهجرة اليهودية، وحل أزمة الإسكان داخل إسرائيل، عبر التوسع في المستوطنات، التي كانت قائمة، وقت تدفق المهاجرين، مع إعطاء إقامة مستوطنات جديدة الأفضلية الثانية[٣٤]. وقدّرت الوحدات السكنية التي اتجهت إسرائيل إلى بنائها في الأراضي المحتلة، عندئذ، بـ(١٠٦) ألف وحدة، في الفترة التي تقع بين عامي ٩٢ - ٩٥، وللتأكيد على سعيها لتهويد الأراضي العربية المحتلة، أقامت وزارة الإسكان الإسرائيلية مكتباً يهدف إلى مراقبة وتسريع مجهودات الحكومة في البناء داخل الأراضي المحتلة. وفيما يلي بيان بتوزيع الوحدات السكنية التي شملتها الخطة الإسرائيلية على المناطق المحتلة:

جدول رقم (٤)*

توزيع الوحدات السكنية التي قامت إسرائيل ببنائها في الأراضي المحتلة من عام ١٩٩٢ - ١٩٩٥

المنطقة	المساحة (بالدونم)	عدد الوحدات السكنية
شمال الضفة الغربية	١٤,٢٠٠	١٤,٤٠٠
وسط الضفة الغربية	١٧,٣٠٠	٢٥,٨٥٠
غرب الضفة الغربية	١٥,٠٥٠	١٧,٧٠٠
غرب بنيامين**	١٩,٧٠٠	١٦,٢٠٠
جبل بنيامين	١٢,٠٠٠	٢١,١٥٠
كتلة غوش عتسيون***	١٤,٧٥٠	١١,١٠٠
المجموع	**٩٣,٠٠٠**	**١٠٦,٤٠٠**

* المصدر: الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، تقرير أعده مركز القدس للإعلام والإتصال، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ٨، خريف ١٩٩١.

** تقع في منطقة رام الله، على مسافة ١٠ - ١٥كم شمالي القدس.

*** تقع جنوب القدس، وتتركز في منطقة بيت لحم.

واتجهت الحكومات الإسرائيلية، أيضاً، إلى مضاعفة البناء في القدس المحتلة. ففي الوقت الذي أعلن فيه رئيس المجلس البلدي للقدس، تيدي كوليك، بأن الأحياء اليهودية الجديدة في القدس الشرقية مستعدة لاستقبال المهاجرين السوفييت، وأن هناك (٣٠) ألف وحدة سكنية جاهزة لإقامتهم[٣٥]، كانت أعمال البناء تتصاعد في ثماني مستعمرات داخل القدس الشرقية المحتلة، وذلك في مسعى لإسكان ١٠٪ من المهاجرين الجدد. وفي العام ١٩٩٤، تم الإعلان عن إقامة (١٥) ألف وحدة سكنية جديدة في الأحياء العربية بالقدس الشرقية، في إطار مشروع بناء (٣٣,٤٥٨) وحدة سكنية، ثم إنشاء (٧٥٠٠) وحدة في بيت حنينا وشعفاط، و(١٣٦٠) وحدة في صورباهر، و(١٩٠٠) وحدة في بيت صفافا، و(٨٠٠) وحدة في الساهرة، إضافة إلى (١٨) ألف وحدة أخرى في مجال القدس الكبرى، التي تشمل معاليه أدوميم، وجبعات زئيف، وبيتار[٣٦]، وفي عام ١٩٩٦، بدأ العمل في مستوطنة جديدة في القدس الشرقية، وهي «أبو غنيم»، التي ينتظر أن تضم (٨٠٠٠) وحدة سكنية. ولم تكتف سلطات الإحتلال بأعمال البناء فحسب، وإنما واصلت سياستها في مصادرة الأراضي العربية. وقد أمكن رصد بعض المشاريع والخطط الاستيطانية التي قامت بها إسرائيل داخل الأراضي المحتلة، خلال سنوات موجة الهجرة السوفيتية ومن أهمها[٣٧]:

- في عام ١٩٩٢، تم توسيع ٤٢ مستوطنة، بلغت مساحاتها ٢٨٨,١٦ دونماً.
- تم تعزيز الاستيطان على حدود الضفة الغربية، المحاذية للخط الأخضر، ببناء (٨٠٠) وحدة سكنية في مستوطنة «ياد حنة»، و١٥ ألف وحدة في مستوطنات «كوخاب يائير»؛ «تسورنتان»؛ «تسور يغائيل»؛ «متان ترحيف»؛ «ثيريت»؛ «حورشيم».
- بلغ معدل مصادرة الأراضي الشهري حوالي (٨٤٠٠) دونم، عام ١٩٩٤، بينما كان المعدل (٢٥٠٠) دونم، عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣، أما الأعوام الأولى للهجرة، فقد بلغ معدل المصادرة الشهري فيها (٤٧٠٠) دونم.
- بلغ نصيب الاستيطان المباشر، معدلاً قدره (٢٣٣) دونماً، في الشهر، أعوام ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ثم ارتفع إلى (١٠٨١) دونماً، في الشهر، عامي ٩٣، ٩٥.
- تم عام ١٩٩٤، إقامة نواة استيطانية على أراضي بيت صفافا/ بيت لحم، على مساحة (١٧٠) دونما.
- تم عام ١٩٩٤، إنشاء (١٤٦٠) وحدة سكنية، في مداخل ومخارج القدس.
- في العام نفسه، تم بناء (٣٠٠) وحدة سكنية، على مساحة (٤٧) دونماً من أراضي بيت جالا.
- تم الإستيلاء على ما تبقى من أراضي قرية الولجة، لإقامة (٥) آلاف وحدة سكنية.

- تم توسيع مستعمرة جبعات زئيف، من (٢٢) ألف دونم، إلى (٤٠) ألف دونم، لإقامة (٣٠٠) وحدة سكنية جديدة.
- تم الإستيلاء على عشرات المنازل العربية في القدس الشرقية، بتمويل متبرعين من الخارج، لإسكانها بالمستوطنين.
- تم بناء (٤٧٠) وحدة سكنية، في مستوطنة «بيتار» في منطقة رام الله وبيت لحم.
- تم إنشاء نقاط استيطانية جديدة، بالقرب من مستوطنتي «كونيه شحرون»، و«تسوميم».
- تم إنشاء مشروع، يمتد من مستوطنة «معاليه أودميم» من الشرق وحتى «غوش عتصيون» في الجنوب، الذي يهدف إلى إقامة تجمع استيطاني يطلق عليه «تجمع أودميم»، ويشمل عدة مستوطنات مترابطة مع مدينة القدس على مساحة (٥) آلاف دونم.
- تم شق طرق التفافية، بلغ طولها (٤٠٠) كم، بتكلفة تصل إلى ١,١ مليار شيكل، بما يعادل (٣٣١) مليون دولار، مما يتيح للجيش الإسرائيلي قدرة السيطرة على جميع الطرق الرئيسية والنقاط الاستراتيجية في الضفة الغربية.

ومن ناحية أخرى، عملت إسرائيل على بناء المستوطنات في المناطق التي تتمتع بغالبية عربية داخل إسرائيل، لتحقيق التفوق الديمغرافي لليهود، واتجهت السلطات إلى مصادرة المزيد من الأراضي العربية في الجليل، وقامت بتوطين عشرات الألوف من المهاجرين الجدد، كما قامت بتوطين آلاف أخرى في صحراء النقب التي تقطنها غالبية عربية. وهو الأمر الذي يهدد بترحيل واقتلاع المواطنين العرب داخل حدود ١٩٤٨[٣٨]. وفيما يلي بيان بتوزيع المهاجرين الجدد عامي ١٩٩٠، ١٩٩١:

جدول رقم (٥)★

يوضح توزيع المهاجرين الجدد (عامي ١٩٩٠ و١٩٩١)

المنطقة	عام ١٩٩٠(٪)	عام ١٩٩١(٪)
حيفا والشمال	٣١	٣٤
الوسط	٥٣,٣	٤٣
القدس	٩,٩	٢١,١
الجنوب	٤,٦	٩

★ المصدر: مأمون كيوان، المهاجرون الجدد والمسألة الحزبية في الكيان الصهيوني (٨٩ - ٩٥)، الأرض (دمشق)، عدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥.

يتضح من الجدول رقم (٥) أن الحكومات الإسرائيلية اتجهت، بعد تزايد أعداد المهاجرين، عام ١٩٩١، إلى نقل المهاجرين بأعداد أكبر إلى الشمال، حيث الجليل، والجنوب، حيث النقب، طبقاً للشعار الذي رفعته وهو «إلى الجليل لتهويده، والنقب لتوطينه»، وقد بلغت نسبة المهاجرين المنقولين إليهما عام ١٩٩١ نحو (٤٣٪) من أعداد المهاجرين التي بلغت (١٤٨) ألف مهاجر في ذلك العام.

كما يبين الجدول نفسه أن أعداد المهاجرين المستوطنين في القدس قد ارتفع من نسبة ٩,٩٪ عام ١٩٩٠، إلى ٢١,١٪ عام ١٩٩١. بينما انخفض عدد المتجهين إلى منطقة الوسط، التي تضم تل أبيب، من ٥٣,٣٪ عام ١٩٩٠، إلى ٤٣٪ عام ١٩٩١، بسبب التكدس السكاني الكبير في هذه المنطقة[٣٩].

.. أثر الهجرة الجديدة على أعداد المستوطنين:

أدت الزيادة، غير المحسوبة، في أعداد المهاجرين الجدد، إلى ارتفاع عدد سكان الكيان الصهيوني عام ١٩٩٦، إلى نحو ٥,٦ مليون نسمة، وقد أثرت هذه الزيادة سلبياً على المجتمع الإسرائيلي، حيث ارتفعت نسبة البطالة، خاصة بين الفئات الحاصلة على درجات علمية عالية، وارتفعت الأسعار، فضلاً عن استحكام أزمة الإسكان، رغم المساعي الصهيونية للإستيعاب داخل حدود ١٩٤٨، أو في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وأدت سياسة التحفيز التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية اليمينية واليسارية على السواء، إلى ارتفاع أعداد المستوطنين في القدس الشرقية، الضفة الغربية، وقطاع غزة، رغم أن أعداد المستوطنين من المهاجرين الجدد ظلت محدودة، حسب المعلومات التي أصدرتها المصادر الإسرائيلية، التي أخفت البيانات الدقيقة بسبب الرفض الدولي للاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، غير أن تشجيع إسرائيل للاستيطان دفع السكان الإسرائيليين إلى إخلاء منازلهم للمهاجرين، والانتقال للاستيطان عبر الخط الأخضر. فقد تزايد المستوطنون بإطراد بدءاً من عام ١٩٨٩ الذي شهد إرهاصات الهجرة الجديدة، وبلغ (٧٥,٣٠٠) مستوطن، بعد أن كان العدد لا يزيد عن (٦٨,٨٦٥)، خلال السنوات العشرين السابقة. وفي عام ١٩٩٠ بلغ عدد المستوطنين، (٨٩,٦٥٠) مستوطناً، ثم ارتفع العدد بنسبة ١٢,٣٪ عام ١٩٩١، وبلغ (١١٥) ألف عام ١٩٩٢، و(١٢٦,٤٣٠) مستوطناً عام ١٩٩٣، ثم (١٣٣) ألف عام ١٩٩٤[٤٠]، أي أن عدد المستوطنين قد تضاعف خلال سنوات الهجرة السوفيتية. (انظر جدول رقم ٦).

وإذا كانت إسرائيل قد سعت لإخفاء أعداد المهاجرين المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع

غزة، فقد أعلنت أنه تم توطين (٤٥,٨٠٠) يهودي من المهاجرين الجدد في القدس الشرقية، حتى منتصف عام ١٩٩٤[٤١].

.. المجتمع الدولي وتوطين المهاجرين في الأراضي المحتلة:

أثارت تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، لدى بداية الهجرة اسحق شامير، التي دعت إلى «إسرائيل كبرى» لاستيعاب الهجرة الكبرى[٤٢]، إلى اشتعال الغضب العربي وإثارة قلق العديد من الدوائر الدولية، التي بقي موقفها - العلني - مسانداً للموقف العربي، الداعي إلى عدم تغيير الأوضاع الديمغرافية في الأراضي المحتلة، استناداً إلى القانون الدولي، لكن إسرائيل تمادت في تحديها للحق العربي والمساندة الدولية له، ومضى شامير يعلن «إذا كان أحد يتوقع مني أن أقول إننا سنمنع يهودياً من الذهاب إلى المناطق [المحتلة]، فإني لن أفعل ذلك إذ أن للمهاجرين الحق الكامل في اختيار المكان الذي سيقيمون فيه»[٤٣].

و«سكان إسرائيل يتزايدون، وسيتزايدون في تلك المناطق [المحتلة] أيضاً.... علينا أن نمضي في عملية الإستيطان، وأن نندفع قدماً من أجل إسكان المزيد من اليهود في أرض إسرائيل كلها»[٤٤]. وقد كان لهذا الصلف والتحدي ردود فعل لدى الأطراف المعنية، فيما يلي رصد لأهمها:

١ - الدول العربية:

في البداية، اتخذت الدول العربية موقفاً موحداً من توطين المهاجرين السوفييت في الأراضي العربية المحتلة، وطالبت الاتحاد السوفيتي (السابق) بوقف الهجرة، واعتبرتها بعض الأطراف العربية صفقة بين موسكو وواشنطن، وأجرت القيادات العربية سلسلة من الاتصالات بالأطراف المعنية، وبخاصة الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي (السابق)، لكن هذه الاتصالات لم تثمر عن تحول في موقف إسرائيل من الاستيطان.

وقد رأى الرئيس المصري حسني مبارك، أن الاستيطان يؤثر سلبياً على مستقبل السلام، وعلى أمن واستقرار دول المنطقة، ويضر بالأمن القومي العربي.

ورغم تحذير مبارك «إذا لم تتحقق توقعاتنا وآمالنا في هذا الشأن، لسبب أو آخر، فإننا لا نقف أمام هذا التحدي مسلوبي الإرادة، أو عاجزين عن الحركة، بل أن المجال مفتوح أمامنا للحركة النشيطة والخطوات المحسوبة، بدقة وإحكام». إلا أن شيئاً عملياً لم تتخذه الدول العربية، مجتمعة أو منفردة، لإجبار إسرائيل على وقف مخططاتها[٤٥].

أما العاهل الأردني، الملك حسين، فقد اعتبر توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة عدواناً على حقوق الإنسان الفلسطيني وفلسطين، بل الأردن ذاته، على اعتبار أن توطين المهاجرين سيكون على حساب الشعب الفلسطيني، الذي يتم إجباره على ترك أراضيه، وترحيله إلى الأردن[٤٦].

ونشر الأردن بيانات توضح بأنه في الوقت الذي يتوافد على فلسطين مئات الآلاف من اليهود السوفييت، تقوم إسرائيل بترحيل آلاف من الفلسطينيين. وأعلن أنه، في عام ١٩٨٩، نزح إلى الأردن أكثر من ٢٤ ألف فلسطيني، رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي السماح لـ ٤٦ ألف فلسطيني بالعودة إلى ديارهم، بعد زيارتهم الأردن[٤٧].

من جهته إعتبر، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الهجرة، عملية خطف جماعية لأناس يجبرون على التوجه إلى إسرائيل[٤٨].

أما سوريا، فاستنكرت الهجرة، بشدة، وحذرت من نتائجها الخطيرة، وآثارها السلبية، ورأت أنها تشجع الكيان الصهيوني على التشبث في احتلاله، وعلى سعيه لاحتلال المزيد من الأراضي العربية، لاستيعاب المهاجرين الجدد[٤٩].

لكن هذه البيانات والتصريحات سرعان ما طواها انشغال العرب بأزمة الخليج الثانية، وأصبح الهم العربي الأول هو اللحاق بركب الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، في تلقين العراق درساً لا ينساه، حتى لا يعود ويكرر فعلته. في الوقت الذي كان الاتحاد السوفيتي يتداعى ويحتضر، بينما الصهيونية تتمادى في ابتزازه واستغلال حالته الواهنة، لاستكمال تهجير يهوده. وقبل أن يفيق العرب من كارثة الخليج، كان قد أعلن استقلال الجمهوريات السوفيتية، وعندما التفت العرب شرقاً، كانت إسرائيل قد حققت مآربها، ووثقت علاقاتها على أسس اقتصادية وتجارية وثقافية متينة، مع الدول المستقلة، بما فيها الدول الإسلامية، لتضمن استمرار الهجرة من هذه الدول إليها.

٢ - الولايات المتحدة:

قامت السياسة الأمريكية، إزاء الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي (السابق)، منذ السبعينيات على مبدأين هما[٥٠]:

أ - حق اليهود - وغيرهم - في الهجرة الحرة من الاتحاد السوفيتي، لذا فقد بذلت واشنطن جهوداً مضنية، في هذا الصدد، وأعلنت مرات عدة ربط الهجرة - اليهودية بصفة خاصة - بمنح موسكو وضع الدولة الأولى بالرعاية، وأوضحت بأنها لن تلغي قانون «جاكسون -

فانيك»، ما لم يسمح لليهود بالهجرة.

ب – قدرة الولايات المتحدة على استيعاب الزيادة الهائلة في عدد المهاجرين، حيث يتم منحهم حق اللجوء السياسي. وقامت واشنطن بالضغط على موسكو لإطلاق الهجرة، وشجعت اليهود السوفييت على التقدم بالطلبات الخاصة بها. ولكن، عندما سمحت البيريسترويكا بفتح الأبواب أمام اليهود لمغادرة بلادهم، تراجعت واشنطن عن قدرتها، وتذرعت بأن أعداد المهاجرين قد تضخمت بصورة تفوق إمكانات تمويل استيعابهم في الولايات المتحدة. يذكر أن بيان استيعاب اليهود السوفييت المهاجرين إلى الولايات المتحدة منذ بداية رئاسة جورباتشوف كان كالتالي:

– عام ١٩٨٦، تم قبول ٧٨٧ مهاجراً.
– عام ١٩٨٧، تم قبول ٣٦٩٤ مهاجراً.
– عام ١٩٨٨، تم قبول ٢٠,٤٢١ مهاجراً.
– عام ١٩٨٩، بلغ العدد ٤٣,٥٠٠ مهاجراً.

وبعدما تأكدت واشنطن من إلغاء كافة القيود على هجرة اليهود السوفييت، إذا بالكونجرس الأمريكي يقر، فجأة، تشريعاً خاصاً يضع قيوداً على هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة. «وكان ذلك تصرفاً عجيباً من البلد الذي أعطى نفسه الحق في شن حرب صليبية باسم حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حق الهجرة، ولليهود بالذات، ومن الاتحاد السوفيتي على وجه التخصيص. وكان الأعجب أن القانون الجديد نص على حصة محدودة لليهود السوفييت [٥٠ ألف مهاجر] تعلقت بها قيود مفزعة، منها ألا يسمح بالهجرة إلى الولايات المتحدة، إلا لأب أو لأم لديهما أبناء هناك، أي أن كبار السن الذين لا تريدهم إسرائيل في مستعمرات الاستيطان أو في كتائب الحرب، هم المسموح لهم باللجوء إلى واشنطن»[٥١].

ولم تكتف واشنطن بفعلتها، بل أنها دفعت – تحت وطأة الضغط الصهيوني – موسكو إلى تسيير رحلات جوية مباشرة إلى تل أبيب، مع بداية عام ١٩٩٠، حتى يمضي المهاجرون من أقرب الطرق وأكثرها مباشرة. وفي ما يتعلق بتوطين المهاجرين في الأراضي المحتلة، فقد كان الموقف العلني لواشنطن هو المعارضة، واعتبار المستوطنات عقبة في طريق السلام[٥٢].

في تلك الأثناء، (عام ١٩٩١)، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة الحصول على ضمانات إضافية لقروض قيمتها (١٠) مليارات دولار، لمساعدتها في استيعاب المهاجرين الجدد. واصطدم الطلب بصيحات الاحتجاج العربية ضد توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة، وهو ما وضع الإدارة الأمريكية، عندئذ، في موضع حرج، حيث كانت تسعى إلى كسب ود إسرائيل،

كالعادة، وعدم إغضاب العرب في الوقت عينه، حتى لا يفسد مخططها، لجمع العرب والإسرائيليين حول طاولة المفاوضات، لأول مرة، في مؤتمر دولي تحضره الأطراف المعنية. لكن اسحق شامير كان يواصل غطرسته، غير مبال بالموقف الأمريكي، فلم يترك مناسبة إلا وأكد فيها (حق) إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، ومن ثم (حق) توطين المهاجرين بها. الأمر الذي دعا الرئيس الأمريكي، عندئذ، جورج بوش، إلى مجرد طلب تأجيل مناقشة المطلب الإسرائيلي داخل الكونجرس، أربعة أشهر، حتى يكون المؤتمر المخطط له قد انعقد بمشاركة العرب. لكن الصهيونية اعتبرت موقف بوش رضوخاً للضغوط العربية، ولم تغفر له فعلته، رغم التزامه السنوي بتقديم (٤٠٠) مليون دولار، لمساعدة الكيان الصهيوني في استيعاب المهاجرين الجدد[٥٣].

٣ – الاتحاد السوفيتي.. ثم رابطة الدول المستقلة:

بعدما جاء الرئيس السوفيتي السابق، ميخائيل جورباتشوف بسياسة الإصلاح، التي وضع فيها العامل الإنساني نصب عينيه، واعتبر إشاعة الديمقراطية السبيل الوحيد إلى تجسيده، واعلاؤه شعار تثبيت ضمانات حقوق الإنسان وحرياته، عبر عدد من التشريعات التي تطلق هذه الحريات من سكونها[٥٤]، أصبحت هجرة القوميات السوفيتية مباحة، دون قيود، بما فيها هجرة اليهود. وسواء كانت هذه الإصلاحات نابعة من الاحتياجات الداخلية، أو رضوخاً لضغوط ومتطلبات دولية وغربية، فقد أعلن الاتحاد السوفيتي عزمه عدم التراجع عن سياساته الجديدة[٥٥]. رداً على المطالب العربية بتقييد هجرة اليهود، مرة أخرى.

وسعى الاتحاد السوفيتي إلى تبرئة ساحته عن تطورات الهجرة المتمثلة في الاستيطان المتصاعد، فنفى وجود أية صفقة سرية بين موسكو وواشنطن، لتهجير يهوده، وأعلن السفير السوفيتي في القاهرة آنذاك، جنبادى بورافيلوف رفضه هذا الاتهام، مؤكدا أن بلاده غيرت سياستها في ما يتعلق بحقوق الإنسان، وأن هناك قوانين جديدة تعطي الحق للمواطنين في أن يحددوا بأنفسهم المكان الذي يريدون العيش فيه، وهي تعطي هذا الحق للشعب السوفيتي جميعه، بغض النظر عن القومية التي ينتمون إليها. وإن هذا يتفق مع المعايير الدولية المعترف بها، وأن أية عودة لفرض القيود على رحيل المواطنين، يعد إجراء غير ديمقراطي[٥٦].

ورغم تلميح جورباتشوف في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ بوقف إعطاء التصريحات بالهجرة مؤقتاً، ما لم تلتزم إسرائيل بإيقاف الاستيطان ونقل المهاجرين إلى الأراضي المحتلة[٥٧]، إلا أن هذه التصريحات كانت في ما يبدو لخفض حدة الاعتراضات العربية!! بينما لم يكن باستطاعة موسكو التراجع، بعد أن ورطها الغرب وأغرقها في القروض والديون، في الوقت الذي كانت

تتضاعف فيه بوادر التحلل الداخلي للاتحاد.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أواخر عام ١٩٩١، اتخذت الجمهوريات الخمس عشرة سياسات خارجية مستقلة، لكن أي منها لم يوقف الهجرة، بسبب تصاعد النزعات القومية، واعتبار بعضها اليهود عناصر مقلقة، يجب التخلص منها. فاستمرت الهجرة، بل تصاعدت وتيرتها، وبلغت أرقاماً قياسية، لا يضاهيها سوى الهجرة التي تلت إعلان قيام الكيان الصهيوني، والتي تزامنت مع دعاوى الهولوكوست، والاضطهاد النازي، ومعاداة السامية.

.. استنتاجات:

اعتادت القوى الصهيونية أن تستغل المتغيرات والتطورات الدولية المختلفة لمصلحتها، فقد نجحت في الحصول على موطئ قدم لها في فلسطين في القرن الماضي بمساعدة الاستعمار البريطاني، ثم استغلت ظروف الحرب العالمية الأولى في الحصول على «وعد بلفور»، بإقامة كيان لليهود، ونجحت في ابتزاز العالم لتهجير شتات يهود العالم، تحت دعاوى مضللة، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. كما تحكمت من تثبيت وجودها، ككيان، داخل الجسد العربي، عندما اشتعلت الحرب الباردة بين الشرق والغرب. ثم استثمرت نهج الإصلاح الذي اتبعه جورباتشوف في تهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة.

- يعد اليهود السوفييت قوة بشرية واقتصادية هائلة، أضيفت إلى الكيان الصهيوني، حيث أنها توفر له الأيدي العاملة الماهرة، والمدربة، على مستوى عال من الكفاءة كما يضم اليهود السوفييت صفوة علماء وخبراء النظام السابق في الاتحاد السوفيتي، بما فيهم علماء الذرة النووية، الذين تسعى إسرائيل إلى استقدامهم من أجل تطوير برنامجها النووي.
- ينتظر أن تؤدي موجات الهجرة اليهودية الضخمة إلى تضاعف الخلل في الميزان الديمغرافي، لصالح العنصر اليهودي على حساب الشعب العربي في فلسطين، وهو ما تسعى إليه، باستمرار، القوى الصهيونية. مسترشدة في ذلك بمقولة الزعيم الصهيوني بوستشكين «لو ثابرنا على الذهاب إلى فلسطين، بالعشرات والآلاف ومئات الآلاف، فإن المسألة العربية سوف تحل نفسها».
- عمدت الحكومات الصهيونية على الإسراع بالتهام القدر الأكبر من الأراضي العربية، عبر المصادرة، والإغلاق والتزوير، والخداع، للبناء عليها، لإسكان الآلاف من اليهود المهاجرين، وقد تزامنت الحركة الاستيطانية الشرسة مع الهجرة السوفيتية، التي أصابت المجتمع الإسرائيلي باضطراب، أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة، ومضاعفة الأسعار،

وايجارات المساكن، مما دفع بالإسرائيليين إلى ترك مساكنهم للمهاجرين، والذهاب إلى الضفة الغربية، بحثاً عن المزايا والمنح التي أغدقت بها الحكومات الإسرائيلية على المستوطنين. وهو ما أدى إلى تضاعف أعداد المستوطنين خلال سنوات الهجرة.

- يعتقد بأن المهاجرين يعدُّون إضافة لليمين الإسرائيلي، حيث يكنون الكراهية الشديدة للعرب، رغم أنهم لا يؤمنون بالصهيونية، ورغم أنهم لم ينضموا إلى أي من أحزاب أقصى اليمين القائمة، حيث شكلوا حزباً خاصاً، أسموه «إسرائيل بعلياه» أو إسرائيل في صعود، وفاز في انتخابات ١٩٩٦ بسبعة مقاعد، وجاء برنامجه معبراً عن توجهات المهاجرين، حيث ذكر أن «للشعب اليهودي حق في أرض إسرائيل غير قابل للتصرف فيه»، وان «القدس الموحدة غير قابلة للتفاوض في شأنها، بصفتها عاصمة الدولة اليهودية»، و«رفض قيام دولة فلسطينية»، وإن كان ناتان شارتنسكي رئيس الحزب، ووزير الصناعة والتجارة في حكومته الحالية قد صرح «حتى إذا كان للشعب اليهودي حقوق في أرض إسرائيل الكاملة، فهذا لا يعني أننا نريد السيطرة على ارض إسرائيل كلها. ربما نتنازل عن أجزاء منها. لكن ليعلموا - أي الفلسطينيين - أننا تنازلنا عن شيء هو لنا. وهذا يشكل فارقاً من الزاويتين الأيديولوجية والشعورية» ولعل في هذا تفسير لعدم توجه أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد إلى الاستيطان، وترك هذه المسألة للمهاجرين القدامى.
- رغم تزامن الهجرة وتصاعد الاستيطان مع مؤتمر مدريد، إلا أن دولة عربية واحدة، لم تعلق مشاركتها به على وقف الإجراءات الإسرائيلية، وابتلع العرب طعم بوش بتأجيل الضمانات الممنوحة إلى إسرائيل. والحقيقة أن الموقف العربي هذا، جاء نتيجة مباشرة لأزمة الخليج الثانية، التي ترتب عليها انقسام العرب إلى فرق عدة، فاستغلت الولايات المتحدة ذلك في الضغط عليهم، لحضور مؤتمر التسوية. رغم اعتبار الصهيونية المؤتمر الدولي مكافأة أمريكية - إسرائيلية للعرب على وقوفهم إلى جانب الولايات المتحدة، زعيمة التحالف الغربي، في مواجهة العراق.
- لا يزال العرب يدفعون ثمن تطورات دولية واقليمية، ربما لا يرتبطون بها، بصورة مباشرة. وها هم يسددون فاتورة حساب انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق)، بالارض الفلسطينية المحتلة، والشعب الفلسطيني المُهجر خارج وطنه، والمحاصر داخل وطنه، أيضاً.

جدول رقم (٣)★

مقارنة بين الحوافز التي تقدمها إسرائيل للمستوطنين مع ما تقدمه للإسرائيليين) الدفع في اتجاه الاستيطان

في الأراضي المحتلة	في إسرائيل
تدفع الحكومة بدل نفقات المقاول وثمن البنى التحتية (ما معدله ١٠,٠٠٠-١٥,٠٠٠ شيكل جديد لكل وحدة سكنية)، وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر بيع المنازل.	يدفع مشترو المنازل نفقات المقاول وثمن البنى التحتية بأسعار أعلى.
لا يرتبط استحقاق القرض السكني بالوضع الاجتماعي الاقتصادي للمقترض، ولا يتأثر بحيازته منزلاً آخر.	يتحدد استحقاق القرض بحسب نظام مبني على الوضع الاجتماعي- الاقتصادي، ويتأثر بكون المقترض يمتلك منزلاً آخر أو بكونه يشتري لأول مرة.
لا يدفع المشترون ضريبة شراء على المنزل. يتلقى المشترون هبة نقدية بقيمة ٨٠٠ شيكل جديد بدل انتقال إلى المنزل الجديد. وذلك من مركز توجيه الاستيطان الذي هو دائرة فرعية في وزارة الإسكان	يدفع المشترون ضريبة شراء تتراوح بين ٠,٥٪ و٤,٥٪ من ثمن المنزل.
يحصل المستوطنون على تخفيض بنسبة ٧٪ من ضريبة الدخل.	ليس تخفيض ضريبة الدخل متاحاً إلا في بعض مدن التطوير المحددة من قبل الحكومة ولا يبلغ التخفيض نسبة ٧٪ في كل الأحيان.
ان ٨١ مستعمرة على الأقل تتلقى حوافز صناعية مخصصة لـ «مناطق التطوير». وتشتمل هذه الحواجز على جملة من الهبات الحكومية، تصل إلى ٣٨٪ من نفقات الشروع في عمل تجاري وعمل صناعي، أو على إعفاءات ضريبية للأعوام العشر الأولى من العمل.	لا تمنح الحوافز الخاصة للمستثمرين التجاريين إلا في «مناطق التطوير».
ان ما معدله ٢٧٠ شيكلاً جديداً لكل مستوطن ينفق سنويا على الطرق التي يستخدمها المستوطنون في الأراضي المحتلة.	إن ما معدله ٤٥ شيكلاً جديداً لكل شخص ينفق سنوياً على الطرق داخل إسرائيل

★ المصدر: Peace Now, Settlements Watch Committee Report No. One, June 1991.

★ المصدر: الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير أعده مركز القدس للإعلام والاتصال، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٨) خريف ١٩٩١.

جدول رقم (٦)★

(اعلان موجه إلى المهاجرين اليهود السوفييت لحفزهم على الاستيطان في الأراضي المحتلة)

ثمة مكان لك...

إن كنت قد جئت إسرائيل لتعمل شيئاً مختلفاً، لتغير نمط حياتك، لتجد متطلباتك، لتساهم،

فمكانك معنا

في مستوطنة جماعية بعيدة عن ضوضاء المدن الكبرى، لكنها تبعد عن القدس أو تل أبيب مسافة لا يتجاوز قطعها بالسيارة ١٥ دقيقة.

● فهذه زيادة مع رفاهية المياه الجارية، والمخازن الكبرى، والحافلات، والطرق، والهاتف. هنا يعيش الرواد في منازل مريحة، ويعملون في صناعات متطورة.

● شكل نمط حياتك الخاص، امنح أولادك فرصة النماء في بيئة صحية ريفية ذات شبكة من الخدمات التربوية الممتازة، ومراكز الشباب، ومشاريع تطوعية، وجملة متنوعة من الأندية الابداعية تلائم كل موهبة وذوق.

● سواء كنت عالماً أو مقاولاً أو صاحب مهنة، فثمة سلسلة من الفرص التي تستطيع أن تختار منها.

إذا كنتم أسرة من المهاجرين الجدد لا تدرون أين تودون الإقامة، فتعالوا وجربوا مجتمعاً ريفياً في مركز استيعاب كفار أدوميم وفي الالبان (معهد تعلم العبرية) التابع لها.

إذا كنت مهاجراً عازباً أو سائحاً، فلدى البان عوفرا برنامج فريد يجمع العبرية إلى الأصول المدنية والتاريخ اليهودي.

كفار أدوميم وعوفرا قريتان مزدهرتان، في كل منهما سوق صغيرة، ومركز للبريد، ومتاجر، ومستوصف طبي، ومكتبة. والالبانان عبارة عن برامج مشتركة برعاية دائرة الألبانيم في الوكالة اليهودية ودائرة تعليم البالغين في وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية.

(إعلان تموله أمناه، وهي فرع حركة غوش إيمونيم الاستيطانية، موجه إلى المهاجرين الجدد).

★ المصدر: الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير أعده مركز القدس للاعلام والاتصال، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، عدد (٨)، خريف ١٩٩١.

الهوامش:

١ - عطا محمد صالح زهرة، الهجرة اليهودية الإستعمارية إلى فلسطين: قراءة جديدة، **شؤون عربية** (تونس)، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

٢ - **المصدر ذاته.**

٣ - **المصدر ذاته.**

٤ - إحصاءات في شأن الهجرة إلى إسرائيل والتجمعات اليهودية الرئيسية في أقطار العالم، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٢)، ربيع ١٩٩٠.

٥ - صالح زهر الدين، دور الميزان الديمغرافي وسياسة التهجير في مخطط صهينة فلسطين، **الوحدة** (الرباط)، عدد (٩٣)، أيار/ مايو ١٩٩٢.

٦ - بلال الحسن، مسؤولية موسكو، **اليوم السابع** (باريس)، ٥/ ٢/ ١٩٩٠.

٧ - حسن نافعة (محرراً)، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ٢٦٩.

٨ - خطاب اسحق شامير أمام اجتماع اللجنة المركزية لليكود، ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٠، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٢)، ربيع ١٩٩٠.

٩ - سمير جبور، الهجرة الجماعية ليهود الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل تحد للعرب وامتحان للصهيونية، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت) عدد (٢)، ربيع ١٩٩٠.

١٠ - حمدي عبد الحافظ، اليهود يسيطرون على ٢٠٪ من مناصب سوفيتية هامة، **روز اليوسف** (القاهرة)، ٢٦/ ٢/ ١٩٩٠.

١١ - عبد الوهاب المسيري، **هجرة اليهود السوفييت**، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢١٧.

١٢ - جورية ميدفيديف وجون جاك ماري، روسيا وآلاف الأزمات، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد (١١٠)، اكتوبر ١٩٩٢.

١٣ - المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠..

١٤ - حسني خشبة، افتقار دولة إسرائيل إلى القدرة على الاجتذاب يدفع الصهيونية إلى تنظيم عملية تهجير اليهود إلى فلسطين، **الشرق الأوسط** (لندن)، ١٩/ ٢/ ١٩٩٠.

١٥ - طه عبد العليم، ورشة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومنولث، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد (١٠٨)، ابريل ١٩٩٢.

١٦ - محمد حسنين هيكل، هجرة اليهود السوفييت، **الأهرام** (القاهرة)، ٢٧/ ٢/ ١٩٩٠.

١٧ - زهرة، **مصدر سبق ذكره.**

١٨ - **المصدر ذاته.**

١٩ - المسيري، **مصدر سبق ذكره.** لمزيد من التفاصيل، انظر اليهود السوفييت عشية الهجرة الجديدة، ص ١٤٠ - ١٧٧.

٢٠ - جمال زهران، العلاقات السوفيتية الإسرائيلية في عهد جورباتشوف (١٩٨٥ - ١٩٩١)، **السياسة الدولية** (القاهرة)، عدد (١١٠)، اكتوبر ١٩٩٢.

٢١ - رندة شرارة، إسرائيل والاتحاد السوفيتي، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (١)، شتاء ١٩٩٠.

٢٢ - **المصدر ذاته.**

٢٣ - زهران، **مصدر سبق ذكره.**

٢٤ - مصطفى علوي (محرراً)، **ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة**، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٤، (انظر: إبراهيم عرفات، إعادة التعريف الاقليمي في رابطة الدول المستقلة وأثره على النظام الاقليمي العربي، ص ٤٢٩ - ٤٧٦.

٢٥ - **المصدر ذاته.** ص ٤٤٩.

٢٦ - فالح حسن الأسدي، هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل، **المنار** (القاهرة)، شباط/ فبراير ١٩٩٠.

٢٧ - الفي باليس، الروس قادمون، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠.

٢٨ - **الأخبار** (القاهرة)، ٢٨/ ٩/ ١٩٨٩.

٢٩ - المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٧.

٣٠ - مأمون كيوان، المهاجرون الجدد والمسألة الحزبية في الكيان الصهيوني (٨٩ - ٩٥)، **الأرض** (دمشق)، عدد (١٢) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥.

٣١ - **الأهرام** (القاهرة)، ٢٥/ ٦/ ١٩٩٧.

٣٢ - أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر أغا، بعض المعضلات الفلسطينية الراهنة، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠.

٣٣ - الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير أعده مركز القدس للإعلام والاتصال، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٨)، خريف ١٩٩١.

٣٤ - الخطط الإستيطانية الراهنة والمستقبلية في الضفة الغربية، تقرير نشرته حركة أمريكيون من أجل السلام الآن، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٧)، صيف ١٩٩١.

٣٥ - **الأهرام** (القاهرة)، ٨/ ٣/ ١٩٩٠.

٣٦ - **مشروع دراسة حول الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ - ١٩٩٤**، الإدارة العامة لشؤون فلسطين، جامعة الدول العربية، د. ت.

٣٧ - **المصدر ذاته.**

٣٨ - زهر الدين، **مصدر سبق ذكره.**

٣٩ - كيوان، **مصدر سبق ذكره.**

٤٠ - محمد توفيق جواد، تطورات الأوضاع في الكيان الصهيوني والأراضي العربية المحتلة، **الأرض** (دمشق)، عدد (١٢)، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

٤١ - محمد توفيق جراد، تطورات الأوضاع في الكيان الصهيوني والأراضي العربية المحتلة، **الأرض** (دمشق)، عدد (١١)، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.

٤٢ - سمير جبور، الآثار المحتملة لهجرة اليهود السوفييت في الخريطة الحزبية في إسرائيل، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠.

٤٣ - **المصدر ذاته.**

٤٤ – الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، **مصدر سبق ذكره.**

٤٥ – مقتطف من خطاب الرئيس حسني مبارك، في مؤتمر القمة العربي (بغداد)، ٢٨ آيار/ مايو ١٩٩٠، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠.

٤٦ – مقتطف من خطاب الملك حسين، في مؤتمر القمة العربي (بغداد)، ٢٨ آيار/ مايو ١٩٩٠، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠.

٤٧ – أمين هويدي، تأملات: الهجرة من الشرق والهجرة إلى الشرق، **الأهالي** (القاهرة)، ١٤/ ٣/ ١٩٩٠.

٤٨ – **القبس** (الكويت)، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٠.

٤٩ – البيان المشترك من محادثات الرئيسين حافظ الأسد وهاشمي رفسنجاني (طهران)، ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٤، خريف ١٩٩٠.

٥٠ – سياسة الولايات المتحدة في شأن هجرة اليهود السوفييت، تقرير أصدرته السفارة الأمريكية في لندن، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٢)، ربيع ١٩٩٠.

٥١ – هيكل، **مصدر سبق ذكره.**

٥٢ – سياسة الولايات المتحدة، **مصدر سبق ذكره.**

٥٣ – حديث صحفي للرئيس جورج بوش عن ضمانات القروض (واشنطن)، ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد (٨) خريف ١٩٩١.

٥٤ – ميخائيل جورباتشوف، **بيريسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع**، ترجمة محمد أحمد شومان وآخرين، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ١٤٦.

٥٥ – حديث النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي، يولى فورتشوف، في شأن هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد (٢)، ربيع ١٩٩٠.

٥٦ – **الأهرام** (القاهرة)، ٢٦/ ٢/ ١٩٩٠.

٥٧ – خطاب الرئيس ميخائيل جورباتشوف في الدورة الثالثة لمجلس السوفييت الأعلى، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، عدد (٣)، صيف ١٩٩٠.

جديد التفسير الصهيوني للاستيطان بعد ١٩٦٧

محمد خالد الأزعر

بين يدي شُراح الاستيطان الصهيوني في فلسطين، تراث مهم وثري، تكوّن عبر تأملات وبحوث ودراسات ممتدة بعمر الظاهرة. بفعل هذا التراث، نادراً ما يعثر المرء (المتابع) على جديد فارق لجهة تحديد أسباب الظاهرة أو مراحلها أو القوى المتحمسة لها في الحوزة الصهيونية – الإسرائيلية أو الأساليب والآليات المتبعة في تطويرها.. ولعل التكرارية التي تعبر عنها دراسات ظاهرة الاستيطان الصهيوني في الوسط العربي والفلسطيني المعني، أفضت إلى حالة «التلهف» التي تستقبل بها المقاربات المختلفة، التي من شأنها أن تفتح آفاقاً أخرى لتفهم مسار الظاهرة و كيفية معالجتها.

مقاربة «دافيد نيومان» لقضية التوسع الاستيطاني الصهيوني في الضفة وغزة منذ عام ١٩٦٧، تمثل واحدة من هذه المقاربات المختلفة، التي تستحث التفكير بمنطق شبه مغاير للمعتاد، و «دافيد نيومان» هو أستاذ اسرائيلي متخصص في الجغرافيا السياسية في جامعة بن جوريون (واختصاصه هذا له دلالة قوية على تكييفه للقضية)، شارك بدراسة في اطار مشروع أبحاث حول قضايا السلام بين اسرائيل والفلسطينيين تبنته الجامعة العبرية (في القدس) عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. كانت الدراسة بعنوان «سياسات إقامة المرابض.. تأملات في الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية في خمسة وعشرين عاماً»[٢]. وواضح من هذا العنوان أن الدراسة تتوقف عند عام ١٩٩٢، لكن كاتبها أدخل عليها إضافات قبل نشرها منقحة في مجلة «شؤون إسرائيل» (عدد خريف ١٩٩٦).

تعبير «المرابض» هنا يعد مستحدثاً ومثيراً في الوقت نفسه. لكن الإثارة قد تزول عندما نستعرض أفكار «نيومان» في تفسيره للخصائص المكانية لعملية الاستيطان في الضفة بخاصة بعد عام ١٩٦٧. ففي واقع الأمر، تقدم الدراسة تفسيراً يبدو مقنعاً ومبرراً لوصف المرابض على قسم كبير من المستوطنات التي أقيمت خلال العقود الثلاثة الماضية. أكثر من ذلك أن نيومان يعزز مفهوم «المربض» بمفهوم تفسير آخر أقرب إلى الذهن، وهو «المستوطنات المنامات» التي تؤدي وظيفة غير تقليدية قياساً بوظائف الاستيطان الشهيرة.

مؤدى هذا الفهم وفقاً للدراسة، أنه ينبغي وضع عملية الاستيطان في سياق عمليات التخطيط الأوسع التي أثرت في المجتمع الاسرائيلي منذ احتلال الضفة وغزة. فبعد عام ١٩٦٧، تشكلت بيئة اجتماعية اقتصادية في اسرائيل فريدة في خصائصها. إذ فضل البعض، الحصول على مسكن منخفض التكاليف وقريب من مراكز العمل والنشاط الاقتصادي في المدن الاسرائيلية. ومن هنا انتشر شعار «على بعد خمس دقائق من كفار ساجا» (بجوار تل أبيب)، وذلك لحث العائلات الاسرائيلية العاجزة عن التملك في مراكز المدن وتلك التي تسعى إلى بيئة ليست مزدحمة وشراء أو بناء بيت في محيط ريفي هادىء، للانتقال إلى أراض الضفة المجاورة، خلف الخط الأخضر. وبمجرد أن ينتقل هؤلاء إلى هذه الأماكن، فإنهم يتحولون إلى مستوطنين في الضفة.

لقد اجتذب إنشاء هذه المستوطنات، بخصائصها المكانية، الفئات التي ترغب في تجنب سوق الأراضي في اسرائيل والعيش في هدوء، بعيداً عن مراكز المدن نسبياً، ولكنها لا تقطع روابطها بأماكنها الأصلية في قلب المدن الاسرائيلية، التي تظل محور النشاط الاقتصادي والاجتماعي. من هنا بالتحديد أطلق نيومان على هؤلاء مستوطني المنامات أو المرابض.

يعتقد نيومان أن عملية الاستيطان، وفق هذه النظرية، أدت إلى مجموعة من المفارقات أو الورطات، التي لا بد أن تنعكس على سياسة الحكومة الاسرائيلية من قضية الاستيطان، لاسيما في سياق التفاوض مع الجانب الفلسطيني.

المفارقة الأولى: أن عملية الاستيطان هذه لم تنشأ عن التزام أيديولوجي على النمط المعروف في النموذج الاستيطاني الصهيوني، الذي يعني أن الاستيطان في المزارع التعاونية هو أساس الحركة الصهيونية في البلاد. كذلك فإنه، من ناحية التخطيط، فإن هذا النوع من الاستيطان أدى إلى تقوية المركز الجغرافي لاسرائيل بتوسيع الأراضي التابعة للمدن، على حساب

المناطق الواقعة في الأطراف، مثل الجليل والنقب. مع أن السياسة الرسمية للحكومة الاسرائيلية ظلت دائماً تشجع توزيع السكان من المركز إلى الأطراف. وبالفعل فإن ٦٥ إلى ٧٠ في المئة من مستوطني الضفة يقيمون الآن على بعد ٥-١٠ كيلومترات عن الخط الأخضر. في حين أن أقلية المستوطنين توجد في أماكن داخلية أبعد، كما أن معظم المستوطنين يعتمدون في أعمالهم اليومية على قلب المدن الاسرائيلية.

المفارقة الثانية: أن المستوطنات التي أخذت مظهر المنامات، ساهمت في تدمير الوظيفة المفترضة للاستيطان (صهيونياً). فلا هي ساهمت في بناء الأمة بجعل الأرض ملكية جماعية وتقوية الارتباط بها عن طريق الزراعة، ولا هي ذات قيمة عسكرية دفاعية. فبالنظر إلى التقدم العسكري التكنولوجي، هناك شكوك تحف بأهمية هذه المستوطنات الدفاعية. بل أنها تحولت إلى عبء أمني، لاسيما في وقت الانتفاضة؟ والملاحظ أن مستوطنات غور الأردن التي يفترض أنها ذات أهمية استراتيجية تكاد لا تضم أكثر من ٣٠٠٠ مستوطن، رغم أنها الأقدم في الإنشاء. وعموماً فإنه بدلاً من أن تؤدي المستوطنات دوراً دفاعياً، فقد عين لها افراد عسكريون لتوفير حراسة مستمرة لحمايتها من «الأنشطة الارهابية».

المفارقة الثالثة: وهي مشتقة من البعد الأمني للمستوطنات. فلكي يجري تأمين المستوطنين في مرابضهم (مناماتهم)، كان ضرورياً أن تنشأ طرق خاصة بهم تتجنب الطرق والمراكز العربية. مما أدى إلى عزلة الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني، وتقوية الصراع بينهما، وزيادة ضعف التحكم الاسرائيلي في المنطقة، بما يتعارض تماماً مع الدور المتصور للاستيطان.

المفارقة الرابعة: أن سياسة الاستيطان أكدت أكثر من أي شيء آخر تناقض سياسي وازدواجية في التعامل بين المجموعتين العربية واليهودية وذلك على الأرض نفسها (الضفة). فعلى المستوى الرسمي، يوجد نظامان متوازيان للإدارة المدنية والأحكام القانونية للفلسطينيين واليهود، وعلى المستوى غير الرسمي، تتأكد الازدواجية بالنظر إلى أن المجموعتين لا تستخدمان الخدمات التي يقدمها الجانب الآخر، ولا تشتري أي منهما البضائع من متاجر تقع في الجانب الآخر. والمعرفة التي يبديها كل طرف بأراضي الطرف الآخر غير متوفرة تماماً. فكل طرف منهما يعيش داخل شكل من أشكال الفضاء المنقطع الصلة في كثير من الأحيان بالبيئة الطبيعية المحيطة به.

المفارقة الخامسة: تترتب على الحالة المذكورة من الازدواجية والانفصال على الصعيدين الاقتصادي والخدمي الوظيفي، وقوامها النشأة البطيئة لمركز أرضي فلسطيني مستقل، يمكن

تمييزه. وقد يكون هذا المركز أساساً لدولة (فلسطينية) في المستقبل، فالفلسطينيون يتجهون نحو الداخل الفلسطيني، بينما يتجه المستوطنون نحو الخارج الذي يقع في حدود اسرائيل. فالمنطقة الاستيطانية لا تشكل أكثر من قطاع إضافي يغذي المدن الإسرائيلية البعيدة نسبياً.

المفارقة السادسة: يلخصها نيومان تحت عنوان «الخط الأخضر يعود إلى الظهور». فهو يرى أن سياسات التخطيط التي اتبعتها حكومات إسرائيل أكسبت الخط الأخضر صفة الحدود المغلقة، وأن إنعكاسات تلك السياسات على أنماط حياة الطرفين على جانبي هذا الخط، دعمت وجوده وأكدته. وأن المستوطنات التي أنشئت على مقربة منه لإزالته كان لها دوراً أساسياً في تأكيد الفرق بين داخل الخط وخارجه.

ويتصور نيومان، أن الجماعات التي كانت لها مصلحة في إندثار الخط الأخضر هي ذاتها، بتصرفاتها، التي أسهمت في تصعيد الوعي بوجود هذا الخط. فالجماعات الدينية واليمينية المتشددة هي التي تبنت الدعوة إلى فرض قيود أو حظر كامل على حركة الفلسطينيين عبر الحدود، أي عبر الخط الأخضر الذي يفترض أنه غير موجود.

المفارقة السابعة: أن عدم قيام إسرائيل بضم الضفة بصفة رسمية، كان عاملاً أساسياً في خروج المستوطنين على القواعد القانونية السارية في المركز الاسرائيلي. فالحكومة الاسرائيلية تقدم المساعدة ومظاهر الاستحسان لتصرفات المستوطنين ضد الفلسطينيين. ولو أن اسرائيل ضمت هذه المنطقة، وبسطت عليها الحكم المدني الكامل، لكان على الحكومة والمستوطنين أن يتصرفوا طبقاً لقواعد قانونية أكثر صرامة. أما الآن، فإن المحاكم الإسرائيلية تطبق مجموعات مختلفة من القواعد القانونية على العنف الذي يرتكبه المستوطنون اليهود هي عادة ما تكون خفيفة مقارنة بالأحكام الصادرة على الفلسطينيين.

وفيما يخص تأثير المستوطنات على مسار عملية التسوية، يرى نيومان أن عمليات الاستيطان واسعة النطاق، التي اضطلعت بها جماعات معينة مثل «جوش ايمونيم»، كان لها هدف محدد، هو إيجاد أمر واقع لا يمكن التراجع عنه. وذلك إتساقاً مع مبدأ جوهري للاستيطان الصهيوني في القرن العشرين، وهو أن أي مكان تنشأ فيه المستوطنات، يكون دليلاً على أن هذا المكان سوف يكون جزءاً من أرض الجماعة اليهودية، ولا يتم التخلف عنه أبداً. ولهذا، عمدت هذه الجماعات إلى تعزيز الاستيطان الواسع النطاق والمكثف لأن المستوطنات الصغيرة المتناثرة لا تضمن تطبيق المبدأ المذكور.

وقد بدأت هذه الخطة تؤتي أكلها. إذ يقيم (حتى العام ١٩٩٦) ما يزيد عن ١٤٠ ألف مستوطن يهودي في الضفة، علاوة على مستوطني القدس الشرقية. الأمر الذي يشكل حقيقة

كبيرة بالنسبة لتحديد خيارات المستقبل في مفاوضات السلام.

إن مجرد اعتراف الجميع بأن الاستيطان يشكل عقبة كبيرة في المفاوضات، يقوى الإدراك بتأصيل جذور الاستيطان ببطء.

ومع ذلك فإنه من ناحية القدرة التكنولوجية، تعد عملية الاستيطان، مهما كانت ضخامتها، قابلة للتراجع عنها. كما أن التكلفة المالية لهذه العملية ليست عقبة أمام تنفيذ إتفاق اسرائيلي فلسطيني بهذا الخصوص.

ويفهم من مناقشة نيومان ومقاربته لإمكانات تسوية قضية المستوطنات ما يلي:

١ – لا توجد صعوبة في إعادة رسم الحدود السياسية بين اسرائيل والكيان السياسي والأرض الفلسطينية انطلاقاً من حجة جغرافية يجري فيها وضع المراكز الرئيسية للاستيطان اليهودي في الضفة، مقابل المراكز الرئيسية للاستيطان العربي داخل اسرائيل. فهناك ثلاث مناطق مجاورة للخط الأخضر يتركز فيها المستوطنون اليهود في الضفة تشمل تقريباً ٦٥ بالمئة منهم. ويمكن إعادة رسم الحدود لتصبح هذه المناطق داخل اسرائيل. وللفلسطينيين مطالب مماثلة في مناطق داخل اسرائيل بجوار الخط الأخضر.

٢ – إن عدم التماثل في القوة بين اسرائيل والفلسطينيين، يدل على أن لإسرائيل أوراقاً تمارسها على مائدة المفاوضات لإعادة رسم الحدود، أقوى مما في يد الفلسطينيين. ومعنى ذلك أن الواقع الاستيطاني اليهودي أوجد على أية حال ورقة اسرائيلية تستخدمها في إعادة رسم الحدود.

٣ – أوجد الواقع الاستيطاني عقبة أمام التجانس الجغرافي – العرقي في المناطق (الضفة وغزة). وهذا شأن لا يمكن تجاهله، مما يجعل التقسيم على أسس عرقية يزداد صعوبة. ومع ذلك فإن الحل الذي يقول بإمكانية بقاء المستوطنين في الكيان الفلسطيني بصفتهم مواطنين اسرائيليين، في حين يكون العرب في إسرائيل مواطنين فلسطينيين، غير ممكن. فهذا الحل رغم أنه يؤسس لعلاقات تقوم على المساواة، لا علاقات تقوم كما هو الحال الآن على عدم التماثل والسيطرة والتبعية..، يعتبر غير مجد وفقاً لما تؤكده الخبرات، كما حدثت مثلاً في قبرص ولبنان. إذ أن هناك ميلاً إلى حدوث هجرات تعقب تقسيم الأرض ويترتب على ذلك عمليات فصل بين الأعراق والأرض.

٤ – لا يفضل نيومان فكرة قيام وحدة ذات قوميتين في الضفة، يختار فيها الفلسطينيون والمستوطنون اليهود النظم القضائية والسياسية والإدارية التي يفضلها كل منهم.

٥ – من المرجح تماماً أن يؤدي قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة، جزئياً أو كلياً، إلى إخلاء

المستوطنات، مثلما حدث في «ياميت» بسيناء. وليس من المحتمل أن يقبل المستوطنون البقاء تحت سيادة فلسطينية. وهذا يثير التساؤل عن مدى رفض المستوطنين مغادرة الضفة، ولا يمكن مقارنة المقاومة التي أبداها مستوطنو سيناء بما يمكن أن يحدث في حالة الضفة. فالأخيرة لها مغزى أيديولوجي أكبر كثيراً من سيناء، كما أن حجم الاستيطان فيها يشكل كتلة بوسعها إثارة مشكلات أكبر.

وفي كل الاحوال، نجح أنصار الاستيطان في جعله ورقة في تحديد المصير النهائي للضفة وغزة، وحقيقة لا يمكن تجاهلها. وسوف يكون موقع المستوطنات عاملاً حاسماً في التحديد النهائي للحدود الدائمة بين اسرائيل والفلسطينيين.

بهذا يقدم مفهوم المستوطنة -المنامة أو المربض منظوراً مختلفاً وجديداً حقاً لمسار العمل الاستيطاني الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧. ومن الواضح أن صاحب هذا المنظور متحيز لتخصصة وأمين عليه. فمن منطلق الجغرافيا السياسية، يبدو تحليله معقولاً كما أن المبررات التي يسوقها لا تفتقد القوة والأرجحية.

على أن هذا المنظور لا يستطيع وحده تفسير نشأة العملية الاستيطانية بكليتها، وهذا ما يقول به صاحبه - ولا يمكنه تقديم حل كامل لمصير هذه العملية. إن الأسباب التي نعثر عليها في منظور المستوطنة المنامة لنمو الاستيطان تعلي من شأن العالم الاقتصادي الاجتماعي وتحجّم بشدة دور العوامل الأيديولوجية المتعلقة بطبيعة الاستعمار الصهيوني كاستعمار استيطاني في جوهره. وإن مضينا مع مثل هذا التحليلات، لا يمكن إيجاد تبريرات أخرى كثيرة لعملية الاستيطان. بيد أن العين العربية الفلسطينية لا ينبغي عليها أن تغمض لحظة واحدة عن الأصل في قضية الاستيطان، وهو العقيدة الاستيطانية للصهيونية بغض النظر عن المبررات المزجاة، وضرورة رفض هذه العملية ونبذها بقضها وقضيضها، مهما كانت المبررات والتفاسير.

ولكن ألا تنطوي هذه التفسيرات على فائدة للجانب العربي الفلسطيني؟. المتصور أن منظور المستوطنة المنامة، كغيره من منظورات التفسير، يضيف جديداً إلى الفهم العربي الفلسطيني لكيفية مقاومة الظاهرة الاستيطانية.

فحكمة هذا التفسير، هو أنه يعرّف بنمط معين من أنماط المستوطنين وطرائق حياتهم. مطلوب من الجانب العربي الفلسطيني بعد ذلك أن يتفهم جيداً هذا النمط ويسعى لتقويضه. إن تفهم نوعية المستوطنين وأهدافهم الفرعية المتباينة من العملية الاستيطانية، ينبغي أن يقود إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بإفساد هذه الأهداف. فالمستوطنة - المنامة، يمكن أن تصبح مستوطنة غير آمنة ومرهقة مادياً ومعنوياً لأصحابها، وصولاً إلى إجبار أصحابها على «النوم» في مكان آخر خارج

دائرة الأرض المحتلة (عام ١٩٦٧ في هذا الإطار). والطرق الآمنة، يمكن تحويلها أو ينبغي تحويلها إلى طرق غير آمنة. كما أن المقاطعة الكاملة للمستوطنين، التي تؤدي إلى إنعزالهم وتحويلهم إلى كائنات غريبة مستزرعة في بيئة لافظة لهم، ينبغي أن تستمر.

هناك طبعاً مبالغة و اضحة في الإدعاء بوجود إنفصال كامل بين المجموعتين العربية الأصل والمستوطنين اليهود في الضفة المحتلة. ولعل الأوفق هو القول بوجود نزعة هيمنة من المجموعة الثانية تجاه الأولى. هيمنة وتبعية خلقتها ظروف الاحتلال والسيطرة الاقتصادية من الجانب الاسرائيلي. الأمر الذي أدى إلى مساهمة الفلسطينيين في بناء المستوطنات على أرضهم المسلوبة. ومؤدى ذلك أن عزل المستوطنين ونبذهم لن يتحقق بالكامل إلا بتوفير الحاجات الأساسية، وفي التحليل النهائي الاقتصاد الذاتي للمجتمع الفلسطيني.

بصيغة أخرى ليس صحيحاً أن الجماعتين الفلسطينية والاستيطانية منفصلتان تماماً من حيث مسار الحياة الاقتصادية، بل هناك جماعة استيطانية مهيمنة على الحياة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني الأصل. وقد نبالغ قليلاً بلفت النظر إلى أن الواقع القائم في ظل الاحتلال أنشأ شريحة فلسطينية ارتبطت مصالحها بوجود الاحتلال وربما بوجود مستوطنيه أيضاً. وهذا يستدعي الحذر من تأثير الكومبرادور» الفلسطيني وعلاقته بإسرائيل عموماً. فقد تقف هذه الشريحة عقبة في طريق نزعة الانفصال - الاستقلال الاقتصادي التي من شأنها تأكيد عزلة المستوطنين.

هام جداً ونحن نتأمل مقترحات تسوية قضية الاستيطان، كما يعرضها نيومان مثلاً، التذكير بأن بعض هذه المقترحات «مسموم» بالفعل. فمبادلة أرض المستوطنات بأرض داخل اسرائيل ١٩٤٨ هي مقاصة بين أرض فلسطينية اغتصبت عام ١٩٦٧ بأرض فلسطينية مغتصبة منذ عام ١٩٤٨. والرابح في هذه المقاصة هو الاستعمار الصهيوني الاسرائيلي.

وفضلاً عن الاشارة إلى الرفض القاطع لفلسطينيي ١٩٤٨ لهذه المقاصة، فمن الانسب أن لا يجر الطرف الفلسطيني في غمرة تسوية القضية إلى المصادرة على حقوقه في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨ لاسيما تلك الواقعة خارج حدود الدولة اليهودية في قرار التقسيم.

إن المبدأ ذاته، الخاص بعمليات تبادل الأراضي، ينبغي أن يكون موضع تدقيق. ففي ظل التعامل مع هذا المبدأ دون تحفظات قد تصبح مبادلة مستوطنات القدس، بكل جلال القدس ومكانتها، بأماكن أخرى. وربما يذهب الطرف الاسرائيلي تأسيساً على المبدأ ذاته إلى أبعد من ذلك، بطرح مقترحات حقيقية للتعويض عن أرض ١٩٤٨، وكذلك عن اللاجئين وممتلكاتهم، عوضاً عن «إعمال حق العودة».. فطالما أرض المستوطنات مطروحة لمبادلتها بأرض أخرى، لماذا لا تكون ممتلكات اللاجئين وحقوقهم العينية المنقولة وغير المنقولة متاحة للتعويض بالمال أو بالمساعدة

على التوطين في أماكن أخرى؟. إن قراءة متعمقة لما يعرف بوثيقة بيلين – أبو مازن» (١ نوفمبر ١٩٩٥) مهمة في دلالاتها على هذه الفكرة.

وفي كل الاحوال، فإن مفهوم المستوطنة – المربض أو المنامة، يقدم الحل المتصور لهذه النوعية من المستوطنات. فطالما أن هذه المستوطنات لا تشكل أكثر من إستراحة ريفية لأصحابها، ولا تقوم على مبررات أيديولوجية جدلاً، ولا ترتبط بمحيطها الاقتصادي في الضفة، ولا يرتبط أصحابها بهذا المحيط، فإن التخلص منها يعد مطلباً ملحاً وأكثر يسراً. ولعل المفاوض الفلسطيني يعي كنه التمسك بهذا المطلب، ويعي أيضاً ضرورة السعي إلى إفساد هذه المنامات وتقويض حجية أصحابها، بتوجيه كل سبل المقاومة إليهم.

المستوطنات من الداخل: الكيبوتز كحالة خاصة

هالة منصور

يقول محمود درويش: «فضحتني دمعتي منذ أيام، عندما كنت اسجل حديثاً تلفزيونياً، في مدينة هلسنكي، مع احد المحاورين، وهو كاتب فنلندي شهير، بهذا السؤال المدهش: هل تعرف كيبوتز يسعور؟ أجبت: نعم، أعرف أنقاضي»[1].

ما الكيبوتز؟ وأنقاض من هذه التي قامت عليها الكيبوتز؟ هذا ما توضحه لنا الدراسة، كما توضح كيف امتلك العدو الصهيوني ادواته، وتنظيماته، ومقومات نشأته، وسخرها جميعاً لتحقيق أهدافه الإستيطانية. بالطبع تنوعت هذه الأدوات ما بين إقتصادي، وسياسي، وعسكري. وفي دراستنا هذه نورد أحد أهم هذه الأدوات، متمثلاً في حركة الكيبوتز، أحد اقسام المستعمرات الزراعية في فلسطين، التي كانت وليدة الحلم الصهيوني باستقدام المهاجرين اليهود الى فلسطين، وتوطينهم فيها، إضافة الى كونها تمثل قاعدة زراعية-عسكرية للإستيطان في فلسطين.وتعتبر الكيبوتز مؤسسة صهيونية، كان لها دور دعائي كبير في إجتذاب اليهود الى فلسطين، وابتزاز التبرعات، فضلاً عن دورها في تلقين النشء من اليهود مبادىء الصهيونية، وتدريبهم على الحياة العسكرية، كما مثلت الكيبوتز أداة اقتصادية ساهمت في بناء «الوطن القومي اليهودي».

تجربة الكيبوتز: المنطلقات النظرية والجذور:

تشكل أحد أهم أشكال وتجليات المستعمرات الزراعية الجماعية، هذه المستعمرات التي لم تنشأ من فراغ، بل كان لها جملة من العوامل التي ساهمت في تبلورها ونشأتها: فقد ارتبطت

فكرة المستعمرات الزراعية الجماعية بفكرة تميز العنصر اليهودي عن بقية الأجناس، وهي إفراز جذور عقائدية، مستمدة من التوراة، ومرتبطة بشكل مباشر بفكرة أساسية هي «شعب الله المختار»، وهو ما جعل نشوء المستعمرات الزراعية المكتفية إقتصادياً مكاناً مناسباً، ولائقاً للمهاجر اليهودي. يأتي لاحقاً المناخ الفكري والسياسي ليهود أوروبا، الذين وفدوا الى فلسطين، في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، وتأثر معظمهم، وهم القادمون من بولندا، وروسيا، ورومانيا- بالأفكار الإشتراكية، التي كانت منتشرة في تلك الحقبة، لدى أهالي أوروبا الشرقية، وقد لعب ذلك كله دوراً في تعزيز فكرة إنشاء مستوطنات زراعية جماعية «تزعم وجود أشكال - جماعية للإنتاج، تقوم على أسس ديموقراطية»(٢). كذلك فإن عدم قدرة المنظمة الصهيونية على دعم الاستعمار الغربي في مطلع هذا القرن، جعل من المستعمرات الزراعية أكثر الأشكال ملائمة للمهاجرين اليهود، وقدرة على إستيعابهم، وتأهيلهم، نفسياً، ومعنوياً، واقتصاديا.

كانت الحركة الصهيونية قد نجحت، مع بدايات هذا القرن: في أن تجعل قطاعات كبيرة من مثقفي الغرب وبعض مثقفي الشرق تؤمن بأن الصهيونية والإشتراكية صنوان. ذلك انه كانت توجد في روسيا، قبل الحرب العالمية الأولى، أربعة أحزاب يهودية إشتراكية. هذه الأحزاب هي: ١- العصبة اليهودية أو البوند Bund: ٢- الحزب الصهيوني الإشتراكي: ٣-حركة عمال أو كادحي صهيونPoalei Zion: ٤-حزب العمال اليهودي الأشتراكي: تلك الأحزاب، عدا العصبة اليهودية أو (البوند)، كانت جميعها تعتنق الأيديولوجية الصهيونية، بينما ظلت البوند مناوئة للصهيونية، إذا أعتبرتها بمثابة (قومية البرجوازية الصغيرة)، ورأت بأن اليهود، أينما عاشوا فإنهم يشكلون جماعة سكانية معينة، لايجوز أن تتحدث بإسم جميع اليهود.(٣) ولما كانت هذه الأحزاب تعتنق الإشتراكية، لذا كان لابد للحركة الصهيونية من البحث عن وسيلة لدفع اليهود للهجرة الى فلسطين، بزعم أن حياتهم ستكون حياة مساواة، وديمقراطية، وعدالة، وإشتراكية.

يتحدث ديفيد بن جوريون(٤)، في كتابه الشهير: (بن جوريون ينظر للوراء)، عن صعوبة إقناع أعضاء الحركات الثورية اليسارية اليهودية بالحل القومي/ العنصري للمشكلة اليهودية، الذي نادت به الحركة الصهيونية (وطن قومي يهودي). من هنا فقد لجأت هذه الحركة الى تغليف دعوتها ببعض المظاهر والسمات الإشتراكية، من اجل الترغيب ومحاربة برق الحركات الثورية اليسارية، عند بعض أبناء الطبقة العاملة اليهودية في أوروبا الشرقية، وهكذا تفتق ذهن الحركة الصهيونية عن فكرة إقامة نظام المستعمرات الزراعية الجماعية، أو المزارع الجماعية (الكيبوتزات والموشاف)، التي بدأت في الإنتشار على أراضي فلسطين، مطلع القرن الحالي، لكي تصير قاعدة زراعية-عسكرية، لغزو أرض فلسطين، وإقامة دولة صهيونية، بعد تفريغها من أهلها. وهكذا

حرص قادة الحركة الصهيونية على إضفاء طابع إشتراكي على حركتهم الإستيطانية، أقرب للقشرة منه الى الجوهر. وأستمرت الحركة الصهيونية في تصدير المزاعم القائلة بمثالية الحياة داخل الكيبوتز، ووصفها بأنها حياة مساواة، وديقراطية، وعدالة، فيما هي قائمة على نبذ الآخر، واستيطان أراضيه. مستندة في ذلك الى العنصرية الصهيونية، والتعصب، والتمييز ضد الآخر كما استمر تصوير تجربة الكيبوتز على أنها تجربة إشتراكية طوباوية، لجذب المزيد من المهاجرين. وأصبحت المستعمرات الزراعية نهجاً سلكته الحركة الصهيونية، لتحقيق أهدافها: وما تبع ذلك من تنفيذ مخططاتها، بدأت بإنشاء أول مستعمرة زراعية، عام ١٨٧٨، عندما قامت جماعة دينية من يهود القدس بإنشاء مستعمرة بتاح تكفا، ولكنها فشلت وأُعيد تأسيسها، عام ١٨٨٣، على يد بعض مهاجري الموجة الأولى من يهود روسيا ورومانيا، إلا أنهم، رغم اعتمادهم على دعم جمعية «أحياء صهيون»، واجهوا مصاعب كثيرة، إقتضت طلب مساعدة خارجية من أثرياء اليهود، وتدخل البارون إدمون روتشيلد، على أثر ذلك لإنقاذهم من الصعوبات المادية التي لاقوها، وأنفق حوالي ٤٠ مليون فرنك ذهبي، إستطاع بمقتضاها اليهود المهاجرون تثبيت أقدامهم في الأرض الفلسطينية، فأنشأوا مدرسة زراعية، و١٩ مستعمرة، مساحتها ٢٧٥ ألف دونم، ليعيش عليها ٤٩٨٣ مهاجراً يهودياً.(٥)

اتسمت مرحلة بداية موجة الهجرة الثانية، التي حملت الى فلسطين المثقفين اليهود من الرواد (١٩٠٠-١٩١٤)، بالتخطيط المركزي لإنشاء مستعمرات زراعية، وكان البنك اليهودي يشتري الأرض بالاموال التي يجمعها «الصندوق القومي اليهودي»، ثم يقوم الصندوق بتأجيرها للمهاجرين اليهود، مع تطبيق نظرية «العمل العبري»، أي دون الإستعانة باليد العاملة العربية. وهكذا أنشئت، مابين ١٩٠٧-١٩٠٨، عدة مؤسسات محلية، منها شركة إنماء أراضي فلسطين، وصندوق التعمير، وتوالى إنشاء المستعمرات التعاونية، ١٩٠٨ (الموشاف)، المزارع الجماعية، ١٩١٠ (الكيبوتز).(٦) وقد شهدت الفترة اللاحقة، منذ ١٩٢٠ وحتى ١٩٤٨، تزايداً مطرداً في نمو المستعمرات الجماعية الزراعية، بشقيها، المزارع التعاونية (الموشاف)، والمزارع الجماعية (الكيبوتز)، وأرتفع عدد المستعمرات من ٢٧ مستعمرة (١٩١٤) الى ٢٧٤ مستعمرة (١٩٤٦)، واتسعت المساحة التي يملكها اليهود، من ٤٢١ ألف دونم، إلى ٨٠٧ آلف دونم، معظمها يقع في أخصب أراضي فلسطين (٤٩٪ في الخليل: ٢٢٪ في حيفا ١٠٪ في المثلث: ٩٪ في اللد: ٨٪ في غزة)،(٧) ويوضح الجدول رقم (١) تطور إنشاء الكيبوتزات وسكانها من اليهود في فلسطين ين عامي ١٩٣٠ و١٩٤٨ .(٨)

الجدول رقم (١)

السنة	السكان اليهود	سكان الكيبوتز	٪	السنة	السكان اليهود	سكان الكيبوتز	٪
١٩٣٠	١٧٥٠٠٠	٤٥٠٦	٢,٦	١٩٤١	٥٠٦٠٠	٢٦٠٠٠	٥,١
١٩٣٤	٣٠٧٠٠٠	٧٥٢١	٣,٣	١٩٤٢	٥١٧٢٠٠	٢٦٠٠٠	٥,٠
١٩٣٥	٣٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٣,٩	١٩٤٣	٥٣٩٠٠٠	٣١٠٠٠	٥,٨
١٩٣٦	٤٠٤٤٠٠	١٥٥٠٠	٤,٠	١٩٤٤	٥٦٥٠٠٠	٣٥٣٠٠	٦,٣
١٩٣٧	٤١٧٢٠٠	١٦٥٠٠	٤,٢	١٩٤٥	٥٩٢٠٠٠	٣٧٤٠٠	٦,٣
١٩٣٨	٤٣٦٧٠٠	١٨٢٠٠	٤,٨	١٩٤٦	٦٢٥٠٠٠	٤٣٥٩٥	٧,٨
١٩٣٩	٤٧٤٦٠٠	٢٢٦٠٠	٥,٢	١٩٤٧	٦٤٩٠٠٠	٤٧٤٠٨	٧,٣
١٩٤٠	٤٩٢٤٠٠	٢٥٩٠٠	٥,١	١٩٤٨	٧٥٨٧٠٠	٥٤٢٢١	٧,١

يلاحظ من الجدول رقم (١) إزدياد أعداد الكيبوتزات، في فترة الثلاثينات من هذا القرن، كما تلاحظ العلاقة الطردية مابين إزدياد هجرة اليهود وإزدياد أعداد الكيبوتزات وقاطنيها من اليهود. مما يدل، أيضاً، على نجاح حركة الكيبوتز في بلوغ أهدافها.

في أعقاب قيام دولة إسرائيل، عام ١٩٤٨، إزدادت أعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين، حيث وصل عددهم الى حوالي ٧٠٠ ألف مهاجر، خلال الفترة ما بين ١٩٤٨و١٩٥٢. وقد عملت الدولة الإسرائيلية على توطين الأعداد السابقة في المناطق الريفية والزراعية، كما تم التركيز على توطينهم في المناطق الريفية القريبة من الحدود، وذلك لكي تشكل تلك المستوطنات حصوناً قوية لحماية إسرائيل، ولذا فقد بنيت على أسس إستراتيجية وعسكرية، مما أدى الى إندماج النشاطين الزراعي والدفاعي في إسرائيل، وخلق المزارع المحارب، وعليه فقد شكلت كيبوتزات الحدود حوالي ٦٠٪ من مجموع الكيبوتزات، المقامة خلال تلك الفترة.(٩)

ويوضح الجدول رقم (٢) عدد الكيبوتزات، التي أقيمت، خلال الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧.(١٠)

الجدول رقم (٢)

السنة	عدد الكيبوتزات
١٩٤٨	٢
١٩٤٩	٤٢
١٩٥٠	١٣
١٩٥١	٧
١٩٥٢	٣
١٩٥٣	٩
١٩٥٤	٢
١٩٥٥	٤
١٩٦٠/١٩٥٧	٤
١٩٦٤/١٩٦١	٤
١٩٦٧/١٩٦٥	٢

يظهر من الجدول رقم (٢) أن الحركة الإستيطانية للكيبوتز كانت في تناقص: ذلك أن قيام دولة إسرائيل جعل وتيرة الإستيطان أبطأ منها ، فيما قبل قيام الكيان الصهيوني الإسرائيلي، كما شرعت إسرائيل في إقامة مشاريع البنى التحتية للمستوطنات.

لا يسعنا، ونحن بصدد الحديث عن تجربة الكيبوتز، إلا أن نذكر، في مجاله، الأشكال الأخرى من المستعمرات الجماعية، فهناك «الموشاف»، وهي مزارع جماعية، ذات أسس تعاونية، ومسماة «موشا فيؤفديم» (الموشاف)، أو المزارع التعاونية. حيث تقوم العائلات بزراعة الأرض، أما تسويق المنتجات فيقع على عاتق الجمعية التعاونية، وعلى المستأجر ان يقوم بكل الأعمال، يساعده فيها اهل بيته، ومسموح بإستخدام العمال بالاجر. وبعد خصم قيمة الإيجار الذي يبلغ نسبة مرتفعة، وخصم قيمة المواد الزراعية، وغيرها، فإن الارباح المتبقية- وهي قليلة في حد ذاتها - تكون من نصيب المستأجر، وهناك شكل وسيط بين الموشاف والكيبوتز، وهو العدد القليل من المستعمرات، المسماة «موشاف شيتوف»، والتي تختلف عن الكيبوتز في دفعها للأجور، نقداً وفقاً لعدد الاشخاص والإستهلاك الذاتي. كما أن هناك نوعاً من المستعمرات وسط بين الموشاف

والقرى التي تنتشر فيها الملكية الزراعية الخاصة، وهذا النوع هو الموشاف الوسط، ويتميز بوجود الملكية الزراعية عن طريق الجمعية التعاونية.[١١] أما الكيبوتز فيعتبر من أكثر أشكال المزارع إنتشاراً وعدداً، كما أن بعض عناصر الجماعية التي تتسم بها الكيبوتزات دعت الصهيونية الى التدليل على إثبات ما يسمى بالإشتراكية الإسرائيلية، حيث إن الصهيونيين أعتبروا حركة الكيبوتز «ثورة قومية»، وكانوا يقومون بالدعوة الى تجربة الكيبوتز، وكأنها المعمل الإجتماعي بالنسبة للدول النامية.[١٢]

ملامح الكيبوتز:

تتسم ظروف المعيشة في الكيبوتز بالتقشف، وفقدان الحياة الخاصة. فسكان الكيبوتز يقطنون البيوت الصغيرة القريبة من بعضها بعضاً. والعمل في الكيبوتز يشبه التنظيم العسكري، في صرامته، وتتصف الحياة في الكيبوتز بالجماعية، فلا توجد ملكية فردية، فالإنتاج والعمل والإستهلاك يتم أو يفرض أن يتم على أساس جماعي ، ويحظر القيام بنشاط إقتصادي فردي، ولايحتاج سكان المستعمرات الجماعية (الكيبوتز) إلى إستعمال النقود داخل المستعمرة، حيث إن حاجات الفرد في الكيبوتز، مؤمنة بموجب مبدأ «من كل حسب مقدرته ولكل حسب حاجته». فإلغاء الملكية الخاصة، إلغاءً تاماً، هو أحد مبادىء الكيبوتز الرئيسة، والملكية الموجودة تابعة للمجتمع، ككل، في الكيبوتز. ويعتبر الإجماع العام هو الذي يضم جميع أعضاء الكيبوتز، السلطة العليا في المستعمرة، ويأخذ شكل إجتماع أسبوعي، عادة والإجتماع العام هو الذي ينتخب جميع المؤسسات الأخرى في الكيبوتز: كاللجان، والسكرتارية، ويوافق على الميزانية، ويناقش مختلف المشاكل والقرارات التي تواجه الكيبوتز.[١٣]

ويحظر على أعضاء الكيبوتز إستخدام اليد العاملة الخارجية، ويتم الإنضمام الى عضوية الكيبوتز، بصورة إختيارية، دون الإلزام بدفع حصة معينة، رغم ذلك يفضل قبول عضوية المرشحين من ذوي المال، بقدر الإمكان، حيث يتم تحويل أموالهم الى الملكية العامة، نهائياً. وعلى النقيض من ذلك، فإن فقراء المهاجرين يجبرون على الإنضمام في كيبوتزات في المناطق المهجورة، وخاصة في مناطق الحدود، حيث يغلب الطابع العسكري على المستعمرات.[١٤]

وبالطبع، فإن ذلك يتنافى مع مبدأ المساواة والعدل، الذي كانت تزعمه الحركة الصهيونية، في وصفها لتجربة الكيبونز، بل تبرز الطابع الإستغلالي لهذه التجربة.

الهيكل التنظيمي للكيبوتز:

ينقسم الهيكل التنظيمي للكيبوتز الى السكرتير العام للكيبوتز، واللجان التي تساعده، وهي السكرتارية: واللجنة الإقتصادية، ولجنة الأمن، ولجنة الترشيحات، ومهمتها تسمية أعضاء اللجان. وهذا التنظيم يؤمن مشاركة جميع أعضاء الكيبوتز في اللجان، رغم تمركز مفاتيح السلطة في أيد قليلة.[١٥]

وتتحدث جميع الأبحاث التي حول المستعمرات الجماعية، عن مشكلة إحجام سكان المستعمرات عن تولي المهام، أو المسؤوليات الرسمية، سواء في حضور الاجتماع العام، أو في اللجان والمؤسسات[١٦].

وهكذا فإن تمركز السلطة في أيدي البعض، بدأ ينفى مع الوقت الطابع الديمقراطي المزعوم، ويؤدي الى تحول حركة الكيبوتز الى مؤسسة بيروقراطية.

أما وضع المرأة داخل الكيبوتز، فقد كان يمثل لها أزمة، حيث تحررت من الأعمال البيتية بسبب وجود المطبخ العام للكيبوتز، كما تحررت من تربية الأبناء، بسبب بيوت الاطفال، ألا إن ذلك كان سبباً لتذمرها، كما سخطت المرأة كذلك على دورها الإقتصادي في مجتمع الكيبوتز، إذ أن قيادة الحصادات، وآلات الحراثة...الخ، تتجاوز طاقة المرأة من الناحية الجسمية. إضافة الى تزايد نسبة الحمل مما أبعد المرأة عن القطاعات الإقتصادية، ودفعها نحو قطاع الخدمات (هذه الوظائف التي كان من المفترض أن تتحرر منها)[١٧].

يعتبر المسؤول عن توزيع العمل في الكيبوتز، صاحب الحسم في موضوع توزيع العمل، حسب حاجات وظروف العمل اليومي والموسمي، لا حسب رغبات الفرد، وقد أعتبر قادة حركة الكيبوتز وروادها الزواج مؤسسة برجوازية مهترئة، أو فاسدة، لاتتناسب مع حياة الكيبوتز، وأعتبروا الجنس مسألة شخصية، والزواج مسألة كيفية مزاجية، لا تحتاج الى إذن أو مراسيم من قبل المجتمع، وكل ما يحتاجه الزوجان هو طلب غرفة مشتركة، وإلغاء ذلك الترتيب، عند الافتراق. وبالنسبة الى تربية الأطفال، فوسيلة الكيبوتز لتحقيق ذلك ما يسمى بالتعليم الجماعي، حيث يتربى الطفل في بيوت الأطفال، ويعتمد في معيشته، وملبسه، وتطبيبه على الكيبوتز، لا على أبيه وعائلته. فمؤسسات الكيبوتز التربوية التعليمية المسؤولة عن التدريب، والتثقيف الإقتصادي، والروحي، حسب ومثل الكيبوتز، وأهدافه، وذلك منذ مولد الطفل وحتى بلوغه الثامنة عشرة[١٨].

إقتصاد الكيبوتز ودوره:

ارتبطت إقتصاديات الكيبوتز بالأهداف التي سعت الحركة الصهيونية للوصول اليها، وتحقيقها من إنشاء الكيبوتز، لذا فقد تحددت أهداف الكيبوتز في نقاط عدة أولها: إستعمار الأراضي الفلسطينية، وثانيها زيادة الإنتاج، خاصة الزراعي، يلازمه زيادة في عدد السكان الزراعيين، ثالثها إحراز مستوى معيشي لائق للأعضاء داخل الكيبوتز، ولقد شكلت الارض ورأس المال، والأيدي العاملة عوامل الإنتاج داخل الكيبوتز، وكان «الصندوق القومي اليهودي» وسيلة الحصول على الأرض، التي يؤجرها لليهود، بموجب عقود مدتها ٤٩ عاماً، قابلة للتجديد، ولقد كان هدف الكيبوتز الأساس تحقيق الإكتفاء الإقتصادي الذاتي[١٩].

يغلب على الكيبوتز طابع المزرعة: وتتراوح المساحة المزروعة فيها بين ألفين دونم، في معظم الحالات، ويتراوح عدد العمال، في الغالب، بين مائة وثلاثمائة عامل: وتستخدم المستعمرات الجماعية الآلات الزراعية الحديثة، بفضل وجود هيئات ومنظمات حكومية وغير حكومية، قادرة ومستعدة لتوفير القروض، لشراء مثل هذه المعدات، وتستفيد الكيبوتز من ارتباطها بالهستدروت (الإتحاد العام للعمال)، والجيش، وتنظيمات الكيبوتز، على المستوى الإسرائيلي العام، خصوصاً فيما يتعلق بتوفير الكفاءات والعناصر الشابة ومن الخصائص البارزة لإقتصاد الكيبوتز، القيام بالنشاطات الصناعية، الى جانب النشاط الزراعي، وهو الجانب الرئيسي. وكثيراً ما تتجه هذه الصناعات نحو توفير احتياجات الكيبوتز، من ملابس، وأدوات زراعية: ويقدر دخل الكيبوتز من الصناعات بنحو ١٥٪ إلى ٢٠٪ من دخلها العام، كما تستفيد الكيبوتز من قطاعها الصناعي، عن طريق توفير مجالات العمل للعاطلين من أفرادها، ويشكل عمال صناعات الكيبوتز٧٪ من مجموع العاملين بالصناعة في إسرائيل، بموجب إحصائيات عام ١٩٥٩[٢٠].

تركزت معظم ملكية الأراضي الزراعية في إسرائيل، (٩٤,٥٪) في يد الحكومة والصندوق القومي اليهودي، وتسمى هذه الأراضي «الأراضي القومية»، وتخضع لسيطرة كل من الإرادة الحكومية وإرادة «الصندوق القومي اليهودي»، ولايمكن نقل ملكيتها. وعضو الكيبوتز، مهما طالت مدة بقائه في الكيبوتز، لايمتلك نصيباً من الملكية العامة، ولا يتسلمه كذلك، في حالة خروجه منه. كما ان أعضاء الكيبوتز كافة لايملكون أي نصيب من ملكية الكيبوتز، لأن وسائل الأنتاج فيه والأرض المؤجرة لست إلا ملكية تخص الصناديق والبنوك القومية اليهودية[٢١].

تدلل البيانات التالية على الدور الإقتصادي للكيبوتز، كشكل من أشكال الإنتاج الزراعي الجماعي الإستيطاني، في مراحل مختلفة، فقد قدر إنتاج الكيبوتزات الإسرائيلية، عام ١٩٥٧،

مثلاً، بحوالي ٣٠٪ من الناتج الزراعي الإجمالي في إسرائيل، إضافة الى ٥٪ من الناتج الصناعي، عام ١٩٥٨[٢٢]. وفي عام ١٩٦٢، كانت الكيبوتزات تقوم بزراعة ما يقرب من ٣٧٪ من كل المساحة الصالحة للزراعة، وحوالي ٥٠٪ من مجموع الأراضي المنتجة للمحصولات الزراعية. وبرغم أن المحصولات الزراعية هي الشكل الرئيسي للإنتاج الزراعي في الكيبوتز، إلا أن نصيبها في الإقتصاد الزراعي بلغ حوالي ٢٥٪، وتركز في الكيبوتز٦٪ من مجموع القوى العاملة في إسرائيل. وقد قامت إسرائيل، لاحقاً، بمحاولة للحصول على مصادر إضافية للدخل، وتشغيل أعضائها في الجمع بين الإنتاج الزراعي وتطوير الإنتاج العام، وبلغ، في عشر كيبوتزات، ٣٠٪-٥٠٪. إن مؤسسات الكيبوتز (١٩٦٣) تجمع ٣,٤٪ من القوى العاملة المشتغلة بالصناعة، وتنتج ١٢٪ من مجموع الإنتاج الصناعي في إسرائيل. وفي عام ١٩٨٨، كان هناك ٦٤٨ كيبوتزاً وموشافاً، أنتجت ما يقارب ٨٨٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي لتلك السنة. وتزايد الأعتماد على الصناعة الخفيفة، وذلك على أساس أن الزراعة لم تعد قادرة على إيجاد مورد معقول للمهاجرين الجدد.[٢٤] ويتضح مما سبق بأن الهدف الرئيسي الذي قامت عليه حركة الكيبوتز، وهو تحقيق الإكتفاء الذاتي، لم يتحقق، واضطرت الكيبوتزات، بشكل مستمر إلى اللجوء للقروض الخارجية.

الدور السياسي والعسكري للكيبوتز:

لما كان منوطاً بحركة الكيبوتز أن تخلق المزارع المحارب، وتؤهله، نفسياً ومعنوياً، لبناء الدولة الصهيونية، والدفاع عنها، لذا فقد أستهدف منهج الكيبوتز تأهيل اليهودي، الذي يجمع بين الصفتين العسكرية والمدنية في آن معاً، ولقد قدمت مرحلة مساندة القرار، تمهيداً لصياغته، قبل أن يصل الى مرحلة إتخاذ القرار. ولقد تأثر دور الكيبوتز السياسي في البناء السياسي الإسرائيلي، بجذور نشأتها، حيث إن الكيبوتزات نشأت في رحم الأحزاب السياسية (المابام: المابای: أحدوت حافودا). وكيبوتز المابام أكثر يسارية، وهي تهدف الى إحياء الإشتراكية، والعمل على السيطرة على الهستدروت. وكيبوتز المباي (العمل) تعكس تقاليد ومشروعات وسطية بين المابام وأحدوت حافودا، ويتركز مشروعها على العمل الزراعي، الذي يرتبط بالأرض. وأخيراً الكيبوتز الديني، المرتبط بالأحزاب الدينية[٢٥]. يلاحظ بأن التيارات الإسرائيلية، على إختلافها، يسارية ويمينية، إجتمعت على تبني حركة ترعم كونها يسارية إشتراكية، وهوما يؤكد كون الكيبوتز أداة استيطانية، أكثر منه قناعة حقيقية. كما يتضح بأن حركة الكيبوتز لم تكن حركة واحدة منسجمة، من حيث التنظيم، والولاء السياسي داخل

الكيبوتز، والتعاون بين كيبوتزات التنظيم الواحد.(٢٦) ولقد تمثلت حركة الكيبوتز في أربعة تنظيمات قومية، هي «إخودجا كيبوتيهم فيجا كفوتسوف»، و«جاكيبوتس جارتس جاشومير-جاتيار»، «وجاكيبوتي حامبي أوخاد»، و«جاكيبوتس جاداتي»، وهذه المنظمات مرتبطة بدورها بمختلف الأحزاب السياسية الصهيونية في إسرائيل من ناحية، ومرتبطة من ناحية أخرى بالصندوق القومي اليهودي. الذي يملك الأراضي التابعة للكيبوتزات، ويشرف على الصندوق الجهاز التنفيذي التابع للمنظمة الصهيونية العالمية، التي تمثلها «الوكالة اليهودية».(٢٧) وتعد فكرة المستوطنات من أكبر إنجازات «الوكالة اليهودية»، بحيث أصبحت أحد عناصر القوة الإقتصادية الإسرائيلية، حيث أن ٣٠٪ من القوى العاملة في إقتصاد الكيبوتز تستخدم في الصناعة وفي بعض الكيبوتزات يمثل الإنتاج الصناعي ١٠٪ من كل إنتاجها، وعلى الطرف الأخر ترتبط الوكالة بالهستدروت، التي تشرف على ٩٢٪ من المستوطنات التعاونية.(٢٨)

أما عن دورها العسكري، فقد أحتوت كل مستوطنة على مخزن للأسلحة، بل إن ثمة مصانع للأسلحة الخفيفة والمتفجرات أمكن إقامتها في بعض المستوطنات قبل قيام دولة إسرائيل، وتظهر الدراسات في علم الإجتماع حول الكيبوتز أن الأهتمامات السياسية والإيديولوجية بين صفوف إعضائه ضعيفة جداً، وأن النقاش حول هذه المسائل يكاد يكون غائباً، مما يؤدي الى حدوث جمود فكري، وتحجر تنظيمي، يوهن بقاء عضوية الكيبوتزات ضمن اطار تبعيتها لأحزابها ، وتقبل قراراتها، دون أن يكون ذلك دليلاً على التزامها العقائدي بهذه الأحزاب. أما القرارات الرئيسية لإدارة الكيبوتزات، تحديد سياستها الإنتاجية والإقتصادية وغيرها، من حيث التمويل والإستثمار فتصدر عن أمانة أتحاد الكيبوتزات، بالإشتراك مع أمانة الأحزاب التي تنتمي اليها.(٢٩) وهو ما يؤكد، مرة أخرى، نقيض الديمقراطية المزعومة لتجربة الكيبوتز.

أما الجانب العسكري للكيبوتز، فيؤكد، بحق، دور هذا الجانب في خلق المزارع المدافع عن دولة إسرائيل. وعلى هذا النحو، فقد غدا الكيبوتز معسكراً دفاعياً ومذهبياً، في آن واحد، يقوم على التلقين المذهبي المكثف لأعضاء الكيبوتز، حتى يستوعبوا العقيدة الصهيونية، ويكون ولاؤهم الأول والأخير للدولة اليهودية.(٣٠) ويمكن تأكيد علاقة المؤسسة العسكرية والكيبوتز من خلال الإشراف غير المباشر من جانب وزارة الدفاع على عملية التنشئة العسكرية ونظام الخدمة، بدءاً من «الجدناع»★ وإنتهاء بالإنضمام الى جيش الدفاع. ليس هذا فحسب: بل إن الكيبوتز

★ الجدناع: «فرقة شباب مقاتلة» تتبع وزارة الدفاع الإسرائيلية.

يشار له بنمط حياة صارم، يدعم الحياة العسكرية، وهو ما جعل الكيبوتز ينجح في عمليات التفريخ المستمرة لصفوة القوى في إسرائيل، من ديان، الى شارون، ومن رابين الى باراك.(٣١) كما لا يخفى الطابع العسكري الواضح للكيبوتز، الذي ارتبط بإنشاء النوايا-أي منظمة الشباب الطلائعي الإسرائيلي، التي تعمل على تأسيس كيبوتزات للإستيطان، وذلك عقب قيام دولة إسرائيل، والحماية عن طريق تشكيل وحدات عسكرية، تدعى «الناحال» Nahal، أي الشباب الطلائعي المحارب. وبموجب هذا الترتيب يقضي الشباب والشابات من اعضاء حركة الشباب خدمتهم العسكرية الإجبارية في إقامة «نوايا» كيبوتزات جديدة.(٣٢)

هكذا تكون طبيعة الكيبوتز العسكرية قد تحققت، بل وأثرت، بشكل واسع في المجتمع الإسرائيلي، والدولة الإسرائيلية ذات الطابع العسكري، فقد مثلت حصوناً عسكرية في المناطق المختلفة من أرض فلسطين، خاصة الحدود الإستراتيجية. فنجد أن للكتائب «الناحال» مستعمراتها الخاصة. أو القائمة في أخطر مناطق الحدود، في وادي عربة والمنطقة الوسطى، وفي الجليل الأعلى على الحدود السورية في الشمال، وفي مواجهة قطاع غزة في الجنوب.(٣٣)

أخيراً، تجدر الإشارة الى أن أحزاب إسرائيل الرئيسية هي وليدة عصابات الكيبوتز المسلحة. فمن عصابة الآرجون زفاي ليؤمي: ولد حزب «هيروت» (الحرية): فيما حزب «المابام» اليساري وليد البالماخ، ومن عصابة الهاجاناه (التي تحولت عن منظمة حراسة الكيبوتزات Hashomer هاشومير)، نشأ حزب الماباي (العمل)، وجميع هذه الأحزاب تؤمن بدور الكيبوتز الأساسي في حماية الكيان الإسرائيلي، من الناحيتين العقائدية والعسكرية.(٣٤)

تعكس شبكة الأرتباطات السابقة ما بين، العسكري والسياسي والإستيطاني: وتداخل بعضها البعض، بل ولادة بعضها من رحم الأخرى، وجود هدف محدد، وهو قيام الكيان الصهيوني وتسخير جميع المناحي السابقة، سواء السياسية والعسكرية، أو الإستيطانية، لتحقيق هذا الهدف، فقد رأينا كيف أن هذا المزج بين هذه المناحي قد أدى الى إخراج قيادات الجيش الإسرائيلي ودولة إسرائيل.

رؤية نقدية لتجربة الكيبوتز:

لننظر، في النهاية، الى المنطلقات النظرية والمحتوى الفلسفي الذي أدعت حركة الكيبوتز امتلاكه. وبالنسبة الى النظرية الفلسفية لتجربة الكيبوتز فهي ما يعبر عنها، أشهر فلاسفة اليهود، مارتن بوبر Martin Buber، تحت عنوان «تجربة لم تفشل»، مستعرضاً فشل الجماعات الإشتراكية في أوروبا وأمريكا في تطبق النظام التعاوني الكامل، عدا تجربة واحدة، هي تجربة جادة

لخلق المجتمع التعاوني الكامل، تجربة القرى الجماعية اليهودية (الكيبوتزات)، في فلسطين، والتي بعزو سبب عدم فشلها الى تأثر الكيبوتز بظروف ولادتها، والأحوال السائدة في فلسطين، وملاءمتها للحاجات التي وجدت من اجلها، إضافة الى العامل الأيديولوجي، والمثالي، وغايته خلق الإنسان الجديد، والمجتمع الجديد.[٣٥]

وعن الأحوال السائدة، التي يشير اليها مارتن بوبر هنا، فهي أحوال فلسطين، التي جاء اليها المهاجر اليهودي، ليستوطنها، وهو ما تطلب أنتزاع الفلسطيني من أرضه، ليحل محله المستوطن اليهودي. أما العامل المثالي الأيديولوجي، فهو المرتبط بالصهيونية، وخلق الإنسان الصهيوني، وما يترافق مع ذلك من تميز لهذا الإنسان بصفته صهيونياً. وهذا التميز والنظرة الإستعلائية على الغير، تبدو جلية في كلمات بوبر نفسه، مع غيره من الكتاب الإسرائيليين، الذين أعتبروا الكيبوتز تجربة رائدة في العالم، وهي علامة تميز للشعب اليهودي (شعب الله المختار). وما سبق يدحض زعم قادة الحركة الصهيونية بإشتراكية الكيبوتز، فهي (والحال كذلك) مؤسسة أقامتها حركة شوفينية، مرتبطة أساساً بالدعم الإمبريالي الغريب والمعونات اليهودية وغير اليهوديةمن الغرب. وهنا يبرز التساؤل تجيب عليه طبيعة الكيبوتز الاستيطانية، التي كان الهدف منها، ولا يزال، تمكين اليهود من أراضي فلسطين، بأي شكل، وتحت أي مسمى.

إن العنصرية التي اتسمت بها حركة الكيبوتز، في رفض الآخر (الفلسطيني)، تجلت في مقاطعة الأيدي العاملة العربية: وهو ما يردنا مرة أخرى، إلى المنطلقات النظرية لحركة الكيبوتز، حتى نستطيع تنفيذها، كلاً على حدة، وهذه المنطلقات هي فكرة الإنتاج الجماعي الذاتي، والديمقراطية، والملكية الجماعية، وعناصر المساواة الإشتراكية.

بخصوص فكرة الإنتاج الجماعي، أتضح لنا في موضوع سابق كيف أن الكيبوتزات اتجهت نحو إستخدام الأيدي العاملة بالأجرة، وهو ما يتنافى مع فكرة العمل الذاتي، كما يتنافى مع المبادىء الرئيسية لحركة الكيبوتز كذلك فإن استغلال هذه الأيدي العاملة المأجورة، يتناقض، من ناحية أخرى، مع الإشتراكية، التي تدين أستغلال هذه الطبقة. أما المساواة والديمقراطية فمحض إفتراء، حيث أن جميع القرارات التي تتحدث بشأن إدارة الكيبوتزات وسياستها تعبر عن قرارات أمانة إتحاد الكيبوتزات، بالإشتراك مع أمانة الأحزاب التي تنتمي اليها. أما العدالة، فكيف يمكن الحديث عنها وأراضي الكيبوتزات، تقوم على أراضي مغتصبة من أهلها، بالقوة، وكيف الحديث عن العدالة والمساواة والتعصب والتفرقة العنصرية متمازجة، كلياً، في نسيج الكيبوتز هذه التفرقة، التي لم تقف عند حد الفلسطينين فحسب، بل تجاوزتهم الى اليهود الشرقين، الذين يزدريهم سكان الكيبوتز ويطلقون عليهم لقب Hashechorim: أي أصحاب البشرة الداكنة،

ويتكلمون باستعلاء عن بدائية تصرفات يهود الشرق.[٣٦] وهكذا اقتصر مفهوم المساواة على الإستهلاك فحسب.

برغم ما سبق، إلا أننا لا نستطيع إنكار دور الكيبوتز في إجتذاب اليهود من خارج فلسطين، وإستيعابهم على المستوى الإقتصادي، والسياسي، والعسكري، والثقافي، والعقائدي، وإفراز قادة الحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية، ناهيك عن الأحزاب السياسية. وعود على بدء، تظل الفكرة الرئيسية للكيبوتز ضمن إطار توظيف هذه المؤسسة لتحقيق أهم أهداف الحركة الصهيونية الإستيطانية.

الهوامش:

(١) سميح القاسم ومحمود درويش، **الرسائل**، ط١ ١٩٨٩، دار طوبقال، ص٤٣.

(٢) السيد ياسين وعلي الدين هلال (مشرفين)، **الإستعمار الإستيطاني الصهيوني في فلسطين (١٨٨٢-١٩٤٨)**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الأول ١٩٥٧(أنظر: عصام رفعت، نمو وتطور الإستيطان الصهيوني من الناحية الإقتصادية، ص٢٨٩.

(٣) خالد محمود الكومي، الإشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف، دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الإسرائيلي، **مجلة العلوم الإجتماعية** (الكويت)، العدد الثاني، حزيران/ يوليو١٩٨٣، ص١١٠-١١١.

(٤) **المصدر نفسه**، ص١١٢-١١٣.

(٥) ياسين وهلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٠٦.

(٦) **المصدر نفسه**، ص٢٠٨.

(٧) **المصدر نفسه**، ص٢١٠.

(٨) **المصدر نفسه**، ص٢٩٠.

(٩) د. موسى القدسي الدويك، الإستيطان الصهيوني في فلسطين، مراحله، إهدافه، وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، **صامد الإقتصادي** (عمان)، العدد ١٠٥، تموز-آب-أيلول/يوليو-أغسطس-سبتمبر ١٩٩٦، ص٢١٠.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص٢١١.

(١١) جاليتا نيكيتينا، **دولة إسرائيل: خصائص التطور السياسي والإقتصادي**، القاهرة، دار الهلال، ١٩٧٠، ص٢١٠-٢١١.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص٢١٢-٢١٣.

(١٣) عبد الوهاب الكيالي، **الكيبوتز أو المزارع الجماعية في إسرائيل**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦، ص٣١-٣٥.

(١٤) نيكيتينا، **مصدر سبق ذكره**، ص٢١٢-٢١٣.

(١٥) د. خلدون ناجي معروف ود.محمد نصر مهنا، **الحكم والإدارة في إسرائيل**، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٦، ص١١٥.

(١٦) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٦-٣٨.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص٤٦-٤٨.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص٤٩.

(١٩) ياسين وهلال، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٩٠-٢٩٣.

(٢٠) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٥-٥٦.

(٢١) نيكيتينا، **مصدر سبق ذكره**، ص٢١٠-٢١٥.

(٢٢) موسى الدويك، **مصدر سبق ذكره**، ص٢١١.

(٢٣) نيكيتينا، **مصدر سبق ذكره**، ص٢١٦-٢١٧.

(٢٤) أحمد خليفة وأخرون، **دليل إسرائيل العام**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٣، ١٩٩٧ (أنظر: فضل النقيب، الإقتصاد، ص١٩٦-١٩٧.

(٢٥) عبد الغفار الدويك، **العسكريون والدولة: دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي في الفترة من (١٩٤٨-١٩٨٨)**، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط١، ١٩٩٦، ص١٧٤.

(٢٦) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧-٥٩.

(٢٧) نيكيتينا، **مصدر سبق ذكره**، ص٢١٧.

(٢٨) عبد الغفار الدويك، **مصدر سبق ذكره**، ص١٥٨.

(٢٩) أ.ن. سعد، الكيبوتز الإسرائيلي: استغلال جماعي للعمل المأجور، **شؤون فلسطينية** (بيروت)، العدد ١٩، آذار/مارس ١٩٧٣م، ص١٠٠.

(٣٠) الكرمي: **مصدرسبق ذكره**، ص١٢١.

(٣١) عبد الغفار الدويك: **مصدر سبق ذكره**، ص٣٠١.

(٣٢) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٧.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص٨٠.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص٨٠-٨١.

(٣٥) الكومي، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢٠.

(٣٦) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٠-١١١.

الإستيطان في الخليل: ارتباطه بالمفاهيم والسياسة الإسرائيلية

د. عدنان حافظ جابر

مقدمة:

إن من يجهل تاريخ الخليل، سيدهش لهذا التمسك الشديد من قبل اليهود والمستوطنين الصهاينة بالمدينة، وكيف أنهم غداة «اتفاقية الخليل» مزقوا ثيابهم استنكاراً واحتجاجاً على ارتكاب هذا الشائن الذي يعني «التخلي عن أرض الآباء للغرباء».

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تحولت مدينة الخليل إلى عقدة في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، ففي تاريخها ما يبرر ذلك. والواقع، إن هذه المدينة كانت وستبقى مفصل اشتباك وصراع تاريخي بين اليهود والصهيونية من جهة، والإسلام والعروبة من جهة أخرى، كجزء من مضمون ومفاعيل وتجليات الصراع الفلسطيني – الصهيوني الخاص على أرض فلسطين، والذي هو بدوره جزء من الصراع العام العربي – الصهيوني ذي الأبعاد المختلفة الوجودية والدينية والتاريخية والحضارية...

نعم، ثمة اشتباك يخوضه الفلسطينيون، والعرب والمسلمون، مع الفكر اليهودي التلمودي الصهيوني وترجماته العملية. هذا الاشتباك يتمحور على ثلاثة مواضيع: المكان، الزمان، والإنسان.

فاليهودي الصهيوني الذي ينكر الآخر ولا يعترف إلا بذاته يريد المكان له وحده. أي أنه يريد الأرض. وهو يريد الزمان أيضاً، أي الاستيلاء على التاريخ والإنفراد به. فالزمن الغابر، بالنسبة إليه، برهان على سيادته و كينونته الموسومة «شعب الله المختار». وإذا كان في التاريخ فترات تخالف ذلك، فلا بد من ملْءِ الفراغ ورد الأمور إلى نصابها!

باستيلاء اليهودي الصهيوني على المكان – الأرض، وعلى الزمان – التاريخ ينعقد الرباط ليسود ما يوحد بينهما: الإنسان – اليهودي، أما «الآخر» فيجب أن يُطرد وإلا سيكون مصيره إما قتيلاً.. أو خاضعاً!

في عمل بحثي فائق الأهمية، أنجز فوزي ناصر من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ كتاباً بعنوان «قاموس الوطن»[١]، قام الباحث فيه بإيراد الاسم العبري والاسم العربي وتفاصيل إضافية لمئات من جبال فلسطين وتلالها والقلاع والمواقع التاريخية والخِرَب والوديان والمروج والسهول والعيون والمغاور والمجمعات المائية والآبار وملحق باسماء القرى العربية المندثرة يتضمن أسماء ٤٧٠ قرية ومواقعها [منها «بلد الشيخ» التي تقع على بعد ٥ كم جنوب شرق حيفا، سميت نسبة للشيخ السهلي الصوفي، وفيها قتل الشيخ عز الدين القسام].

إن إشارتنا إلى كتاب فوزي ناصر «قاموس الوطن» تعود إلى كون هذا العمل يتمتع بأهمية وطنية وقومية، وللتأكيد على أننا نحتاج إلى مثل هذا الجهد وهذا العمل التوثيقي، لأنه نضال على جبهة الذاكرة والتاريخ. فما قام به البلدوزر الإسرائيلي، مترافقاً مع التزييف الصهيوني من إزاحة وتعمية، يجب أن يترسخ في ذاكرتنا ووثائقنا أمام أنفسنا وأمام العالم.

إن الأمة لا تحترم كينونتها إذا لم تُغْنِ وتشحذ ذاكرتها، ولا تحترم ذاكرتها إذا لم تحترم تاريخها وتهتم به. إن صراعنا مع إسرائيل والصهيونية هو كذلك صراع في التاريخ وصراع على التاريخ. وهذا ينطبق على المدينة الفلسطينية العربية الإسلامية – الخليل، موضوع هذه الدراسة.

الخليل – نبذة تاريخية:

مدينة الخليل من المدن التي تتميز بتاريخ طويل وحافل بالوقائع. وتدل الآثار التي اكتشفت فيها على أن تاريخها يرجع إلى أكثر من ٣٥٠٠ سنة قبل الميلاد، وهذا يعني أنها بنيت منذ حوالي ٥٥٠٠ سنة[٢]، أي ما يناهز عمر أهرام مصر، إذا عرفنا أن أقدم هرم بينها هو هرم جوسر المدرّج في سقّارة الذي بني نحو سنة ٢٥٨٥ ق.م[٣]، ثم أهرام سنفرو في دهشور نحو ٢٥٣٠ ق.م، واشهرها أهرام الجيزة: خوفو، خفرع، منقرع. واعلاها خوفو ١٣٨م، وهي إحدى عجائب الدنيا السبع.

وقد بنى مدينة الخليل منذ ذلك الزمن السحيق الزعيم العناقي «الأربع أبو عناق»، وظلت المدينة تعرف باسمه «قرية أربع» زهاء عشرين قرناً. والعناقيون هم أحد بطون الموجة العربية الكنعانية التي استوطنت فلسطين منذ فجر تاريخها المعلوم[٤]، وقد بسطوا سلطانهم على مثلث ما بين الخليل وغزة وبئر السبع، وعرفوا في التوراة والقرآن بشدة البأس والجبروت إلى درجة أن

جواسيس النبي موسى الذين أوفدهم من سيناء لاستطلاع مداخل فلسطين الجنوبية، أعلنوا تمردهم عليه، ورفضوا الدخول إلى فلسطين من جانب أرض العناقيين: ﴿قالوا يا موسى إن فيها قوماً جبارين، وانا لن ندْخُلَها حتى يخرجوا منها، فإن يخرجوا منها فانّا داخلون﴾ و﴿قالوا يا موسى إنا لن ندخُلها أبدا ما داموا فيها فاذهب أنتَ وربُّك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون﴾[٥].

ومع اجتياح اليهود القدامى لأرض كنعان، على يد «يوشع بن نون»، فقد اقطعها هذا لأحد قادته العسكريين «كالب بن يفنة» الذي بدّل اسمها باسم أحد أولاده «حبرون» وحبرون كلمة عربية تعني عصبة، صحبة، اتحاد، وقد اتخذها داود بن سليمان قاعدة له لأكثر من سبع سنين[٦].

فيما يتعلق بمدينة الخليل، يتبين أنها مرّت بـ ١٥ فترة تاريخية يمكن توضيحها على النحو التالي[٧]:

١ – العصر الحجري.
٢ – العصر الكنعاني الأول: ٣٥٠٠ – ٢٠٠٠ ق.م.
٣ – العصر الكنعاني المتوسط: ٢٠٠٠ – ١٥٠٠ ق. م.
٤ – العصر الكنعاني الأخير: ١٥٠٠ – ١٢٠٠ ق. م.
٥ – العصر الحديدي: ١٢٠٠ – ٥٨٧ ق. م.
٦ – العصر الفارسي: ٥٨٧ – ٣٣٢ ق. م.
٧ – العصر اليوناني: ٣٣٢ – ٦٣ ق. م.
٨ – العصر الروماني: ٦٣ ق. م – ٦٣٨م.
٩ – العصر الإسلامي: ٦٣٨ – ١٠٨٧م.
١٠ – الفترة الصليبية: ١٠٨٧ – ١١٨٧م.
١١ – العصرالمملوكي: ١٢٥٠ – ١٥١٦م.
١٢ – العهد العثماني: ١٥١٧ – ١٩١٧م.
١٣ – العهد البريطاني: ١٩١٧ – ١٩٥٠م.
١٤ – العهد الأردني: ١٩٥٠ – ١٩٦٧م.
١٥ – الاحتلال الصهيوني: ١٩٦٧م.

وقد تبين من الدراسة التاريخية كذلك أن الخليل قد سميت بأسماء متعددة يمكن إيجازها كما يلي:

١ – قرية أربع: سميت بهذا الاسم نسبة إلى الملك أربع بانيها. وهو من الكنعانيين من قبيلة العناقيين والتي تعني الجبارين أو الجبابرة.

٢ - حبرون: أطلق هذا الاسم على المدينة على يد العبرانيين، وهو اسم يهودي يعني صحبة أو اتحاد.

٣ - خليل الرحمن: بعد أن تم الفتح الإسلامي لبلاد الشام أطلق المسلمون عليها هذا الاسم نسبة إلى نبي الله إبراهيم عليه السلام.

٤ - ابراهام: عندما احتل الصليبيون المنطقة عام ١١٠٠م سموها بهذا الاسم بدلاً من خليل الرحمن، وذلك بعد أن اقتطعها الأمير الصليبي غودو فري دي بوايون وحتى بمملكة القدس إلى الصليبي جيرهاردي آمين.

٥ - الخليل: وقد سميت في الفترات الإسلامية بعدة أسماء منها مسجد إبراهيم، بيت إبراهيم، خليل الرحمن، وأخيراً سميت الخليل في بداية القرن العشرين[٨].

من أبرز أعلام جبل الخليل، القائد الفلسطيني الفذ موسى بن نصير الذي شارك في فتح الأندلس مع طارق بن زياد، وكذلك أبو الفضل الربيع بن يونس وزير أبي جعفر المنصور. ومن ثم ابنه الفضل بن الربيع الذي تولى من بعد تصفية البرامكة، زمن هارون الرشيد[٩].

ادعاءات ومزاعم يهودية صهيونية:

يزعم الفكر اليهودي الصهيوني أن فلسطين ملكٌ لليهود، استناداً إلى أطروحة «أرض الميعاد». وفي هذا السياق، فإن نظرة لليهود والصهاينة إلى الخليل كجزء من فلسطين، تتسم بخصوصية ما. فهم يرونها «مدينة الأجداد»، ويصل الأمر إلى درجة اعتبارها «قلب الشعب اليهودي»، فبعضهم يوازيها بالقدس، وآخرون يرون بأن الخليل تفوق القدس أهمية.

غير أنه ليس من الصعب تفنيد مزاعم وادعاءات اليهود والصهاينة بشأن حقهم في ملكية فلسطين بوجه عام والخليل بوجه خاص. فاستناداً إلى التاريخ، وإلى الأديان السماوية ذاتها، نصل إلى الخلاصة التالية:

إن تاريخ اليهود يبدأ من يعقوب وليس من إبراهيم. فاليهود يزعمون أن تاريخهم يبدأ من النبي إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وان إبراهيم كان موجوداً قبل الميلاد بحوالي ألف سنة! وهذا زعم مردود، فتاريخهم يبدأ من النبي يعقوب كما أشرنا، وهو حفيد إبراهيم، ووالده اسحق، عليهم الصلاة والسلام. انهم بنو إسرائيل - وإسرائيل هو الاسم الثاني ليعقوب - أي بنو يعقوب. ولو كانوا «بني إبراهيم» لبدأ تاريخهم من تاريخ إبراهيم. وهذا معناه أن يتخلى اليهود عن «التمسح» بإبراهيم الكريم، فلا صلة تاريخية بينهم وبينه[١٠]!

ويمكن النظر إلى المسألة من جانب آخر يتعلق بظهور اليهودية، وارتباط اليهود باليهودية. إن

مشكلة اليهود وأطماعهم في مدينة الخليل هي اعتقادهم بحق الرجوع إلى هذه المدينة على اعتبار أن سيدنا إبراهيم مرّ بها، أو عاش فيها، ولم يتنبه هؤلاء، أو أنهم يتجاهلون، ان قدوم إبراهيم إلى فلسطين كان في القرن التاسع عشر قبل الميلاد، في حين ظهرت اليهودية في القرن الثالث عشر قبل الميلاد[١١].

وحتى في «العهد القديم» نجد ما يفند مزاعم اليهود والصهاينة، حيث نقرأ:

«في ذلك الوقت قطع الربُّ مع ابرامَ ميثاقاً قائلاً. لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات. القينيين والقنزيين والقدمونيين والحيثين والفرزين والرَفائيينَ والأموريين والكنعانيينَ والجرجاشيينَ واليبوسيين»[١٢].

وهنا يبرز الأمر التالي: إذا كان اليهود يعتبرون إبراهيم جدهم، فهو ليس جدهم وحدهم، فلماذا يريدون احتكار ملكية الأرض وطرد «الغوييم» - غير اليهود - منها؟!

لقد تلقى إبراهيم الوحي في أور الكلدانيين، جنوب العراق. ثم نزح إلى بلاد كنعان نحو ١٨٠٠ ق.م، وعندما ماتت زوجته سارة، لم يكن يملك أرضاً يدفنها فيها. نقرأ في «العهد القديم»:

«وكانتْ حيوةُ سارةَ مئةً وسبعاً وعشرينَ سنةً سني حيوةِ سارة. وماتت سارة في قرية أربعَ التي هي حبرون في أرض كنعان. فأتى إبراهيمُ ليندُبَ سارةَ ويبكي عليها. وقام إبراهيمُ من أمامِ ميتِهِ وكلَّمَ بني حثٍّ قائلاً. أنا غريبٌ ونزيلٌ عندكم. اعطوني مُلْكَ قبرٍ معَكُم لأدفنَ ميْتي من أمامي»... «فأجاب عفرونُ إبراهيم قائلاً له. يا سيدي اسمعني. أرضٌ بأربع مئةِ شاقلِ فضةٍ ما هي بيني وبينك. فادفنْ ميتكَ فسمع إبراهيمُ لعفرونَ ووزنَ إبراهيمُ لعفرونَ الفضةَ التي ذكرها في مسامع بني حثٍّ. أربعَ مئةِ شاقلِ فضةٍ جائزةٍ عند التجّار»... «وبعد ذلك دفن إبراهيم سارة امرأته في مغارة حقل المَكْفيلةِ أمام مَمْرا التي هي حبرون في أرض كنعانَ. فوجب الحقلُ والمغارةُ التي فيه لإبراهيم مُلْكَ قبرٍ من عند بني حثٍّ»[١٣].

كما نقرأ في العهد القديم نصاً يبرر صرامة صلة الفلسطينيين بأرضهم:

«وغرسَ إبراهيمُ أَثْلاً في بئر سبعٍ ودعا هناك باسم الربِّ الإلهِ السرمدي. وتغرَّب ابراهيمُ في أرض الفلسطينيين أياماً كثيرة»[١٤].

نستنتج مما سبق، أن قراءةً هادئةً وموضوعية للنصوص الدينية، التي يتكىء عليها اليهود والصهاينة، ومقارنة هذه النصوص والوقائع التاريخية مع ما يدعون ويزعمون، انما يكشف تعصبهم وأنانيتهم وأحاديتهم ونزعتهم إلى إنكار الآخر أو طمسه وتشويهه.

الخليل وثورة البراق ١٩٢٩:

بعد محنة اليهود والمسلمين في اسبانيا، عام ١٤٩٢م، وظهور محاكم التفتيش، هاجر عدد كبير من يهود اسبانيا إلى أقطار الدولة العثمانية، وكان منها فلسطين، حيث استوطن عدد من العائلات اليهودية في الخليل، وتمركزت في حي «تربات» الواقع في البلدة القديمة، وكان من ضمن هذه العائلات عائلة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي (يسرائيل شاحاك)، الذي كان جده لأبيه بمثابة ممثل لهذه العائلات. ويشهد أحفاد هذه العائلات التي نجت، أن العرب كانوا يعاملون اليهود بكرم بالغ، حيث لم تظهر في ذلك الوقت أطماع اليهود الحقيقية، ولكن، مع توالي موجات الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية في العشرينات من هذا القرن وتشكيل المجموعات الإرهابية اليهودية التي ارتكبت العديد من المجازر في يافا والقدس، اصبح هناك شعور بالغضب العارم ضد اليهود، الذين باتت مخططاتهم في فلسطين واضحة. وبلغ الأمر ذروته عندما نفذ اليهود مجزرة فظيعة ضد العرب في يافا عام ١٩٢٩، الأمر الذي دفع الجماهير العربية الغاضبة في الخليل للتوجه إلى حي «تربات» وقتل ٦٧ يهودياً، بينما قامت أسر عربية أخرى بحماية من تبقى من اليهود في منازل العرب، حتى تم إجلاؤهم عن المدينة بواسطة الجيش البريطاني. والآن يصر مستوطنو الخليل على استعادة جميع أملاك أسلافهم من «تربات»، ويطرحون أرقاماً خيالية. فحسب مصادر المستوطنين، فإن الأربعين عائلة كانت تملك أكثر من ١٥٠ منزلاً، و١٠٠ متجر، وهم يطالبون باستعادة الذهب الذي سلبه العرب في تربات حسب زعمهم. وكما يقول الحاخام شمعون ديلو مدير المعهد الديني في الخليل، فلن يطفىء نار الانتقام في قلوب اليهود إلا رؤية العرب خارج الخليل وإلى الأبد[١٥]!

وهنا لا بد من الحديث عن ثورة البراق، ومساهمة مدينة الخليل فيها، لأن ذلك ضروري لفهم جانب من تاريخ هذه المدينة، وسبب من أسباب حقد اليهود والصهاينة إزاءها.

فمع انتشار الخطر الصهيوني في كل فلسطين، وبروز ضرورة مقاومته، قام الشعب العربي الفلسطيني بعدة ثورات، من أهمها ثورة البراق التي اندلعت يوم الجمعة ٢٣ آب ١٩٢٩، وكان لمدينة الخليل، كغيرها من القرى والمدن الفلسطينية، نصيب في هذه الثورة.

ورغم أن ثورة البراق انطلقت من القدس التي شكلت الثورة، حيث حدث الانفجار الكبير بعد أن تجاوز اليهود التحرش السياسي إلى الديني، إلا أن اعنف الاشتباكات كانت في مدينة الخليل، حيث هاجم العرب الحي اليهودي بالمدينة وقتلوا نحو ستين شخصاً من اليهود وطردوا من تبقى منهم.

وقد أسفرت ثورة البراق عن ١٣٣ قتيلاً ونحو ٤٠٠ جريح من اليهود.. أما العرب فقد استشهد منهم ١١٦ شخصاً وتم جرح ٢٣٢ شخصاً. وقد بات من المعروف تاريخياً أن معظم شهداء العرب وجرحاهم كان من جراء تدخل القوات البريطانية، وتصديها للعرب، ووقوفها وانحيازها إلى جانب اليهود[١٦].

وفي الوقت الذي أصدرت فيه حكومة الانتداب البريطاني أحكاماً قاسية بحق العرب، نجد أنها قد تسامحت مع اليهود، ولم تحكم بالإعدام إلا على يهودي واحد، وهو شرطي نظامي قتل إمام أحد المساجد بضواحي مدينة يافا مع أفراد اسرته الستة، ولكن حكم الإعدام لم ينفذ، فقد خُفض إلى عشر سنوات سجن قضى القاتل بعضها ثم أطلق سراحه.

بلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام من العرب أحد عشر شخصاً من الخليل، وأربعة عشر شخصاً من صفد، وشخصاً واحداً من يافا. غير أن ردة فعل الشعب العربي على هذه الأحكام جعلت المندوب السامي البريطاني يراجع حساباته والاكتفاء بتنفيذ حكم الاعدام بحق المناضلين الثلاثة: فؤاد حسن حجازي من مدينة صفد، وعطا احمد الزير ومحمد خليل جمجوم من مدينة الخليل، وبالنسبة للبقية فقد استعيض عن حكم الإعدام بالسجن المؤبد.

أدى إعدام أبطال ثورة البراق إلى إشعال النار في نفوس عرب فلسطين الأبية. ويوم إعدام هؤلاء الأبطال الثلاثة، عم الإضراب مدن فلسطين وقراها، وفي ساعة تنفيذ الحكم اعتلى المؤذنون مآذن المساجد وانطلقوا بالتكبير، وفي الكنائس ضربت الأجراس، فتعانق الهلال مع الصليب، وكان الشعار: «الدين لله والوطن للجميع». وتنافس الأبطال الثلاثة على الشهادة وتسابقوا على من سيعدم أولاً. وقد نفذ الإعدام بالأبطال الثلاثة في ثلاث ساعات متوالية. فكان أولهم فؤاد حجازي، وثانيهم محمد جمجوم، وثالثهم عطا الزير. وكان المقرر رسمياً أن يكون الشهيد عطا ثانيهم ولكن محمد جمجوم حطّم قيده، وزاحم رفيقه على الدور حتى فاز بمطلبه[١٧].

خلّد الشاعر الوطني الفلسطيني إبراهيم طوقان (أبطال ثورة البراق في قصيدته الشهيرة «الثلاثاء الحمراء»، وتسابق الزجالون في فلسطين بالتغني ببطولة الشهداء، وصارت فلسطين بأسرها تردد بحماس بالغ قصيدة إبراهيم طوقان، وتنشد الزجل المؤثر الذي يتغنى بالشهداء الثلاثة.

وهكذا، فعل عن مزاعم اليهود والصهاينة الدينية بشأن مدينة الخليل، فقد أدت مشاركة هذه المدينة الفلسطينية في ثورة البراق ١٩٢٩ إلى تكوين حقد من اليهود والصهاينة على المدينة وأهلها، وبرزت غداة احتلال حزيران ١٩٦٧ النوايا والمخططات والإجراءات العملية للعودة إلى الحي اليهودي في المدينة، الذي أجبر أهالي الخليل سكانه اليهود على إخلائه ابان ثورة البراق.

ليس هذا فحسب، فقد عمد اليهود والصهاينة إلى الاستيطان في الخليل وتوسيع هذا الاستيطان ببناء مستوطنات عديدة، أكبرها وأشهرها مستوطنة «كريات أربع»، منتحلين هذا الاسم من اسم الخليل القديم «قرية أربع». ومن جراء ممارسات المستوطنين المدعمين من الجيش الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية الرسمية، عانى مواطنو الخليل، ولا يزالون، صنوف الاضطهاد والقتل والتنكيل والإهانات المختلفة، التي تمس هوية أهل الخليل السياسية الوطنية، ومشاعرهم الدينية، وتفاصيل حياتهم اليومية.

إن مشاركة مدينة الخليل في ثورة البراق عام ١٩٢٩، وما قام به أهل هذه المدينة بقتلهم عدداً من اليهود، وارغامهم على إخلاء المدينة، إنما كان جزءاً من مقاومة شاملة للشعب العربي الفلسطيني ودفاعاً عن النفس في وجه الهجرة اليهودية وتمدد الاستيطان الصهيوني المحميين من قبل حكومة بريطانيا وقواتها آنذاك.

الخليل – استيطان وتهويد:

كانت مدينة الخليل الهدف الأول للأطماع الاستيطانية الصهيونية في الضفة الغربية. وإذا كان أول قرار أصدرته الحكومة الإسرائيلية بعد احتلالها هو قرار ضم القدس واقعياً في ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧، فإن أول عمل استيطاني استعماري في الضفة الغربية كان إقامة النواة الاستيطانية في كفار عصيون، الموقع الاستراتيجي الهام على مشارف مدينة الخليل على الطريق الموصلة إلى القدس. وكان ذلك في ٢٧/ ٩/ ١٩٦٧[١٨].

وقد عبرت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين ورجال الدين اليهود عن الأطماع الصهيونية في مدينة الخليل، حيث أكدت هذه التصريحات على أن الخليل هي الهدف الأول للتهويد بعد مدينة القدس. بل أن بعضهم يذهب إلى أنها تفوق في أهميتها مدينة القدس بحجة أنها كانت أول عاصمة لمملكة داود، وان فيها قبور عدد من الأنبياء وزوجاتهم.

ويمكن أن نلاحظ ثلاثة محاور أساسية دارت حولها عملية استيطان وتهويد الخليل وهي:

١ – الاستيطان الإستعماري حول المدينة عن طريق إقامة أحزمة استيطانية استكمالاً لفكرة «الخليل العليا» التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية في ١٠/ ١٠/ ١٩٦٨، وتم بموجبها إنشاء أول مستعمرة على مشارف (كريات أربع) تمهيداً لتطويق الخليل ومحاصرتها جغرافياً وسكانياً بالقلاع الاستعمارية البشرية والعمرانية على غرار ما تم تنفيذه حول مدينة القدس.

٢ – الاستيلاء على الحرم الإبراهيمي وتحويله تدريجياً إلى كنيس يهودي.

٣ – إقامة حي يهودي في قلب مدينة الخليل تحت ستار إعادة بناء الحي اليهودي الذي كان قائماً

في المدينة وجرى تدميره عام ١٩٢٩.

في ٣١/ ٨/ ١٩٧٠ أصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية أمراً يحمل الرقم ١٢/ ٧٠، صادر بموجبه أراضي مساحتها ١,٢٠٠ دونم شمال شرق مدينة الخليل، حيث بدىء بإقامة النواة الأولى لمستعمرة كريات أربع. وفي آب ١٩٧٣ أعلنت سلطات الحكم العسكري أن لكل إسرائيلي الحق في إنشاء منزل في (كريات أربع) أو استئجار أرض من «إدارة أرض إسرائيل» التي تسيطر على الأراضي المصادرة في منطقة كريات أربع وإقامة منزل عليها.

وعندما أصبحت الظروف مهيأة، قامت في نيسان ١٩٧٩ مجموعة من نساء كريات أربع بقيادة زوجة الحاخام موشي ليفنغر باحتلال عمارة الدبوية (بيت هداسا) وبعض المباني المجاورة لها بدعوى أن اليهود كانوا يسكنونها قبل ثورة ١٩٢٩.

استطاع اليهود أن يقيموا في قلب مدينة الخليل أربع بؤر استيطانية هي: «ابراهام اينو» وبيت هداسا وبيت رومانو وتل رميدة الذي انتقل إليه الحاخام ليفنغر فيما بعد، وكوّن مستوطنو الخليل مجلساً خاصاً بهم رئسه الحاخام ليفنغر، ويتوزع حالياً مستوطنو قلب الخليل اليهود الـ ٤٢٠ على النحو التالي: بيت رومانو ١٥٠ مستوطناً، ابراهام اينو ١٢٠، بيت هداسا ١٠٠ وتل رميدة ٥٠ شخصاً[١٩].

ومن الجدير بالذكر أن اليهود في الخليل لم يكتفوا ببناء أحيائهم الخاصة، بل حرصوا على بناء مؤسسات توراتية وثقافية تزيد من الطابع اليهودي للمدينة الفلسطينية التي يسكنها أكثر من ١٢٠ ألف فلسطيني، فاقاموا المدارس الدينية التي تستقطب طلاباً يتطوعون للإقامة والتعليم في «مدينة الأجداد».

أما مستوطنة كريات أربع فيسكنها حوالي ستة آلاف مستوطن، ويعتبرها يهود الخليل بمثابة العاصمة، ففيها المدارس ورياض الأطفال وكليات متوسطة وبرك سباحة وحدائق تستهلك الكثير من المياه، علماً أن الماء ينقطع لعدة أيام عن أحياء كاملة في الخليل، وجدير بالذكر أن معظم المستوطنين في كريات أربع هم من المهاجرين الأمريكيين، إضافة إلى مهاجرين من أصل فرنسي ولهم حي خاص بهم، وهم لا يقلون عن الأميركيين تطرفاً[٢٠].

وإذا نظرنا إلى الخليل كمحافظة، أو كمنطقة جغرافية، نجد أنها لا تضم فقط مستوطنة كريات أربع، فالبؤر الاستيطانية تقع في قلب المدينة، إضافة إلى أن هناك العديد من المستوطنات الأخرى في المنطقة، نذكر منها:

- مستوطنة كفار عصيون: على طريق القدس الخليل.
- يطير: شمال قريتي يطا والسموع.

- روش تسوريم وألون تشفوت: تقعان قرب مستوطنة كفار عصيون.
- ميجدال عون: أقيمت على أراضي قرية «بيت أمّر».
- أفرات: منطقة عصيون.
- العازر: على طريق الخليل القدس.
- الظاهرية: داخل الخط الأخضر على طريق الخليل - بئر السبع[21].

الاستيطان سياسة رسمية:

يخطىء من يتصور أن الاستيطان ناتج عن وجود شريحة من اليهود المتعصبين، أو أنه نتاج أعمال فردية للمستوطنين. إن الاستيطان هو في صلب الفكر الصهيوني والمشروع الصهيوني والسياسة الرسمية الإسرائيلية. الاستيطان ثابت استراتيجي إسرائيلي لا يتغير بتغير الحكومات[22].

ثمة تناغم بين المستوطنين والجيش الإسرائيلي، بين الوزراء في الحكومة الإسرائيلية وزعماء المستوطنين، بين رؤية وسياسة الحكومات المتعاقبة وبين ماض وحاضر ومستقبل الاستيطان الصهيوني. وكما يقول الصحفي الإسرائيلي حاييم هنغبي: «حقيقة الحياة اليومية تقضي بأن وجه المستوطنين هو وجه إسرائيل، وأفعال المستوطنين هي أفعال إسرائيل»[23].

وإذا كانت هنالك رعاية من الحكومة الإسرائيلية إزاء المستوطنين والمستوطنات، وهذا أكيد، فإن ذلك يتجلى في تمويل المستوطنات. في بعض القطاعات (ومنها الصناعة والإسكان) وقد وصلت استثمارات الحكومة الإسرائيلية في مستوطنات الضفة الغربية إلى ٢٠٪ - ٢٥٪ من إجمالي الميزانيات الإسرائيلية، ويعتقد على نطاق واسع أن هذا المستوى للإنفاق لم يكن من الممكن تحمله لولا المساعدة التي تقدمها الحكومة الأمريكية. ويقدر نعوم تشومسكي معونة الولايات المتحدة لإسرائيل في أوائل الثمانينيات بمقدار ١٠٠٠ دولار في السنة لكل مواطن إسرائيلي وهذه أعلى معونة بالنسبة إلى الفرد تحصل عليها أية دولة، وهي تشكل نحو ٤٨٪ من جملة المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة، و٣٥٪ من المعونة الاقتصادية التي تقدمها[24].

من الأهمية بمكان الإشارة إلى ابتكار مصطلح المستوطنات ذات الأفضلية الوطنية «أ، ب»، بعد عمل قامت به لجنة وزارية إسرائيلية أعدت بموجبه خارطة جديدة لمناطق الافضلية الوطنية، بحيث أن كل مستوطنة يهودية تقع في منطقة أفضلية وطنية «أ» ستحصل على زيادة بنسبة ٥٪ إضافة لموازنتها، في حين تحصل المستوطنة الواقعة ضمن المنطقة المصنفة بذات أفضلية وطنية «ب»

على زيادة في موازنتها بنسبة ٢,٥٪ وقد تقرر ضم ٨٤ مستوطنة إلى قائمة المستوطنات الموصوفة كمناطق أفضلية وطنية (أ، ب) وستحظى بامتيازات في مجالات السكن، والتعليم والتشغيل، والضرائب، والرفاه. ومستوطنو الخليل يحظون بهذه الامتيازات.

وضمن السياسة الاستيطانية في الخليل، قام ارييل شارون وزير البنى التحتية بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٩٦ بتدشين طريق يربط القدس باربع مستوطنات في قطاع غوش عتصيون قرب الخليل. وقد تطلب بناء هذا المشروع الذي أطلقه شارون قبل خمس سنوات حين كان وزيراً للإسكان، وواصله خلفه العمالي بنيامين بن اليعازر، استثمارات هائلة، خصوصاً شق نفقين يبلغ طولهما ٢٧٠ متراً و٩٠٠ متر وهي أشغال لا مثيل لها في إسرائيل[25].

في ذات السياق تعهد وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي فيغدور كهلاني، اثر جولة في الخليل، بتقوية المستوطنات في المدينة قائلاً «من حيث المبدأ فإن المستوطنات اليهودية في الخليل يجب أن تكون قوية»[26].

لقد تضاءل الطابع العربي لقلب مدينة الخليل أمام زحف المستوطنين، فقد «كان عدد السكان العام ١٩٧٦ عشرة آلاف لم يبق منهم الآن سوى ألف»[27]، ولحماية الخليل في وجه الاستيطان اليهودي ولإعادة الحياة إلى قلب مدينة الخليل، أي المنطقة القديمة شكّل أهالي الخليل لجنة من (١١) عضواً يمثلون مؤسسات محلية، لا سيما بلدية الخليل والأوقاف الإسلامية، وقد تم ترميم بعض المنازل بهدف تشجيع المواطنين الفلسطينيين على العيش والسكن في قلب المدينة والسعي إلى إيقاف الاستيطان الصهيوني أو الحد منه على الأقل.

إن اليهود والصهاينة يعتبرون الانسحاب من الخليل خيانة، هكذا كان تعليقهم على اتفاقية الخليل، وإذا كانت هنالك فتاوى دينية من رجال دين يهود بتحريم الإنسحاب وإخلاء المستوطنات، وإذا كان ١٠٠٠ جندي احتياطي[28] وقعوا على عريضة تدعو إلى عدم الانسحاب والإخلاء، ففي مدينة الخليل بالذات قام المستوطنون اليهود بتشكيل ميليشيا قتالية وتوعدوا باطلاق النار على الشرطة الفلسطينية وقاموا بتسييج أراض عربية للإستيلاء عليها[29].

مجازر.. اعتداءات.. واهانات:

تعرضت مدينة الخليل، ولا تزال إلى سلسلة من المجازر والاعتداءات والإهانات نفذها وقام بها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون إنه الإرهاب الصهيوني متعدد الأشكال والألوان. والواقع أن ما مارسته الصهيونية، قبل إنشاء كيانها واثناء ذلك وبعده، وما مارسته مع مدينة الخليل كجزء من

فلسطين ومع أهلها من الشعب الفلسطيني، وما مارسته ضد شعوب عربية أخرى، مجزرة قانا على سبيل المثال، يجعلنا نرى بأن هذا المسلسل الطويل من الجرائم والمجازر والاعتداءات لا يمكن أن يكون محض صدفة وإنما «يشكل الإرهاب ركناً أساسياً من أركان العقيدة الصهيونية. فهو لا يقتصر على كونه أسلوب عمل ووسيلة مثلى لتحقيق الأهداف، ولكنه يتعدى ذلك ليصبح (الأسلوب)، جزءاً متكاملاً مع أساس العقيدة نفسها»[٣٠].

في ١٥ رمضان ١٤١٤هـ – ٢٥ شباط ١٩٩٤، ارتكب المستوطن الصهيوني الطبيب باروخ غولدشتاين مجزرة الحرم الإبراهيمي، التي أسفرت عن قتل وجرح عشرات المصلين الفلسطينيين داخل الحرم أثناء صلاة الفجر، قبل أن يتمكن المصلون من التغلب عليه وضربه حتى الموت.

في هذا السياق نشير إلى مجزرة أخرى ارتكبها الجندي الإسرائيلي نوعام فردمان قرب سوق الخضار في مدينة الخليل في اليوم الأول من السنة الجديدة ١٩٩٧، أسفرت عن قتل وجرح عدد من الفلسطينيين.

وقبيل تنفيذ اعتدائه ضد مواطني الخليل كتب هذا الإرهابي الصهيوني بياناً وجهه إلى وسائل الإعلام ونشرته لاحقاً صحيفة «يديعوت أحرونوت»، وجاء فيه:

«أنا نوعام فريدمان وصلت اليوم الأربعاء لأقتل عرباً من الخليل يعيشون في المكان الذي اشتراه أبونا إبراهيم من عفرون الحيطي بـ ٤٠٠ شاقل فضة». وفي المحكمة العسكرية في يافا طلب فريدمان خلال النظر في تمديد اعتقاله أن ينتقل للعيش مع قاتل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اسحق رابين يغال عامير في سجنه[٣١].

أما بشأن الاعتداءات والاهانات التي يوجهها الجيش الاسرائيلي والمستوطنون الصهاينة إلى مواطني الخليل بهويتها الفلسطينية العربية الاسلامية، فيمكننا إيراد الوقائع التالية:

١ – هاجمت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين تضم أربعين مستوطناً حرم الجامعة الإسلامية في مدينة الخليل[٣٢].

٢ – قام المستوطنون اليهود في الخليل، لأكثر من مرة، بتخريب مكتب مجلس الأوقاف الإسلامية في المدينة[٣٣].

٣ – اقتحم المستوطنون اليهود في مدينة الخليل مدرسة للبنات وأصيبت ١٠ فتيات فلسطينيات بجروح[٣٤].

٤ – في فتوى غريبة وفريدة من نوعها، أفتى الحاخام دوف لبئور حاخام مستوطنة كريات أربع بجواز أخذ بضاعة من عربي وعدم دفع ثمنها له، لأن العربي لا يحافظ على فرائض أبناء نوح السبعة[٣٥].

٥ – مد مستوطنو كريات أربع خطوطاً للمجاري والمياه العادمة في أراضي الفلسطينيين شرق المستوطنة، وتعود هذه الأراضي إلى عائلات دعنا، جابر، الرازم وقفيشة، وتقدر مساحتها بحوالي مائتي دونم وهي مزروعة بالأشجار المثمرة[٣٦].

٦ – أعلن المركز الإسرائيلي للدفاع عن حقوق الإنسان «بتسليم» مزيداً من الانتهاكات التي تمارسها قوى الأمن الإسرائيلية في حق الفلسطينيين، وجاء في تقرير له أن عسكريين إسرائيليين أرغموا فلسطينيات على خلع ملابسهن تماماً لدى تفتيش منازلهن في الخليل[٣٧].

٧ – وضع مستوطنون يهود جهاز فاكس في الحرم الإبراهيمي لإرسال الصلوات إلى الله (...)، وكانت خدمة فاكس مماثلة قد أقيمت قبل ذلك عند حائط المبكى في القدس. توضع فاكسات الصلوات في فجوات الحائط الذي يعتبره اليهود أقدس الأماكن التي يقدسونها[٣٨].

حرية الأديان و«الغاء الآخر»:

ان معاناة الخليل، كمدينة فلسطينية لها خصوصية دينية، تتأتى من نهج الهيمنة والتعصب والعدوان الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الصهاينة، فليست القضية زيارة اليهود لأضرحة الأنبياء في الحرم الإبراهيمي، فهؤلاء الأنبياء لا يعنى بهم اليهود وحدهم، وزيارتهم تكفلها وينبغي أن تكفلها حرية الأديان. المشكلة تكمن في الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان الصهيوني وغطرسة اليهود وعدوانيتهم حينما ينشأون تنشئة تقوم على تربية تلمودية صهيونية تعطل مكانة «الأنا اليهودية» وتحط من شأن «الآخر غير اليهودي» إلى درجة الإلغاء والطرد والقتل.

تأسيساً على ذلك، فقد بات واضحاً الجذر الذي يجعل المستوطنين اليهود في الخليل يعتبرون أنفسهم أصحاب الخليل الوحيدين والشرعيين، في الوقت الذي يعتبرون فيه أبناء الخليل غرباء ودخلاء. من هذا الجذر التربوي العقائدي السياسي ينشأ الاستيطان في الخليل ويراد له أن يبقى ويتعزز، ومن هذا الجذر كذلك حدثت ويمكن أن تحدث المجازر بحق أبناء الخليل الذين

يقاسون ويعانون، لكنهم يظهرون صموداً ومقاومة في وجه الاستيطان والمستوطنين.

اتفاقية الخليل: بين «الفرح المؤقت» و«المستقبل الآمن»:

بقوة الواقع والوقائع، يمكن القول أنه لا سيادة للفلسطينيين دون سيادة على الأرض الفلسطينية لهذا كانت وستبقى مشكلة الاستيطان والمستوطنين هي المشكلة الجوهرية بطبيعة الحال.

لقد كان من حق أهالي الخليل أن يفرحوا لاتفاقية إعادة الإنتشار ومجيء السلطة الفلسطينية، شأن المدن الأخرى، لأن شعبنا يهمه ويفرحه زوال كابوس الاحتلال. غير أن هذا الفرح يبقى عابراً ومؤقتاً، ولن يتحول إلى مستقبل يحمل الأمن والبناء إذا لم تعالج المشكلة الجوهرية للاستيطان والمستوطنين. وهي بخصوص مدينة الخليل إزالة الاحتلال والمستوطنات؛ إنهاء الهيمنة على الحرم الإبراهيمي؛ إزالة بؤر العدوان والتعصب اليهودي الاستيطاني في قلب مدينة الخليل في الدبوية (بيت هداسا) وغيرها؛ إزالة مستوطنة كريات أربع مرتع التعصب والكراهية التي قدم منها غولدشتاين ليقوم بمجزرة الحرم الرهيبة؛ ثم إزالة المستوطنات الأخرى في منطقة الخليل.

ويمكننا تلخيص نظرة اليهود والصهاينة إلى مدينة الخليل من خلال ثلاث فئات: فئة المتدينين الذين يدعون إلى اعتبارها عاصمة اليهود لأنها أول مدن العبرانيين، وفئة المتطرفين الذين يدّعون أن تراب الخليل مجبول بدماء اليهود الذين قتلوا في ثورة البراق سنة ١٩٢٩، وفئة العسكريين الذين يقولون: إن الخليل هي عاصمة الجنوب وهي مفتاح منطقة النقب(٣٩).

ذلك ما يعطي الخليل خصوصية ما بالنسبة لهم، مما يؤكد صراعنا وتناقضنا معهم للحفاظ على الخليل مدينة فلسطينية عربية إسلامية، مثل كل الأراضي الفلسطينية الأخرى. والخليل تبقى، رغم أهميتها، جزءاً من وطن وقضية، والمدينة لا تحجب الوطن أو القضية.

الهوامش:

(١) فوزي ناصر، **«قاموس الوطن»** سجل الأسماء العبرية والعربية لجبال وسهول ووديان بلادنا وملحق بأسماء القرى العربية المندثرة. الناصرة، ١٩٩٠.

(٢) **موسوعة المدن الفلسطينية**، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٠، ص٢٥٦،٢٦٠.

(٣) **المنجد في اللغة والأعلام**، دار المشرق، بيروت، ط ٣٢، ١٩٩٢.

(٤) لوحة **«الخليل الحرم الإبراهيمي»** مع شروحات، أعداد الفنان عزيز إسماعيل، دار فلسطين، دمشق، ص. ب ٧٢٢.

(٥) **القرآن الكريم**، سورة المائدة - الآيتان ٢٢ و٢٤.

(٦) **موسوعة المدن الفلسطينية**، مصدر سابق.

(٧) د. محمد عبد الرحمن، **قصة مدينة «الخليل»** سلسلة المدن الفلسطينية (١٩)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ودائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، دون تاريخ، ص ١٧.

(٨) نفس المصدر، ص ١٧ - ١٨.

(٩) لوحة «الخليل الحرم الإبراهيمي»، مصدر سابق.

(١٠) د. صلاح الخالدي، خلاصة موجزة للتاريخ اليهودي: مجلة **«فلسطين المسلمة»** شباط (فبراير) ١٩٩٧، ص ٥٠.

(١١) محمد غوشة، مدينة الخليل ولادة عسيرة للحكم الذاتي، **«الشرق الأوسط»** ١٧/ ١/ ١٩٩٧.

(١٢) **العهد القديم**، تكوين: ١٥.

(١٣) **العهد القديم**، تكوين: ٢٣.

(١٤) **العهد القديم**، تكوين: ٢١.

(١٥) صالح النعامي، تسلسل مخطط الاستيطان اليهودي في الخليل **الدستور** ١٨/ ١/ ١٩٩٧.

(١٦) د. حمد علي الفرا، ثورة البراق ١٩٢٩، **«القبس»** تواريخ ٢٦ - ٢٨ - ٢٩ - ٣١/ ١/ ١٩٨٨.

(١٧) المصدر السابق.

(١٨) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الثاني، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق ١٩٨٤ ص ٣٥٦ - ٣٥٧، ٣٥٩.

(١٩) صالح النعامي، تسلسل مخطط الاستيطان، مصدر سابق.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) مهدي عبد الهادي، **المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٧٧**، جمعية الملتقى الفكري العربي، القدس، ١٩٧٨، ص ٧٣ -

(٢٢) مقابلة مع الخبير الفلسطيني بشؤون الاستيطان ... حكجي، **«الرأي»** ٣٠/ ٦/ ١٩٩٦.

(٢٣) **«الرأي»** ١٠/ ٩/ ١٩٩٥.

(٢٤) انطوني كون، **«التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية»**، القانون والبولدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي، ترجمة: محجوب عمر، مراجعة: خالد بطراوي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢١١ - ٢١٢.

(٢٥) **الدستور** ٣/ ٩/ ١٩٩٦.

(٢٦) السفير ١١/ ٧/ ١٩٩٦.
(٢٧) السفير ٢٤/ ٩/ ١٩٩٦.
(٢٨) النهار ٨/ ٩/ ١٩٩٥.
(٢٩) الدستور ١٨/ ١٠/ ١٩٩٦.
(٣٠) محمد السماك، «الإرهاب والعنف السياسي»، دار النفائس، بيروت ط ٢، ١٩٩٢، ص ٨٣.
(٣١) «الرأي» ١٤/ ١/ ١٩٩٧.
(٣٢) «البعث» ٢٣/ ٧/ ١٩٩٥.
(٣٣) «الحياة» ٨/ ٩/ ١٩٩٥.
(٣٤) «الحياة» ١١/ ٩/ ١٩٩٥
(٣٥) «الرأي» ٢/ ١٠/ ١٩٩٥.
(٣٦) «الرأي» ٧/ ٨/ ١٩٩٥.
(٣٧) «النهار» ٢/ ١٢/ ١٩٩٦.
(٣٨) «صوت الشعب» ٩/ ٢/ ١٩٩٥.
(٣٩) محمود الدغيم، مجزرة الخليل ليست الأولى في سجل الإرهاب الصهيوني، «الحياة» ٢٧/ ٢/ ١٩٩٤.

الإستيطان الصهيوني في قطاع غزة "١٩٦٧-١٩٩٦"

أمين محمود عطايا - ١

المقدمة:

قامت السياسة الاستيطانية الصهيونية منذ البدء، وحتى قبل قيام الكيان الصهيوني بزمن طويل انطلاقاً من مخطط الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بطرق شتى، من أجل إقامة المستوطنات اليهودية فوقها؛ وقد ترتب على ذلك نشوء العديد من تلك المستوطنات، التي كانت في البداية زراعية، غير أنها تحولت فيما بعد إلى مستوطنات مسلحة. وعن طريق نمو تلك المستوطنات، استولى الصهاينة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية. إلا أنهم لم يتمكنوا من حيازة أكثر من ٦٪ من مساحة فلسطين، بسبب المقاومة الشرسة للمخططات الصهيونية. ثم تغير الأمر بعد قيام «الكيان الصهيوني»، وأصبح الاستيلاء على الأرض أمراً مشروعاً بحكم قوانين ذلك الكيان، تارة بحجة الأسباب الأمنية، وتارة أخرى بدعوى النفع العام. وهكذا تكاثرت المستوطنات اليهودية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨.

تابعت السلطات الإسرائيلية سياستها السابقة بعد اغتصاب الضفة والقطاع نتيجة عدوان حزيران ١٩٦٧، فأخذت تزرع المستوطنات الزراعية والعسكرية (الناحل) في كل مكان تعتقد أنه يخدم استراتيجيتها التوسعية. ومنذ ذلك التاريخ، قامت حكومات إسرائيلية متعاقبة بدعم المستوطنات وأنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة، مستندة إلى تبريرات أمنية ودينية وقومية شتى، مما أدى إلى زيادة كبيرة في مجال بناء المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع، وتبعاً لذلك قامت بتوسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة، والاستثمار الكثيف نحو البنى التحتية في الجهود الرامية إلى زيادة عدد المستوطنين، وذلك وفق مخططات تعكس تصور

القيادة الإسرائيلية لمستقبل المناطق المحتلة.

لقد شكل النشاط الاستيطاني في قطاع غزة، المنطقة الثانية من حيث الأولوية في مجال الاستيطان. وقد ازداد الاهتمام بمنطقة القطاع في أعقاب قرار الحكومة الإسرائيلية بإخلاء مستعمرات رفح وسيناء، وبعد أن برز اقتراح يقضي بتطبيق «الحكم الذاتي الإداري» في غزة أولاً. فبدأت السلطات الإسرائيلية بتحويل نقاط الناحال الموجودة فيه إلى مستوطنات دائمة، وشرعت في مصادرة الأراضي وإقامة عدد من المستوطنات الجديدة، من ضمنها «كتلة قطيف»، وهي عبارة عن سلسلة مستوطنات أقيم بعضها، وسيقام البعض الآخر لفصل قطاع غزة بصورة نهائية عن رفح.

لقد واجه الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة جملة عراقيل ومصاعب، منها ازدحام القطاع بالسكان وقلة مصادر المياه، إضافة إلى أن مشاريع الاستيطان هناك تضاربت مع مخططات اللاجئين وإقامة أحياء جديدة لهم، وكانت هذه المخططات تضع في حسابها استخدام الأراضي القليلة الصالحة للبناء والإسكان، وهي الأراضي التي كان أنصار الاستيطان اليهودي في قطاع غزة يتطلعون إليها.

تُعنى هذه الدراسة بشكل أساس برصد واقع الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، منذ عام ١٩٦٧ وحتى نهاية العام ١٩٩٦.

أولاً: مصادرة الأراضي والاستيلاء على المياه:

بعد بضعة شهور من الاحتلال، أصدر الحكم العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة مجموعة من الاوامر تتطابق نصوصها إلى حد بعيد مع الأوامر الصادرة بشأن الضفة الغربية، وهي تشمل: «أمر بشأن تعليمات الأمن، والأمر رقم ١ بشأن «اغلاق المنطقة»، والأمر رقم ٤٢ «بشأن الأموال المتروكة» - الممتلكات الخاصة، «الأمر رقم ٤٣» بشأن الأموال الحكومية، والأمر رقم ١٠٢ «بشأن الصفقات التجارية» والأمر رقم ١٢٣ «بشأن لجان الاعتراض»[١].

بعد ذلك وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي يدها على الأراضي الحكومية في القطاع، والتي تبلغ مساحتها نحو ١٢٠ ألف دونم، أو ما يعادل ثلث مساحة القطاع، وعزلت نحو ٢٢ ألف دونم لأغراض الاستيطان منها: ٤٠٠ دونم في منطقة مستوطنة كفار داروم، وهو موقع لمستوطنة قائمة قبل عام ١٩٤٨ جنوب دير البلح مباشرة على الطريق ما بين غزة وخان يونس، ونحو ٤٠٠٠ دونم في منطقة النصيرات بين غزة ودير البلح، و٧٠٠٠ دونم في منطقة أم الكلاب بين رفح وخان يونس، وحوالي عشرة آلاف دونم في منطقة رمال السميري بين خان يونس ودير

البلح[٢].

وتمهيداً لإقامة نطاق من المستوطنات، قامت شركة مكوروت الإسرائيلية للمياه بمشروع ترشيح المياه في منطقة السميري، ورصدت لهذا الغرض مبلغ ٦ ملايين ليرة إسرائيلية، كما قامت بتنفيذ مشروع آخر مماثل في منطقة أم الكلاب بين رفح وخان يونس وبتكلفة قدرت بـ ١٤ مليون ليرة إسرائيلية[٣].

وتشكّل الأراضي المصادرة بحجة أنها «أملاك دولة» نحو ٣,٢٪ من إجمالي مساحة القطاع، وتخصص جزءاً منها لأغراض الاستيطان، وترتفع هذه النسبة في مناطق تمركز المستوطنات، إذ تبلغ ٤١٪ من أراضي بيت لاهيا، وتصل إلى أكثر من ٤٦٪ من أراضي خان يونس، حيث يبلغ التمركز الاستيطاني ذروته[٤] وتذهب بعض المصادر، وخصوصاً العربية منها، إلى أبعد من ذلك، فتشير إلى أن مساحة الأراضي التي استولت سلطات الاحتلال عليها في قطاع غزة بلغت ١٥٣٤٥٠ دونماً حتى نهاية عام ١٩٩٠[٥]. أي ما نسبته ٤٣٪ من إجمالي مساحة القطاع.

وفي تقرير صادر عن المركز الجغرافي الفلسطيني، نشر في أوائل عام ١٩٩٦، قدّر المركز المذكور أن مساحة المنطقة المبنية في الضفة والقطاع تبلغ ٨٧ ألف دونم، أي نحو ١,٥٪ من المساحة الكلية للمنطقتين، وأن ٩٢٪ من هذه المساحة تقع في الضفة الغربية و٨٪ في قطاع غزة[٦].

ولقد تبنت السياسة الإسرائيلية مفهوماً جديداً، مؤداه ان ملكية الحكومة الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة إنما هي «ارث قومي إسرائيلي»، وهذا المفهوم يستند إلى قانون العصور الوسطى في الغزو، حيث اعتبر الفاتحون في تلك العصور، أنفسهم، مالكين لكل الأراضي التي أصبحت تحت سيطرتهم.

وحسب مصادر وسائل الاعلام الإسرائيلية، فإن مساحة المنطقة (ج) التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية وفق الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، تبلغ نحو ١٣٨٥٠كم^2، أي ما يعادل ٦٦,٤٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، البالغ، دون القدس، ٥٨٠٠ كم^2 - فيما يبلغ مجموع مساحتي المنطقة أ (الخاضعة للسيطرة الفلسطينية)، والمنطقة (ب) الخاضعة للسيطرة المشتركة نحو ١٩٥٠كم^2، أي ما يعادل ٣٣,٦٪ من إجمالي المساحة المذكورة[٧].

وتتباين المعلومات المنشورة حول مساحات الأراضي التي صادرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، غير أن المعلومات التالية تتيح إدراك الملامح العامة للوضع القائم في هاتين المنطقتين:

يذكر التقرير الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أيلول ١٩٩٦) أن إسرائيل صادرت نحو ٦٥٪ من مساحة الضفة الغربية وحوالي ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة. وقد أفاد التقرير ان سلطات الاحتلال الإسرائيلي استولت على ٦١٣٢١ دونماً في الضفة الغربية منذ توقيع اتفاق «أوسلو» (أيلول ١٩٩٣)، وأعلنت عن ٣٣١٧٢ دونماً بأنها أراضي دولة خلال العامين الماضيين، إضافة إلى ٨٩٤٢ دونماً تم الإعلان بأنها أراضي دولة قبل ذلك، و١١٤٣٤ دونماً صودرت لشق طرقات للمستوطنات ولاحتياجات عسكرية و٢٦٢٤ دونماً بجوار ما يسمى بـ«الخط الأخضر» لتوسيع مستوطنات قائمة[٨].

ومما يذكر أن اعلان السلطات الإسرائيلية عن أراض بأنها «أراضي دولة»، يعتبر تمهيداً لمصادرة هذه الأراضي للأغراض الاستيطانية والعسكرية.

وفي تقرير آخر لوزارة الاعلام الفلسطينية، صدر في كانون الأول ١٩٩٦، جاء أن السلطات الإسرائيلية صادرت منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧ أكثر من ٣ ملايين دونم من الضفة والقطاع، إضافة إلى ١٩٢ ألف دونم للكسارات في الضفة، و١٢ ألف دونم من الأراضي خلال السنوات الثلاث الأخيرة (أيلول ١٩٩٣ - أيلول ١٩٩٦)، مستندة إلى الذرائع الأمنية والأوامر العسكرية. ويبين التقرير أن إسرائيل صادرت منذ بدء تطبيق الحكم الذاتي نحو ٢٢ ألف دونم، لإنشاء شبكة طرق التفافية للمستوطنات[٩].

وارتباطاً بواقع الأرض والاستيطان، تبدو مسألة المياه في الضفة والقطاع على درجة كبيرة من المأساوية. وقد ركز الإسرائيليون على مشاريع ضخمة هدفت إلى السيطرة على المصادر المائية والتحكم فيها، مثل حفر الآبار العميقة ذات الإنتاجية العالية التي تصل إلى ١٠٠ متر مكعب في الساعة، وتركيز هذه الآبار على امتداد ما يسمى بـ«الخط الأخضر» للتحكم بالحوض الغربي في الضفة الغربية، وهو حوض رئيسي تبلغ طاقته ٣٨٠ مليون متر مكعب سنوياً، ولا يستفيد الفلسطينيون منه حالياً إلا بنحو ٣٥ مليون كلم مكعب، بما في ذلك مياه الينابيع ومياه داخل الضفة. وقد حفر الإسرائيليون ٥٠ بئراً حصلت منها المستوطنات على ٦٠ مليون متر مكعب، والمحصلة وصلت كميات المياه التي استولت عليها إسرائيل خلال ٢٨ عاماً من الاحتلال إلى حوالي ٢٦ مليار متر مكعب، تشمل حقوق الفلسطينيين في مياه حوض نهر الأردن والمياه الجوفية في الضفة ومياه الأودية الشرقية في قطاع غزة، في الوقت الذي لا توجد فيه خدمات مياه على الاطلاق في نحو ٢٢٠ قرية فلسطينية[١٠].

وحسب بعض الاحصائيات (تعود إلى العام ١٩٩٤)، أعطت سلطات المياه الإسرائيلية كميات من المياه لأغراض الشرب والزراعة والصناعة وسواها، قدرت سنوياً بـ ١١٠ ملايين متر

مكعب للضفة الغربية و١١٥ مليون متر مكعب لقطاع غزة، بينما تستولي إسرائيل على ٨٠٠ مليون متر مكعب للاستهلاك الإسرائيلي، وتخزن نحو ٩٠٠ مليون متر مكعب في باطن الأرض[١١].

ويلاحظ أن الفرد الإسرائيلي يستهلك نحو ٣ - ٤ أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه، ويصل استهلاك المستوطن اليهودي في المستوطنات إلى سبعة أمثال استهلاك المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية[١٢].

لقد أدى الإفراط في ضخ مياه القطاع من جانب المستوطنين اليهود (بعد أن حفروا ٤٠ بئراً ارتوازية) إلى تخفيض منسوب المياه الجوفية وتسرب مياه البحر المالحة إلى الطبقات المائية، وقد ارتفعت ملوحة مياه الري، وخصوصاً في جنوب القطاع، إلى الحد الذي أثر سلبياً في نوعية الزراعة، ولا سيما زراعة الحمضيات المهمة في القطاع[١٣].

ويعترف د. ميرون بنفنستي (الخبير الإسرائيلي بشؤون الاستيطان)، «بأن إسرائيل تستحوذ على ٩٥,٥٪ من مجموع موارد المياه في الجزء الغربي من الضفة والبالغ ٣٣ مليون متر مكعب، إضافة إلى نحو ٣٠ مليون متر مكعب تستغلها مستوطنات غور الأردن في الجزء الشرقي من الضفة، أي أنها تستحوذ بالإجمال على ٤٢٪ من مجموع موارد الضفة البالغ نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب»[١٤].

على أي حال، يتضح لنا فداحة الاستغلال الإسرائيلي لأراضي القطاع ومياهه، إذا قارنا المخصص منها لكل من المستوطنين والفلسطينيين. وتقدر مساحة البناء المخصصة للمستوطن الواحد أكبر بـ ١٧ ضعفاً من تلك المخصصة للفرد الفلسطيني[١٥].

ثانياً: الإدعاءات والمفاهيم «القانونية» الإسرائيلية للاستيطان:

حرصت حكومة الليكود الجديدة برئاسة نتنياهو (حزيران ١٩٩٦)، على الإدعاء بأنه لا يوجد في اتفاق أوسلو ما يمنع إقامة أو توسيع المستوطنات، وأن الحديث عن عدم التوسع كان أحادي الجانب من قبل حكومة العمل برئاسة رابين، التي قررت عدم توسيع المستوطنات لاعتبارات إسرائيلية، وعندما طلب الفلسطينيون إدخال قرار الحكومة في اتفاق أوسلو رفض طلبهم[١٦]. ويزعم الإسرائيليون أن الاتفاقات مع الفلسطينيين تأتي على ذكر المستوطنات في المناطق فقط بشأن الحفاظ على أمنها (الذي بقي بيد إسرائيل)، وكونها أحد المواضيع التي ستبحث في المفاوضات للوصول إلى نهاية ناجحة، ففضلوا عدم الإنشغال كثيراً بوضع المستوطنات في الفترة الانتقالية.

وفي خلفية الاتفاقيات، ساد تفهم بأن حكومة رابين السابقة لم تكن تنوي تخفيض موارد كبيرة لتعزيز الاستيطان، ووجد هذا الأمر ترجمة له في تجميد البناء في المستوطنات[17]. وفي منحى التبرير، وفي إجراء نوعي يلخص توجهات حكومة نتنياهو بشأن الاستيطان، أرسلت وزارة الخارجية الإسرائيلية وثيقة إعلامية مفصلة طافحة بالأضاليل والمراوغة، وبالاستخفاف بالفهم الدولي للمسألة، وقد جاء في الوثيقة ما ملخصه[18]:

– أقيمت المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للقانون الدولي، ولا صحة للإدعاءات بأن هذه المستوطنات غير قانونية.

– لا يوجد أي أساس قانوني للإدعاء القائل أن المستوطنات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وأنه يعكس واقعاً سياسياً.

– الأساس القانوني لقيام المستوطنات استند إلى كتاب الانتداب البريطاني على «أرض إسرائيل»، البند السادس، وأن ميثاق جنيف واتفاقات أوسلو لا تنفي المستوطنات.

– المستوطنات في المناطق قامت على مدى مئات السنين، والجالية اليهودية في الخليل كانت قائمة في فترة السلطنة العثمانية، وهناك مستوطنات أقيمت في ظل الانتداب البريطاني الذي سمح بالاستيطان في هذه المناطق.

– المستوطنات قانونية وفق ميثاق جنيف (١٩٤٩)، حيث أن إسرائيل لم توافق على أن الضفة الغربية وقطاع غزة هي مناطق محتلة وفق القانون الدولي، على الرغم من أنها حمّلت نفسها مسؤولية الحفاظ على حقوق الإنسان في المناطق.

– الاتفاقات مع الفلسطينيين لا تمنع الاستيطان، وهي تنص على أن المستوطنات ستبقى في أماكنها تحت إدارة إسرائيلية، وسيتم حسم مستقبلها في التسوية الدائمة.

توضح هذه النقاط السبع أن حكومة نتنياهو تتبنى مفهوماً خاصاً وفريداً من نوعه للقانون الدولي، والنظر إلى الأراضي التي يتم مصادرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنها «أراضي يهودية محررة» . هذا إلى جانب الكذب والإلتفاف على الحقائق والبراهين الدامغة التي يستحيل على أي دعاية، مهما بلغت من القوة والتأثير، أن تغطي عليها.

ثالثاً: الاستيطان في قطاع غزة:

في الأيام الأولى التي أعقبت حرب حزيران، كانت هناك نظريتان للاستيطان في قطاع غزة، وكلتاهما مبنيتان على أساس ضم القطاع لإسرائيل، فقد بلور «موشي دايان»، وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك، نظرية تقوم على أساس دمج القطاع اقتصادياً مع إسرائيل، بحيث لا يكون

هناك مجال لفصله عنها في المستقبل، مع خلق خط استيطان فاصل في الجنوب (مشارف رفح)، وعدم إيجاد استيطان يهودي داخل القطاع، واستغلال الأراضي الحالية لاستيعاب اللاجئين، ومقابل نظرية «دايان»، كانت هناك نظرية مشروع «الأوتاد» أو «الأصابع» التي بلورها «يسرائيل غاليلي» الوزير بلا وزارة في حكومتي «غولدا مائير» و«اسحق رابين» ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان آنذاك، وتستهدف نظرية الأصابع أو الأوتاد تقسيم قطاع غزة إلى ثلاث كتل استيطانية غير مرتبطة ببعضها البعض، وتفصل بينها مستوطنات يهودية، بحيث يمكن في مرحلة لاحقة ضم هذه الكتل إلى المناطق المجاورة لها في إسرائيل، فتضم الكتل الشمالية إلى منطقة عسقلان، والوسطى إلى منطقة بئر السبع، والجنوبية إلى إقليم اشكول المجاور لمشارف رفح[19].

وقد ووفق في أول الأمر بصفة مبدئية على مشروع الأوتاد، وعلى هذا الأساس أقيمت أربع نقاط للناحال بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٧٣، فأقيمت مستوطنة في منطقة النصيرات بين غزة ودير البلح ومستوطنة بين خان يونس ورفح. ويبدو أن السلطات الإسرائيلية قد صرفت النظر فيما بعد عن تنفيذ مشروع الأوتاد، والذي كان يقضي بإقامة ثلاث كتل استيطانية في قطاع غزة لتقسيم القطاع إلى ثلاثة أجزاء، وتقرر تقوية الاستيطان في منطقة رمال السيمري، وإقامة كتلة من المستوطنات حول مستوطنة قطيف، بحيث تتحول إلى لسان استيطاني يسير بحذاء ساحل البحر ليلتقي مع مشارف رفح، وبذلك يتم تطويق قطاع غزة بنطاق من المستوطنات في الشمال والشرق والجنوب وقسم من الساحل[20].

وعلى هذا الأساس تم تحويل مستوطنة قطيف إلى مستوطنة دائمة في آب ١٩٧٧، واقيمت بجوارها مستوطنتان أخريان هما «نيتسر حزاني» التي أقيمت عام ١٩٧٨، ومستوطنة «غالي تال» التي أصبحت مستوطنة دائمة عام ١٩٧٩ . وبعد ذلك التاريخ، تم إنشاء ست مستوطنات جديدة في كتلة «قطيف»، اثنتان منها بجوار شمال خان يونس، وثلاث إلى الجنوب من خان يونس، والسادسة أنشئت كمركز إقليمي لكتلة قطيف، وقد أخذت هذه المستوطنات الجديدة شكل «حذوة الفرس» وتحولت إلى لسان استيطاني يسير بحذاء ساحل البحر ليلتقي مع مشارف رفح. وبذلك تم تطويق قطاع غزة بنطاق من المستوطنات في الشمال والشرق والجنوب وقسم من الساحل. وقد تم فعلاً تحويل مستوطنة قطيف إلى موشاف مدني تابع لحركة هبوعيل مزراحي، وشرع في الإعداد لإقامة كانتون ديني في المنطقة يتكون من ثلاث مستوطنات مع مركز بلدي[21].

كان الهدف من إنشاء كتلة قطيف والمستعمرات الجديدة حولها، هو إحاطة التجمعات السكانية في غزة ودير البلح وخان يونس – حيث توجد كثافة سكانية عربية عالية –

بالمستوطنات، وتقسيم القطاع إلى مناطق استيطانية على غرار ما تم في الضفة الغربية، وقد أقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة مستوطنة صناعية في شمال القطاع على مساحة ٨٠٠ دونم صادرتها عام ١٩٦٩، من أراضي قرية «بيت حانون»، وهذه المستوطنة الصناعية التي تدعى حاجز «ايرز»، كانت تضم في عام ١٩٧٦، ١٧ مصنعاً يشتغل فيها ٥٠٠ عامل منهم ٨٤ اسرائيلياً[٢٢]. ويعامل المستثمرون في منطقة «أرز» وفق الأسلوب المتبع في مناطق التطوير (أ) من حيث القروض والضرائب. كذلك أقامت سلطات الاحتلال نقطتين استيطانيتين جديدتين في الطرف الشمالي للقطاع قرب قرية بيت لاهية، وقد أعلنت سلطات الحكم العسكري مصادرة ٢٥٠٠ دونماً من أراضي مسكنة السيفا المجاورة لقرية بيت لاهية[٢٣].

وحتى منتصف عام ١٩٧٧، نهاية حكم التجمع العمالي «المعراخ»، تم إنشاء ست مستوطنات. وقد بلغ عدد المستوطنات في نهاية عهد الليكود عام ١٩٩٢، ست عشرة مستوطنة، إضافة إلى كفار يام (التي لا تعتبر مستوطنة، بحسب بعض التعريفات)[٢٤]، وإلى مجمع ايرز الصناعي. وبما أن مساحة قطاع غزة هي ٣٦٠ كم مربعاً تقريباً، فإننا نجد مستوطنة أو موقعاً استيطانياً في كل ٢٠ كم^{2}، في المتوسط. لكن التوزيع الجغرافي للمستوطنات، كما يتضح من الخارطة المرفقة بهذه الدراسة، يظهر أن الاستيطان يتركز في الجزء الجنوبي في القطاع، المحاذي لكل من البحر الأبيض المتوسط والحدود المصرية، وهو الجزء الذي تسميه «غوش قطيف» ويُستدل من هذا التوزيع أن استراتيجية «الوصل/ الفصل» الاستيطانية الإسرائيلية في القطاع، كما هي دائماً وفي أي مكان آخر: ايجاد تواصل جغرافي بين المستوطنات، يعمل في الوقت نفسه، على الفصل بين التجمعات السكنية الفلسطينية (رفح وخان يونس ودير البلح) وهو هنا يفصل، أيضاً بين قطاع غزة وسيناء المصرية.

وعليه، لا غرابة في أن يكون الاهتمام بكتلة مستوطنات «غوش قطيف» محط اجماع صهيوني، يتجلى سواء في أن حركة غوش ايمونيم «اليمينية المتطرفة»، التي تستثني هذه الكتلة من خريطة الإدارة الذاتية التي اقترحتها لقطاع غزة[٢٥]. أو في أن لجنة «فايتس» العمالية «اليسارية» التي تعطي الكتلة نفسها (ومناطق أخرى) مكانة «الأفضلية أ»، التي تعني استمرار الكتلة في الحصول على الامتيازات والمنح الحكومية المترتبة على هذه المكانة[٢٦].

تنضوي مستوطنات قطاع غزة في إطار المجلس الاقليمي لشاطئ غزة، وهي مستوطنات متفاوتة الحجم من حيث عدد المستوطنين، إذ يتراوح هذا العدد بين خمسة مستوطنين فقط (كما هي الحال في نقطة كفاريام الاستيطانية) و١٠٠٠ مستوطن (كما هي حال نفيه دكاليم، المستوطنة الأكبر في القطاع). وتعتمد هذه المستوطنات، أساساً على الزراعة، وخصوصاً زراعة

المحاصيل المعدة للتصدير من خضار وورود (مثل: قطيف، غاني تال، نيتسر حزاني، غديد، غان لور، موراغ، بني عتسمون)[٢٧]. ويعتمد بعضها على الصناعة، ولا سيما مجمّع ايرز، التي تضم أكثر من ٢٦ مصنعاً متنوعاً (خياطة، حمامات شمسية، مطاط، دهانات، المونيوم، أثاث، خيم... الخ)[٢٨].

لقد شهد قطاع غزة نشاطاً استيطانياً متزايداً بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد والانسحاب الإسرائيلي من سيناء، حيث تم نقل قسم من مستوطني سيناء ومشارف رفح إلى القطاع.

وتتوزع الآن مستوطنات القطاع على ثلاث كتل: كتلة «قطيف» في الجنوب، وهي أكبر الكتل، وتمتد على مساحة ٣٠ ألف دونم من جنوب بلدة دير البلح حتى الحدود مع مصر، وفيها تسع مستوطنات وعدد من النقاط الاستيطانية. كتلة «نتسريم» في المنطقة الوسطى بين غزة ودير البلح، وخصص لها اربعة آلاف دونم، وفيها مستوطنتان ونقطة استيطانية، وكتلة «ايلي سيناي» في شمال القطاع بالقرب من خط الهدنة وفيها ثلاث مستوطنات، خصص لها ستة آلاف دونم[٢٩].

وتتوزع أشكال الاستيطان، على نوعين رئيسين، هما النوع الدائم، المتمثل ببناء الشقق، والعمارات الاستيطانية، الثابتة، والنوع المؤقت، المتمثل، بنصب «عربات» الاستيطان المتنقلة.

وتلجأ سلطات الاحتلال إلى الشكل الدائم (وحدات استيطانية ثابتة) من أشكال الاستيطان، للإيهام بأن استيطان هذه الأراضي، هو استيطان دائم ونهائي، قناعة منها بأنها تفرض الأمر الواقع الاستيطاني.

وفي قطاع غزة، لم تبدأ سلطات الاحتلال بتشييد الوحدات الاستيطانية الدائمة إلا مع بداية النصف الثاني من العام ١٩٩٠[٣٠]. إذ بدأت ببناء حوالي ٢٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة[٣١]. موزعة على مستوطنات الوسط وجنوبي القطاع، بحيث يكون نصيب كل مستوطنة من هذه المستوطنات حوالي ٦٢ شقة استيطانية[٣٢]، إلى جانب حوالي ١٤٥٤ وحدة سكنية أخرى في تجمع مستوطنات «غوش قطيف»[٣٣].

هذا التأخير في بناء الوحدات الاستيطانية الدائمة، يشير إلى احتمال وجود شقق استيطانية فارغة تم بناؤها في وقت سابق، لكنها لم تمتلء بالمستوطنين الجدد إلا في وقت متأخر على بداية موجة الهجرة الجديدة وبشكل يتناسب مع العدد الضئيل من المستوطنين الجدد في قطاع غزة. أما الوحدات الاستيطانية المتنقلة (الشكل المؤقت)، فقد أتى الاعتماد على هذا الشكل من أشكال الاستيطان، نظراً لإمكانية الاستفادة منه في عمليات استيطانية، عاجلة وسريعة ريثما يتم تشييد شقق ثابتة ودائمة، عدا عن إمكانية إخلائها وتفكيكها بشكل أكثر سهولة، وأقل كلفة في حال

الاضطرار إلى ذلك.

وتبلغ الحصيلة الإجمالية، التي تم تخصيصها لقطاع غزة من المقطورات - الكرافانات المنصوبة، وذلك حتى نهاية النصف الاول من العام ١٩٩١، ٣٠ مقطورة في مستوطنة دوغيت، وفي ايلي سيناي ١٠ مقطورات (أراضي بيت لاهيا)، وعشر مقطورات في مستوطنة نيسانيت، أي ما مجموعه ٥٠ مقطورة[34].

المخططات الاستيطانية المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠:

يقترح «يتسحاق فيسبيش»، مدير وحدة التخطيط والتطوير في المجلس الاقليمي لشاطئ غزة، استغلال الجرف الصخري للشاطئ للتغلب على ضائقة الأراضي لتشييد بيوت لليهود في المنطقة. وحسب أقوال المذكور، وهو يشرح الصورة المستقبلية للاستيطان اليهودي في قطاع غزة بعد عشر سنوات (اعتباراً من عام ١٩٩٢)، في مقال نشرته المجلة الداخلية التي يصدرها المجلس، ستنشأ في قطاع غزة أربع مناطق استيطانية:

الأولى في الشمال: مركز نيسنت الذي سيرتبط مع مستوطنة ايلي سيناي ومستوطنة دوغيت، وتقام فيه ٦٠٠٠ وحدة سكنية.

الثانية غوش نتساريم: حيث يقترح فيسبيش تجفيف مقاطع من البحر.

الثالثة كتلة كفار دروم: وهو يتواجد في منطقة صخرية، وتتجه النية بعد تطويرها لتوطين عدة مئات من العائلات اليهودية.

الرابعة غوش قطيف: الذي يستطيع استيعاب أكبر عدد من المستوطنين لاحتوائه على أراض خالية، وحسب المخطط المذكور ستنشأ في غوش قطيف أربع مناطق:

١ - غوش/ نتسح، وجني تال، وقطيف، مستوطنات جماعية تضم حوالي ٢٠٠٠ وحدة سكنية.

٢ - نيفي دوكليم، وهي مدينة رئسية تضم آلاف الوحدات السكنية التي ستمتد باتجاه البحر، وتتطور على مقربة منها ٣ موشوفات جماعية هي (غديد، جين اور، بدولح).

٣ - غوش فئات سديه، مدينة بحرية يقيم فيها جمهور علماني وتضم ٢٥٠٠ وحدة سكنية.

٤ - غوش بني عتمون - موراغ.

وسيكون هناك مركز قروي يضم ٢٠٠٠ وحدة سكنية في جنوب القطاع.

وإجمالاً، فإن المشروع يتحدث عن إضافة حوالي عشرة آلاف وحدة سكنية، وعن حوالي ٥٠ ألف مستوطن يهودي في مطلع القرن المقبل[35].

أما بالنسبة لعدد المستوطنين، فتتباين التقديرات المختلفة بشأن عددهم، وفقاً لتباين مصادرها. فبحسب حركة السلام الآن «التي تميل إلى تهوين شأن الاستيطان، كان هذا العدد ٣٢٢٠ مستوطناً في أوائل عام ١٩٩٢[36]. وفي المقابل نشر مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، الذي تميل أرقامه إلى المبالغة، تقريراً يشير إلى وصول هذا العدد إلى ٤٣٠٠ مستوطن في الفترة ذاتها[37]. ثم إلى ٥٩٠٠ مستوطن في أواخر عام ١٩٩٣[38].

على أية حال، يظل هذا العدد الإجمالي للمستوطنين أقل من سكان قرية أو مخيم في قطاع غزة. ويمكن القول بأن المشاريع الاستيطانية الضخمة المعدة للضفة وقطاع غزة لا تغير من واقع الحال شيئاً يذكر، برأي البعض. ففي تقويم شامل للاستيطان ومشاريعه في الضفة الغربية وقطاع غزة، قام به البروفسور اليشع افرات، أستاذ الجغرافيا في جامعة تل ابيب ومخطط المدن الرئيسي في إسرائيل، جاء أن تلك المشاريع، الرامية إلى توطين ٤٠٠ ألف مستوطن يهودي بحلول عام ٢٠٠٠ و٧٥٠ ألفاً بحلول عام ٢٠١٠، هي محض خيال، بسبب انخفاض عدد الذين يرغبون في الإقامة في المستوطنات الجديدة، وبسبب مشكلات الميزانية التي لا بد أن تفرض تقليص حجم الاستثمارات في المستوطنات إلى الحد الأدنى[39].

أما فيما يتعلق بقطاع غزة، فهناك من يرى أن المستوطنين سيظلون نقطة في بحر السكان العرب، حتى في حال تحقيق الهدف الطموح لدائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، والمتمثل في توطين خمسة آلاف عائلة يهودية في القطاع، قبيل نهاية القرن الحالي[40].

والمخططات الاستيطانية الجديدة التي أعلنتها حكومة الليكود برئاسة نتنياهو، تشير إلى القيام باشغال فوري لـ ٣٦٧ وحدة سكنية فارغة في كتلة غوش قطيف، والبدء في حملة استيطانية واسعة في القطاع، وفق خطة أعدها مجلس المستوطنات في قطاع غزة للتنفيذ، والتي أشرنا إليها سابقاً، حيث بدأ العمل بها اعتباراً من صيف عام ١٩٩٦.

وتفيد وسائل الإعلام الإسرائيلية أن عمليات الاستيطان في قطاع غزة لم تتوقف، وأن المخططات الهيكلية لتوسيع المستوطنات القائمة هي قيد التنفيذ.

والجدول التالي يبين عدد المستوطنات اليهودية المقامة في قطاع غزة، وموقعها، وتاريخ إنشائها، والحركة التابعة لها، وعدد المستوطنين حتى أوائل عام ١٩٩٢.

الجدول رقم (١)

مستوطنات قطاع غزة أوائل عام ١٩٩٢[(١)]

م	اسم المستوطنة	سنة الإنشاء	الموقع	نوعها	الحركة التي انشأتها	الأبنية الدائمة	الأبنية المؤقتة	عدد المستوطنين
١	ايرز	١٩٧٠/١٩٦٧	شمال شرق بيت لاهيا	منطقة صناعية	-	-	-	-
٢	ابلي سيناي	١٩٨٣	شمال بيت لاهيا	تعاونية	غوش ايمونيم	٣٥	-	٣٠٠
٣	بدولاخ	١٩٨٠	بين رفح وخان يونس	-	-	٦٦	-	١٥٠
٤	بني عتسيون	١٩٧٩	شمال غربي رفح	كيبوتس زراعي صناعي	غوش ايمونيم	٨٢	١٨	٢٠٠
٥	بات سادب	١٩٩١	بين رفح وخان يونس	-	-	٤٠	-	؟
٦	دوغيت	١٩٩٠	شمال مدينة غزة	-	-	٥٤	٦	١٢٠
٧	رفيح يام	١٩٨٤	غربي رفح	مدينة	مجلس مستوطنات غزة	٣٠	-	١٣٠
٨	غان اور	١٩٨٠	جنوبي خان يونس	موشاف زراعي	همبوعيل مزراحي	٥٦	-	٣٠٠
٩	غاني طال	٧٩/٧٨/١٩٧٧	شمال خان يونس	موشاف زراعي	همبوعل مزراحي	٢٢١	-	٣٠٠
١٠	غديد	١٩٨٢	جنوبي خان يونس	موشاف زراعي	همبوعل مزراحي	٥٤	-	١٩٠
١١	قطيف	١٩٧٣	شمال خان يونس	موشاف زراعي	همبوعل مزراحي	١٠٠	-	١٠٠
١٢	كفار دروم	١٩٧٠	شرقي دير البلح	مدينة	همبوعل مزراحي	٥٤	٦	١٢٠
١٣	كفار يام	-	-	-	-	-	-	٥
١٤	موراغ	١٩٧٢	بين رفح وخان يونس	كيبوتس زراعي	همبوعل مزراحي		١٥-	٦٠
١٥	نتساريم	١٩٧٢	جنوبي مدينة غزة	مدينة	همبوعل مزراحي	؟	؟	٤٥
١٦	نافيه دكاليم	١٩٨٣	شمال خان يونس	مدينة	مجلس مستوطنات غزة	٣٠٠	٥١	١٠٠٠
١٧	نيتسر حزاني	١٩٧٣	شمال خان يونس	موشاف زراعي	همبوعل مزراحي	٢٢	-	٢٨٠
١٨	نيسانيت	١٩٨٢	شمالي بيت لاهيا	مدينة	همبوعل مزراحي	١٠٠	٢٠	٦٠

(١) المصدر: اعتمدنا في إعداد هذا الجدول على المصادر التالية:
- خالد عايد: الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة (في دليل إسرائيل العام)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، آذار: ١٩٩٦، ص ٣٩٤.
- تقرير السلام الآن، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١٢٦.

أهم المستوطنات في قطاع غزة ورفح

١ - تل - أور (كفار دروم)
٢ - غان - أور
٣ - غاني طل
٤ - غيدود (غاديد)
٥ - قطيف
٦ - كاديش
٧ موراغ
٨ - ميراف
٩ - نيتسر حزاني
١٠ - ناحال نتسريم
١١ - يغول

رفح

١ - أوغدا
٢ - برئييل
٣ - ترساغ (حروفيت)
٤ - تلمي يوسف
٥ - حروفيت (ب)
٦ - حوليت
٧ - دكلا

المرجع: المركز الجغرافي الفلسطيني

الهوامش

١ - عايد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، في (**دليل إسرائيل العام**)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: ١٩٩٦، ص ٣٦٧.

٢ - حبيب قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٨، ص ٢٥٠.

٣ - المصدر السابق، ص ٢٥١.

٤ - شريف كناعنه ورشاد المدني، **الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة ٦٧ - ١٩٨٤**، بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز الوثائق والأبحاث، أبحاث متفرقة رقم ٣، ١٩٨٥، ص ٤ وص ١٨ و٣٤، منقولة من: خالد عايد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، مصدر سابق، ص ٣٦٨.

٥ - صحيفة **القدس** «المقدسية» ٩/ ٨/ ١٩٩١، كما في عمران أبو صبيح، (واقع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، **صامد الاقتصادي**، العدد ٩٠، تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٩٢ ص ٢٥ - ٢٦) منقولة من: خالد عايد، والوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، مصدر سابق، ص ٣٦٧.

٦ - صحيفة **القدس**، ٣٠/ ١/ ١٩٩٦، ص ٤.

٧ - صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية، ٦/ ١٠/ ١٩٩٥.

٨ - صحيفة **القدس** المقدسية، ١٧/ ٩/ ١٩٩٦، ص ١.

٩ - صحيفة **القدس** المقدسية، ١٤/ ١٢/ ١٩٩٦، ص ١.

١٠ - صحيفة **القدس**، ٢٠/ ٨/ ١٩٩٦، ص ١٧.

١١ - صحيفة **القدس**، ١٨/ ٧/ ١٩٩٤، ص ٩.

١٢ - صحيفة **القدس**، ٢/ ٦/ ١٩٩٤، ص ٤.

١٣ - عبد العزيز الدويك «البعد الديمغرافي لأزمة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة» كما اقتبسته انتصار عزمي، الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، **صامد الاقتصادي**، العدد ٨٤، نيسان - حزيران ١٩٩١، ص ١٦١.

١٤ - د. ميرون بنفنستي، **الضفة الغربية وقطاع غزة: بيانات وحقائق أساسية**، ترجمة ياسين جابر، دار الشروق للنشر، عمان ١٩٧٨، ص ٧.

١٥ - صحيفة **دافار** الإسرائيلية، ١/ ٢/ ١٩٩٢.

١٦ - ايلينا بوام، صحيفة **يديعوت أحرونوت**، ٤/ ٨/ ١٩٩٦، ص ١.

١٧ - صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، ٩/ ١٢/ ١٩٩٦، ص ١.

١٨ - ألوف بن، صحيفة **هآرتس**، ٩/ ١٢/ ١٩٩٦، ص ٥.

١٩ - حبيب قهوجي، **الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة**، مصدر سابق ص ٢٥٠.

٢٠ - صحيفة **عل همشمار**، ١٤/ ١١/ ١٩٧٦.

٢١ - حبيب قهوجي، الاستيطان في فلسطين المحتلة، مصدر سابق، ص ٢٥١.

٢٢ - المصدر السابق.

٢٣ - صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، ٨/ ١٠/ ١٩٨٩.

٢٤ - خالد عايد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، ص ٣٦٧: مأخوذة من:
Report Number Four of the Seltlements watch Committes, Peace Now, "Israels" Sehlement Activities, Junury, 22, 1992, p 16.

٢٥ - داني روبنشتاين، صحيفة هآرتس، ٢٩/ ٧/ ١٩٩٢.

٢٦ - جودي هيلينس، صحيفة هآرتس، ٣/ ١٢/ ١٩٩٢.

٢٧ - شريف كناعنة ورشاد المدني، الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة ٦٧ - ١٩٨٤، مصدر سابق، ص ٢٦ - ٣٠، في خالد عايد «الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة»، مصدر سابق، ص ٣٦٩.

٢٨ - المصدر السابق، ص ١٩، في خالد عايد، الوجود الاستيطاني... مصدر سابق، ٣٦٩.

٢٩ - دافار، ١٧/ ٦/ ١٩٨٦، ٥/ ٧/ ١٩٨٧، وهآرتس ١٢/ ١١/ ١٩٨٧، ٢/ ٣/ ١٩٨٨.

٣٠ - هآرتس، ٤/ ٦/ ١٩٩١، ص ٣.

٣١ - المصدر السابق.

٣٢ - المصدر السابق.

٣٣ - المصدر السابق.

٣٤ - خالد عايد، الهجرة اليهودية والاستيطان في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المصدر السادس، بيروت ربيع ١٩٩١، ص ٨٠.

٣٥ - صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ١٢/ ٤/ ١٩٩٢، ص ٥.

٣٦ - انظر المصدر في الحاشية رقم ٢٤.

٣٧ - نداف شرغاي صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ٢٧/ ١٢/ ١٩٩١.

٣٨ - صحيفة هآرتس، ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٣.

٣٩ - يعقوب رحيميم، صحيفة معاريف الإسرائيلية، ٥/ ٢/ ١٩٨٥.

٤٠ - داني تسد قوني، غزة استيطان زاحف، صحيفة دافار الإسرائيلية، ١٧/ ٦/ ١٩٨٤.

الولايات المتحدة الأمريكيّة والإستيطان الإسرائيلي

انتصار خليل الشنطي

لا ينفصل الموقف الرسمي الامريكي إزاء المستوطنات الاسرائيلية عن الموقف والأداء الامريكي ازاء الصهيونية كمشروع استيطاني، وكيانها القائم على الاحتلال والتهجير والاحلال، أي التوطين، وهو محور الصراع العربي الاسرائيلي.

تاريخياً، وإثر اعلان قيام الدولة الصهيونية في ١٩٤٨/٥/١٥، أخذت الهجرة اليهودية إلى الكيان الصهيوني تشهد تطورات حاسمة، وسارت عملياتها على قدم وساق، وبدأت مرحلة جديدة من الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين، ساهمت الولايات المتحدة في بلورتها.

لقد شملت الولايات المتحدة دولة اسرائيل منذ ولادتها بالرعاية إلاأن مسيرة العلاقات بين البلدين شهدت بعض الاختناقات، أو الأزمات، كما حدث في أزمة «العدوان الثلاثي»، على مصر وقطاع غزة، خريف عام ١٩٥٦[1]. وبعد العقاب الأمريكي استوعب الاسرائيليون الدرس، وحولوا دفة سفينتهم إلى البحار الامريكية. ولا شك في أن الجانب المحوري في عبقرية الحركة الصهيونية، والذي يفسر سر نجاحها، يكمن في قدرتها على ربط مصالحها ربطاً عضوياً، بمصالح القوى المهيمنة في النظام الدولي، وخاصة تلك التي تتمتع بالنفوذ الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، وهذا التحول الاسرائيلي واكب تحول الولايات المتحدة إلى الاضطلاع بالدور الأول، المهيمن والمباشر، في المنطقة، مستهدفة استكمال وراثة منطقة الشرق الأوسط من بريطانيا وفرنسا.

تعاملت السياسة الأمريكية، مبكراً من هذا المنطلق «البرغماتي»، مع الصراع العربي -

الاسرائيلي، فجاءت مشاريعها الخمسة لتسوية القضية★، على أنها مشكلة لاجئين، وليست قضية سياسية.(٢) وكلها لم تخرج عن نطاق التوصل إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، عبر مشاريع توطينهم، بعيداً عن مدنهم وقراهم، واستيعابهم لطي القضية الفلسطينية سياسياً، وكلها تجاهلت الاجراءات الاسرائيلية الاستيطانية.

بعد حرب ١٩٦٧، اعتبرت اسرائيل نفسها حرة في بناء واقع استيطاني جديد على الأراضي المحتلة، فشرعت في تنفيذ مخططات تهويد القدس العربية، وأصدرت الكنيست الاسرائيلية في ١٩٦٧/٦/٢٧، أمراً بضم القدس إلى اسرائيل، اضافة إلى مصادرة مساحات واسعةمن الأراضي العربية، فضلاً عن أحياء عربية بكاملها، ناهيك عن نسف البيوت، وهدم المدارس والمساجد.

وبالرغم من معارضة الولايات المتحدة الظاهرية لهذه الاجراءات، الا أنها لم تترجم أقوالها إلى أفعال، واستمرت في منح المساعدات لاسرائيل، لاستخدامها في بناء مستوطنات جديدة، وقفزت المعونة السنوية الأمريكية لاسرائيل، إلى ١٣٠ مليون دولار.

وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، على التوالي، في ٧/٤ و ١٩٦٧/٧/١٤، واللذين طالبا اسرائيل بالتوقف عن أي اجراء يغير من وضع القدس، واعتبارا التدابير الاسرائيلية بعد الاحتلال غير صحيحة، وكذلك القرار رقم ٢٢٤٣، في ١٩٦٨/١٢/١٩، الذي أشار إلى بطلان الاجراءات الاسرائيلية.(٣)

لم تمتثل اسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، المتمثلة في القرارات المتلاحقة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، واليونسكو، والمؤسسات الانسانية، واستنكار الهيئات الدولية والعالم أجمع، فاستمرت في سياسة التوسع الاستيطاني، متمتعة بدعم دبلوماسي واقتصادي أمريكي غير محدود.

بعد ذلك، تجددت المشاريع التصفوية الأمريكية للقضية الفلسطينية.(٤) فبعد أسبوع واحد من وقف اطلاق النار في حرب ١٩٦٧، عرض الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، مشروعاً للسلام، نص على حل مشكلة اللاجئين، حلاً عادلاً، وتجاهل تدفق الهجرات اليهودية،

★ تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٧ بعدة مشاريع، هي مشروع بنجي، جونستون، جاما، دالاس، ومشروع ايزنهاور.

والاجراءات الاستيطانية الاسرائيلية. ثم قدمت الولايات المتحدة مشاريع عدة أخرى★، عمدت فيها إلى مساعدة اسرائيل في تنفيذ استراتيجيتها، التي عبر عنها يوسف فايتس، أحدالمسؤولين عن الاستيطان اليهودي في فلسطين، في مذكراته الخاصة، حيث يقول: «ينبغي أن يكون واضحاً، في ما بيننا، أن هذا البلد [فلسطين] لا يمكن أن يتسع لكلا الشعبين.... إننا لن نحقق هدفنا في الاستقلال، إذا ما بقي العرب في هذا البلد الصغير... وليس ثمة من وسيلة أخرى سوى نقل العرب الموجودين هنا إلى البلدان المجاورة».(٥)

ومعروف أن الهدف الأساس للحركة الصهيونية، منذ نشأتها، هو تجميع أكبر عدد ممكن من يهود العالم، وتركيزهم في فلسطين، بعد طرد العرب منها، لذلك، فإن التخلص من عرب فلسطين، كان ولا يزال الحل الناجح لتحقيق الهدف الصهيوني، الرامي إلى توطين اليهود. والخطوة الأولى التي بدأت بها الأوساط الصهيونية وحلفاؤها، كانت محاولة طمس القضية الفلسطينية، وتحويلها إلى قضية لاجئين، كما حدث في المشاريع الأمريكية السابق ذكرها. لذلك، جرى اغتيال حق العودة للفلسطينيين، من خلال التأكيد على بدائل التهجير، والتوطين، مع استبعاد عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم. وقد كانت مجرد فكرة العودة لأعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى أراضيهم، تثير أعمق المخاوف من الصهاينة تجاه شرعية أو استمرارية المشروع الصهيوني ككل، والتوازن السكاني بين الفلسطينيين والاسرائيليين في فلسطين.

في عهد ادارة الرئيس ريتشارد نيسكون (١٩٦٨-١٩٧٤) واصلت الولايات المتحدة جهدها لحماية اسرائيل من قرارات الشرعية الدولية، المتمثلة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فكان موقفها كالتالي:

١ - صوتت ضد القرار رقم ٢٥٣٥، بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٠، الذي دعا إلى لفت نظر مجلس الأمن إلى السياسة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف ممارسات اسرائيل: العقاب الجماعي،نسف المنازل، وابعاد المواطنين العرب.

٢ - امتنعت عن التصويت على القرار رقم ٢٧٩٢، بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦، الذي استنكر الاجراءات الاسرائيلية المشار إليها، ويدعو اسرائيل إلى اعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى

★ هي المشروع الأمريكي، المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١٩٦٧/٦/٢٠، ومشروع دين راسك، أواخر عام ١٩٦٨، ومشروع الولايات المتحدة للحل على الجبهة الأردنية، في ١٩٦٩/١٢/٢٨، وعرف باسم وثيقة «بوست»، ومشروع وليم سكرانتون، بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٨.

أراضيهم.

٣ – صوتت ضد القرار رقم ٢٨٥١، بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠، الذي طالب اسرائيل بأن تلغي، فوراً، كل الاجراءات الاستيطانية.

٤ – صوتت ضد القرار رقم ٢٩٤٩، بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٨، حيث ناشد الدول بألا تعترف بالتغييرات التي قامت بها اسرائيل في الأراضي العربية.

٥ – امتنعت عن التصويت على القرار رقم ٢٩٦٣، بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣، الذي عبّر عن الأسف لأعمال اسرائيل في غزة، وناشد اسرائيل بأن تكف عن الاجراءات التي تؤثر في تركيب الأراضي المحتلة الطبيعي، والجغرافي والسكاني.

٦ – صوتت ضد القرار رقم ٣٠٠٥، بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٥. الذي طالب بتشكيل لجنة خاصة بالتحقيق في الاجراءات الاسرائيلية.

٧ – صوتت ضدالقرار رقم ٣٠٩٢، الفقرة ب، بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١. الذي أعرب عن قلق الجمعية العامة البالغ لخرق اسرائيل اتفاقية جنيف.★

٨ – صوتت ضد القرار رقم ٣١٧٥، بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٧. وفيه أكدت الجمعية العامة بأن جميع التدابير المتخذة من قبل اسرائيل، لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للمناطق العربية المحتلة غير شرعية، وتدعو اسرائيل إلى أن توقف فوراً مثل هذه التدابير.(٦)

وقد لخّص الرئيس جيمي كارتر موقف ادارته (١٩٧٦–١٩٨٠) من القضية الفلسطينية بصفة عامة وقضية المستوطنات بصفة خاصة، إبان مفاوضات كامب ديفيد، بقوله(٧):

– وقفنا بقوة،ضد فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأهملناها، وبتنا حتى لا نتحدث عن وطن فلسطيني.
– أوضحنا علناً، بأن القرار ٢٤٢ يسمح بتعديلات في الحدود.
– تركنا انطباعاً قوياً بأن اسرائيل ستظل تسيطر على مدينة القدس الموحدة، وأننا سنكون قادرين على الابقاء على المستوطنات القائمة في الضفة الغربية.

★ اتفاقية جنيف لحماية السكان المدنيين في زمن الحرب، وقعتها ٥٨ دولة، عام ١٩٤٩، من بينها اسرائيل. وتحرم الاتفاقية على أية سلطة احتلال الشروع في عدد من الممارسات، من بينها الطرد الفردي، أو الجماعي للسكان الأصليين، وفرض العقاب الجماعي، وتخريب الممتلكات العامة، أو الخاصة. وتركز المادة «٤٩» من الاتفاقية على حماية الحالة الديموغرافية الراهنة للأراضي الخاضعة للاحتلال. وتحول الفقرة الأخيرة منها بين المحتل وبين أن ينقل جزءاً من سكانه المدنيين إلى الأرض التي يحتلها.

لم تتوان ادارة كارتر عن تقديم الدعم الدبلوماسي لحماية الاستيطان الاسرائيلي من المجتمع الدولي، فصوتت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ٥١٣٢، في ١٩٧٧/١٠/٢٨، الذي نص على اعتبار جميع الاجراءات والممارسات الاسرائيلية، لتغيير الوضع القانوني والديمغرافي والجغرافي للأرض المحتلة، غير شرعية، ومعيقة لمشروع السلام.

كما امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن، رقم ٤٤٦، الصادر في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩، الذي نص على أن سياسة اسرائيل، وممارساتها بشأن إقامة المستوطنات، ليس لها أي سند قانوني، وتشكل عقبة خطرة في وجه التوصل إلى سلام شامل.

مندوب الولايات المتحدة، السفير جيمس ليونارد أعلن، في مناسبات عدة في الأمم المتحدة: «إننانعارض هذه المستعمرات، ونحن نعارضها لأننا نعتقد بأنه يمكن النظر إليها بوصفها تحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات. إضافة إلى أننا نعتقد بأنها تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الدولي».(٨)

بيد أن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٤٥٢، في ١٩٧٩/٧/٢٠، الداعي إلى وقف الأنشطة الاستيطانية في المناطق المحتلة، ومع ذلك، فقد صرح المندوب الأمريكي: «إننا طلبنا من اسرائيل أن توقف ممارساتها في بناء المستعمرات».(٩)

من تطور مواقف ادارة كارتر في هذا الصدد، يمكننا أن نطلق عليها لقب «ادارة التراجعات على مستوى التصريحات». ففي عام ١٩٧٩، أسس مجلس الأمن – الذي كانت الولايات المتحدة حالت بينه وبين العمل في قضية المستوطنات،حتى ذلك الحين – لجنة لدراسة الأوضاع في الأراضي المحتلة. وعملاً بتوصيات اللجنة، طالب مجلس الأمن بوقف انشاء المستوطنات الاسرائيلية، في قراره رقم ٤٦٥، في آذار/ مارس ١٩٨٠، وصوتت الولايات المتحدة إلى جانب القرار الذي أدان السياسة الاستيطانية لإسرائيل في الأراضي المحتلة، ودعا إلى تفكيك المستوطنات، وسرعان ما تراجعت الادارة الأمريكية عن موقفها، بطريقة مخجلة. فقد أصدر كارتر بياناً، تنصل فيه من موضوع التصويت، وأعلن وزير خارجيته سايروس فانس، بأنه المسؤول عن هذا التقصير. وقال: «إن التصويت على هذه الصورة جاء بسبب الاخفاق في الاتصالات».

كان تنصل الرئيس كارتر من قرار مجلس الأمن، خطوة لا سابقة لها في تاريخ الولايات المتحدة، أو الأمم المتحدة، ومع هذا، فقد تعرضت وزارة الخارجية الأمريكية طوال الشهرين التاليين، إلى حملة انتقادات واسعة من الأبواق الصهيونية.

جدير بالذكر أن سياسة الاستيطان الاسرائيلي مست أوتاراً ايجابية في غالبية الأذهان الامريكية، ونجد أُسس المسيحية الصهيونية تغذي هذا التعاطف، من خلال خبرة التراث المسيحي

– اليهودي المشترك وسيطرة الألفية على الاصولية المسيحية في الولايات المتحدة، والتي اعتقدت بأن عودة اليهود إلى أرض الميعاد تعد الخطوة الأولى على طريق العودة الثانية للمسيح. وفي هذا الاطار لم يكن من الغريب أن تشجع الأصولية المسيحية هجرة اليهود إلى «ارض الميعاد».[١٠] باعتبار أنهم يتشابهون مع الاسرائيليين، من حيث الأصل، كأقليات مهاجرة، ومن حيث الأهداف، كمجتمعات تمثل بوتقة صهر لمهاجرين من جهات مختلفة. ذلك اضافة إلى تأكيد اسرائيل على نفسها كمجتمع مفتوح، قريب من الثقافة الامريكية، وواحة للديمقراطية من وسط مجتمع متخلف. وقد عبّر كارتر في بيانه في القدس عام ١٩٧٩، عن هذه الرؤية الأمريكية بقوله: «لقد آمن سبعة رؤساء، وأوضحوا بأن علاقة أمريكا باسرائيل هي أكثر من علاقة خاصة. وكانت هذه العلاقة، ولا تزال، علاقة فريدة من نوعها. إنها علاقة لا يمكن أن يلحقها الدمار، لأن جذورها تمتد إلى ضمير، وأخلاقيات، وديانة، ومعتقدات الشعب الأمريكي نفسه... لقد أنشئت اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بمعرفة الرواد الأوائل، وإن بلدي هو الآخر بلد مهاجرين ولاجئين من شعوب تجمعت من كلتا الدولتين، وأنت من بلاد عديدة... ونحن نشترك في تراث الكتاب المقدس».[١١]

مبادرة ريجان

مثلت فترتي رئاسة رونالد ريجان (١٩٨٠-١٩٨٨)، مرحلة ذهبية في مسار العلاقات الأمريكية – الاسرائيلية، وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على كثير من مواقف الولايات المتحدة السياسية، المعلنة سابقاً، بصورة سلبية، إزاء قضية المستوطنات الاسرائيلية. فقد أعلنت ادارة ريجان على لسان ريجان نفسه، أنها لا تعتبر بناء المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة أمراً غير شرعي.

واصلت ادارة ريجان جهود التسوية، في محاولة لتحريك الركود الذي ألم بالعملية السياسية، بعد كامب ديفيد، خاصة فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، حيث أصدرت، في أول أيلول / سبتمبر عام ١٩٨٢، ما عُرف بمبادرة ريجان، التي كانت أول اقتراب جاد من قضية المستوطنات الاسرائيلية، حيث طالبت بتجميد بنائها. ومما جاء في خطاب ريجان بهذا الخصوص أن «الولايات المتحدة الأمريكية لن تؤيد استخدام أي أراضٍ اضافية لغرض انشاء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية. وفي الواقع أن تبنّي اسرائيل فوراً لتجميد انشاء المستوطنات يمكنه أكثر من أي عمل آخر، أن يوجد الثقة اللازمة لاشتراك أوسع في هذه المفاوضات. فالمزيد من النشاط الخاص بالمستوطنات غير ضروري، بأي حال، لأمن اسرائيل، ولن يكون من شأنه

سوى تقليص ثقة العرب، بأنه نتيجة نهائية يمكن التفاوض حولها بحرية وانصاف».[١٢]

لكن ما عمدت إليه الإدارة الامريكية، من غض الطرف عما يجري في الأراضي المحتلة من مصادرة، وتوطين، وانتهاك للقوانين الدولية، إنما يدعو، إلى عدم الاعتراف بمصداقية الولايات المتحدة. ناهيك عن المساعدات الاقتصادية، التي أعطت اسرائيل مزيداً من القدرة على الاستمرار في سياسة التوسع والضم، بدلاً من أن تكون المعونة الاقتصادية وسيلة ضغط عليها، بغية إقناعها بالكف عن سياسة العدوان، وحملها على الامتثال للارادة الدولية. وأخذت اسرائيل من قضية المهاجرين، الذين يتدفقون إليها، ذريعة لطلب مساعدات انسانية لاستيعابهم، واعتادت الولايات المتحدة على أن تقدم مثل هذه المساعدات، بشكل سنوي، وقد ارتفع المبلغ، باطراد؛ ففي عام ١٩٨٦، وبتاريخ ١٠/١٨، صادق الكونجرس الأمريكي على تقديم مبلغ ٢٥ مليون دولار إلى اسرائيل، لاستيعاب المهاجرين الجدد إليها.[١٣]

منذ حرب ١٩٦٧، وحتى أصبح ريجان رئيساً، حافظت الادارات الامريكية المتعاقبة على منظور سلبي دائم من الاستيطان في المناطق المحتلة، وكانت السياسة الامريكية ترى بأن المستوطنات غير شرعية، وأنها تخرق اتفاقية جنيف الرابعة. كذلك، فإن واشنطن كانت تنظر إلى هذه المستوطنات، وخاصة في القدس الشرقية، بوصفها أعمالاً تجحف بتقرير الوضع النهائي لمدينة القدس. لكن الرئيس ريجان أسهم في زيادة تعقيد الموقف، بأن ناقض ظاهرياً، تقييمات الولايات المتحدة السابقة، عندما أعلن، في مؤتمر صحفي، عقده في ٢ شباط / فبراير ١٩٨١، بأن المستوطنات مشروعة. «ومن الواضح تماماً، أن أي وزن قانوني لا يمكن أن يترتب عن إعلان منعزل غير ثابت بالحجة لزعيم سياسي».[١٤] ثم تطور موقف ادارة ريجان، فاعتبرت أن التقويم القانوني للمستوطنات يمثل عقبة أمام عملية السلام، والحجة هنا تقول بأن المستوطنات باتت تعد أمراً واقعاً، بعد إنشائها، ومن ثم فإن التصرف النهائي فيها يتعين أن ينتظر تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاقيات كامب ديفيد، أو أية عملية مماثلة لحل المشاكل المعلقة في الصراع بين اسرائيل والعرب. «وفي ضوء ذلك، فإن الجدال بشأن شرعية المستوطنات، معركة دائمة لا معنى لها، تمكن كلا الجانبين من تجنب عملية السلام».[١٥]

إن أقصى ما استطاعت أن تفعله إدارة ريجان، هو أن تدعو اسرائيل إلى تجميد بناء المستوطنات، من أجل دعم المفاوضات العربية الاسرائيلية، وقد ألغي هذا العنصر من «خطة ريجان» بسبب رفض اسرائيل وقف عملية البناء، مما أدى إلى بروز موقف، يرى بعض المراقبين بأنه قد أوجد علاقة مادية معادلة للضم.

لم يتعارض «مشروع ريجان» مع التحيز الأمريكي بل إنه، خلال ولاية ريجان، بالذات،

دخل بناء المستوطنات مرحلة من الانطلاق» ولم تعد المستوطنات توصف بأنها غير شرعية، ولم تقدم إلى مجلس الأمن أية قرارات تصفها بذلك، خلال فترة ريجان. كما نجد أن وزارة الخارجية الأمريكية، التي قامت بذلك في السابق، لم تضمن تقريرها السنوي لعام ١٩٨١، المتعلق بحقوق الانسان صفة عدم قانونية المستوطنات.

وأقرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تبذل قصارى جهدها كي تضمن عدم استخدام أموال الحكومة الأمريكية في إقامة المستوطنات بالضفة الغربية، ولكن الحقائق كانت على عكس ذلك تماماً، إذ لم يعهد لأي جانب بوزارة الخارجية الأمريكية، أو الوكالة الدولية للتنمية، بأن يراقب استخدام الأموال الامريكية من قبل الحكومة الاسرائيلية.[١٦]

إن القوة الوحيدة التي يمكنها الضغط على سياسات اسرائيل - أي الولايات المتحدة - لم تفعل شيئاً، سوى أن ترجو اسرائيل تجميد بناء المستوطنات، وتغض الطرف، في الوقت ذاته، عن التصعيد الاسرائيلي في بناء المستوطنات. عقب الاعلان عن «خطة ريجان».

بدء المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية، وإثر الحديث عن انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، برزت قضية وجود المستوطنات في الضفة والقطاع، كعقبة في طريق تحقيق السلام الشامل، وكبؤرة من بؤر القلق العربي تمثلت في وجود مستوطنين اسرائيليين متعصبين. يعملون على إثارة القلق وأعمال العنف ضد المواطنين العرب. لذلك انصب اهتمام العرب في محاولة تسوية قضية المستوطنات.

مؤتمر مدريد

انتقد الرئيس الأمريكي جورج بوش، علناً، سياسات اسرائيل الاستيطانية، واعتبر وزير خارجيته، جيمس بيكر، القدس الشرقية، بوضوح، منطقة محتلة، يجب ألا يكون فيها مستوطنات جديدة.

بيد أن الولايات المتحدة استخدمت «الفيتو» في أيار / مايو ١٩٩٠، لاسقاط مشروع قرار لمجلس الأمن، يعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، غير شرعية.

وثمة رسالة، في حزيران / يونيو ١٩٩٠، حذر فيها بوش رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحاق شامير، من أنه إذا استمرت الخلافات بين البلدين، بشأن المستوطنات و «مسيرة السلام» فإنه «لن يكون هناك أي خيار أمام الولايات المتحدة، إلا أن تحدد موقفها، بصورة واضحة، علناً وفي الأمم المتحدة. إنك تعرف جيداً معارضتي الشديدة لكل نشاط استيطاني».[١٧] وأهاب بوش بشامير أن يفكر في إحداث تغيير في سلم أولويات حكومة اسرائيل، «لأن مقدرتنا على

التقدم في مسيرة السلام تتوقف على التوصل إلى تفاهم بين حكومتنا بشأن موضوع الاستيطان».[١٨]

في ١٩٩٠/١٠/٢، وافقت الادارة الأمريكية على صرف قروض الاسكان، البالغة ٤٠٠ مليون دولار، نظير رسالة من وزير خارجية اسرائيل، تفيد بأن اسرائيل ستستخدم قروض الاسكان في مناطق تحت إدارة إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧.

في أيلول / سبتمبر ١٩٩١، أجل بوش النظر في طلب اسرائيلي، لضمانات قروض بمبلغ ١٠ مليارات دولار، بسبب الوتيرة غير العادية لبرنامج اسرائيل الاستيطاني.

مع ذلك، فإن الحكومة الاسرائيلية كثفت معدلات الاستيطان الاسرائيلي، متجاهلة بذلك تحذيرات بوش.

ولم تحل الخلافات بشأن المستوطنات إلا بعد فوز حزب العمل الاسرائيلي، في انتخابات الكنيست، في حزيران / يونيو ١٩٩٢، وتأليف حكومة جديدة، برئاسة اسحاق رابين، الذي تظاهر بتجميد الاستيطان، للحصول على ضمانات القروض الامريكية، من أجل تمويل هجرة اليهود إلى اسرائيل. وكان ذلك قراراً براجماتياً بتجميد الاستيطان السياسي فحسب، دون الأمني. وكان رابين يقصد بالمستوطنات الأمنية تلك الموجودة في قطاع غزة والضفة الغربية، على طول الحدود الفاصلة بينهما وبين الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، في حين اعتبرت المستوطنات الواقعة وسط مناطق آهلة بالسكان الفلسطينيين، مستوطنات سياسية. ولم يكن التغيير نتيجة تنازلات محدودة من جانب اسرائيل بالنسبة للمستوطنات، بقدر ما استند إلى ثقة الولايات المتحدة بتغيير ترتيب الأولويات.

لقد تضمنت شروط الاتفاق الأولي، الذي توصل بيكر إليه مع رابين ما يلي:[١٩]

- توقع أن تغض واشنطن الطرف عن استمرار بناء المستعمرات في القدس الشرقية المضمومة.
- الموافقة على استمرار البناء في الضفة الغربية، إلى أبعد مما هو جار، حينذاك، لاستيعاب «النمو الطبيعي» للمستعمرات.
- توفير معلومات دقيقة لواشنطن بشأن خطط البناء.

بمنحه اسرائيل ضمانات قروض العشرة مليارات دولار، أذعن الرئيس بوش لقرار اسرائيل، باستكمال بناء المستوطنات.

على أن القضية الفلسطينية دخلت مع مؤتمر التسوية، في مدريد (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩١)، منعطفاً جديداً.

فقد ترافق انطلاق هذا المؤتمر بأشد أشكال التفكك والعجز العربيين، وهي ظروف سهلت

انجاز مشروع التسوية الأمريكية التي تهدف في المحصلة إلى تحقيق سلامة الكيان الصهيوني، فقد قررت الإدارة الأمريكية العمل على تصفية أي دور للأمم المتحدة، في زمن شهد انهيار «المعسكر الاشتراكي» وانفراد الولايات المتحدة بموازين القوى العالمية.

واستجابة للمطلب الفلسطيني الذي تقدم به المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته العشرين أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أعلنت الولايات المتحدة، في رسالة «التطمينات»، التي بعثت بها إلى القيادة الفلسطينية في ١٨/١٠/١٩٩١: «أنها ما انفكت تعتقد، منذ زمن طويل، أنه لا ينبغي لأي طرف أن يقوم بأفعال من جانب واحد، بهدف البت المسبق في قضايا لا يمكن أن تحل إلا من خلال المفاوضات. وفي هذا الصدد عارضت الولايات المتحدة، وستواصل معارضتها للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، والذي يظل بمثابة عقبة أمام السلام».[٢٠] لكن التصريحات الأمريكية كانت تكتيكاً مؤقتاً سرعان ما شابه التآكل فقد كانت من قبل تعتبر المستوطنات غير شرعية، ثم أصبحت تراها مجرد عقبة أمام السلام.

كما تبنت كل من الادارة الأمريكية واسرائيل استراتيجية تفاوضية، تقوم على تجزئة الحل، وتأجيل القرارات الصعبة، الخاصة بمدى حدود الانسحاب، ومستقبل المستوطنات، وهو ما يمكن ارجاعه إلى حالة الضبابية التي تسعى اسرائيل لإضفائها على فقرات الاتفاق، ليكون الناتج الطبيعي تشتيت جهود السلام، وتكريس الأمر الواقع.

اتفاق إعلان المبادئ

استغلت الولايات المتحدة الأوضاع، بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، لاستكمال مآربها، بخلق شرق أوسط جديد، يكون فيه لها ولحليفتها اسرائيل، السيطرة الكلية على المشرق العربي، وبما يكفل لدولة اسرائيل وجوداً شرعياً، واندماجاً متفوقاً، ولتحقيق هذه النتائج كان على الولايات المتحدة أن تحدد هذه المفاوضات، بشروط ومسارات، تؤدي إلى اضعاف المقاصد العربية، وتفتيتها. فقد تم اتباع استراتيجية تكاملية استهدفت، منذ البداية، اضعاف الموقف الفلسطيني، وتجزئته، لتحصيل أدنى شروط فلسطينية للتسوية.

لقد نجح المسعى الأمريكي - الاسرائيلي، تحت وطأة كثافة الضغوط الممارسة على الجانب الفلسطيني، وكانت النتيجة توقيع اتفاق «إعلان المبادئ»، في واشنطن في ١٣/٩/١٩٩٣. ومنذ توقيع مسودة هذاالاتفاق، توقيعاً أولياً، تبين بأن السيطرة على الأرض والمستوطنات لن يكونا ضمن السلطات التي سيتم تحويلها، ناهيك عن وضع القدس، وقضية اللاجئين، حيث تم تأجيل البحث فيها إلى المرحلة النهائية من المفاوضات.

ومن الواضح أن التوصل إلى هذا الاعلان، جاء على حساب تأجيل البحث في المسائل الفلسطينية الجوهرية (القدس، الاستيطان، اللاجئين)، فقد قبل المفاوضون الفلسطينيون إرجاء البحث في هذه القضايا المصيرية. ولعل ما يلفت النظر إهمال مرجعية قضية التفاوض، التي يجب أن تتقرر في إطار الشرعية، المتكئة على قرارات الاجماع الدولي، مما أدى إلى غياب الأسس المبدئية، الكفيلة بابرام اتفاقات عريضة من كل المسارات التفاوضية».[٢١]

إن الحل السياسي المطروح حتى الآن لن يزيل المستوطنات الاسرائيلية من الضفة والقطاع، التي أُقيمت خلافاً للقانون الدولي، بل سيبقى ساكنوها ضمن الكيان الفلسطيني الوليد، ليعوق استقلاليته. فلم يستطع الفلسطينيون أن يحصلوا حتى على إفادة بسيطة من الولايات المتحدة تقول بأن اسرائيل ستمتنع عن ممارسات، هي بمثابة جرائم دولية، ومنها محاولة تغيير الوضع الديموغرافي للأراضي المحتلة، والاستيلاء على أراضٍ وممتلكات عربية، وتهجير مئات الألوف من العرب، تمهيداً لإحلال المستوطنين اليهود محلهم.

لقد وجدت اسرائيل بأن أفضل طريقة لتبديد أي ظل من الشك حول عزمها على الاحتفاظ بالضفة والقطاع إلى الأبد، يتمثل في زيادة قوة زخم الاستيطان، في هذه الأراضي، واقامة الحقائق على الأرض. ولأن الاتفاقات فشلت في ضمان عدم استغلال اسرائيل للفترة الانتقالية، بإجراء عمليات مكثفة لتغيير الواقع، خاصة في منطقة «القدس الكبرى»، ومناطق الاستيطان الاستراتيجية، فإن نتائج مفاوضات المرحلة النهائية، بالنسبة لهذه القضايا، تحديداً، تكون - في رأينا - قد حسمت لمصلحة اسرائيل.[٢٢]

ادارة كلينتون والأحداث الأخيرة

حرص بيل كلينتون، إبان حملته الانتخابية الأولى، على كسب أصوات الناخبين اليهود الأمريكيين ودعمهم المادي. ويندرج تحت هذا الدافع ما قاله كلينتون «لقد ذكر لي قسيس بأنه يأمل بأن أرشح نفسي في انتخابات الرئاسة، وأنني إذا خذلت اسرائيل، فإن الله لن يسامحني، أبداً». وانتقد الادارة السابقة لربطها بين ضمانات القروض والاستيطان. وأعلن لأول مرة في تاريخ المرشحين للرئاسة، بأنه يعتبر القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل.

صمتت ادارة كلينتون حيال الاجراءات الاسرائيلية من مصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات، بالرغم من كون هذه الاجراءات تشكل، في حد ذاتها، محاولة من جانب اسرائيل لتقرير الوضع النهائي للأراضي العربية المحتلة.

في آذار / مارس ١٩٩٣، أوضح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، إدوارد

جيريجيان، بأن: «ثمة بعض السماح - لا أود استعمال كلمة توسيع - لكن بالتأكيد استمرار بعض أنشطة البناء في المستعمرات القائمة، وذلك، أصلاً، في اطار... النمو الطبيعي، والحاجات الأساسية الفورية، في تلك المستعمرات».(٢٣)

وقد ألقى مساعد وزير الخارجية الأمريكي، روبرت بيللترو، في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤، في شهادة له أمام الكونجرس، المزيد من الأضواء على تطور سياسة الولايات المتحدة إزاء المستوطنات، في ظل إدارة كلينتون. ومن ملاحظات بيللترو يتضح أن:

- توسيع المستوطنات، بعد اتفاق أوسلو، لم يعد «عقبة على طريق السلام»، بل مجرد «عامل تعقيد في مسيرة السلام».
- توسيع المستوطنات لا يعتبر متعارضاً مع إعلان المبادئ.
- البناء الاستيطاني بالتمويل الخاص لا يعتبر خرقاً لأي اتفاق مع الولايات المتحدة.

هذه العناصر من السياسة الأمريكية جزء من تراجع أوسع نطاقاً للولايات المتحدة عن آرائها التقليدية بعد أوسلو.

إن من يتابع أرضية تحرك الادارة الأمريكية الانحيازي، لا يندهش من تعمد الولايات المتحدة إقصاء أية محافل دولية عن أي دور تقوم به، في القضايا المركزية، ومنها المستوطنات ولقد تبنت ادارة كلينتون منظوراً اسرائيلياً مؤداه بأنه لم يعد للأمم المتحدة أي دور تقوم به في حل القضايا العربية - الاسرائيلية. ولهذا امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن، الخاص بإدانة مذبحة الحرم الابراهيمي، في شباط فبراير ١٩٩٤ .(٢٤) واستخدمت «الفيتو» في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، ملغية مشروع قرار لمجلس الأمن. فالقدس بوصفها من قضايا الوضع النهائي يجب ألا تعالج برأي ادارة كلينتون من جانب منظمات الأمم المتحدة، وأن اهتمام الأمم المتحدة التاريخي بهذه المسائل هو أثر من عصر ماض. إن المبادئ الراسخة لفض النزاعات بشأن القدس، واللاجئين، غدت شأناً ثنائياً، يخص اسرائيل ومنظمة التحرير فحسب، كما صرحت بذلك سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، آنذاك، مادلين أولبرايت.

لقد دفعت أعمال الاحتجاج الفلسطينية المفاوضين الفلسطينيين إلى إثارة قضية المستوطنات، لكن المحادثات أسفرت عن التأكيد، مجدداً، بأن المستوطنات تبقى شأناً اسرائيلياً حصراً، خلال الفترة الانتقالية، ونظمت السلطة الفلسطينية، في ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥، مؤتمراً في أريحا، بعنوان «تدمير السلام بالمستوطنات». وقد انطوت هذه المحاولة من قبل مسؤولين فلسطينيين، على احتمال تنظيم ما يبدو أنه انتفاضة شعبية عفوية، تعارض الاستيطان الاسرائيلي، ومصادرة الأراضي. غير أن هذه التحركات فشلت في الحصول على تنازلات اسرائيلية ملموسة،

ولم تحقق محاولتهم زجّ واشنطن في الخلاف نتائج أفضل. وفي ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥، تقدمت السلطة الفلسطينية من الولايات المتحدة بطلب رسمي للتدخل، فوراً، من أجل وقف بناء المستعمرات، واستمرت ردة فعل واشنطن العلنية بالتمسك، الذي أرسى، عقب اتفاق أوسلو، بأن مسألة الاستيطان شأن ثنائي، وأوضحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية كريستين شيلي، في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بأننا «نقر بأن المستعمرات مشكلة، لكننا، ايضاً نرجع إلى (اعلان المبادئ) ونطالب الطرفين بالتعامل مع هذه القضايا في مفاوضاتهما».(٢٥)

وعلى صعيد الدعم الاقتصادي الأمريكي للمستوطنات فإن ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية تضمنت، منذ عام ١٩٧٣، بنداً ثابتاً يتعلق بتوطين اللاجئين، وقد بلغ مجموع ما حصلت عليه اسرائيل من وزارة الخارجية الأمريكية، لصالح عملية توطين اللاجئين اليهود في اسرائيل، ٩٩٣,٤ مليون دولار، أي ما يقرب من مليار دولار. وتبلغ الاعتمادات المخصصة لصالح اسرائيل، ضمن ميزانية عام ١٩٩٦ وحدها ٩٣,٥ مليون دولار، منها: ٨٠ مليون دولار لتوطين اللاجئين.(٢٦) ويصل نصيب اسرائيل من المساعدات الأمريكية لعام ١٩٩٧ إلى ٥,١ مليار دولار.(٢٧) وقد صادقت الحكومة الاسرائيلية على توظيف استثمارات مالية اضافية في نشاطات استيطانية توسعية جديدة في الضفة الغربية.

إن الولايات المتحدة، الدولة التي تفرط في استخدام العقوبات وفي التلويح باستخدامها ضد الدول الأخرى، تستنكر أن يقوم العرب، بتفعيل المقاطعة على اسرائيل، كرد على اغتصابها للأراضي الفلسطينية. وهو أمر يدعو للتساؤل، خاصة بعد مواقفها الأخيرة من قرارات الأمم المتحدة، المتعلقة بإنشاء مستوطنة اسرائيلية على أرض جبل أبو غنيم★. فلم تكتف الادارة برفض ممارسة أي ضغط على اسرائيل لحملها على الغاء مشروع المستوطنة، أو تجميده، على الأقل لإفساح المجال لإنجاح العملية السلمية، بل عمدت إلى التدخل، مرتين، متواليتين لدى مجلس الأمن، باستخدام حق «الفيتو» للحيلولة دون اتخاذ قرار يدين المشروع الاسرائيلي. فمجلس الأمن، في جلسته ٣٧٤٧، المعقودة في ٧ آذار / مارس ١٩٩٧؛ وجلسته ٣٧٥٦ المعقودة في ٢١ آذار / مارس ١٩٩٧؛ فشل في اتخاذ قرار بشأن التدابير غير القانونية التي اتخذتها اسرائيل

★ اسمها بالعبري هارحوما، ثم لقبت بديسجات شاموئيل، تحمل رقم ٥٠٥٣، وفق المخطط الهيكلي الاستيطاني الاسرائيلي، وهي المستوطنة الحادية عشرة في القدس المحتلة، وتحمل اسم أحد المستوطنين الأوائل، عقب حرب ١٩٦٧، ويقع الجبل عند الطرف الجنوبي الشرقي للقدس واستكمال بناء المتسوطنة يحقق أمل وزارة البنية التحتية الاسرائيلية للمشروع الشهير «٢٦ بوابة حول القدس».

من القدس الشرقية نتيجة استخدام الولايات المتحدة «الفيتو». مما دفع الدول الأوروبية، صاحبة مشروع قرار الادانة إلى التوجه بمشروعها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤيدة من الدول العربية ومجموعة عدم الانحياز وكتلة الدول الافريقية، مما أضفى على المشروع الصفة الدولية الشاملة؛ واصدرت الجمعية العامة قراراً، بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤، بأغلبية ١٣٤ صوتاً، ومعارضة ٣ دول، هي الولايات المتحدة واسرائيل، وجزر ميكرونيزيا، يدين قيام اسرائيل بإنشاء مستوطنة أبو غنيم، وسائر التدابير غير القانونية التي اتخذتها اسرائيل في جميع الأراضي المحتلة ويؤكد، من جديد على أن المستوطنات الاسرائيلية فوق الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، غير قانونية. ويطالب بالوقف الفوري والكامل لجميع أنشطة الاستيطان الاسرائيلي، ويدعو إلى وقف جميع أشكال الدعم المقدمة للاستيطان؛ وتكرر الأمر نفسه لدى تصويت الجمعية العامة على قرار مماثل، صباح ١٩٩٧/٧/١٦.

وقد بررت واشنطن استخدامها «الفيتو» بقولها إن القرار الذي كان يمكن أن يصدره مجلس الأمن يعرقل عملية السلام، مشددة على أهمية عدم تدخل مجلس الأمن في عملية السلام. والمفاوضات الجارية بين الجانبين، لأن ذلك سيعقد الأمور ولن يساعد في دفعها إلى الأمام. وجاء هذا الموقف مطابقاً لموقف مندوب اسرائيل في الأمم المتحدة، ديفيد بيلينغ، الذي أصر على أن مجلس الأمن ليس المكان المناسب لطرح قضايا المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

وجاء الفيتو الأمريكي ليؤكد، من جديد، أن الولايات المتحدة ليست منحازة حتى النخاع لاسرائيل فحسب، ولكنها أيضاً فقدت مصداقيتها كراع وشريك في عملية السلام، فقرار ايقاف الاستيطان لم ينطو على أية عقوبات لاسرائيل، ولم يتضمن أي عبارات شجب أو إدانة لها، بل كان قراراً صيغ بلغة محايدة، ويطلب وقف انشاء مستوطنة جبل أبو غنيم، ووقف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة عموماً، وهذا الوقف للاستيطان ضرورة قصوى لإنقاذ السلام. لعل من الصعب قبول بأن «الفيتو» الأمريكي جاء لحماية السلام، كما يصعب، أيضاً، تصور أن المفاوضات الثنائية هي الحل، في الوقت الذي يقوم فيه أحد الأطراف بفرض حقائق جديدة على الأرض. بل إن الفيتو جاء لحماية اسرائيل من إرادة المجتمع الدولي.

جاءت قضية مستوطنة أبو غنيم، لتشكف عن الآثار السلبية التي تترتب على استخدام الولايات المتحدة لحق «الفيتو»، وكانت النتيجة عجز المجتمع الدولي عن إصدار قرار، يعبر عن ارادته، لأن الولايات المتحدة ترى في صدور القرار «إساءة للدولة القائمة بالاحتلال».

وبالرغم من أن هناك دراسة أمريكية تؤكد بأن اسرائيل لا تحتاج مزيداً من المساكن

الاستيطانية، وأن عملية البناء الجارية فيها، وموافقة وزارة الدفاع الاسرائيلية على ترخيص المزيد منها، تهدف أساساً، إلى ارضاء شركاء الليكود في الحكم، وأن أكثر من ربع المساكن في المستوطنات غير مأهولة. إلا أن رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو رفض اقتراحاً بتجميد مرحلي للاستيطان.(٢٨)

وبالرغم من تصريح الناطق باسم البيت الأبيض، مايك ماكوري، من أن المطلوب «العمل على بناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي»، واعتبر أن بعض جوانب قرار اسرائيل ببناء مستوطنات في القدس، لم تكن مساعدة على بناء الثقة».(٢٩)

إن اكتفاء الولايات المتحدة بمجرد ادانة لفظية هزيلة، يكشف التناقض بين الموقف الأمريكي الرسمي تجاه القرار الاسرائيلي والذي عبر عنه «الفيتو»، ضد قرار إدانة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم، وبين التصريحات العلنية لكلينتون، التي انتقدت قرار بناء المستوطنة. هكذا، خلطت الولايات المتحدة كل أوراقها مع العرب، ولم يبق أمام عينيها، على مدى أية رؤية كانت، غير اسرائيل، ولذلك حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية، مادلين أولبرايت في ١٩٩٧/٤/١٠ من وضع خطر، وخارج السيطرة في الشرق الأوسط. وأوضحت «بأن السبب هو أن كلاً من العرب والاسرائيليين بدأوا يفقدون الثقة ببعضهم بعضاً. إن عملية أوسلو والشراكة بين الاسرائيليين والفلسطينيين تعطلنا». وفي تنازل للجانب الاسرائيلي قالت: «إنه لا يمكن اجراء مقارنة أخلاقية بين الجرافات والقنابل».(٣٠)

إن الادارة الأمريكية وجدت ما يكفي من الرعونة لقلب الحقائق، وتشويهها، فقررت بأن الانتفاضة الفلسطينية هي اساس المشكلة، وليس خرق اسرائيل للشرعية الدولية، بقرار الاستيطان في القدس، ووجدت الادارة الأمريكية من الوقاحة، ما يكفي لتحمل الجانب الفلسطيني مسؤولية تأزيم الوضع وليس انتهاك اسرائيل لاتفاقيات السلام المعقودة والتي تنص على عدم القيام بأية أعمال من شأنها تعطيل عملية السلام هذه الاتفاقيات التي عقدت وتعقد بمعرفة الإدارة الأمريكية ورعايتها. إن الادارة الأمريكية قامت بمحاكمة النتائج وتجاهلت المقدمات المتمثلة في الغطرسة والصلف الاسرائيليين، على أن ذلك لم يكن من دون مقدمات؛ «فالتراجع الأمريكي عن مبادئ مؤتمر مدريد، بدأ يشق طريقه، تدريجياً، عبر التحركات الدبلوماسية المختلفة، ومن خلال الشعارات التي كانت تتردد، في شتى المناسبات، إما بهدف محو شعارات سابقة، أو بغية تعديلها، أو بالأحرى تحويرها، وتحريفها».(٣١)

كان الاستيطان يعتبر أمراً غير شرعي بالنسبة للادارة الأمريكية السابقة، ثم أصبح يثير «مشكلات قانونية»، وفي مرحلة لاحقة، يتدرج الموقف الأمريكي هبوطاً من اعتبار الاستيطان

عقبة في سبيل التسوية السلمية، إلى تصنيفه من المسائل التي ينبغي التفاهم عليها، فلم يعد الاستيطان يثير أية مشكلة لدى الراعي الأمريكي.. ناهيك عن غض الطرف عن خرق اسرائيل الدائم للشرعية الدولية.

لم تكتف الادارة الأمريكية بتجاهل التجاوزات الاسرائيلية بل أعلنت عداءها لأحكام الشرعية الدولية، حين أصدر مجلس النواب الأمريكي في ١٩٩٧/٦/١٣ قراراً يطالب الادارة الأمريكية بتنفيذ قانون سبق لمجلس الشيوخ الأمريكي أن أصدره، في ١٩٩٥/١٠/٢٤، يدعو إلى نقل السفارة الأمريكية من تل ابيب إلى القدس بحلول ١٩٩٩/٥/٣١. واللافت للنظر أن الرئيس الأمريكي لم يعترض على القرارين.

إن للقرار الأمريكي دلالته بما يشكله من عداء للحق العربي و لكن أحكام القانون الدولي، لما تم الاتفاق عليه بين الفلسطينيين و الاسرائيليين، و يدعم خرق اسرائيل لقرارات الشرعية الدولية و بخاصة أن الأراضي التى اشترتها السفارة الامريكية من اسرائيل لتقيم عليها مقرها فى القدس هي أرض تابعة للاوقاف الإسلامية. فهي تدعم الاستيطان الاسرائيلي في القدس.

والواقع أن استحضار و تحليل سجل الأدوار الأمريكية السابقة يكشف أن هذا الموقف الأمريكي ليس جديداً. فالمواقف المؤيدة لاسرائيل ومشروعها الاستيطاني على الأرض الفلسطينية ليس جديداً بل أنها سياسة ثابتة في واشنطن، وتمارس بشكل منتظم، منذ عهد ليندون جونسون، على أقل تقدير، و حتى الآن. إن البراجماتية الأمريكية تفسر لنا تلك الآلية التي تنتج هذه السياسة، وذلك المنطق الذي يكمن وراء تحريك الممارسات السياسية الأمريكية. فالمواقف الأمريكية من المشروع الصهيوني الاستيطاني تحددت على أساس براجماتي، يتفق مع المصالح الأمريكية، ومع طبيعة المجتمع الأمريكي السياسية والاجتماعية، وأفضت هذه البراجماتية في التعامل مع القضية إلى اقتناع تام بأن اسرائيل تشكل مصلحة أمريكية خالصة، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي.

الهوامش:

١ - هشام الدجاني، تطور العلاقات الأمريكية - الاسرائيلية، **الوحدة** (الرباط)، العدد ٩٥/٩٤، تموز/آب- يوليو / أغسطس، السنة الثامنة ١٩٩٢، ص ١٥٠.

٢ - لمزيد من التفاصيل، انظر:

- مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (١٩٣٤-١٩٧٤)** صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٧٥.

- منير الهور، طارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٢)**، عمان، دار الجليل، ط١، ١٩٨٣.

٣ - **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين - الصراع العربي الاسرائيلي**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد الأول، ١٩٤٧-١٩٧٤، سنة ١٩٧٥، ص ١٩.

٤ - لمزيد من التفاصيل، انظر:

- عبد الهادي، **مصدر سبق ذكره.**

- الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره.**

٥ - روز ماري صايغ، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة**، ترجمة خالد عايد، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربيةو ١٩٨٠، ص٨٦.

٦ - لمزيد من التفاصيل، انظر: قرارات الأمم المتحدة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩-١٢٦.

٧ - وليان كوانت، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، **القبس** (الكويت)، ١٩٨٥/١١/٢١.

٨ - جيفري أرنسون، **مستقبل المستعمرات الاسرائيلية في الضفة والقطاع**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٦، ص ٧٧.

٩ - **المصدر نفسه**، ص ٧٧.

١٠ - لمزيد من التفاصيل، انظر:

- يوسف حسن، **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

- بدر عبد العاطي، العلاقات الاسرائيلية الأمريكية في ظل الادارة الأمريكية الجديدة، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ١١١ السنة التاسعة والعشرون، كانون الثاني، يناير ١٩٩٣، ص ٩٠.

- محمد خالد الأزعر: الشراكة الأمريكية الاسرائيلية وموازين القوى العربية الاسرائيلية، **مجلة البحوث والدراسات العربية** (القاهرة)، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٥، يوليو / تموز ١٩٩٦، ص ٢٣٥.

- د.حسن السيد نافعة وآخرون، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣.

١١ - **وزارة الخارجية الأمريكية**، نشرة آذار / مارس ١٩٧٩، واشنطن، مطبوعات جامعة الدول العربية.

١٢ - الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠.

١٣ - نزار حميد، المساعدات الأمريكية لاسرائيل، **الأرض** (دمشق)، العدد ٥، آيار / مايو ١٩٩٥، السنة ٢٢، ص ٧٤.

١٤ - الأمير حسن بن طلال وآخرون، **المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، تونس، جامعة الدول العربية، ١٩٨٥.

(انظر، ريتشارد فولك: وضع المستوطنات في الضفة العربية بمقتضى القانون الدولي، ص ٣٧٩).

١٥ - **المصدر نفسه**، ص ٣٧٩.

١٦ - **المصدر نفسه.**

(انظر ميرل ثورب الابن: تأثير المستوطنات الاسرائيلية على جهود السلام، ص ٤٣٧).

١٧ - أرنسون، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.
١٨ - المصدر نفسه، ص ٨١.
١٩ - المصدر نفسه، ص ٨٥.
٢٠ - أحمد نافع، أمريكا ومواجهة جريمة العصر، **الأهرام** (القاهرة)، ١٩٩٦/٣/١٩.
٢١ - علي الجرباوي، الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، تحليل وتقويم، **قراءات سياسية** (فلوريدا)، مركز دراسات الاسلام والعالم، العدد ١٣، السنة الرابعة، ١٩٩٤، ص ٣٠-٣١.
٢٢ - المصدر نفسه، ص ٤١.
٢٣ - أرنسون، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.
٢٤ - لمزيد من التفاصيل، انظر:
نصير عاروري، القدس والسياسة الأمريكية، **الحياة** (لندن)، ١٩٩٦/٥/٢.
٢٥ - أرنسون، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.
٢٦ - د. حسن نافعة، هل تستطيع اسرائيل الاستغناء عن المعونة الأمريكية، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ١٢٦، السنة الثانية والثلاثون، اكتوبر ١٩٩٦، ص ٩٣.
٢٧ - **الأيام** (رام الله)، ١٩٩٦/٥/٣١.
٢٨ - **الحياة** (لندن)، ١٩٩٧/٥/٢١.
٢٩ - **الحياة** (لندن)، ١٩٩٧/٣/٣.
٣٠ - **الحياة** (لندن)، ١٩٩٧/٤/١١.
٣١ - رياض ملحم، الموقف الأمريكي من قضية المستوطنات، **الحياة** (لندن)، ١٩٩٧/٤/٢٨.

الجامعة العربية والمستوطنات الإسرائيلية

هالة صالح

احتلت قضية فلسطين موقعاً فريداً من اهتمامات جامعة الدول العربية. فمنذ أن قامت هذه الجامعة، نص ميثاقها، في الملحق الخاص بفلسطين بأن «يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين، للاشتراك في أعماله، إلى أن يتمتع هذا القطر باستقلاله».[1]

وفي الجلسة الأولى لاجتماع اللجنة الفرعية، المخصص لوضع نظام الجامعة، بتاريخ ١٩٤٥/٢/١٤، أثير موضوع ممثل فلسطين، استقر الرأي على أن يحضر مندوب فلسطين، وأن يكون له حق المناقشة، في كل موضوع، مع عدم اشتراكه في التصويت. وفي دورة المجلس الثانية (٣١/١٠-١٩٤٥/١٢/١٤) رأت اللجنة ضرورة تمثيل فلسطين، ووضعت توصية، وافق عليها المجلس.[2]

عندما نشرت اللجنة الأنجلو - امريكية تقريرها ربيع ١٩٤٦، الذي يوصي بفتح أبواب فلسطين لمائة ألف مهاجر يهودي، فوراً، وبإلغاء القيود المفروضة على الاستيطان، تفجّرت مشاعر الغضب، في سائر أرجاء الوطن العربي، وعم الاضراب أنحاء فلسطين؛ وعلى أثر ذلك، دعا فاروق الأول، ملك مصر، إلى عقد مؤتمر قمة عربي. والتأم المؤتمر فعلاً، في أنشاص، يومي ٢٨، ١٩٤٦/٥/٢٩[3]، وقرر ملوك، وأمراء ورؤساء دول جامعة الدول العربية ما يلي:[4]

- قضية فلسطين قلب القضايا القومية.
- الصهيونية خطر داهم، ليس لفلسطين وحدها، بل للبلاد العربية جميعاً.
- ضرورة ايقاف الهجرة الصهيونية، ايقافاً تاماً، ومنع تسرب الأراضي العربية إلى الأيادي

الصهيونية، بصورة تامة.

كانت «الهيئة العربية العليا» تمثل فلسطين في المحافل الدولية، إلى أن وقعت الهزيمة، في حرب فلسطين ١٩٤٨. وتهاوت القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وأصبحت مشكلة لاجئين، ولكن الحاجة كانت ماسّة إلى وفد فلسطيني، يمثل الشعب الفلسطيني، ويطرح قضية فلسطين، كقضية قومية تحريرية.

أولاً: مؤتمرات القمة العربية الأول والثاني والثالث وقيام منظمة التحرير الفلسطينية:

توالت بعد ذلك الاجتماعات، وبقي موضوع الكيان الفلسطيني يترنح، حتى عقد اجتماع القمة الأول مطلع عام ١٩٦٤، عندما اتخذ الملوك والرؤساء قراراً يقضي بدراسة القواعد السليمة، لإحياء وتنظيم الشعب الفلسطيني، وتحددت الأهداف العربية، نظرياً، من مؤتمرات القمة الثلاثة، التي عقدت خلال هذه المرحلة، بـ «تحرير فلسطين». وقد عالجت المؤتمرات الثلاثة الأولى هذا الشأن، تحت عدد من القرارات، وأوردت جملاً في بياناتها الرسمية، كما يلي:(٥)

- حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني (كما ورد في بيان القمة الأول).
- تمكين الشعب الفلسطيني من القيام بدوره في تحرير وطنه (كما جاء في البيان نفسه).
- حق الشعب الفلسطيني الطبيعي في العودة إلى وطنه» (كما جاء في البيان)؛
- الاجماع على «تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني» (بيان القمة الثانية).
- منظمة التحرير الفلسطينية، «طليعة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين» (القمة الثانية).
- «تعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين» (حسب «ميثاق التضامن العربي» الصادر من القمة الثالثة).

إلا أن التحرير كان شعاراً، أكثر منه عملاً فعلياً، ولعل أهم ما نتج عن هذه المؤتمرات:

- القرار بشأن تنظيم الشعب الفلسطيني، والاعتراف العربي الرسمي به.
- القرار بشأن تحويل روافد نهر الأردن.
- القرار بشأن القيادة العربية الموحدة.

لم يكن موضوع الاستيطان مُدرج، كلية، في جدول أعمال الجامعة، على الرغم من أنه متضمن بالقضية. فقمة أنشاص جاءت من أجل فلسطين، ومؤتمرات القمة الأولى عقدت من أجل فلسطين. بل وكل مؤتمرات القمة اللاحقة انعقدت من أجل القضية الفلسطينية، مما يدل على مركزية هذه القضية وسط قضايا الأمة العربية، باستثناء مؤتمر القمة الاستثنائي خريف

١٩٩٠، الذي عقد إثر اندلاع حرب الخليج الثانية.

ثانياً: من الهزيمة إلى الحرب (١٩٦٧-١٩٧٣):

بدأت هذه المرحلة، مع الاحتلال الاسرائيلي - منذ صيف عام ١٩٦٧ - للضفة الغربية، وقطاع غزة، وسيناء، والجولان، وقد فرض هذا الحدث نفسه على مؤتمري القمة الدوريين، اللذين عقدا في هذه المرحلة: الرابع (في الخرطوم ١٩٦٧/٨/٢٩)، والخامس (في الرباط، كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩).

في هذه المرحلة تراجع شعار «تحرير فلسطين» أمام مهمة «إزالة آثار العدوان»، مع إشارة مقتضبة ، وردت في بيان القمة الرابعة: «صيانة الحق المقدس لشعب فلسطين في وطنه». دون أن ترتبط هذه الاشارة بمفهوم التحرير الوطني.

مع هذا التراجع، حقق مؤتمر القمة الرابع نتيجة ايجابية، بإرسائه مبدأ اللاءات الثلاث (لا اعتراف، لا مفاوضات، ولا صلح مع اسرائيل)(٦).

وخلال هذه المرحلة، أقامت اسرائيل العديد من المستوطنات، في الأراضي المحتلة، بلغ عددها، خلال الفترة من ١٩٦٧، وحتى ١٩٧٣ ما يربو من ثلاثين مستوطنة. وكان من أهمها، من حيث المساحة:

- مستوطنة «كفار عتصيون» عام ١٩٦٧، بمساحة بلغت ٤٥٠٠ دونماً (بعد ١٩٦٧). وبعدد مستوطنين ٨٠ عائلة (حتى ١٩٩٢)؛
- وفي العام ١٩٦٨، مستوطنة رامات أشكول «جبعات همفتار» بمساحة ٣٣٤٥ دونماً، ٦٦٠٠ مستوطن، و «كريات أربع» بمساحة ٥٥٠٠ دونم، وعدد ٥٠٠٠ مستوطن.
- وفي العام ١٩٦٩، أقيمت مستوطنة «مونو حورون»، بمساحة بلغت ١٩٣٠٠ دونم، وسكنها ٦٠ عائلة، حتى عام ١٩٩٢.
- عام ١٩٧٠ أقيمت مستوطنة «راموت» بمساحة ٤٨٤٠ دونماً، ٣٧٢٠٠ مستوطن، و «جيلو» وبمساحة (٢٧٠٠+٤٠) دونم، وبعدد ٣٠٢٠٠ مستوطن.
- في العام ١٩٧١، مستوطنة حمره، ١١٠٠٠ دونم، سكنها حوالي ١٧٠ حتى عام ١٩٩١.
- أقيمت في العام ١٩٧٢، مستوطنة «بكعوت» بمساحة ١٢٠٠٠ دونماً، سكنتها ٣٥ عائلة، حتى عام ١٩٩١.
- في العام ١٩٧٣، أقيمت مستوطنة ميخواره، بمساحة ٥٠٠٠ دونم، سكنتها ١٢٠ عائلة، ومستوطنة «جنيت»، بمساحة ٧٥٠٠ دونم، سكنها ١٢٠ حتى (عام ١٩٩١)، و «جلجان»

بمساحة ٤٠٠٠ دونم، سكنها ١٣٠،حتى ١٩٩١[٧]

ثالثاً: من الحرب إلى المبادرة (١٩٧٤-١٩٧٧):

كانت حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣، نقطة التحول، في هذه المرحلة، وحملت معطيات جديدة، خلاصتها أن اختلال ميزان القوى النسبي في الحرب لغير مصلحة اسرائيل، ولّد قناعات باقتراب تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي، حتى تجد اسرائيل نفسها مضطرة إلى الانسحاب من بعض الأراضي العربية، التي احتلتها عام ١٩٦٧. وقد انعكست هذه القناعات في «الهدف المرحلي للأمة العربية»، الذي أقره مؤتمر القمة السادس، في الجزائر، (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣) ضمن مقرراته السرية، وهو أول مؤتمر قمة يعقد بعد الحرب[٨] حيث تحدد هذا الهدف في:[٩]

١- التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو / حزيران ١٩٦٧.

٢ - تحرير مدينة القدس العربية.

٣ - الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

٤ - فلسطين قضية العرب جميعاً.

كما أكد مؤتمر القمة العربي السابع، قرارات مؤتمر القمة السادس، الخاصة بالتحرير، والالتزام باستعادة حقوق الشعب الفلسطين، وعدم التنازل عن ذلك[١٠]

وخلال هذه المرحلة، تم اقامة ما يربو من ثلاثين مستوطنة أخرى، من أهمها، من حيث المساحة، مستوطنة «ميعامي» عام ١٩٧٥ بمساحة ٤٠٠٠ دونم، وبعدد ٧٠ عائلة (حتى ١٩٩١). وكذا مستوطنة أدوميم، بمساحة ٣٧٠٠٠ دونم، وبعدد ٣٥٠٠ من المستوطنين للعام نفسه.

- أما عام ١٩٧٦، فأقيمت مستوطنة «ملكيشواع»، بمساحة قدرها ٥٠٠٠ دونم، وسكنتها ١٥ عائلة (حتى ١٩٨٧).

- وأقيمت مستوطنة «شانور» عام ١٩٧٧، بمساحة ١٤٠٠ دونم، سكنها ٤٠ عائلة (حتى ١٩٩١). وكذا مستوطنة كرني «شومرون أ» بمساحة ١٥٠٠٠ دونم، وبعدد ٣٨٥٠ مستوطناً. ومستوطنة «فعران» بـ ٢٠٠٠٠ دونم، وبعدد ٥٥ (حتى ١٩٩١)، و «بيت آيل»، بمساحة ٢٤٠٠+٢٤٠٠) دونم، وسكنها ٢٥٠ عائلة (حتى ١٩٩٢).

بالإضافة إلى عدد من المستوطنات الأخرى، التي تقل في مساحتها عن المستوطنات المشار إليها سابقاً.[١١]

رابعاً: من المبادرة إلى أوسلو (١٩٧٨-١٩٩٣):

جاء مؤتمر القمة العربي التاسع، في بغداد، من ٢-١٩٧٨/١١/٥)، بعد التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد، بين مصر واسرائيل، وقد وجه العراق، في الأول من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨، دعوة إلى الملوك والرؤساء العرب، لعقد مؤتمر قمة، في بغداد، «لدراسة الوضع في الوطن العربي». واتفق ملوك ورؤساء وأمراء الأقطار العربية على المبادئ الأساسية التالية:[١٢]

١ - إن القضية الفلسطينية قضية عربية مصيرية، وإن أبناء الأمة العربية جميعاً ملزمون بالنضال من أجلها، وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية في سبيلها.

٢ - دعم منظمة التحرير الفلسطينية، واحترام وحدتها، واستقلالها.

٣ - تأكيد الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية، وخاصة المؤتمرين السادس والسابع، المنعقدين في الجزائر، والرباط، بتحديد الهدف المرحلي للنضال العربي المشترك.

٤ - عدم الانفراد بأي حل للقضية الفلسطينية.

٥ - ضرورة موافقة القمة العربية على أي حل.

كما أكد مؤتمر القمة العاشر على المبادئ الأساسية الخمسة، التي تضمنتها قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع.[١٣]

وفي جو من الانقسامات والخلافات العربية، انعقد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، في عمان، في الفترة ٢٥-٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠. وقداهتم المؤتمر، اهتماماً كبيراً، بمستقبل التنمية في الوطن العربي، خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين، ومن أهم النقاط التي وردت في قرارات المؤتمر، حول فلسطين:[١٤]

١ - تحرير القدس واجب والتزام قومي.

٢ - مساندة منظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

٣ - رفض اتفاقات كامب ديفيد.

وشهدت السنوات ١٩٧٨-١٩٩٢ حملة استيطانية واسعة النطاق، حيث بلغ عدد المستوطنات التي أقيمت في الأراضي المحتلة، حتى ١٩٩١، ما يزيد عن ١٣٥ مستوطنة.[١٥] فقد بدأت السلطات الاسرائيلية بحملتها الاستيطانية في قطاع غزة يوم ١٩٧٠/١٢/٣، ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٩٤، أقامت سلطات الاحتلال في القطاع (٢٢) مستوطنة، كما عملت على مصادرة أجزاء واسعة من أراضي القطاع، بلغت مساحتها حتى مطلع ١٩٨٨

(١٢٦,٢٧٣) دونماً، أي حوالي ٣٥٪★ من أراضي القطاع.

عملت الحكومة الاسرائيلية على تبني محاولة تحقيق وجود يهودي في الضفة الغربية، تصل نسبته إلى ٤٠٪ من مجمل عدد سكان المنطقة، وذلك حتى نهاية القرن الحالي.

وأشارت الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية إلى أن عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة المحتلة قد بلغ، في نهاية عام ١٩٩٢، حوالي (١٢٥) ألف يهودي، وأن هذا العدد تحقق بزيادة (٣١) ألف مستوطن خلال الأعوام الخمسة الماضية، وذلك بخلاف المستوطنين في مدينة القدس، الذين بلغ عددهم (٣٩٠) ألف عام ١٩٩٠، في شطري المدينة، الشرقي والغربي.[١٦]

يلاحظ بأن الاستيطان لم يحظ باهتمام خاص، إذ لم يكن مدرجاً على جدول الأعمال الفلسطيني أو العربي، إلا بعد «اتفاق أوسلو»، الذي استغلته اسرائيل في توسيع مستوطناتها، وإقامة المزيد منها، مما سوّغ عقد اجتماعات خاصة بهذا الخطر الاستيطاني، واتخاذ قرارات ضد هذه الهجمة الاستيطانية.

ومنذ عقد مؤتمر مدريد (١٩٩١/١٠/٣٠)، التفتت الجامعة العربية إلى خطر الاستيطان، بسبب الميل العربي المعلن لتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي. فبإزالة آثار العدوان كان الاحتلال سيكنس، ومعه الاستيطان.

وأصدر مجلس الجامعة، في ٢٠ شباط / فبراير ١٩٩٢، القرار رقم ٥١٥٩، الذي دعا إلى[١٧]:

١ – دعوة المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بشأن الوقف الفوري لعمليات الاستيطان والهجرة إلى الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتفكيك المستوطنات القائمة، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (٤٦٥) آذار/ مارس ١٩٨٠.

٢ – التحذير من العواقب الخطيرة المترتبة على اغتصاب الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وإخلائها من أصحابها.

٣ – التنبيه إلى خطورة اجراءات الاستيطان في القدس الشريف، وتغيير معالمها الاسلامية والعربية، بالمخالفة الصريحة لقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار رقم (٢٥٢) لعام

★ مساحة القطاع (٣٦٥) ألف دونم. مع إشارة إلى أن قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، أعد خطة لحشد (٣٠ ألف) مستوطن، حتى عام ٢٠٠٠ في قطاع غزة.

١٩٦٨، و (٧٦٢) لعام ١٩٩٠.

٤ – دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم الاستجابة للضغوط الاسرائيلية، الرامية إلى الحصول على ضمانات القروض التي تساعد في إقامة المستوطنات.

٥ – الشروع في حملة إعلامية عربية موجهة إلى الرأي العام الغربي عامة. والأمريكي خاصة، لتوضيح مخاطر عمليات الاستيطان على السلام في المنطقة، والأمن والسلم والدوليين.

كما أكد المجلس القرارات السابقة في مقرراته اللاحقة، رقم (٥٤١٩) في ١٩٩٤/٩، وفي القرار رقم (٥٤٥١) في ١٩٩٥/١ مضيفاً:[١٨]

– الإعراب عن مشاعر الاعتزاز والتقدير، للصمود البطولي الذي يبديه الشعب الفلسطيني، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ضد سياسة الاستيطان الاسرائيلية، وعمليات القمع والتشديد.

– التأكيد على قراره رقم (٥٢١٦) ١٩٩٢/٩/١٣، والمتعلق بمدينة القدس.

وقرر المجلس، مؤكداً ما سبق في ١٩٩٥/٣/٢٩، بالقرار رقم (٥٤٦١)[١٩]، مضيفاً: – دعم أنشطة الاسكان في المدن، والقرى والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

– إعداد دراسة حول «المدخل المفتقد» الذي خسره الشعب الفلسطيني، بسبب حرمانه من استغلال أرضه، وموارده الطبيعية.

ونظراً للمخاطر التي واجهتها مدينة القدس، وعلى إثر مواصلة اسرائيل سياساتها، وممارستها، وخاصة قرار الحكومة الاسرائيلية بمصادرة أراض فلسطينية، لإقامة مستوطنات عليها، الأمر الذي يستهدف إقتلاع الوجود والحقوق العربية الفلسطينية في المدينة المقدسة، كمايتناقض مع أسس ومبادئ العملية السلمية القائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ومبدأ «الأرض مقابل السلام» التي انطلقت من مؤتمر مدريد للسلام، فقد أصدر المجلس قراره رقم (٥٤٨٧) في ١٩٩٥/٥/٦. وفضلاً عن تأكيد المجلس على ما جاء من قرارات في جلساته السابقة، قرر:[٢٠]

١ – الادانة الجماعية لقرار الحكومة الاسرائيلية الخاص بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية في القدس، وخارجها، والذي يشكل خروجاً على قرارات الشرعية الدولية، وتحدياً للقانون والنظام الدوليين.

٢ – رفض ادعاء اسرائيل بأن القدس عاصمة أبدية لاسرائيل.

٣ – إلزام اسرائيل بوقف قرار مصادرة الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس، وخارجها ووقف كافة الحفريات الاسرائيلية التي تهدد أساسات المسجد الأقصى، ضماناً لاستمرار عملية السلام، وتحقيقاً لأهدافها على أساس قرارات الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن،

٢٥٢، ٢٦٧، ٤٦٥، ٤٧٦، ٤٧٨، وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة، وقرارات منظمة «اليونسكو» ذات الصلة.

بعد ذلك اتخذت العديد من القرارات في مجلس الجامعة والتي حملت أرقام (٥٤٩٧) في ١٩٩٥/٩/٢١، و(٥٥٤٠)، ١٩٩٦/٣/٢١، و(٥٥٨٢)، ١٩٩٦/٩/١٥. وأكدت ما جاء في القرارات السابقة كما جددت تأكيدها على:[٢١]

١ - ادانة ما تقوم به اسرائيل من مصادرة الأراضي الفلسطينية، بحجة شق الطرق الالتفافية.

٢ - إدانة ما تقوم به اسرائيل من سرقة للمياه الفلسطينية، واستغلالها، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في مياهه.

وعلى أثر تزايد النشاط الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة، وموقف الحكومة الاسرائيلية، باتجاه التوسع في إقامة المستعمرات، الذي يشكل خرقاً صريحاً، ليس فحسب للمبادئ التي قامت على أساسها عملية السلام، بل ولكل المبادئ والقوانين الدولية، وأهمها قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥، الذي يعتبر المستوطنات عقبة جدية في طريق السلام، ويدعو إلى تفكيكها، والقرار رقم ٤٩٧، حول بطلان قرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي، بضم مرتفعات الجولان، أصدر مجلس الجامعة بيانه في دورة انعقاده غير العادي، في ١٩٩٦/١٢/١[٢٢] والذي نص على: «إن مجلس الجامعة إذ يدين بشدة هذه الممارسات، التي تلحق ضرراً فادحاً بعملية السلام، وتعيد المنطقة إلى نقطة البداية، التي عمل الجميع على الخروج منها، أملاً في إقامة سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة يعتبر أن تلك الممارسات من شأنها أن تخلق أمراً واقعاً جديداً يفرغ عملية السلام من مضمونها، وتمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية، خاصة القرارين رقم ٢٤٢، ٣٣٨، وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالأراضي الواقعة تحت الاحتلال، كمايعتبرها انتهاكاً سافراً للاتفاقيات الفلسطينية - الاسرائيلية، ويؤكد على ضرورة التزام حكومة اسرائيل، بالتوقف الفوري عن جميع الممارسات التوسعية والعنصرية التي لن تؤدي إلى انتكاس عملية السلام».

ومع تطورات الأحداث في الأراضي المحتلة، أعلنت السلطات الاسرائيلية عن قرارها ببناء مستعمرة جديدة، تضم ٦٥٠٠ وحدة سكنية، حنوب القدس الشرقية، وتحديداً في منطقة جبل أبو غنيم، بهدف استكمال طوق المستوطنات الخانق حول القدس العربية، فضلاً عن احتفاظ السلطات الاسرائيلية، بالنفق الموجود في محيط الحرم الشريف مفتوحاً، رغم صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٣ لسنة ١٩٩٦ في هذا الشأن، واستمرار اسرائيل في عزل مدينة القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية، ومنع الفلسطينيين من الدخول إليها، ونزع حق الإقامة من أبنائها العرب

الأصليين. الأمر الذي يشكل «حملة ترحيل» تستهدف المضي قدماً في تهويد مدينة القدس، وخلق أمر واقع يصعب تغييره، يشكل انتهاكاً واضحاً لإتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، كما تعد انتهاكاً خطيراً لقرارات الامم المتحدة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالصراع العربي الاسرائيلي، والقضية الفلسطينية.

وعلى أثر ذلك أصدر مجلس جامعة الدول العربية في جلسته المستأنفة في دور انعقاده غير العادي بتاريخ ١٩٩٧/٣/١ بياناً بشأن التوسع الاستيطاني الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة.[٢٣] وأكد المجلس على أن قرار الحكومة الاسرائيلية، بالبناء على جبل أبو غنيم، أو في أي أرض عربية محتلة يؤدي إلى عواقب وخيمة على عملية السلام، مما يتوجب على اسرائيل الغاء هذا القرار، إذ يساعد ذلك على بناء الثقة بين أطراف عملية السلام. وفي هذا الاطار يدعو المجلس الأمم المتحدة، وجميع أجهزتها المعنية، وبخاصة مجلس الأمن، إلى اتخاذ اجراءات حازمة للضغط على اسرائيل لإلغاء قرارها، والتوقف عن أي نشاط استيطاني.

ويؤكد المجلس تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني ويدعو إلى تعزيز ودعم صموده بكافة الوسائل، وخاصة من خلال الصناديق العربية، ليتسنى له مواجهة عمليات المصادرة والاستيطان.

وأكد مجلس الجامعة، ما جاء في بيانه السابق، في ١٩٩٧/٣/١ قراره رقم (٥٦٠)، الصادر في ١٩٩٧/٣/٣١، مضيفاً[٢٤]:

- دعم وتأييد الاجراءات التي اتخذتها الجهات المختصة في دولة فلسطين لتشكيل لجان شعبية محلية للدفاع عن الأراضي الفلسطينية، ومواجهة الانتهاكات الاسرائيلية.

- التأكيد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم ٥٥٨٢ (١٩٩٦) بشأن عقد ندوة دولية حول الاستيطان، توضح خطورة مفاهيم وتطبيقات الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي، وذلك في النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

استنتاجات عامة:

بالرغم من اتفاق «اعلان المبادئ»، الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، في واشنطن في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، و «اتفاق القاهرة» في ١٩٩٤/٥/٤، لتنفيذ اعلان المبادئ، إلاأن السلطات الاسرائيلية بدأت تعمل بجد ونشاط بهدف إجراء تغييرات ديموغرافية وجغرافية في الأراضي المحتلة، حيث شهد النصف الثاني من عام ١٩٩٤، ما أكدته مصادر رسمية اسرائيلية، حول كسر قرار تجميد البناء الاستيطاني، وسماح الحكومة الاسرائيلية ببناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية الجديدة، وبالتالي، فإن أعمال الاستيطان في الأراضي

المحتلة، بما في ذلك القدس، لم تتوقف عملياً، في أية لحظة.

إن هذا المنطق يعني أن اسرائيل أعلنت رسمياً البدء من جانب واحد بتحديد مستقبل المستوطنات الاسرائيلية، بما ينتهك بشكل واضح وصارخ، اتفاق إعلان المبادئ، الذي حدد الاستيطان قضية خاضعة للنقاش، على جدول أعمال مفاوضات الحل الدائم، كما ينتهك تعهداً اسرائيلياً بتجميد أعمال البناء الاستيطاني.

وفي الوقت الذي تبذل فيه الجهود لإزالة العقبات القائمة، منذ بدء تطبيق الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي ومنها القائمة في وجه توسيع منطقة السلطة الفلسطينية، إلى باقي أنحاء الضفة الغربية، لذلك، فإن الاعلانات الرسمية بشأن الاستيطان، والخطوات العملية التي تنفذها اسرائيل، تضيف الكثير إلى العراقيل والعقبات القائمةو وتؤكد مجدداً، بأن النوايا، ومشروعات السلام، تجري في واد يختلف، تماماً عما تعلنه اسرائيل على الملأ، مما يعرقل عملية السلام.

إن القضية الفلسطينية على خطورتها، لم تعالج المعالجة المطلوبة، على مستوى القمم العربية، وكان العمل الجماعي على أرفع المستوطنات، عاجزاً حتى عن ايجاد بداية قوية، تصلح منطلقاً للعمل الجماعي الداعم للشعب العربي الفلسطيني، ومساندته في نضاله ضد الصهيونية، وفي سبيل تحرير أرضه المغتصبة، وإقامة دولته على ترابه الوطني.

منذ أوائل الخمسينات، كان دور الجامعة هامشياً، بالنسبة للقضية الفلسطينية، لكن أواسط الستينيات، تبدل الأمر، وحثت الجامعة خُطاها في مجال التنظيم الفلسطيني، وإنشاء جيش التحرير الفلسطيني في الدول العربية المضيفة، ثم بدأت مؤتمرات القمة الأولى خلال فترة الستينيات، وتم خلالها بعث الكيان الفلسطيني، وتخويل ممثل فلسطين في الجامعة العربية، آنذاك أحمد الشقيري بذلك، وقد رحبت الجامعة بقيام «منظمة التحرير الفلسطينية»، ودعم قرارها بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني»، حيث نص «الميثاق القومي» للمنظمة، في مادته الرابعة والعشرين على أن المنظمة «لا تمارس أية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمّة، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي، في الميادين التحريرية والتنظيمية، والسياسية، والمالية». وعلى الرغم من أن الوضع العربي العام كان تجاه دعم القضية الفلسطينية، وإبراز الكيان الفلسطيني، إلا أن هذا الموقف العربي بقي خاضعاً لاعتبارات اقليمية متباينة.

لم تخفق الجامعة في ايجاد حل جذري للقضية الفلسطينية، فالاخفاق لم يكن اخفاق الجامعة، بقدر ما هو اخفاق الأنظمة العربية المتباينة التي تكوّن في مجموعها نظام الجامعة.

كما أن كارثة فلسطين جاءت في فترة كانت فيها الجامعة تتألف من عدة دول عربية بعضها

حديثة الاستقلال، وأخرى لا تزال تحت سيطرة الاستعمار. وكانت فلسطين تحارب في جبهتين: جبهة الانتداب البريطاني، وجبهة الاستعمار الصهيوني، الذي يدعمه الانتداب وبالرغم من ذلك، لم تكن هناك أية دعوة لبحث القضية الفلسطينية ذاتها، من حيث أنها القضية الأكثر أهمية، والاشد خطورة.

ولكي تستطيع الجامعة وضع قرار عربي موحد، لا بد من أن تخول لها سلطة أكبر وأقوى على المستوى الاقليمي، ولا بد أن تخضع لقرارها سائر الدول العربية، وأن تتخلى الأخيرة عن جزء من سيادتها لمصلحة الجامعة، حتى يكون لها هدف محدد وواضح، لتغليب المصلحة العامة على المصالح الفردية.

ثم أين ما نادى به مؤتمر القمة الأول، من إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية، تكلف بالحماية العسكرية أمام المشروع المضاد، وتدعم القرارات العربية، وتساند ثقلها على المستوى الاقليمي والدولي، ولا نشك مطلقاً بقرارات الدول العربية، البشرية والمادية، في هذا الصدد، على أن يتم حشدها وتوجيهها نحو الأهداف القومية التي تخدم قضايا الأمة.

الهوامش:

١ - حركة التحرر الوطني الفلسطيني «فتح»، **قضية فلسطين ومؤتمرات القمة العربية**، دمشق، ١٩٨٣، ص ١١٠.

٢ - مروة جبر، **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (١٩٤٥-١٩٦٥)**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، نيقوسيا، ١٩٨٩، ص ١١٤-١١٥.

٣ - **المصدر نفسه**، ص ٢٢.

٤ - الأمانة العامة، **«مؤتمرات القمة العربية»، قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠**، القاهرة، جامعة الدول العربية،مكتب الأمين العام، ١٩٩٦، ص ٢٣، ٢٤.

٥ - **المصدر نفسه**، ص - لمزيد من التفصيل:

٦ - راجع الأمانة العامة، «مؤتمرات القمة العربية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠-٥٦.

٧ - الادارة العامة لشؤون فلسطين، **مشروع دراسة حول الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧-١٩٩٤**، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، راجع كشف عام باسماء المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، وقطاع غزة المحتلين، وفي مناطق نابلس، وطولكرم، وجنين والخليل، (١٩٦٧-١٩٩٤).

٨ - حركة التحرر الوطني الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨.

٩ - الأمانة العامة، «مؤتمرات القمة العربية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧.

١٠ - راجع قرارات المؤتمر السابع، الأمانة العامة، «مؤتمرات القمة العربية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١-٧٩.

١١ - الادارة العامة لشؤون فلسطين، «مشروع دراسة حول الاستيطان»، **مصدر سبق ذكره**، راجع كشف بأسماء المستوطنات.

١٢ - الأمانة العامة، «مؤتمرات القمة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص ٩١-٩٢.

١٣ - راجع: المصدر نفسه، ص ١٠٢-١٠٩.

١٤ - حركة التحرر الوطني الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦.

١٥ - الادارة العامة لشؤون فلسطين، مشروع دراسة حول الاستيطان في الأراضي العربية، مصدر سبق ذكره، راجع كشف المستوطنات الاسرائيلية.

١٦ - المصدر نفسه، من ١٣-١٥.

١٧ - قرار مجلس الجامعة رقم (٥١٥٩) في ٢٠ فبراير عام ١٩٩٢.

١٨ - راجع: قرارات مجلس الجامعة رقم (٥٤١٩)، ١٩٩٤/٩/١٥.

: قرارات مجلس الجامعة رقم (٥٤٥١)، ١٩٩٥/١/٥.

١٩ - قرار مجلس الجامعة رقم (٥٤٦١)، ١٩٩٥/٣/٢٩.

٢٠ - قرار مجلس الجامعة رقم (٥٤٨٧)، ١٩٩٥/٥/٦.

٢١ - قرار مجلس الجامعة رقم (٥٤٩٧)، ١٩٩٥/٩/٢١.

قرار مجلس الجامعة رقم (٥٥٤٠)، ١٩٩٦/٣/٢١.

قرار مجلس الجامعة رقم (٥٥٨٢)، ١٩٩٦/٩/١٥.

٢٢ - بيان مجلس الجامعة في دورة انعقاده غير العادية، ١٩٩٦/١٢/١.

٢٣ - بيان مجلس الجامعة في جلسته المستأنفة في دورة انعقاده غير العادية ١٩٩٧/٣/١، بشأن التوسع الاستيطاني الاسرائيلي في الأراضي المحتلة.

٢٤ - قرار مجلس الجامعة رقم (٥٦٣٠)، ١٩٩٧/٣/٣١.

الإستيطان في الأدب الصهيوني

بيسان جهاد عدوان

هل يمكن أن يُعبّر عن الحق والخير والجمال؟ فيعمد الى محاولة تجميل وجه الباطل والشر والقبح؟ لاشك أن ماحدث في مجال الإستيطان الصهيوني يتولى الرد عن هذا السؤال.

إن للصهيونية أيدولوجيتها المستمدة من ميثولوجيا، حول «الشعب المختار» و «أرض الميعاد»، والإستعلاء العنصري، الى غير ذلك: على أن هذه الأيديو لوجية لاتمثل الخطر على فكرنا، وثقافتنا، بل أن غيابها هو الذي يمثل هذا الخطر، حيث تصبح إسرائيل مجرد دولة مجاورة، يهودية معتدية، فلا تصبح معركتنا معها، معركة ضد استعمار إستيطاني، يحمل فلسفة عنصرية. تعبرعن الرأسمالية اليهودية الكبيرة، المندمجة المصالح مع الرأسمالية الإحتكارية العالمية، وإنما مجرد ضد المعتدين اليهود. وعليه، فإن الصهيونية لا تتجسد، فحسب، في دولة سياسية، أو مؤسسات إقتصادية، إعلامية، على المستوى العالمي، بل أيضاً، في ثقافة مجندة لخدمة الصهيونية، ولعل الأدب، بوجه خاص، يمثل أحد الأسلحة المستخدمة، في خدمة تلك الأيديولوجية. فبرغم أن الكاتب أو الأديب، يعبر عن تجربته، ومفهومه الإجمالي للحياة إلا أن هذا لا يعني، أنه يعبر عن كل الحياة، أو حتى عن الحياة، في وقت معين، تعبيراً كاملاً شاملاً، حيث من الممكن أن يطوع الكاتب تجربته، ومفهومه، للحياة بما يتمشى مع التوجهات السياسية للدولة، ويعتبر نفسه بوقاً للأيدلوجية. وهو في هذه الحالة يغترب عن ذاته، وهذا ما يحدث مع الأدباء الصهاينة، مع إختلاف بسيط، وهو أن الكتاب الصهاينة، أصحاب أيدولوجيات تتفق، بالضرورة، مع الأيدولوجيات التي تتبناها الدولة، لذلك لاتقع الهوة بين ذات الأدب وما تمليه عليه، وبين

أيديولجية الدولة الإسرائيلية، فهؤلاء الكتاب نتاج الفكر الصهيوني بمفاهيمه الجمالية، والفنيه، بل تعنى في المقام الأول، بقراءة تجنيد الأدب الصهيوني لخدمة الأيدولوجية الصهيونية عموماً، وفي المشاريع الإستيطانية، على وجه الخصوص. خاصة في مجال النثر.إن الأعمال الأدبية هي إنعكاس لظروف إجتماعية معينة بما تمثله من واقع وقيم ومثل، لذلك فإن معظم المعنيين بتحليل الأدب في إطاره الإجتماعي، لا ينطلقون في الدراسة إلا بعد إحاطتهم بالتراث الأدبي للمجتمع[1].

ويرى اتباع هذا المنهج أن الأدب ظاهرة إجتماعية، وهو بهذا لايمكن أن يفهم منعزلا عن السياق التاريخي والحقيقة التاريخية التي نبع منها، وإنه يتعذر استبعاد الأنساق الإجتماعية التي سادت خلال الفترة التي دوّن العمل الادبي فيها، كما أنه لايمكن فهم نشأة الظاهرة الأدبية، وتطورها، بالإعتماد على منطق التطور الداخلي لها، فحسب، وإنما يجب ردها الى المتغيرات الإجتماعية والثقافية التي شكلت خلفية العمل الأدبي[2] خاصة وإن الأدب ليس موضوعاً لازمنياً، وليس قيمة خارج الزمن، بل إنه مجموعة من الممارسات والقيم الموجودة في مجتمع معين[3].

وعند دراسة الأدب الإسرائيلي المعاصر، فإن عدداً كبيراً من الباحثين يرى هذا الأدب شديد التعبير عن الواقع الإجتماعي والسياسي، ويجمعون على أن مفهوم الإلتزام في الأدب يعد واحداً من أبرز المفاهيم الأدبية، المسيطرة على الحياة الفكرية والأدبية في إسرائيل، ونظراً لهذه السيطرة، فقد كان من الطبيعي أن يسيطر الإتجاه الواقعي على الأعمال الأدبية الصادرة في إسرائيل، وتقديمها وصفاً وثائقياً لصراع المستوطنين الصهاينة ضد البيئة، وضد عرب فلسطين.

وعليه، فإن تاريخ الأدب الصهيوني، هو تاريخ مرتبك، ومساره ضد التطور الطبيعي لتاريخ الأدب عموماً، فهو لم ينتقل عبر المراحل الطبيعية للأدب من الإحيائية فالكلاسيكية فالرومنسية ثم الواقعية، لأسباب تعلقت بأهداف استراتيجية وأيديولوجية.

الاتجاهات الرئيسية للأدب العبري المعاصر:

لقد كان تطور المركز اليهودي في فلسطين بمثابة حقيقة جغرافية، حملت معها بعض النتائج الثقافية، لأن المركز الرئيسي للإنتاج الأدبي العبري، ظل حتى بداية القرن العشرين، محصوراً في شرق أوروبا.

ففي عام ١٨٥٥م، لم يكن في فلسطين سوى حوالي عشرة آلاف وخمسمائة يهودي، من بينهم خمسة آلاف وسبعمائة يعيشون في القدس، وحدها: وفي عام ١٨٨١م، ومع تشكيل

جماعتي «محب صهيون»، و «البيلو» (يابني يعقوب إذهبوا وسنذهب في إثركم)، بدأت الهجرة الصهيونية الأولى الى فلسطين، عبر سنوات١٨٨١، ١٨٨٥، ١٨٩٠، وهي التي حملت الى فلسطين ما متوسطه ألف وخمسمائة يهودي، في السنة، وفي عام ١٨٩٨، أصبح في فلسطين حوالي خمسين ألف يهودي.

وفي عام ١٩٠٧م بدأت الهجرة الثانية التي حملت إلى فلسطين، حوالي خمسين ألف يهودي. مع نشوب الحرب العالمية الأولى، سنة ١٩١٤، وصل عدد اليهود في فلسطين الى خمسة وثمانين ألف يهودي. وفي أعقاب هذه الحرب وبتأثيرها، أنخفض عددهم الى خمسة وستين ألف يهودي. وفي عام١٩٢٢م بدأ عدد اليهود في التزايد، مع موجة الهجرة الثالثة. وفي عام ١٩٣٠م وصل عددهم الى مائة وخمسة وستين ألف يهودي. وبالرغم من أن هذا العدد اليهودي، لم يكن كبيراً، بالقياس الى عددهم في أجزاء كثيرة من العالم، وبصفة خاصة في شرق أوروبا، إلا أنه أسهم الى حد كبير في بلورة موكز ثقافي عبري في فلسطين، ظل قائماًبجوار المركز الذي كان قائماً آنذاك في الإتحاد السوفييتي.

ومع هذا، ظل المركز الثقافي العبري في فلسطين مرتبطاً بالمركز الأم في الاتحاد السوفييتي، حتى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩م، بل يمكن القول أن تأثير الحياة اليهودية في شرق أوروبا كان يمارس تأثيره ونفوذه، على تيارات الأدب العبري الحديث التي ظهرت في فلسطين[4].

لقد كانت قيم الصهيونية وتحقيقها عند أُدباء «الهجرة الثانية» أهم عندهم من الإنسان نفسه، وقد حاولوا تصوير الشخصية الصهيونية على أنها حققت كل هذه القيم بالكامل، الأمر الذي، كشف فيما بعد عن تناقض بين المطالب الطبيعية للهجرة الصهيونية، والواقع النفسي لهؤلاء المهجرين الصهاينة، الذين لم يكونوا قد تكيفوا، بعد، مع هذا الواقع. وقد إصطلح النقاد العبرانيون على تسمية هذه الفترة باسم «الأدب العبري الفلسطيني»، الذي تميز بسمات، أهمها:

١ - الاهتمام بوصف الطبيعة والبشر ومن أبرز ممثلي هذا الإتجاه، موشي سميلانسكي (١٨٧٤-١٩٥٣) المعروف بإسم الخواجة موسى:

٢ - الاهتمام بوصف الصراع بين المستوطنين الرواد (هيحا لوتسيم)، والفلسطينيين، أصحاب الأرض، ومن أبرز ممثلي هذا الإتجاه يهودا بورلا (١٨٨٦-١٩٦٩)

٣ - الاهتمام بالقصص الريبورتاجية التي تصف بدقة وثائقية، واقع الصراع القائم بين المستوطنين والعرب الفلسطينيين.

٤ - الإهتمام بوصف غربة المهاجرين اليهود فيي فلسطين، باعتبارها بلد هجرة، ومن أبرز ممثلي

هذا الإتجاه الأديب يوسف حاييم بيرنر (١٨٨١-١٩٢١)، وشموئيل عجنون (١٨٨٨-١٩٧٠).

٥ - شيوع قصص الخرافة الدينية، والأساطير ذات الطابع الديني، الرومانسي، ومن أبرز ممثلي هذا الإتجاه الأديب عجنون.

تلت الهجرة الثانية، ثلاث هجرات رئيسية، ظلت الموضوعات التي تناولها الأدب العبري هي الموضوعات نفسها، التي شغلت بال ادباء الهجرة الثانية، مع بعض الإختلافات في رؤية الواقع الصهيوني الجديد، الناشيء في فلسطين، فضلاً عن أن دائرة العلاقات اليهودية -العربية، كانت من الدوائر الجديدة، التي فرضت نفسها موضوعاً للمعالجة على أُدباء «الهجرة الثالثة»، بسبب تصاعد حدة الصدام بين اليهود والعرب، وإعتباراًمن تلك الفترة، فإن أُدباء هذه الهجرات، كانوا هم المنوطين بذلك، بإعتبارهم «جيل الأدباء» من المؤسسين للإستيطان الصهيوني ذي الطابع الإشتراكي (الكيبوتسات، المستعمرات الإشتراكية)، والمؤشافات، المستعمرات التعاونية) والمؤسسات الرئيسية، مثل الهستدروت، (إتحاد العمال) وغيرها، ولذلك فقد قام هؤلاء الأدباء بتشكيل نوع من الوعي الجمعي الصهيوني، وسعوا الى تمجيد البطولات اليهودية القديمة حتى يتم الإحاطة بالتراث الإجتماعي لهؤلاء المهاجرين، ناهيك عن تمجيد البطولات الحديثة، والنموذج الصهيوني المطلوب، وتعزيز جهود الذين خلقوا الصورة المثالية لهذا النموذج، على كل المستويات الإجتماعية، والفكرية، العقائدية.

خلال الأربعينيات والخمسينيات:

اعتباراًمن بداية الأربعينات، ظهر جيل جديد من الأدباء العبرانيين من مواليد فلسطين (الصباريم)★ عرفوا بإسم جيل «البالماج»★★ وقد كانت باكورة الإنتاج الأدبي لهذا الجيل الرواية الأولى للأديب س. يزهار سميلانسكي★★★ بعنوان «إفرايم يعود للصفصفة»، في عام ١٩٣٨م، وهو التاريخ الذي يحدد بداية جيل الوسط في الأدب العبري الحديث، وكان الطابع الغالب لأدباء هذه المرحلة، هو الإبتعاد عن الواقعية، بعكس الجيل السابق، وذلك بفعل الظروف المتغيرة،

★ الصباريم نسبة الى نبات التين الشوكي، وهم الذين ولدوا في فلسطين.

★★ نسبة الى وحدة عسكرية كان يطلق عليها اسم «تلوحوت همحصن» أو «سرايا الصاعقة» اشترك فيها عدد من أدباء تلك الفترة.

★★★ساميخ يزهار سميلانسكي (١٩١٦-) أديب معروف، من أبرز أعماله: «خربة خزعة».

التي تجسدت في قيام الدولة، وخوض غمار حرب ١٩٤٨م، وبداية الإنهيار الأخلاقي للقيم الصهيونية، ويمكن أن نحدد سمات أدباء هذه الفترة، ذات التأثير الحاسم في صياغة الوجدان الفكري في الدولة الصهيونية، إعتباراًمن الخمسينات فصاعداً، في ما يلي:

(١) إختلاف هؤلاء الأدباء من مواليد فلسطين عن أبناء الهجرات السابقة (الهسكالاه)، إختلافاً ثقافياً، وجذرياً، فقد تربى هؤلاء الأدباء، على لغة عبرية حديثة، وأسس وتقاليد، وواقع ثقافي مختلف، وأيديولوجية مغايرة، ومن أبرز ممثليهم س. يزهار، ويجأل موسئسيون، وموشي شامير.

(٢) العزوف عن إستخدام «البادش» لغة يهود شرق أوروبا، وهي خليط من العبرية والألمانية والسلافية، وتكتب بحروف عبرية، وبدأ إستخدامها في القرن الـ ١٥ الميلادي، وتفضيل استخدام عبرية متبلة بالعربية، والتشبه بالبدو، أبناء المنطقة في ملابسهم، ونمط حياتهم الصحراوية.

(٣) كان أسلوب تعليم هؤلاء الأدباء مختلفاً عمن سبقوهم، لذلك فهم لم يدرسوا وفق المنهج التقليدي اليهودي، بل وفقاً لإسلوب علماني، سواء للتراث اليهودي القديم، أو العلوم الحديثة، مما أدى الى بروز سعي دائب لدى هذا الجيل من الأدباء، للإنفصال عن التقاليد الدينية، في محاولة لتحقيق قيم أساسية، لجيل أراد أثبات أنه تحرير من إلهه، وفر من سلطة الروح القدس، وتخلص من الواقع الديني، المرتبط بالشتات اليهودي في شرق أوروبا.

(٤) عاصر هؤلاء الأدباء مراحل تكوين وإنشاء الإستيطان الصهيوني، والصدامات مع عرب فلسطين، والإنتداب البريطاني، ثم مرحلة النازية، وإعلان قيام دولة إسرائيل، حرب ١٩٤٨م، التي أثرت على صياغة أفكارهم، ووجدانهم.

(٥) التعبير عن تبدد الأمال في مواجهة التحول الحاد من مجتمع إستيطاني ومن نمط طليعي- مقاتل، الى دولة المؤسسسات، ونموذج الثري، والموظف، ورجل الأعمال، الذي سبب خيبة أمل كبيرة للكثيرين ممن خاضوا تجربة القتال عام ١٩٤٨م، وشعروا بالتناقض بين المثال المجرد للطليعي الصهيوني وبين الإتجاه للبناء الإقتصادي والسياسي للدولة، الذي نبذ إتجاه الجماعية، وبدأ يشجع الفردية والتخصص.

(٦) شيوع سيطرة اليسار الصهيوني على المؤسسة الأدبية العبرية، لأن الصهيونية الإشتراكية، كانت العنصر المؤثرفي بناء الإستيطان الصهيوني، ثم في قيام الدولة، بعد قيامها، بحيث فاقت قوة اليسار الصهيوني أحياناً، قوته في المجال السياسي. وكان من مظاهر هذه السيطرة إحتلال الأدب المترجم للعبرية مكان الصدارة، باعتباره مصدر تأثير على الأجيال، في تلك

الفترة:

(٧) وضوح مصدر التأثير المباشر لحرب ١٩٤٨م، على أدباء هذا الجيل، فإذا كانت السمة الغالبة للأدب العبري الحديث قبل ١٩٤٨، هي سمة الأدب المجند عن طريق الالتزام، بالبعد عن إبراز أي نوع من التناقض بين الأيديولوجية الصهيونية وتجربة الفرد في واقع الحياة، والسعي لخلق المبررات لكل الأشكاليات التي واجهت الصهيونية، فإن أدب حرب ١٩٤٨ أخذ في تلمس طريقه نحو «الأنا»، ليعبر عن الفرد وصراعاته وتخبطاته، في مواجهة التناقضات التي يواجهها. ولم تكن هذه الإنتقالة سهلة، ولذلك فإن هؤلاء الأدباء تساءلوا عن الصلة بينهم وبين «النحن»، وعن الحق الذي يمكن «الأنا»، الفردية من ممارسة حق الوجود، دونما إرتباط بالواقع الجمعي وشعاراته.

هكذا، فإنه ينبغي أن نسجل، بأن بعضاً من هؤلاء الأدباء لم يستطع قطع هذه الرابطة، وكانوا يعودون دائماً، الى مواقفهم الأصلية، أحصنة القتال، لدى سماعهم صوت النفير، ليلعبوا دورهم في إطار «الأدب المجند»، رغم كل تمرداتهم السابقة، ومنهم موشى شامير، ناتان الترمان، ساميخ يزهار، يهودا عميحاي[٥].

خلال الستينات الى ما بعد حرب ١٩٦٧:

ثمة مجموعة من الأدباء الإسرائيليين ظهرت في الساحة الأدبية، إعتباراً من منتصف الخمسينات، وبدأت في نشر إنتاجها، إعتباراً من الستينات، أطلق عليها بعض النقاد إسم «جيل الدولة» (دور همدينا)، بينما فضل البعض الأخر، أن يُطلق عليها أسم «الموجة الجديدة» (هيجل هيحاداش). ومن أبرز هؤلاء الأدباء، أهارون ميجد، الذي تناول في رواياته مراراً كثيراً من القضايا، التي كانت مطروحة آنذاك في الساحة الأدبية الإسرائيلية، مثل الحرب، بإعتبارها الخلاص من كل المشاكل التي تواجه المجتمع الإسرائيلي والوسيلة الوحيدة لصهر الجميع في أتون النيران، وبث الإحساس بالإنتماء بعد تعرض الفرد لحالة من الضياع، وفقدان الإتجاه في الصياغة العامة الساخرة للعالم. وبعد نشوب حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وإحتلال إسرائيل لأجزاء من ثلاث دول عربية (مصر، سوريا، الأردن)، حدث تحول ملموس في الموضوعات التي بدأ الأدب الإسرائيلي في تناولها. وإذا كان الإحساس العام الذي ساد المناخ الادبي في إسرائيل، من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ هو إحساس الشعور بالمأساة التي خلقوها لعرب فلسطين، والخوف الوجودي، والمخاوف المتزايدة من الجار والغريب، على وجه العموم، ونبذ الاستمرارية الوجودية متمثلة في مناخ إستمرار الحروب، في رفض التوالد، خوفاً من المصير المجهول، فإن الصورة لم

تختلف، بعد حرب ١٩٦٧، كثيراً، بل زادت تعقيداً، وابتعدت عن المجتمع، أكثر فأكثر، وأصبحت تتناول الفرد، بصورة رئيسية، وتخضع لكل تيارات الأدب الأوروبي، التي تغالي في تعرية الفرد من الداخل، ونشرت إنتاجات أدبية، وقصائد، تشكك في عدالة صراع إسرائيل، وفيها تلميح وتشبيه لإسرائيل بالنازية، وتناولت الصهيونية بمزيد من الشك في مصداقيتها وأيديولوجيتها. إن الأدباء الممثلين لمرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧، أمثال عاموس عوز، وافراهام.ب. يهومشواع، وإسحاق أورباز، ودافيد شحر، ويهودا عميحاوي، وغيرهم، وهم جميعاً ممن إتخذوا مواقف يسارية، كانوا مخلصين في إبداعاتهم، لذلك العالم المميز نحو الغربة، والعزلة، والإنطواء، والكشف عن العالم الداخلي، والمنعزل للأبطال، الذين يخضعون لعقلانيتهم وقد فقدوا سلامة الطوية، تماماً، ويواجهون بشاعة المجتمع، بعد تعريته من أقنعته المزخرفة، ويبعدون الأوهام عن أنفسهم، ويضعون علامات الإستفهام المريرة، من خلال بنيان رمزي مزاجي. ومن الظواهر التي ينبغي الإشارة اليها، بالنسبة للسمات التي ميزت الأدب النثري العبري المعاصر، بصفة خاصة، خلال الستينات وربما حتى السبعينات، ظاهرة العزوف عن كتابة الرواية، بوصفها شكلاً من أشكال التعبير الأدبي، واللجوء الى القصة القصيرة، والتعبير الشاعري، والتخلص من توالي الزمن الشخصي والقومي، ومن الغوص في اللحظات الخاصة جداً للتجليات الفردية غير القابلة، تقريباً للصيغة اللغوية، وخلق حالة من التواصل في النص الذي يتجاوز الفرد المعزول. ولكن هذا الموقف الثقافي الادبي تغير، بشكل غير معلن، في البداية،ثم أصبح معلناً، خلال الفترة الواقعة ما بين حربي ١٩٦٧و ١٩٧٣ .[٦]

لقد عبر أدباء القصة العبرية القصيرة من تلك الفترة، عن الخط الذي كانت تسير فيه السياسة الإسرائيلية آنذاك، والذي أستمرت عليه، بعد ذلك، فالتدمير والإرهاب والنسف والرعب عناصر أساسية في تصوير الأدباء الأسرائيليين للأحداث. فالمنازل تتهدم والمباني تسقط على رؤوس أصحابها، والانفجارات تنتشر في ربوع القرى الهادئة الساكنة والألغام ثبت هنا وهناك حتى لايفر العرب أو يلجأوا الى شتات غير معروف المصير، ولا محدد الجهة، وعمليات التفتيش تجري بين الفينة والأخرى، ولا تراعي فيها حرمة لبيت، ولا إحتراماً لشيخ، ولا توقيراً لأنوثة، ولا قاعدة لأخلاق أو تهذيب.

في السبعينات:

لايمكن، بطبيعة الحال، أن نرصد الإتجاهات الأساسية، التي ميزت الأدب العبري المعاصرفي إسرائيل، في السبعينات، والثمانينات، إلا إذا رصدنا الواقع السياسي والإجتماعي

والثقافي، الذي مرت به إسرائيل، خلال هذين العقدين، كما فعلنا في المراحل السابقة. لقد مر المجتمع الإسرائيلي، خلال السنوات الأخيرة من الستينات والسنوات الأولى لقيام الدولة، سنوات ما بعد حرب١٩٤٨ (الهجرة الجماعية، ومعابر المهاجرين، والتقشف). ونحن لا نعني هنا، تحديداً، تلك الإهتزازات التي حدثت في المجال الأمني. (الإنتقال من نشوة أنتصار حرب١٩٦٧، الى «ضربة» حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، مروراً بكابوس حرب الإستنزاف المتواصل) أو المجال السياسي الأيديولوجي (ظهور الصراع، من جديد، حول تحديد أهداف الصهيونية، وإقامة «حركة أرض إسرائيل الكاملة»، وخصمها «حركة السلام والأمن»، بل إن ما يعنينا هنا، في المقام الأول، تلك الإهتزازات الإجتماعية الهائلة، التي رفعت الى مجال الحياة الإجتماعية قوى كانت، حتى ذلك الوقت، بعيدة عن التأثير، جعلت هيكل النظام الإجتماعي الإسرائيلي، والذي تحددت معالمه من قبل قيام الدولة، بفترة طويلة، وظل ثابتاً، ومحصناً، طوال الخمسينيات، يهتز وتملؤه الشقوق، على إمتداد هياكله. واندفعت الى هذه الشقوق، خلال تلك الفترة، كل القوى المضغوطة، مقموعة، ثم اتسعت الشقوق، لتتحول الى شظايا حقيقية، مما أدى بأجزاء من هذا الهيكل الإجتماعي الى الإنهيار، بينما بدأت الأخرى في تغيير صورتها. ومع نهاية السبعينيات كان البناء الإجتماعي الإسرائيلي كله، قد بدأ في التغيير، من أساسه.

وبعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، عندما بدأت السلطة، المتمثلة في حزب «العمل الإسرائيلي»، في التصدع والإنهيار، وجد الأدب العبري نفسه في حالة غريبة من الإنحياز إليها والوقوف الى جانبها. وبرغم إن الأدب العبري واصل، في البداية، مهاجمتها، بكل قوته (كما حدث في مسرحية «ملكة الحمام» (ملكت هيا أمباطيا)، للأديب حانوخ لفين، إلا أنه سرعان ما اتضح للأدب، بأن القوى الإجتماعية والسياسية، المتدفقة والصاعدة من أعماق المجتمع الإسرائيلي، قوى غريبة عنه، وتعاديه، أكثر بكثير من رموز المؤسسة الحاكمة المتهاوية، غربة ومعاداة له. لقد كانت شرعية الثقافة محل بحث، بوصفها ثقافة إسرائيلية، يهودية، بالنسبة لهذه القوى الصاعدة، محل شك، وتعاملت معها باعتبارها غرساً غريباً، وظاهرة مستوردة مغروسة، فرضت على المجتمع الإسرائيلي الحقيقي، اليهودي، الشعبي، تماماً، كما فرضت عليها سائر أنماط المؤسسة الحاكمة القديمة، والتي تخلصت عن القيام بدور « المتطلع لبيت إسرائيل» (هستوفيه لبيت يسرائيل)، أي تخلصت عن القيام بدور الأدب المجند لخدمة أهداف الصهيونية «الإشتراكية». وهكذا وجدت الثقافة، وعلى رأسها الأدب الإسرائيلي نفسها في حالة من الحصار. ومن ناحيية أخرى، تجمع ضدها الحرس الثقافي-الأدبي القديم الممثل لفترة الإستيطان

الصهيوني، التي استحدثت تحدياً أيديولوجياً وثقافياً في مواجهة الفردية الوجودية، التي برزت، بوضوح في أدب «الموجة الجديدة»، فعادت مرة أخرى الى الجماعة الوطنية القومية، والى التأريخية الصوفية، والى مغازلة الدين. وقد ظهرت في مواجهتها، من ناحية أخرى إتجاهات نحو الفلكلورية الطائفية، وبصفة خلصة نحو الأصولية الدينية المسيحية، أو الأصولية الدينية-الحريدية★ والهالاخية.★★

في الثمانينات:

تميز الأدب الإسرائيلي، خلال الثمانينات، وفي ظل ردود فعل أحداث الهجوم الإسرائيلي على لبنان (١٩٨٢)، بواقع أدبي ثقافي، كان خلاله الجمهور المثقف في إسرائيل يطلب من الأدب عامة، ومن الأدب النثري، بصفة خاصة، أن يقوم بعرض واسع واقعي لكل من الفرد والجماعة ولكل من الحاضر والماضي التاريخي، في آن معاً. ولا بد قبل ذلك من الإشارة الى أنه من السابق لأوانه الآن إجراء تقييم كامل للآثار التي خلفتها حرب لبنان على الأدب العبري الإسرائيلي، سلباً أو إيجاباً، إنما ينبغي عدم صرف النظر عن الحقيقة، التي تنحصر مصداقيتها في أنها وقعت فعلاً، والكامنة في أن الصمود الفلسطيني في بيروت، والمدجج بفاعلية قوى وطنية لبنانية، فرض على إسرائيل أطول حرب في تاريخها وكبدها ثمناً باهظاً، بشرياً واقتصادياً، وقلب حسابات قادتها، الذين حسبوا أنهم خارجون إلى نزهة خلوية لن تستغرق مدة أطول من ٧٢ ساعة على الأكثر. إن كل ذلك عمق الأزمة النفسية لدى الكتاب العبريين والناتجة عن إصرار العربي الفلسطيني على الزوال وإصراره على حقه المشروع في وطنه. ولذا بتنا نرى ان غالبية الأعمال الأدبية المكتوبة بعد هذه الحرب، وبتأثيرها الفاعل المباشر، تتمايز عن كل ما سبقها من الأعمال الأدبية فيما يخص الموقف من الإنسان العربي[7]. وقد ظلت أعمال يعقوب شبتاي تمارس، خلال هذه الحقبة، تأثيراً حاسماً، سواء على أعمال الأدباء القدامى، من امثال يهو شواع، أو على اعمل الشبان الذين كانوا في مفترق الطرق. وقد نشرت، خلال هذه الفترة،أعمال أدبية تعبر عن عالم المجتمع الإسرائيلي، وتكشف عن جذوره، في الماضي القريب، ومن أهم هذه الأعمال رواية دايفيد شحر، التي تحمل عنوان «هيكل الأواني المحطمة»، (هينمال هيكليم

★ الحريدية، نسبة الى الحريديم، وهم جماعة معروفة بالتشرد، والمغالاة في الدين.

★★ الهالافا، نسبة الى الهالافا، قسم من التلمود، يضم التشريعات الدينية التي تعبر عن الطائفة التلمودية (الأرثوذكسية) بين اليهود.

هشبوريم) التي بدأ في نشر أول أجزائها، في بداية السبعينيات، ونشر أخر أجزائها (السابع) عام ١٩٩٠، وقد شهدت هذه الحقبة صعوداً غير متوقع لأديب من جيل الدولة، لم ينل حظه من الشهرة، من قبل هذا، وهو يهوشواع كينز الذي وصل خلال الثمانينيات، الى بلورة كاملة لوجهة نظره تجاه المجتمع الإسرائيلي، على إعتبار أنه مجتمع أفراد، لكل منهم أصله وطابعه، ولكن هؤلاء الأفراد، بالرغم من أن لكل منهم طريقه الخاص، الذي يشقه في الحياة، إلا أنهم يسيرون في إتجاه واحد، وقد كانت الرواية، التي شق بها طريقه نحو الإهتمام، والشهرة، هي رواية «تسلل الأفراد» (هيتشجنفوت يحيديم)، والتي أعتبرت التعبير البارز عن الادب النثري العبري، خلال تلك الحقبة[٨].

يقيناً أن اثر المذبحة البشعة في مخيمي صبرا وشاتيلا، أقامت زوبعة عاصفة بين أوساط الرأي العام الإسرائيلي لاتزال أصداؤها تتردد حتى يومنا هذا. ويخطىء من يعتقد أن هذه الزوبعة هي مجرد«صحوة ضمير» عابرة. إن حدود هذه الصحوة تمتد أبعد من ذلك بكثير، لتكرس حالة الإنهيار في صميم «إجماع الأحزاب الصهيونية القومي» وهي كذلك تضع حقائق جديدة أمام أعين الشعب الإسرائيلي، هذا التكريس جعل الكاتب عاموس أيلون يفرز ما بين ثقافتين داخل إسرائيل- ثقافة الذين بقيت في عروقهم ذرة من إنسانية وثقافية الذين يمجدون سياسة المجازر والقتل والتدمير[٩].

كتب يقول: «بهذا الشكل أو ذاك أسهمنا جميعاً، في التفسخ الثقافي العميق بين أوساط صاخبة وبين أوساط لا مبالية. هؤلاء تأثروا بمذبحة بيروت وأولئك لم يفهموا ببساطة ماذا أرادوا منهم»..[١٠]

ويقول الشاعر والكاتب يهونتان غيفن «للمرة الأولى في حياتي أشعر بالخجل لكوني مواطناً في دولة إسرائيل، دولة ينعدم فيها القلب وتبقى العضلات والأكاذيب.....»[١١]

ما يمكن قوله، في نهاية هذا العرض، للإتجاهات الرئيسية للأدب العبري المعاصر في إسرائيل، أن الأدب الإسرائيلي إعتباراً من السبعينيات، أدب يختلف الى حد كبير عن الأدب العبري الذي سبقه، ليس فحسب في أنه تمكن من أن يتخلص من النموذج الأم، لكونه أدباً مجنداً لخدمة قضية الأيديولوجية الصهيونية الإشتراكية، بل لأنه، أيضاً، إستطاع أن يحول هذا التخلص الى حق إختيار قائم، وعاد ليحتل موقعاً رئيسياً: وأصبح يعبر عن رغبة في التخلص من إنحياز الفئة المثقفة مع الواقع الجماهيري، ليهرب بذلك من أنماطها، ومن تجلياتها. وهكذا، فإن التأرجح بين

التحيز الأيديولوجي، والإبتعاد عنه، سيظل علامة مميزة رئيسية، في حركة تطور الأدب الإسرائيلي، وهو التأرجح الذي من الصعوبة، بمكان التنبؤ بالفترة الزمنية التي يستغرقها الى أن يحسم، خاصة إذا أخذنا في الإعتبار أنه خلال الثمانينيات والتسعينيات، بدأت تدخل الأدب الإسرائيلي دائرة من الأدباء، تستوحي مصدرها الروحي من التقاليد الدينية، مما سيدفع الى هذا الأدب، على غرار الأدباء العبرانيين في عصر بياليك، عجنون، نوعاً من العلاقة مع النصوص المقدسة، ومع الرموز القومية الدينية (وإن كان أكثر وضوحاً، حتى الآن، في الشعر، لدى الشعراء المتمركزين حول مجلة «دموى»، أكثر منه في النثر الأدبي)، بما يعني أن الصراع سيستمر بين القوى المتناقضة داخل تيارات الأدب الإسرائيلي، في العقود التالية[١٢].

التوظيف السياسي للأدب الصهيوني.

إن التطرف والعنصرية في مجتمع الدولة العبرية، لم يخلق من عدم، فهما موجودان لأسباب سياسية -أيديولوجية في المقام الأول، ولكنهما يخبوان وقد يشتطان تبعاً لما يصيب تلك الأسباب من تدهور ومن ازدهار. وأخطر مظاهر العنصرية لس في ممارسة الناس الإسرائيليين اليومية، أو في تقاعسهم عن بذل الجهد لوقف «الجينو سايد»★ على النسق الإسرائيلي. ضد الشعب الفلسطيني، قمعاً وتنكيلاً، واختلاساً، وسرقة، ونهباً، على ما في كل ذلك من خطورة لا يستهان بها، ولكن أخطر مظاهر العنصرية هو في كونها «ثقافة» تحدد نمط أو أسلوب حياة المجتمع الإسرائيلي، وتجرد مواطنيها من أية هوامش إنسانية، بسهولة أكثر وبهدوء أكثر، فإنها لاتضع الأغلال التي تكبل إنسانيتهم في أيديهم أو في أقدامهم، فحسب، وإنما تضعها في منبت رؤوسهم. أن الوظيفة الأساسية للثقافة في إسرائيل مشوهة، بشكل خطير، وهذا التشويه شامل ومؤثر على كل المجتمع، وهكذا ينشأ نمط معين من الإدراك والتفكير يتولد تلقائياً من مسائل، أشبه بالبديهيات المسلم بها، راسخة في العقل (ومنها قضية الإستيطان وعلاقة الأفراد بالأرض)[١٣].

فإذا كان الكاتب يعبر عن تجربته ومفهومه الإجمالي للحياة، فإن هذا لايعني أنه يعبر عن كل الحياة أو حتى عن الحياة، في وقت معين، تعبيراً كاملاً وشاملاً، حيث يمكن للكاتب أن يطوع تجربته، ومفهومه للحياة، بما يتمشى مع التوجهات السياسية للدولة، أي أنه يضع نفسه في خدمة الأيديولوجية السياسية، التي تتبناها دولته، ويعتبر نفسه بوقاً لها، معبراً عنها.

★ الجينوسايد: تعبير يقصد منه سياسة إبادة عرق، شعب أو مجموعة أثنية.

يقول الشاعر ناتان ألترمان★

بين نهر الأردن والبحر (الأبيض)

يقف ستمائة ألف شخص.

ككتلة حمراء تترقب صامتة.

وفي ضوء النجوم، يشق السماء.

صوت جديد يطرق بالمطرقة.

لأنهم يطرقون الدروع والبنادق.

والسماء ترقب ولاتحرك ساكناً.

يصف الشاعر هنا خطوطاً عريضة لصورة الإستيطان اليهودي الخارج للقتال ضد العرب، حيث يعرض البعد الجغرافي (بين الأردن والبحر الأبيض)، والبعد الإنساني (ستمائة ألف شخص)، والبعد الكوني (السماء ترقب، ولاتحرك ساكناً). وهكذا تسفر الصهيونية عن وجهها الحقيقي، فبعد أن دخلت في حروب متتالية مع العرب، ومع القوى الوطنية الفلسطينية، ومحاولة تحقيق حلم «من النيل الى الفرات». وقد أستخدمت الأدب، سواء الدعائي أو غيره، وجندته لخدمة تلك الأيديولوجية، وعلى هذا نجد بعدين أساسيين في الأدب الإسرائيلي الصهيوني، يعبران عن تجاوب واضح مع التطبيق الصهيوني في فلسطين، يتمثل أولهما في التطرق لمسألة الشرعية لسيطرة اليهود على الجزء الغربي من فلسطين، وأيضاً، على شبه جزيرة سيناء، والزعم في ذلك تاريخي وليس مجرد وجهة نظر علمانية، أما البعد الثاني فيكمن في تجسيد العلاقة بالأرض، ويعتبر التنازل عنها تنكراً للوعي التاريخي القومي، وللذاكرة الجمعية لليهود. وهي الذاكرة التي تربط اليهود بكل فلسطين من خلال علاقة خاصة بالماضي اليهودي[١٤].

الإستيطان الصهيوني ومشاكله:

إن تجربة الهجرة الأولى، أي حركة الهجرة اليهودية التي تمت في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر،هرباً من وطأة الاضطهاد في اوروبا الشرقية عموماً، وفي روسيا القيصرية، على وجه التحديد، قد واجهت صعاباً كبيرة، بحيث لم يستطع المهاجر الفرد مواجهتها، خصوصاً وإن الخبرة الزراعية كانت مفقودة، وبالتالي كان على المهاجرين أن يعتمدوا على الفلاح العربي، نظراً

★ (١٩١٠-١٩٧٠)، قصيدته، «الموقع الأمامي في حرب١٩٤٨».

لخبرته، وقدرته على تحمل قسوة الظروف المناخية والإقتصادية لذلك ، فإن التأثير التي تركته الهجرة الأولى على الهجرة الثانية، كان في مجمله تأثيراً سلبياً، من حيث الاهداف والتطبيق، نظراً لفشل تلك التجربة، وتعثرها، وعدم إرتباطها بأهداف الصهيونية عامة، لذلك قد تجنب رواد الهجرة الثانية، الى حد كبير سلبيات تلك الهجرة السابقة عليه، وكانت صهيونية هؤلاء اليهود تقضي بالتمسك بحل «المشكلة اليهودية» عن طريق تحرير اليهود من اللاسامية، على أساس عودة اليهود الى «أرض الميعاد»، وتطهير النفس اليهودية، عن طريق العمل اليدوي والجسدي، في تلك الأرض، كعنوان للثورة على نمط الحياة اليهودية في المنفى، وكتطبيق لشعار (إستعادة الأرض، والعودة إليها)[١٥].

ومنذ قيام أول حزب صهيوني في فلسطين، على أيدي مجموعة من مهاجرين الموجة الثانية (١٩٠٥)، وإنعقاد مؤتمره الأول في «بتاح تكفا،١٩٠٦»★، أقر دور الثقافة والأدب الحاسم في تحقيق حلم الصهيونية في فلسطين، وأصدر الحزب مجلة، سنة ١٩٠٧، أهتمت بالدراسات الأدبية، وشجعت الكتابة الإبداعية، منذ تلك الفترة، وحتى قيام دولة إسرائيل (١٩٤٨)، صدرت عشرات من الروايات الصهيونية في فلسطين، جعلت من أهم أهدافها، التعبير عن الحياة في المستعمرات (الكيبوتز)، وإظهار اليهودي في صورة مثالية، أسطورية، في محاولته التغلب على الغربة النفسية، والروحية، وقد عانت هذه الروايات من ضعف فني على مستوى الشكل والبناء، ولم تكن أكثر من نوع من الدعاية، لقوم يعيشون مهددين في بلد ليس لهم، وتسعى الى بث العزم والتصميم في أنفسهم، وجعلهم يتحملون الحياة القاسية في هذه المستعمرات[١٦].

حتى بعد عام ١٩٤٨، وإنشاء دولة إسرائيل ظهر في فلسطين وخارجها ما يمكن أن نسميه بالأدب المجند الذي يهدف الى تحقق غايات معينة مع حملة للآمال والأحلام والمثاليات العقائدية اليهودية.

إلى ذلك ، فإن من الأهداف الرئيسية التي سعى إلى تحقيقها رواد الهجرتين الثانية والثالثة، تمثلت في خلق نمط يهودي جديد على أرض فلسطين، رغبة منهم في أن يكون أبناؤهم بعيدين، قدر الإمكان، عن صورة اليهودي القديم (يهودي الشتات). ومن هنا فقد أصبح التعبيران «جالوت» (المنفى، وفق التصور الصهيوني) و«إسرائيلي»، نقيضين، ميزا طريقة التفكير في المجتمع الإسرائيلي، حيث أصبح الإسرائيلي يرمز للجديد، المتألق صحة، والمنتصب القامة، بينما يرمز

★ أول مستعمرة (كيبوتز) أنشأتها الحركة الصهيونية في فلسطين، لتكون مثالاً أعلى لباقي الكيبوتزيم في الحياة، والتخلص من مشكلات الهجرة الأولى وسلبياتها.

«الجالوت» للقديم، محني الظهر. وهكذا خلقت شخصية «الصبار»★، التي أصبحت بمثابة الشخصية الرئيسية، والمحورية، في الأدب العبري الحديث، إنها الشخصية التي حلم بها الأباء المؤسسون للإستيطان الصهيوني، لتقوم بتحقيق أحلامهم، وقد ألقوا على عاتق كاهلها مهمة أن يحقق في حياته نبوءة الأجيال الصهيونية، ومن هنا فإن تعبير الصبارفي الأدب يخدم في نهاية الأمر، هدفاً سياسياً صهيونياً، وهو الإيهام بأن العهد الإجتماعي لمختلف الأصول الحضارية لليهود قد تحقق في إسرائيل، وتمثل في جيل هو الصباريم، تتلاشى فيه تلك الفروق الحضارية. وهكذا فإن الشخصية الجديدة دخلت الى عالم الأدب العبري الحديث في فلسطين، ولاحقاً الى الأدب الإسرائيلي، لأن المجتمع الإستيطاني الصهيوني أراد أن تمثله هذه الشخصية، سواء أكانت إنعكاساً صادقاً لواقع إجتماعي حقيقي، أو لم تكن. فما هي ملامح هذه الشخصية؟

إن العناصر المكونة لهذه الشخصية، كما عكسها الأدب العبري الحديث، تتمثل في المثالية، التي تقوم على الحب المباشر، والقاطع للبيئة الفلسطينية: بيئة الواقع الإستيطاني الصهيوني، وحب هذه البيئة، والتوق الى القيم التي تلقاها الشباب الصهيوني في الحركة الصهيونية «الإشتراكية»، وفي بيت الآباء. ولم يكن لديهم أي شك في أن «الحل الصهيوني» هو الحل الوحيد لوجود «الأمة اليهودية»، وكانوا يدركون عن إيمان، بأنهم «أبناء الحرب»: ولكنهم كانوا يعتبرون أنفسهم حلقة في سلسلة «التاريخ اليهودي». وعلى الرغم من شيوع هذه الشخصية، التي كانت ركيزة من ركائز الإستيطان في الأدب، الآن أدب هذه الفترة لم يخلُ من محاولات السخرية من واقع الحركة الصهيونية، وهي المحاولات التي حظيت بالقبول، والإقبال على قراءتها من جمهور القراءة، لأنها سدت حاجة ماسة لديهم، كرد فعل تجاه الشعارات الجوفاء، والإنهيار الحقيقي لواقع الصهيونية «الإشتراكية»[١٧].

الإستيطان في الثقافة الإسرائيلية:

لقد كتب الكثير حول عملية غسل الدماغ الإسرائيلي، رسمياً وشعبياً، فيما يخص الموقف من الإنسان الفلسطيني، (وعمليتي الترانسفير والإستيطان)، ليس في الأدب النثري فحسب ولكن في الأدب الذي تضمه كتب التدريس التي لا تخلو من سموم الفكر الصهيوني الوحشي إزاء الأنسان الفلسطيني والعربي لمجرد كونه إنساناً فلسطينياً أو عربياً. أن الأدب الذي تضمه

★ الصبّاريم، هم أبناء اليهود المولودين في فلسطين.

كتب التدريس (أسماه الشاعر الفلسطيني الراحل معين بسيسو «أدب الحلوى المسمومة») يعبر عن وجهة نظر أحادية هي وجهة نظر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

وكانت الصحفية نيلي مندلر هي التي كشفت النقاب عن فحوى هذا «الأدب» بنشر نماذج منتقاة من كتب تدريس اللغة العبرية في المدارس في اليهودية «قراءات إسرائيل» في الصفوف من الأول إلى الثامن[١٨].

أما الآن فإنها تتجه إلى إستجلاء مضامين كتب يتضمنها منهاج التدريس الرسمي ولكنها مشمولة في قائمة كتب المراجع (البيبلوغرافيا) للمعلمين، التي يقرها المدير العام لوزارة المعارف والثقافة في منشور دوري خاص. أول تلك الكتب وأشدها فظاعة كتاب بعنوان «مواضيع مركزية في تاريخ الشعب والدولة إبان العصور الأخيرة» من تأليف أمنون حيفر★، أن هذا الكتاب في صلب تكوينه يهدف، أول ما يهدف، الى إعطاء الطالب الإسرائيلي إحساساً عميقاً بالإرتباط بـ «الوطن» بعد مئات السنين من الشتات «وحياة الجيتو»، يهدف إلى إعطاء الطالب الفرحة الغامرة التي يحس بها الإنسان الذي لم يكن منتمياً الى أرض عبر الدهور ثم أصبح ذلك المنتمي الى أرض. ففي مستهل الفصل الذي عنوانه «تعلم كيف تجيب على السؤال بصدد حقوقنا على الأرض».

يقول المؤلف:

«إن كل الأقوال بشأن «الحقوق التاريخية». التي يحفل بها النقاش بيننا وبين العرب، تفتقد الى الحقيقة وناجمة على أي الأحوال لدينا عن قلة الفهم وقلة المعرفة والدراية بتاريخ الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل، إن أملنا وَلد فرضيات كاذبة بينها تلك الفرضية القائلة أنه لدى عودتنا الى البلاد، بعد هجرة دامت ألفي سنة، وجدنا البلاد مستوطنة من قبل شعب أخر أقام هنا لمدة مئات السنين. وهذا غير صحيح، لا من قريب ولا من بعيد، الحقيقة أننا عندما أتينا إلى هنا الآن لم نلق أي شعب، وبالتأكيد لم نلق شعباً أقام مئات السنين». ويضيف في موضع آخر: «لم يوجد الشعب الفلسطيني، جملة وتفصيلاً، ولا هو من المخلوقات، ولكن إذا ساعده يهودنا في أن يكون فسيكون. رغم ذلك ثمة إحتمال بأننا شهود على تكوّن «شعب فلسطيني». فبمثل هذه الحالة أيضاً، يجدر التذكير بأن هذا الشعب من مواليد عصرنا ولا يزال محتاجاً «لحقن» أيديولوجية سياسية من أجل التواصل والوجود».

★ مستوطن كولونيالي في الضفة الغربية المحتلة.

إن هذا الغذاء الروحي الفاسق لايقتصر على المكتوب في كتب التدريس إنما يتعداه إلى وسائل الإيضاح، وأبرز مثل على ذلك هو الخرائط. في خرائط «أرض إسرائيل»، يصادف الطالب توزيع الأراضي عليها وفقاً للتصنيف التالي: (١) ملكية يهودية، (٢) ملكية الحكومة (حكومة الإنتداب، مثلاً)، (٣) ملكية اخرى. وتردف مندلر: «الطالب الذي يستطلع خرائط منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة يجد أن معظم الأراضي غير عائدة لليهود، وعندما يستطلع مفتاح التصنيف (المثبت أعلاه) سيتبين له أن الأراضي عائدة الى أصحاب «آخرين» هويتهم، على ما يبدو، مجهولة»[١٩]. وليس أدل على ذلك من كتيب أريبه ل. أفنيري، الصادر عن السكرتارية التربوية في وزارة المعارف والثقافة، فيستهل المؤلف كتيبه بالقول:

«إن الاعتراف بالحق المطلق لشعب إسرائيل في العودة والإستيطان على أرض آبائه وفي العودة والعيش فيها عيشة سياسية وثقافية مستقلة يحتل مكان الصدارة في وعي الشعب، منذ خراب الهيكل، والحقيقة هي أن الشعب، منذ الخراب هاجر الى هذه البلاد على مر الأجيال، جماعات ووحدات»[٢٠].

وفي سبيل ربط اليهوي بأرض «المستعمرة» فإن المؤلف يصر على إسقاط حق العرب التاريخي في فلسطين. ويصر بالمقابل، على أن لليهود حقاً تاريخياً في فلسطين. ويتجسد هذا الإصرار في التعامل المفرط مع قضايا «الأركيولوجيا اليهودية» كما يتجسد في الإسهاب في ذكر الوقائع اليهودية المؤدلجة بالفكر الصهيوني فيما يخص البنية الإجتماعية للجماهير العربية التي أقامت في «أرض إسرائيل».

المنحى الديني في أدب الإستيطان

برز المنحى الديني في الأدب، مترابطاً مع مشاكل الإستيطان، من خلال التركيز على ضرورة الحفاظ على الدين اليهودي، وتعاليمه، وشعائره. والقول بأن كل الخير لليهود، إذا هم تمسكوا بدينهم وعملوا بأحكامه، ويظهر الترابط واضحاً بين فكرة الهجرة، بمضمونها الديني، التي تجسد المضمون على أرض الواقع، واللعنات التي تحل بمن يتخلى عن المنحى الديني في فكرة الإستيطان. ولا أدل على محاولة عجنون★ الربط بين الإستيطان اليهودي في فلسطين والمنحى الديني في قصته «أمس الأول»، إذا ربط صورة فلسطين في فكر بطل قصته، يتساق كومر، قبل

★ شموئيل يوسف عجنون: روائي إسرائيلي، حصل على جائزة نوبل عام١٩٦٦: ولد عام ١٨٨٨ وتوفي عام ١٩٧٠.

وصوله إليها، بقصة من العهد القديم، وهي قصة النبي موسى، وترديد الصلاة، في مواقف كثيرة من حياة ذلك البطل، وتقديس الشعائر الدينية والحرص عليها في قصته، كما تدعو القصة الى الهجرة الفلسطينية، من أجل الإستيطان، والعمل فيها. واللعنة التي أصابت بطل القصة عندما ترك المستوطنة هرباً من المشاكل.

يقول عجنون في روايته:

«فطالما بقي اليهود وعلى ارضهم، ماذا يريد النبي منهم، سوى القلب الطيب وصنع الخير؟» (ص٢٦٤).

«القدس المدينة المقدسة، الخارج منها كأنه يهوي في الجحيم» (ص، ١٩٩).

«إن العالم ليس موجوداً إلا من أجل اليهود» (ص، ٥٨٤).

«فلما ترك الحي، هام على وجهه، لم يترك مكاناً لم يذهب إليه كالمرتدين عن اليهودية، الذين ينساقون وراء كل من يجزل لهم العطاء» (ص، ٢٨٣).

كما أن الهجرة الى «أرض إسرائيل» بحسب ما جاء في الرواية، واجب على كل يهودي:

«يجب على كل يهودي أن يسعى للهجرة الى أرض إسرائيل، ليحظى بالسكن فيها، لأن الأمة الإسرائيلية مصدرها هناك» (ص، ١٧٧)[٢١].

الإغتراب المكاني وأدب الإستيطان:

لقد عكست الخطوات الأولى للوجود اليهودي في فلسطين مخاوف المستوطنين الجدد، الخوف من مستقبل غير واضح المعالم، الخوف من أن تضيع أقدام هذا الجيل في مصير مجهول، وأنعكس هذا الخوف وذلك التوتر على الصورة الأدبية، فقد ظل ثمة سؤال أساسي، يلح على وعي الأدباء الذين نزحوا الى فلسطين. ماهي صورة الوجود في فلسطين؟ وهل ستحدث، فعلاً، الثورة التي في داخلهم التحول الوجودي المطلوب؟ ولعل هذه الفقرة من الأديب يوسف حاييم بريز تعكس لنا هذا القلق، بكامل حدته: «هنا تظهر انه لافرق، المنى في كل مكان، لافرق، لا أمان. فيم نأمن هنا؟ ملاك الموت في كل مكان، وعيونه في كل مكان نذهب إليه، نفس خاوية من الحلم، حلم الدياسبورا، أنا شخصياً لست أفضل من كل اليهود، ولكن إن كان لايزال هنا كيهود في العالم، وإذا كان لابد من التحدث، ويصلهم صوتي لصرخت، قائلاً: لا تعلقوا آمالكم على هذا الحلم. إنه حلم أجوف، حلم باطل، بكل صوره، وإذا كان هناك بقايا من شعب، وإذا كان في مقدورهم أن يشعلوا شموعهم في أماكن تواجدهم، فليفعلوا ذلك، وليكن وجودهم هناك» وهكذا نرى أن تغير المكان، وانتقال الأدب العبري، من تلك الفترة، وأدى الى ردود فعل

مختلفة، تراوحت بين الإقتناع والإرتباط بهذا الواقع الجيد، بين اليأس والإحباط منه. وأدباء الهجرتين الثانية والثالثة هم الذين شكلوا وجه الأدب العبري في فلسطين، كما أنهم الوجه الأدبي للصهيونية السياسية.

وكان معظم أُدباء هاتين المجموعتين على وعي كامل بوضعهم الجديد، وبأنهم مقتلعون من أرض أوروبية، ليعاد زرعهم، من جديد، في أرض شرقية. وعلى الرغم مما كان لدى بعضهم من حماس للألتقاء مع الأرض الجديدة، إلا أن غالبيتهم كانت على وعي كامل بأنه مايزال ينقصهم الإرتباط بالأرض، وقد عبر عن هذا الوضع الجديد أحد الأدباء، في رسالة بعث بها إلى صديق، يقول فيها:

«جسدي في فلسطين، منذ عشرات السنوات، ولكن روحي مازالت تائهة في المنفى: أتطلع لأن أُغني، ولكني مكتئب: إنني حتى الأن، لم أحضر إلى فلسطين، مازلت في الطريق».
وإذا كان أبناء هاتين الهجرتين قد أعتقدوا أنه في فلسطين، سوف تتحقق كل الآمال الصهيونية، فإنهم سرعان ما شعروا بأنهم تعلقوا بآمال واهية: ولذا فقد عاد الكثير منهم من حيث أتوا، أما الذين بقوا في فلسطين فقد أنتجوا أدباً، أكدوا فيه قيم الصهيونية، هذا الإزدواج بين الآمال الصهيونية وحقيقة اليأس الذي أصاب رواد هاتين الهجرتين هو، وحده، الذي يمكن أن يفسر لنا أبطال القصص العبرية ، التي أنتجها، يوسف حاييم بريز: وسميلانسكي: وشموئيل عجنون، فهم من ناحية، أدب طلائع إستيطان ومحاربين من أجل السيطرة على الأرض، ومن ناحية اخرى تبدو شخصياتهم على حافة الجنون والضياع. وفي هذا تعبير عن فقدان الطريق أكثر مما هي تعبير عن شخصيات طلائعية، تريد أن تبني وتعيش على أرض جديدة.(٢٢)

المثالية والواقع في أدب الإستيطان:

كانت فكرة الإستيطان ومشاكله، كما أسلفنا، المحور الرئيسي الذي دارت حوله أحداث الروايات، فلقد تضمنت الروايات دعوات كثيرة تحث اليهود على الهجرة الى فلسطين، والإستيطان فيها، من خلال الحفاظ على المضمون اليهودي للإستيطان، منتقدة أية نشاطات تؤدي الى الفصل بين الإستيطان ومضمونه الديني، أو تفرع الأول من الثاني، وبدا ذلك عقيدة متأصلة: فعلى سبيل المثال، رواية «أمس الأول»، لعجنون، فهي من بدايتها إلى نهايتها، دعوة إلى الإستيطان اليهودي وتدعيمه، وإزالة العقبات من طريقه ومواجهة كل الصعوبات، مهما عظمت،وتحمل ما تفرضه هذه المواجهة من تبعات.المهم تنفيذ المهمة الإستيطانية بمضمونها اليهودي، فكل ما عداها يهون، وتهون دونه المخاطر والمعاناة كما تنتقد الرواية الزعماء الصهيونيين

غير العمليين، الذين يكتفون بالخطب الرنانة، دون العمل الفعلي، وتدعو في سياق هذا، إلى «العمل العبري»★ في المستوطنات، وتلقي باللائمة على السكان اليهود القدامى في فلسطين، الذين فضلوا إستخدام العمال العرب على المهاجرين اليهود الجدد، في العمل في المستوطنات، التي كانت قائمة عند قدوم أفراد الهجرة الثانية، لقد اصطدمت المثالية بالوقائع الصلبة، وجابهت بطل الرواية المشاكل، وعجز عن ركوب الصعب، تطبيقا للمثال الذي هاجر من أجله، واختار السهل، ولذلك تحطم المثال، لما اصطدم بأرض الواقع، ثم كانت نهاية البطل المأساوية، وعضه الكلب المسعور، الذي جعله هو كذلك بسبب الحروف التي كتبها على فروة الكلب بفرشاته. وهذا يرمز إلى عمق أزمة الهوية اليهودية التي ظهرت، بعد وصول البطل الى فلسطين وانتقام الكلب من هذا البطل، تمثل الرمز، فلقد فشل في التكيف مع الواقع وأخفق في الربط بين الاستيطان الزراعي والهوية اليهودية، المتمثلة في الحفاظ على تعاليم اليهودية، وتنفيذ مهمة الإستيطان.

ويقول عجنون في روايته:
«فلما وصل الى فلسطين، ووقف على الأرض التي تاق، طوال حياته إلى رؤيتها» (ص، ٤٠).

ويردف: «وها هو يعيش الآن في أرض إسرائيل، ويتجول في إحدى المستوطنات، وما من أحد يدعوه الى العمل معه ببيارته وحقله» (ص،١٦) ويمكن أن نوجز مشكلة الإستيطان بالمثال الواقع في حياة بطل رواية«أمس الأول»، بعبارة جاءت على لسان البطل نفسه:
«لقد هاجرت إلى أرض إسرائيل، لفلاحتها، وحراستها، وفي النهاية من أنا، مجرد عامل طلاء كثير الإتساخ» (ص، ١٧٦)(٢٣).
لقد رأينا في بعض النماذج الأدبية التي تعرضنا لها، أن هناك قاسماً مشتركاً بينها، بشأن عملية البحث عن الهوية اليهودية -الإسرائيلية، والعودة إلى الواقع الصهيوني في فلسطين قبل عشرات السنين، فتظهر مستعمرة «بتاح تكفا» كثيراً في الأدب العبري، والواقع إن هذه التوليفة بين المخطط الفردي، والدلالة السياسية، تظهر لنا كيف أن الأدب الإسرائيلي، في كل مراحله متأثر بالفكر الوجودي الغربي، غير أن إستحالة إقامة علاقة مع طبيعة لامبالية وغريبة، كانت تتخذ

★ العمل العبري: شعار رفعه المستوطنون اليهود في فلسطين، منذ بداية القرن العشرين، ويقضي بعدم تشغيل غير اليهود في المشاريع اليهودية.

في إسرائيل تفسيراً قومياً: أن الطبيعة غريبة لأن إسرائيلين لم يتمكنوا من الإندماج في بلد ليس بلدهم، ولذا بدت الحياة في فلسطين، بعد قيام إسرائيل، وكأنها مجموعة من اللحظات المفككة، أو استمرارية لحاضر دائم، لا يحمل أية دلالة، والأبطال في الأدب الإسرائيلي يهتزون، يثورون في عالم الرواية ويشعرون بأنهم وحيدون، ومقتلعون، ليس لأنهم سوف يموتون وحيدين فحسب، بل أيضاً، من حقيقة أن هذا الفرد ألقي في بلد غريب، مستعد للفظه. من ناحية أخرى، نرى أنه، بينما كان البطل الوجودي الذي أثر على البطل الإسرائيلي، يكتشف إمكانية التوحد مع الطبيعة عن طريق الإنعزال والوحدة المنطلقة (كما في رواية «الغريب» لكامي)، أوعن طريق النضال الإجتماعي اليائس (كما في رواية «الطاعون» لكامي، أيضاً) ورواية «الوضع الإنساني» لأندريه مارلو، كان البطل الإسرائيلي الذي طبعته تجربة إجتماعية خاصة، إنجاز الحلم الصهيوني، لايصل الى التوحد المنشود إلا عبر الدمار والحرب[٢٤].

خاتمة:

إن أدب كل شعب يختزن لأفراد هذا الشعب صورة ذاتهم من خلال نتاجهم، يراجعون صورة ذاتهم، ويعيدون تشكيلها، يوماً بعد يوم، جيلاً بعد جيل، إنسجاماً مع ما يعتبرونه ثوابت هويتهم، ومع ما يعتقدون أنه المصير الأكثر ملائمة لهم. وما القصة في العمق إلاتظهيراً لصورة من صور المصير الإنساني[٢٥].

فالإنسان مرمي في الوجود، في المكان، وفي الزمان، في مواجهة يرى نفسه فيها وحيداً، مستفرداً، مستضعفاً. ولابد من التأكيد على أن الإنسان لا يستطيع أن يعرف ذاته، ويتعامل معها إلا عبر صورة عن ذاته، لها ماض، وحاضر، ولها مشروع وأفق مستقبلي، فمن خلال رصدنا للأدب العبري من منظور الإستيطان، لم تكتمل جوانب تلك الصورة، فهو لم يرسم صورة من خلال ماضيه في تلك الأرض، لأنه لم يكن يمتلكها، وكذلك في حاضره، لإنقسام ذاته على نفسها، ودخولها في أزمات، ألا وهي أزمة الهوية اليهودية، وأزمة الإستيطان، أما صورته من خلال مشروع، وأفق مستقبلي، فكانت مليئة بالخوف، وعقدة الذنب، من الشخص الفلسطيني، صاحب الحق التاريخي لتلك الأرض، لذلك جاءت صورة هذا الأدب مضطربة، ومهتزة، رغم محاولات الصهيونية جعل الأدب، أداة لأيدولوجيتها. هذا كله أحدث خلخلة فيما نسميه «السمات الرسمية للوثيقة الأدبية الإسرائيلية» وهي، إذا ما تحرينا إختصار المواصفات، ثلاث سمات بارزة:[٢٦]

الأولى: هناك تدخل في حرية التعبير الأدبي الإسرائيلي، إذا ما جنح إلى مخالفة جوهر أهداف

السلطة الإسرائيلية الحاكمة، وهي سمة تنمذج الجانب العنيف من عملية شاملة تستهدف تجنيد الأدباء الإسرائيليين بالإغراءات والضغوط، من أجل الدعوة إلى مفاهيم السياسة الإسرائيلية، ومرتكزات الفكر الصهيوني عموماً.

الثانية: الأدب الإسرائيلي يواكب أهداف السلطة ويدق لها الطبول وهو أداة في يدها لتحريك الجماهير اليهودية، أدب يحمل سمات الصنعة والإفتعال.

الثالثة: هناك أدب يتحرك فقط لخدمة الدعوة الصهيونية لما يسمى « القومية اليهودية» وإرتباطها التاريخي بفلسطين».

إن الفكر المتوحش، والنظرة العنصرية، هما في صلب الأيدولوجية الصهيونية، حسبما صنفها مؤسسوها، وكبار زعمائها، وبشكل خاص ضد الشعب الفلسطيني، وحسبما جسدها الأدباء المعبأون بالثقافة الصهيونية في «الوثيقة الأدبية الإسرائيلية». وقد بين الدكتور إميل توما أن الصهيونية أستقت منابعها الفكرية، وبالأساس الموقف العنصري، من مصدرين جوهريين: الأول الأيدولوجية البرجوازية، التي تنتسب اليها منذ البداية، والثاني الدين اليهودي ومصدره «التوراة».[٢٧]

إن أسطورة تكوين الثقافة الإسرائيلية، التي خضنا فيها، تعدم المقومات الصلبة، والأسس الطبيعية المتعارف عليها لثقافات الشعوب وفيما جرى تقديمه، على ثقافة إسرائيلية عموماً وبالأخص أدب عبري معاصر، والتي تجاهر باطلاقيتها في تحديد الإنتماء، والهوية، والحق التاريخي في فلسطين: أو تهويمات تعوزها الأصالة، والرفعة، والرسوخ، وعليه فإنه أشبه بكثبان رملية، سرعان ما تذروها الرياح، دون ان تخلق أثراً على وجودها، وتماسكها. وهكذا نجد إن العزلة المريرة في المستوطنات، وفقدان الرابطة مع البيئة: والتعرف التدريجي المريع لأبطال الروايات على أنفسهم، والتطور التدريجي لإكتشاف الذات، والعنف الذي يتفجر من خلال الشخصيات المعقدة التي تشعر بالإختناق: الذي لافكاك منه والعدوانية المتزايدة التي تهاجم بيئتهم الغريبة، من خلال الدفاع غير الواعي عن النفس، والأحتجاجات خلال الخوف العميق، كمحاولة للإخلاص والتماسك، أثناء مرحلة التحطيم المتزايدة، أصبح علامة مميزة في وجه هذا الأدب المجند، وهذا يعني أن الصراع سيستمر بين القوى المتناقضة داخل تيارات الأدب الإسرائيلي في العقود التالية، حول ما إذا كان في إمكان هذا الأدب التخلص من توظيفه السياسي لخدمة الأيديولوجية الصهيونية التي أثبتت فشلها، أم لا.

الهوامش:

(١) د. السعيد الورقي، وأخرون، **في علم الإجتماع الأدبي، الأدب بين النقد الأدبي وعلم الإجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٩٠، ص٣٠.

(٢) د. عز الدين إسماعيل، **الشعر العربي المعاصر**، بيروت، دار العودة، ط١، ١٩٩٠، ص٣٧٤-٣٧٥.

(٣) رولان بارت، حوار عن الأدب، ترجمة محمد برادة، **الفكر العربي**، (بيروت) العدد ٢٥، ١٩٨٢، ص١٥

(٤) رشاد الشامي، الإتجاهات الرئيسية للأدب العبري المعاصر في إسرائيل، **عالم الفكر**، (الكويت)، المجلد الرابع والعشرين، العدد الثالث، كانون الثاني/ يناير-آذار/ مارس، ١٩٩٦، ص٩-١٠.

(٥) رشاد الشامي، خطوط عريضة لإتجاهات الأدب العبري المعاصر في إسرائيل، **إبداع**، (القاهرة)، العدد الأول، السنة الثانية عشرة، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، ص٢٠-٢٣.

(٦) رشاد الشامي، **عجز النصر/ الأدب الإسرائيلي وحرب ١٩٦٧**، القاهرة -باريس، دار الفكر للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص٢٨-٣٠.

(٧) أنطوان شلحت، **أسطورة التكوين للثقافة الإسرائيلية الملفقة**، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، كانون الثاني/ يناير١٩٩١، ص١١٢-١١٣.

(٨) الشامي،خطوط عريضة...، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦-٢٨.

(٩) شلحت، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٩.

(١٠) عاموس أيلون، **في هآرتس**، ١٩٨٢/١٠/١، أوردها شلحت، المصدر نفسه، ص٧٩.

(١١) يهونتان غيفن، **في معريف**، ١٩٨٢/٩/٢١، أوردها شلحت، المصدر نفسه، ص٨٠.

(١٢) الشامي، خطوط عريضة...، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٩.

(١٣) شلحت، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٤-٤٥.

(١٤) أحمد حماد، التوظيف السياسي للأدب، نموذج من الشعر العبري المعاصر، **إبداع**، (القاهرة)، العدد الأول، السنة الثانية عشرة، كانون الثاني/ يناير١٩٩٠، ص٤٢-٤٦.

(١٥) عبد الوهاب الكيالي، **الكيبوتز والمزارع الجماعية في إسرائيل**، سلسلة دراسات فلسطينية، بيروت، م.ت.ف، مركز الأبحاث، أيلول/ سبتمبر١٩٩٦، ص١٠-١٢.

(١٦) أحمد عمر شاهين، الرواية الإسرائيلية المعاصرة، **إبداع** (القاهرة)، العدد الثاني، السنة الثانية عشرة، الهيئة المصرية للكتاب، شباط/ فبراير ١٩٩٥.

(١٧) الشامي، الإتجاهات الرئيسية...، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢-١٦.

(١٨) نيلي مندلر، **هآرتس**، أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٤، أورده شلحت، **مصدر سبق ذكره**، ص١٤-١٥.

(١٩) شلحت، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢-١٦.

(٢٠) أريه ل. أفنيري، **أسطورة التشريد الصهيوني**، إسرائيل، السكرتاريا التربوية في وزارة المعارف والثقافة، ١٩٧٥، ص٣.

(٢١) غسان كنفاني، **في الأدب الصهيوني**، بيروت، مؤسسة غسان كنفاني الثقافية، الطبعة ٣، ١٩٨٧، ص١٤٥، ١٤٧.

(٢٢) أحمد حماد، الإغتراب في الأدب العبري المعاصر، **عالم الفكر**، (الكويت)، المجلد الرابع والعشرين، العدد الثالث، كانون الثاني/ يناير- آذار/مارس ١٩٩٦، ص٤٨، ٤٩.

(٢٤) الشامي، الإتجاهات الرئيسية...، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٥-٢٦.

(٢٥) Paul Ricoeur, **Temps et recit**, 3, Le seuil, Paris,1985,P.388.

(٢٦) شلحت، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٤-٧٥.

(٢٧) إميل توما، **الصهيونية المعاصرة**، دراسات، عكا، منشورات الأسوار، ط١، ١٩٨٢، ص٤٨-٥١.

الاقتصاد الإسرائيلي والإحتمالات المستقبلية للتسوية "١"

حسين معلوم

مدخل

في برنامجها المقدم لنيل الثقة في اجتماع الكنيست الإسرائيلي في ١٨/ ٦/ ١٩٩٦، بينت حكومة نتنياهو الخطوط العريضة لسياستها المستقبلية في المجالين الداخلي والخارجي وقد تحددت هذه السياسة حول ثلاثة خطوط أساسية. أولها يتعلق برؤية الحكومة الجديدة لعملية التسوية، وصولا الى تعديل منطلقاتها وغاياتها..وثانيها، يركز على اهمية تشجيع الهجرة اليهودية وتعزيز الاستيطان في مختلف الاراضي الفلسطينية (المغتصبة عام ١٩٤٨ والمحتلة عام ١٩٦٧). اما ثالثها فهو البرنامج الاقتصادي الذي يتضمن نية الحكومة لاعادة هيكلة وخصخصة القطاعات الإقتصادية الاسرائيلية.

واذا كان الفكر السياسي العربي قد اهتم في الآونة الاخيرة بالتغيرات الحادثة في التوجيهات الاسرائيلية فيما يتعلق بمسألة التسوية .. الا أن الواجب الاشارة اليه هنا ان هذا الجانب الاقتصادي لن يكون في اقل اهمية من التوجه المتعلق بالتسوية ان لم يكن هو الأكثر اهمية بالنظر الى مفاعيله الداخلية بتأثيراته الكبيرة على المجتمع «الاسرائيلي» وعلى دور «الدولة» ومكانتها بالنسبة لهذا المجتمع.

ومنذ ان أفصحت الحكومة الجديدة عن توجهاتها الاقتصادية هذه اعلن اتحاد نقابات العمال «الهستدروت» الذي يهيمن عليه حزب العمل معارضته لتوجيهات الحكومة وانه سيعمل بكل جهوده على افشالها وذلك على لسان عمير بيريتس الأمين العام لمنظمة « الهستدروت».

ولا عجب، والحال هذه ان يكون من المتوقع ان تزداد المعارضة لبرنامج الحكومة الاقتصادية بالنظر الى اصرار بنيامين نتياهو على تغيير النظام الاقتصادي «لأسرائيل»..حيث اشار نتنياهو الى ذلك بكل وضوح في احد تصريحاته بالقول:«سوف نتبع في اسرائيل اقتصادا حقيقيا غير محكوم لموظفي الاحزاب والدولة انا انوي فعل هذه الامور وعدم الحديث عنها فقط، ان الاقتصاد الحر والانفتاح الاجتماعي من دون حواجز ومن دون وصاية هو المفتاح لجلب ملايين المهاجرين الى البلاد وعبر هذا الطريق نستطيع تحقيق حلم الصهيونية».

هنا نرى هل نتجاوز الحقيقة اذا قلنا بان «اسرئيل» على عتبة نظام اقتصادي كبير، سيكون له انعكاس مؤثر على طبيعتها ودورها في المنطقة، هذا في حال استطاعت حكومة نتنياهو تطبيق برنامجها؟!

في اطار الاقتراب من بانروما الصورة، يمكن الاشارة الى ان موضوع اعادة الهيكلة والخصخصة بالنسبة الى «اسرائيل» لا يعتبر قضية اقتصادية فحسب فهو يطال كل فرد فيها كما انه يتعلق بتقليص دور «الدولة» المركزي وذلك بالنظر للاعتبارات الاساسية التي تمثلها النقطتين التاليتين.

النقطة الاولى: ان الاقتصاد الاسرائيلي هو«الاقتصاد غير سوي » الى الانتقال من اوضاع غير مستقرة فرضتها الظروف التي عاشها في ظل الصراع العسكري وفي ظل التطورات السريعة التي حققها جغرافيا وبشريا، وفي نطاق المقاطعة العربية والتي لم تحل دون عقده اتفاقية مع السوق الأوروبية المشتركة ودون عقد اتفاقية استراتيجية مع الولايات المتحدة.. لقد استطاع الاقتصاد الاسرائيلي ، بفضل هذه العلاقات الوثيقة مع اقطاب الرأسمالية العالمية ، وبفضل المعونات والتدفقات البشرية التي تلقاها ، تحقيق انجازات في عدد من القطاعات، مكنته من الوصول الى متوسط للدخل بلغ في عام ١٩٩٣ حوالي ١٣٧٠٠ دولار للفرد (اي ١٨ ضعفا لدخل الفرد في دول الطوق البالغ ٧٥٠دولار، او ٢،٤ مثلا للمتوسط العربي العام او ٥و١ مثلا للمتوسط في دول مجلس التعاون الخليجي الغنية).

وقد امكنه تحقيق هذا عن طريق التخصص في بعض الصناعات بالتعاون مع النظام العنصري، الذي كان يحكم جنوب افريقيا على رأسها الصناعات الحربية الالكترونية وصناعة الماس كما جرت الاستعانة بأيد عاملة فلسطينية رخيصة فضلاً عن نهب الممتلكات الفلسطينية .. ورغم هذا المتوسط المرتفع ، بقي الاقتصاد المحلي يعاني من مشاكل عديدة ، وهو غير مؤهل بوضعه الحالي لأن يعمل كاقتصاد مدني قادر على تحقيق مطرد في ظل التسوية.

ومن ثم ،فإن التوجه الاقتصادي الجديد الذي تحاول حكومة الليكود تطبيقه في إسرائيل

سيؤدي الى تخفيض التقديمات الاجتماعية التي تتعهدها الدولة منذ قيامها، والتي ساهمت بدورها في حصول الفرد الأسرائيلي على امتيازات هامة كبيرة ، شجعت بدورها على الهجرة اليهودية الى اسرائيل، وخفضت معدلات النزوح منها الى الخارج .. بمعنى ان الامتيازات التي يحصل عليها المستوطنون ليست مجرد تقديمات اجتماعية تقدمها الدولة اسوة بغيرها من الدول المتقدمة الاخرى ، وإنما هي امتيازات لها دور وظيفي «سياسي /اقتصادي ».. ذلك ان اسرائيل كدولة تتحمل عبء هذه الامتيازات حتى تؤمن مستوى حياة لائقة لمستوطنيها، يتساوى مع مستوى الحياة الاوروبي والامريكي، من دون ان تكون لديها الموارد اللازمة لذلك ، كغيرها من الدول ..مما يوقع موازنتها في عجز دائم لا تستطيع تلافيه ،إلا من المساعدات التي تغدق عليها من الخارج.

النقطة الثانية: الحضور القوي والمكثف للقرار السياسي الاقتصادي المركزي في «اسرائيل» واهم ركائز هذا الحضور سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية وأوجه استخدامها.. إن الدولة في «اسرائيل» قد اصبحت، وخاصة منذ اواخر الثمانينات، مالكة لمعظم الأراضي ، ولموارد المياه والطاقة، والمناجم والراديو والتلفزيون ، والصناعات العسكرية، كما انها اصبحت (بعد أزمة ١٩٨٣المالية وامتداداتها) في حكم المالكة للبنوك الأربعة، وهي تستخدم القيود القانونية والادارية والعرفية للرقابة على الاستثمارالأسرائيلي داخل اسرائيل ، الاستثمار الأسرائيلي في الخارج ، الاستثمار الاجنبي في اسرائيل.. ويحقق القطاع العام والهستدروت (الاتحاد العام للعمال) ٦٠٪ من الاستثمارات و٤٥٪ من ناتج الصناعات التحويلية، كما ان القطاع الخاص لا يسيطر على اكثر من ثلث الزراعة.

ومن ثم، فان تخفيض قدرة الدولة على التدخل في الحياة الاقتصادية، يداعب، على ما يبدو، طموحات بعض الفئات من الطبقة الوسطى ورجال الاعمال الاسرائيليين، الذين طالما تذمروا من تدخل الدولة وحدِّها من طموحاتهم، حيث يعتقد هؤلاء بأن السبيل الى خروج اسرائيل من مشكلاتها الاقتصادية ، إنما يتم من خلال تقليص تقديماتها الاجتماعية واطلاق حرية السوق والانفتاح على الاستثمارات الخارجية وبدوره فإن الليكود يرى في هذه الاتجاه توسيعا لنفوذه ولقاعدته الاجتماعية واضعافا لنفوذ خصمه (حزب العمل) الذي يستمد جزءاً كبيرا من نفوذه من نقابات العمال (الهستدروت) ومؤسسات الدولة الاقتصادية، ويريد الليكود من وراء برنامجه الاقتصادي الايحاء بان تخفيض اعباء الدولة وتحرير الاقتصاد وتشجيع الهجرة اليهودية، هي السبيل لتخليص اسرائيل من مشكلاتها الاقتصادية ،وان «السلام» واقامة علاقات اقتصادية ، مع الاقطار العربية ليسا هما المحفز الوحيد لنمو الاقتصاد الاسرائيلي ، كما يدعي حزب العمل .

وهكذا، فإن الخط الواصل فيما بين النقطتين السابقتين، يؤكد ان ما اشرنا إليه، من ان «اسرائيل» على عتبة انقلاب اقتصادي كبير سيكون له انعكاس كبير على طبيعتها ودورها في المنطقة، هذا في حال استطاعت حكومة نتنياهو تطبيق برنامجها.

ومصطلح «الانقلاب الاقتصادي» ليس المقصود به المبالغة بما يجري، وانما هو توصيف حقيقي لما ستؤدي اليه الامور، في حال استمرت الحكومة بخطها هذا ، خاصة اذا مالاحظنا القوة الرهيبة لنقابات العمال (الهستدروت) من جهة ، ومن جهة اخرى طبيعة الدور الذي تمثله «اسرائيل» في المنطقة.

فمن جهة.. تبدو القوة الرهيبة للهستدروت في كونه يجمع بين صفتين متناقضتين لا يمكن فهم الجمع بينهما إلا في ضوء الدور الخاص لهذا التنظيم في اقامة الدولة الصهيونية ، ودعمها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.. الصفة الاولى، هي تمثيل العمال والدفاع عن حقوقهم بالقدر الذي لايهدر المصالح الاقتصادية لاسرائيل ، والصفة الثانية ، هي قيامه بدور صاحب العمل الذي يملك مشروعات انتاجية ذات طابع إحتكاري تستخدم العمال على نطاق واسع ، وتعاملهم كأي صاحب عمل اخر، ومن خلال هذه الصفة المزدوجة يعطي الهستدروت لنفسه رسالة خاصة هي القيام بدور الحارس الامين الذي يحافظ على نقاء «الطابع الصهيوني » للنشاط الاقتصادي في إسرائيل.

ومن جهة أخرى، فأن إسرائيل منذ قيامها، ليست مجرد مشروع استعماري - اقتصادي (على غرار الجزائر أو جنوب أفريقيا)، وإنما هي مشروع إستيطاني احلالي له دور سياسي - وظيفي في المنطقة، وهي من ناحية الجدوى الاقتصادية مشروع خاسر (حتى معظم اصحاب رؤوس الاموال اليهود لايستثمرون أموالهم فيها).. وهي بهذا المعنى ليست دولة قائمة بذاتها وليست لذاتها (أي لمجموع مواطنيها) وذلك بسبب قلة الموارد وندرتها وبسبب التكلفة الامنية الباهظة المطلوبة لتأمينها، وكذلك بسبب ارتفاع مستويات المعيشة فيها مقارنة بالموارد .. ناهيك عما تعانيه إسرائيل ، أيضا، من عجز دائم في موازنتها، وكذلك من عجز في ميزانها التجاري، إضافة الى أنها دولة مدينة بمبالغ طائلة تقدر بأكثر من ٢٠ مليار دولار، وهو مبلغ كبير بالنسبة لعدد سكانها.

في هذا الاطار، إطار الدور السياسي - الاقتصادي المناط بالدولة في «إسرائيل» من الصعب تصور إمكانية وصول الانقلاب العسكري الذي يريده نتنياهو الى نهاياته المنطقية، فهذا يتناقض مع طبيعة «اسرائيل» كدولة عنصرية - يهودية - كما يتناقض مع دورها السياسي الاستراتيجي في المنطقة.

ومن ثم، يصبح التساؤل الذي يطرح نفسه، هو: ترى، كيف يمكن أن تؤثر مثل هذه الوضعية التي يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي، راهنا ، على توجهات النخبة السياسية الحاكمة في إسرائيل نحو التسوية؟!.. بعبارة اخرى، كيف تساهم الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل ، في تحديد الملامح العامة لمجريات عملية التسوية في الشرق الاوسط؟!

في محاولة الاقتراب من هذا التساؤل ، والنقاط الاساسية التي لابد ان تعتمد عليها إجابته، لابد من التعرض لهيكل الاقتصاد الاسرائيلي ، ومؤشرات إدائه، وعلاقاته الدولية ، والتغيرات في السياسات الاقتصادية الاسرائيلية ، داخليا وخارجيا .. ومدى تأثير كل ذلك على التحرك الاسرائيلي في الاطار العام لعملية التسوية.

في هذا الاتجاه، لابد في اعتقادنا، من التعرض للنقاط الثلاث التالية :

أولا: السمات العامة للاقتصاد الاسرائيلي

ثانيا: العوامل الحاكمة للاقتصاد الاسرائيلي

ثالثا: الاقتصاد الاسرائيلي والاحتمالات المستقبلة للتسوية★

أولا: السمات العامة للاقتصاد الاسرائيلي

لعل الملاحظة المبدئية ، في ما يتعلق بالاقتصاد الاسرائيلي، انه اقتصاد رأسمالي في جوهره، اقتصاد يقوم على حركة القوى التلقائية للسوق.

وهو نفس الحكم الذي يصدره أيزنشتات قائلا:«يعتبر الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد سوق بحت، بمعنى انه لايتضمن وحدات دائمة ذات اكتفاء ذاتي متحكمة تحكما مطلقا، وان كل المنتجات - باستثناء بعض المحاصيل الزراعية بصفة جزئية - تنتج للسوق المحلية وللاسواق الخارجية، وانها لا تستهلك في الداخل وحدات الانتاج».. ان مجموعة من الاسواق تشكل مجموع الاجهزة التنظيمية للاقتصاد الاسرائيلي وفي مقدمتها سوق العمل واسواق السلع وسوق النقد والمال.

والواقع، أن الاقتصاد الاسرائيلي ليس «أي» اقتصاد سوق .إذ انه لس اقتصادا رأسماليا تقليديا..فهو من ناحية، ليس بالاقتصاد الراسمالي التقليدي على النحو الذي نعرفه مثلا في المانيا الغربية او فرنسا او الولايات المتحدة ، حيث تتصدى الاحتكارات الراسمالية لإدارة الاقتصاد

★ سوف يتم دراسة النقطتين الثانية والثالثة في القسم الثاني من هذه الدراسة.

مباشرة وفي ائتلاف مع الدول .

فالاحتكارات الاساسية في إسرائيل انما توجد بأيدي الوكالة اليهودية، او بأيدي الهستدروت، او بأيدي الدولة نفسها ، وقلما توجد بايدي الراسمالية الإسرائيلية، سواء كانت محلية او دولية، كما إنه، أيضا، ليس «أي» اقتصاد سوق، من حيث انه لم ينشأ كـ (ثمرة) للتطور التاريخي للمجتمع اليهودي ، لم ينشأ بالتحديد نتيجة لتراكم ذاتي، بدأ بدائيا ثم انتهى رأسماليا، وهو من حيث شكل علاقات الإنتاج بداخله اومن حيث تركيب هيكل الانتاج فيه، او من حيث نصيب التراكم الرأسمالي في تشكيل الدخل القومي ، او من حيث طريقة توزيع فائض القيمة المتولد فيه ، انما يعتبر قطعة من الرأسمالية العالمية منقولة الى فلسطين .. وفي هذه الظروف فان امكانية اتجاهه للاستقلال من راس المال العالمي ، إنماتعني ببساطة نهاية هذا الاقتصاد الحالي .

وربما هذا ما يتبدّى بوضوح إذا ما لاحظنا كيف ساهمت حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧ في إحداث « نقلة» نوعية في مسار الاقتصاد الإسرائيلي ..فحتى ذلك العام (١٩٦٧) كان تطور بنى ذلك الاقتصاد قد ارتبط - بصورة طاغية - بالاهداف السياسية ، والإجتماعية للدولة الصهيونية ذات البنى المحدثة تاريخيا ، وماديا، وهذا ما يظهر - على المستوى السياسي - في اقتران خطوات البناء الاقتصادي بسعي الادارة الاسرائيلية الى زيادة قيمة المعونات الخارجية .. وفي هذا الاطار اعتبر المال«وسيلة تجمع من الخارج لبناء مشاريع ذات اهداف سياسية ، واجتماعية بغض النظر عن العقلانية الاقتصادية». وخضع التخطيط، والفعل الاقتصادي برمته، لاعتبار الاستراتيجية السياسية، بصورة شبه مطلقة، في ظل سيطرة النخبة السياسية البيروقراطية لحزب العمل على السلطة السياسية، وعلى المؤسسات الاجتماعية، والنقابية، وفي ظل تاثير الاوساط المالية في التخطيط الاقتصادي، والقرار السياسي. ويظهر ارتباط التطور الاقتصادي برمته لإعتبار الاستراتيجية السياسية بصورة شبه مطلقة في ظل سيطرة النخبة السياسية البيرقراطية لحزب العمل على السلطة السياسية وعلى المؤسسات الاجتماعية والنقابية وفي ظل ضعف تأثير الاوساط المالية في التخطيط الاقتصادي بالأطراف السياسية في السعي لتوسيع فضاء الاستثمارات الاقتصادية لإستيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين وربطهم الى الية اقتصادية واجتماعية ثابتة يطغى عليها مظهر العدالة في التوزيع وفي الفرص المتاحة.

إلا أنه بعد العام ١٩٦٧ اشتد الاعتراف بالدور المتعاظم لآليات قوة السوق التلقائية في تخصيص الموارد وفي تحديد الاسعار وكان هذا نتيجة مباشرة لزيادة قوة الراسمالية البيروقراطية الحاكمة وبخاصة داخل الهستدروت.. وعلى سبيل المثال فلقد طالبوا بان يلعب القطاع الحكومي دور الشريك فقط وان يتقلص تاثير قطاع الهستدروت على الاقتصاد وتكمل حكومة

الليكود هذه التحولات بما تسميه (الثورة الاقتصادية) وذلك بتحرير اقتصاد الدولة والانتقال نهائيا الى «الاقتصاد الحر» رغم ذلك او بالرغم من محاولات الليكود«تحرير الاقتصاد الإسرائيلي».. إلا إنه إلى الان فان السلطة المركزية للدولة وكما تتجسد في الحكومة الإسرائيلية على وجه التحديد تلعب الدور الحاسم في توجيه الاقتصاد القومي على الرغم من الدور الكبير للقطاع الخاص في ذلك الاقتصاد ..وتزاول الحكومة هذا التاثير في البيئة الاقتصادية ومن خلال السياسات النقدية والمالية وسياسة الاجور والهجرة واستخدامات الاراضي والدفاع وفضلا عن ذلك ترتفع نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج القومي الاجمالي بحيث تعدت ٥٠ بالمئة في بعض السنوات كما يساهم القطاع الحكومي (بخاصة إذا اضيفت اليه مشروعات الهستدروت) بأقل من نصف الناتج القومي الاجمالي بقليل .

على هذا النحو يمكن القول باطمئنان ان الاقتصاد الاسرائيلي وان كان ليس «أي» اقتصاد سوق الا انه يعتبر نموذجا لاقتصاد رأسمالية الدولة إذا جاز هذا التعبير وذلك من منظور «دور الدولة الحاسم في الاقتصاد الاسرائيلي».

بيد ان محاولة التعرف على ملامح الصورة اكثر صورة الاقتصاد الاسرائيلي والسمات العامة التي يتميز بها لابد ان تشير إليها النقاط الثلاث التالية :

- عوامل الانتاج
- القطاعات الانتاجية
- المجمع العسكري الصناعي

(١) عوامل الانتاج

من نافل القول ان حجم الانتاج لأي بلد تحدده وفرة عوامل الانتاج التي «يتحصل » عليها هذا البلد والتي هي بصورة عامة: قوة العمل والموارد المالية المتوافرة والموارد الطبيعية المتاحة كما ان حجم الانتاج الاقتصادي الحاصل تحدده درجة توظيف هذه العوامل الثلاثة في العملية الانتاجية ودرجة انتاجية كل عامل منها ويمكن تناول كل من هذه العوامل من حيث الحجم والفعالية الانتاجية ودرجة التوظيف في الاقتصاد الإسرائيلي على الشكل التالي:

قوة العمل ونسبة التشغيل

في عام ١٩٩٤ بلغت قوة العمل ١٤٠,٣٪ مما كانت عليه عام ١٩٨٥ إذا ارتفعت من ١,٤٤٦,٠٠٠ عامل عام ١٩٨٥ إلى ٢,٠٢٩,٦٠٠٠ عامل عام ١٩٩٤. على ذلك اصبح

هنالك ٣٧ معيلا لكل مئة فرد عام ١٩٩٤ في مقابل ٣٣,٨ معيلا لكل فئة فرد عام ١٩٨٥، ويعود ذلك الى عدة اسباب نجد تلخيصا لها في نمو قوة العمل بنسبة اعلى من نسبة نمو السكان خلال هذه الفترة.

بعبارة اخرى .. إن النمو في قوة العمل يعود اساسا إلى عنصرين:

الاول ،هو ما يمكن تسميته العامل الطبيعي إي النمو في عدد السكان .. اما العنصر الثاني فهو اجتماعي ويرجع الى تطور نسبة التشغيل وتحديدا رفع نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل والتي تسارع حركتها لتقترب من نسبة مساهمة الذكور الذين ارتفعت نسبة التشغيل بين صفوفهم ايضا.

ومع ارتفاع نسبة التشغيل كان من المنطقي ان تتأثر نسبة البطالة وهو ما يدو واضحا من خلال انخفاض معدل البطالة من ١٠,٤ بالمئة سنويا في المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٢ الى ١٠ بالمئة عام ١٩٩٣، ثم انخفض الى ٧,٨ بالمئة عام ١٩٩٤ في ظل تزايد الاستثمارات الجديدة الممولة محليا واجنبيا علما بان الجانب الأعظم من هذه البطالة هو بطالة فنية واحتكاكية ناجمة عن وجود وفرة في العمالة الفنية اكثر من فرص التشغيل المتاحة لها او وجود فجوة بين ترك البعض لأعمالهم وبين حصولهم على اعمال جديدة.. وتعاني إسرائيل من نقص في العمالة «غير الماهرة » يقدر بما يقرب من ١٥٠ الف عامل وكانت إسرائيل تعتمد على العمالة الفلسطينية من الضفة وغزة للعمل في قطاعات الزراعة والبناء والنظافة والغزل والنسيج لكنها بدأت تقلل اعتمادها عليها في اطار ضغوطها الاقتصادية على الشعب الفلسطيني وبدات تستبدلهم بعمالة من دول مثل الفلبين وتايلند وتركيا .

وهنا تجدر الإشارة الى ملاحظتين اساسيتين في ما يتعلق بدرجة توظيف «قوة العمل » في اطار الاقتصاد الإسرائيلي:

الملاحظة الاولى : خلال عقد من الزمن وبالتحديد خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ هبطت نسبة الأمية بين إجمالي السكان الذين تبلغ اعمارهم ١٥ عاما أو أكثر من ٦,٢ بالمئة عام ١٩٨٥، الى ٤,٥ بالمئة سنة ١٩٩٤ (٢٧,٥بالمئة نقصان) وارتفعت نسبة الذين حصلوا على ١٣ سنة دراسية او اكثر من ٢٢,١ بالمئة الى ٣٠,٦ (٣٨ بالمئة زيادة) اما الذين حصلوا على ١٦ سنة دراسية او اكثر فقد ارتفعت نسبتهم من ٩,١ بالمئة الى ١٣بالمئة (٤٣ بالمئة زيادة) وهبطت نسبة الذين حصلوا على اقل من خمس سنوات دراسية من ٩,٩ بالمئة الى ٧,٦ بالمئة (٣٣ بالمئة نقصان).

هذا يعني ان تقدما كبيرا كان قد تحقق من منظور «ثقافة قوة العمل الإسرائيلية » فعدد

المهندسين والعلماء والباحثين الجامعيين تضاعف منذ سنة ١٩٦٠ كما ان استيعاب الصناعة للمهنيين واصحاب الثقافة العلمية ازدادت أيضاً وبمعدلات عالية ..اضف الى ذلك ان الجيش يقوم بتوظيف عدد كبير من المهندسين والعلماء خصوصا منذ مطلع السبعينات وبعد استخدام الاسلحة ذات التكنلوجيا العالية.

الملاحظة الثانية: ان توزيع قوة العمل على مختلف القطاعات الاقتصادية قد اتصف بازدياد حصة قطاع الخدمات على حساب القطاعات الانتاجية ..وحسب الارقام المتوافرة فقد سجلت حصة قطاع (المالية والعامة) في غضون عشرين عاما (١٩٧٠-١٩٨٩) ازديادا مطردا اذ ازداد عدد العاملين في القطاع بمعدل ٣,٧ بالمئة ومن ثم ازدادت حصة القطاع ١٠ بالمئة في نهاية عقد الثمانينات.

بيد ان هذا التغير في توزيع قوة العمل من القطاعات الانتاجية الى قطاع الخدمات ليس ظاهرة سلبية فهو يصاحب التقدم الاقتصادي اذ ان انخفاض نسبة العاملين في قطاع الزراعة مثلا يصاحب التقدم العلمي وزيادة استعمال الآلآت الحديثة تزيد من انتاجية العامل الزراعي وبالتالي فإن القطاع الزراعي لايحتاج مع التقدم الاقتصادي الى زيادة العمل نفسها في القطاعات الاخرى ولاسيما قطاع الخدمات ..فمن المعروف ان إنتاجية العامل في هذا القطاع تتقدم ببطء اكثر من إنتاجية العامل في القطاعات الاخرى مثل الزراعة والصناعة وهناك دراسات تشير الى ان انتاجية العامل الزراعي في اسرائيل هي من اعلى المستويات في العالم فقد سجلت بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٨١ زيادة بمعدل ٥ بالمئة سنويا وهي نسبة عالية جدا اذ انها تعني ان العامل الإسرائيلي في قطاع الزراعة كان يضاعف انتاجيته كل ١٤ سنة وللمقارنة فان انتاجية العامل الياباني في قطاع الزراعة كانت في الفترة نفسها تتضاعف كل ٢٩عاما.

وفي ذات الاطار اطار المقارنة فان التفوق الياباني هو طبعا في قطاع الصناعة اذ ان إنتاجية العامل الياباني في هذا القطاع كانت تزداد بمعدل ١,٩ بالمئة اي ان العامل الياباني كان يضاعف إنتاجه الصناعي كل ١١,٥ عام في حين كان العامل الإسرائيلي يتطلب ٣٧ عاما تقريبا كي يضاعف انتاجه الصناعي رغم ذلك وبالرغم من ان زيادة الوزن النسبي لقطاع الخدمات هي سمة للاقتصادات الصناعية المتقدمة إلا ان الوضع يبدو شديد التطرف في اسرائيل حيث يشكل قطاع الخدمات نسبة أعلى من الدول الصناعية المتقدمة كثيرا ويقترب من المستويات السائدة في مستعمرة هونج كونج (٨٢ بالمئة للخدمات) التي تعد مركزا ماليا وتجاريا اقليميا ودوليا بالاساس تعتمد على علاقاتها بالاقتصادات الاخرى.

ويعود هذا الامر في إسرائيل الى ضخامة قطاع الخدمات فيها المرتبط بكون إسرائيل

مجتمعا يتلقى مساعدات وتحويلات ضخمة من الخارج بلغت ٦,٦ مليار دولار عام ١٩٩٤ ويقوم بانفاق جانب معهم منها على خدمات لم يكن الاقتصاد الإسرائيلي ليتمكن من توفيرها للاسرائيليين لولا المساعدات الخارجيية كذلك فان تيار الهجرة الى إسرائيل يشكل دائما عاملا منعشا لقطاع الخدمات في مجالات المصارف والنقل والتأمين.

الموارد المالية المتوافرة:

تتكون الموارد المالية المتاحة لبلد ما من عملية الاستثمار التي تمولها الادخارات المحلية الخاصة والادخارات الحكومية والمساعدات او القروض الاجنبية ونجد في إسرائيل ان حجم الادخارات المحلية كان يصل دوما الى مستويات مرتفعة لأن الدخول مرتفعة نسبيا من ناحية ولأن سياسة الحكومة الضريبية تشجع على الادخار من ناحية اخرى اما الادخار الحكومي فقد كان وما زال سلبيا (العجز في الحكومة).

وعليه، فان مجموعة الادخار المحلي والادخار الحكومي (الادخار القومي) يكون صغيرا جداً وفي أحيان كثيرة يكون سلبا ولهذا فان تمويل الاستثمار الذي يقود الى التراكم الرأسمالي يعتمد في اسرائيل على المساعدات والقروض الأجنبية اعتمادا اساسيا.

بل ان الملاحظ ان نسبة التمويل المحلي للادخار بعد ان كانت في الخمسينيات والستينيات ٩بالمئة تقريبا اصبحت في السبعينات والثمانينات سالبة ومعنى هذا ان التمويل الأجنبي كان يفوق حجم الاستثمارات اي التمويل الاجنبي كان يمول ايضاً جزءاً من الاستهلاك إلا انه منذ النصف الثاني من الثمانينات ارتفع حجم الموارد المتاحة والمستخدمة وبالاسعار الثابتة من ١٢١,٧ مليار شيكل سنة ١٩٨٥ الى ٢٠٨,٥ مليار شيكل سنة ١٩٩٤(بالمئة زيادة) وأتيحت الموارد من خلال: اولا :الناتج المحلي الذي ارتفع من ٨٥,٤ مليار شيكل إلى ١٣١,٨ (٥٤ بالمئة زيادة) ثانيا: الواردات وقد ارتفعت من ٣٦,٨ مليار شيكل إلى ٧٦,٧ مليار شيكل (١٠٨ بالمئة زيادة).. ويؤشر ما تقدم الى تزايد اعتماد إسرائيل على رصيد الاستيراد لتوفير الموارد .وماتقدم يؤشر الى ان «التراكم الرأسمالي »في إسرائيل إنما يعتمد على عنصرين مهمين:

الاول، دور الحكومة في النشاط الادخاري والاستثماري فللحكومة دور فعال في الأسواق المالية وهي قادرة على السيطرة الكاملة تقريبا على النشاط الادخاري .. ولاشك ان سيطرة الحكومة الاسرائيلية او الدولة بالاحرى على النشاطات الإدخارية والاستثمارية وبالتالي «التراكم الراسمالي» إنما تعكس «ايديولجية» الأحزاب العمالية التي ارست دعائم الاقتصاد ألإسرائيلي ..وكما رأينا فان ايديولوجية العمال مبنية على اساس الشك في قدرة السوق الحرة على توجيه

العملية الاستثمارية وفق المصلحة القومية (اي مصلحة المشروع الصهيوني).

اما العنصر الثاني، المهم في عملية «التراكم الأسمالي» في إسرائيل فهو دور المساعدات الخارجية والتمويل الأجنبي ودور الاستدانة من اسواق المال ومن المهم ان نلاحظ في هذا الاطار ان إسرائيل تعتبر من اكثر الدول اعتمادا على «الدين» وان نسبة من هذا الدين هي اما للحكومة الامريكية واما مأخوذة من اسواق المال بضمانات امريكية لذلك فان هذا الدين يتم بصورة عامة باسعار الفائدة في الاسواق .. وفي بعض الاحيان تعفي الحكومة الامريكية إسرائيل من سداد الدين كما ان هناك مصدرا اخر هو بيع السندات ألإسرائيلية في الاسواق الامريكية والاوروبية وتدفع السندات ألإسرائيلية فائدة اقل من سعر السوق ويعتمد شراؤها تبرعا لاسرائيل فائدة اقل من سعر السوق ويعتمد شراؤها تبرعا لإسرائيل الى حد بعيد ..ولهذا فإن أعباء الدين الذي يتم عن طريق السندات اقل من اعباء الدين العادي ويعني هذا انه لو كان على إسرائيل ان تستدين من السوق مثل باقي دول العالم (وخصوصا دول العالم الثالث) من دون المعاملة الخاصة التي تحصل عليها لكانت أعباء الدين الخارجي اكبر كثيرا مما عليه (في العام ١٩٩٠، كان الدين الخارجي يساوي ٣٠٠٠ دولار لكل فرد في إسرائيل).

الموارد الطبيعية المتاحة:

الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد صغير الحجم فقير الموارد وبالرغم من ان تعداد سكان إسرائيل قد تزايد بنسبة ٢٨,٢ بالمئة خلال الفترة من عام ١٩٨٥ (٤,٢٦٦,٢٠٠ نسمة) الى العام ١٩٩٤ (٥,٤٧١,٥٠٠).. إلا ان هذا الحجم لا يشكل من الناحية الاقتصادية « قاعدة» تكفي لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجية في حجمها الامثل اي ان الانتاج في مثل هذا المجتمع ليس «اقتصاديا» بالتعبير الفني مما يقضي تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المشروعات واعانتها وهو ما يحدث فعلا في إسرائيل.

أضف الى ذلك ان مساحة اسرائيل البالغة حوالي ٢٠,٥ الف كلم٢ هي مساحة ضئيلة فضلا عن ان نصفها تقريبا يقع في المنطقة القاحلة في صحراء النقب وهذا يجعل الموارد الزراعية في اسرائيل محدودة للغاية كما يضفي على المياه اهمية محورية في التخطيط الاستراتيجي لاسرائيل ..ونتيجة لضيق الرقعة هذا يقلل بشدة نصيب أسرائيل من الموارد الطبيعية التي يبرز في مقدمتها البوتاس والفوسفات كما يوجد الحديد بكميات قليلة ونوعية منخفضة وتعاني اسرائيل ايضاً فقرا في موارد الطاقة إذ يقارب إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي الـ (١) بالمئة فقط من استهلاكها السنوي .

٢ – القطاعات الانتاجية :

يترافق التقدم الاقتصادي عادة مع التصنيع اي زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي على حساب تراجع حصة القطاع الزراعي ومن المعروف ان التطور الاقتصادي في مراحل لاحقة يتميز بازدياد حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي على اساس ان كثيرا من الخدمات يكون مكملا للنشاط الصناعي وعلى اساس ان ارتفاع مسوى المعيشة يتطلب زيادة مطردة في الخدمات.

ولعل الجدير بالانتباه هنا ان هذين التطورين كانا قد حدثا فعلا في الاقتصاد الإسرائيلي فمنذ مطلع الستينات بدأت مساحة الارض وكمية الموارد المائية تضعان حدا أعلى لقدرة القطاع الزراعي على النمو واخذ الاهتمام الأساسي في مجال التنمية يتحول نحو القطاع الصناعي كذلك نلاحظ ان قطاع الخدمات بدأ يسجل تزايدا مطردا في الثمانينات .

وطبقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم الصادر في عام ١٩٩٦،، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي نحو ٧٧,٨ مليار دولار عام ١٩٩٤، طبقاً لسعر الصرف السائد، وبلغ نحو ٨٢,٢ مليار دولار طبقا للقدرة الشرائية للدولار وفيما يتعلق بهيكل الاقتصاد الإسرائيلي فان ناتج قطاع الصناعة يشكل نحو ١٦,٨ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي الإسرائيلي عام ١٩٩٢ في حين مثل الناتج الزراعي نحو ٤٠,٨٪ من الناتج المحلي الإسرائيلي في العام ذاته اما ناتج قطاع الخدمات فقد شكل نحو ٧٨,٤ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي الاسرائيلي.

ولعل الاقتراب من القطاعات الانتاجية للاقتصاد الإسرائيلي لابد وان يتم عبر اهم هذه القطاعات بالنسبة الى الاطار العام الحاكم لهذه الدراسة ونعني بها: القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية.

القطاع الزراعي:

اتسم الاقتصاد الإسرائيلي بجملته ومنه الزراعة بالتوسع السريع نتيجة الاستيراد الموسع لرؤوس الاموال (وقد تم صرف النظر عن التعقل الاقتصادي وا عتبرت النقود وسيلة تجمع من الخارج لبناء مشاريع ذات اهداف سياسية واجتماعية) انعكست هذه المسالة بصورة خاصة على قطاع الزراعة باعتباره القطاع الاشد صلة بالاطروحات العقائدية الصهيونية والدعوات لاقامة مجتمع المساواة وباعتباره القطاع الأشد صلة بعناصر امن اسرائيل الغذائي .. ومن ثم تشكل الزراعة بما تنطوي عليه من مضامين اقتصادية واجتماعية وامنية محورا مركزياً من المحاور التي يقوم عليها الاقتصاد الاسرائيلي .. وعلى ما يبدو فان المسار الذي فرضته الظروف العملية لتطور

قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي قد ساهم في خلق جملة من المقدمات التي تجعلنا نخلص الى نسبية مقولة (محورية القطاع الزراعي في اسرائيل).

والواقع ان ذلك يعود في ما يعود اليه الى نقطتين اساسيتين ساهم الخط الواصل بينهما في نسبية المقولة المشار اليها.

النقطة الاولى: تعتبر اسرائيل من الدول ذات الانتاج الزراعي المتوازن اي انها قادرة على سد حاجة السوق المحلية من الطعام وقادرة بواسطة صادراتها الزراعية على دفع ثمن ما تستورده من السلع الخاصة بالقطاع الزراعي .. وقد جاء ذلك كنتيجة لمرحلة تمتد الى ثلاثة عقود مضت إذ تميزت هذه المرحلة -وعلى ارضية تطور البحث والابتكار والزيادة في حجم الكادر الفني في اسرائيل - باستخدام عال للتكنولوجيا والاساليب الجديدة في الزراعة بهدف تطوير انتاجية وحدة المساحة اضافة الى تطوير نوعية الزراعات بحيث تلبي حاجة الصناعات الزراعية اولا وترفع نسبة مساهمة الناتجات الزراعية في التصدير ثانيا .

النقطة الثانية: رغم ذلك فقد تناقص الوزن النسبي لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي كما تناقص الوزن النسبي للعمالة في هذا القطاع ويكفي ان نشير في هذا المجال الى هبوط الوزن النسبي للزراعة في الناتج المحلي الى ٢,٤ بالمئة عام ١٩٩٤ في مقابل ٣,٣ بالمئة عام ١٩٩٠ و٥ بالمئة عام ١٩٨٥ و٦,٢ بالمئة ١٩٨٠ بكلمة اخرى لم يبلغ الوزن النسبي لقطاع الزراعة سنة ١٩٩٤ إلى ٤٧ بالمئة على التوالي من الوزن الذي كان له سنتي ١٩٨٥ و١٩٨٠ على التوالي .قطعا هناك اسباب عديدة أدت الى ذلك واهم ما ياتي في هذا الشأن هو التقدم الاقتصادي الذي يقترن بزيادة الوزن النسبي لمساهمات القطاعات الاقتصادية الاخرى وعلى رأسها الصناعة في تكوين الناتج المحلي .. هذا بالاضافة الى المشكلات التى تعاني منها الزراعات وخاصة فيما يتعلق بمحدودية افاق التوسع الناشئة من مصادر المياه وضيق المساحات المطلوبة والصعوبات التى يعانيها تصريف الانتاج الزراعي .. اما من جهة تناقص نسبة العمالة الخاصة بالزراعة فيعود الى التقدم التكنولوجي واستخدام الآلات الحديثة التي ترفع كفاءة العامل الزراعي ومقدار انتاجيتة وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يترافق مع نقص عدد العمال اللازمين للانتاج الزراعي.

القطاع الصناعي:

أهم ما يميز هذا القطاع في الاطار العام للاقتصاد الإسرائيلي هوالتطور المتسارع على مدارالعقود الثلاثة الماضية وهو التطور الذي تميز بالاتجاه للتمركز وزيادة دور الصناعات الثقيلة والالكترونية والكهربائية وارتفاع مساهمتها في تشكيل الناتج القومي مما يؤدي الى احتلال

الصناعة صدارة قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي كقطاع الاقتصاد الإسرائيلي كقطاع رائد ..وحتى اواخر السبعينات كانت الصناعة تسهم بحو ٢٧ بالمئة من الناتج القومي الصافي وكان اسهامها في الزيادة التى حققها الناتج القومي ٥٢ بالمئة سنويا كان الإنتاج الصناعي ينمو - بمعدل سنوي يبلغ ١٥ بالمئة كمتوسط مما يشير الى اضطرار تنامي دور الصناعة في الاقتصاد.

والواقع ان هناك العديد من العوامل التي ساعدت على التطور والنمو الذي شهدته الصناعات الإسرائيلية هذا الشكل الذي اصبح معه القطاع الصناعي قطاعا رائدا في الاطار العام للاقتصاد الإسرائيلي .

فمن جانب أحدثت الصناعات العسكرية والاهتمام بصناعات التصدير تغيرا جوهريا في بنية الصناعة العسكرية .. فلقد تراجع الوزن النسبي للصناعات التقليدية ونما دور صناعات التكنولوجيا العالية والصناعات التي تنتج سلعا للتصدير بصورة واضحة في السنوات العشرين الماضية فبينما كانت صناعة الالماس تشكل نصف الصادرات الإسرائيلية تقريبا اصبحت الان لاتشكل اكثر من ربع حجم التصدير الصناعي هذا في الوقت الذي تضاعف فيه إنتاج الكترونيات وزاد حجم تصديرها عشرة اضعاف.

من جانب ثان، الانتقال من مرحلة إنتاج السلع الصناعية البديلة من السلع الاجنبية الى مرحلة انتاج سلع التصدير قد قطع شوطا كبيرا في السنوات العشرين الماضية ففي الستينات كانت إسرائيل لا تصدر اكثر من٢٠ بالمئة من انتاجها الصناعي اما في اواخر الثمانينات فلقد اخذت تصدر ٤٧ بالمئة وهذا تطورمهم لأنه يشير الى قدرة الصناعة الإسرائيلية على دخول المنافسة في الاسواق العالمية من ناحية ولانه من ناحية اخرى ضروري لزيادة رصيد «العملة الصعبة» اللازمة لدفع تكاليف الاستيراد وسداد الديون الخارجية من جانب ثالث يعتبر التكوين العلمي المرتفع احد الاعمدة الرئيسية للتطور الصناعي ويتشكل التكوين العلمي داخل اسرائيل من مصدرين: اولهما القدرات العلمية الآتية مع الهجرات.. وثانيهما، التأهيل العلمي داخل إسرائيل.

هذه الجوانب الثلاثة وان كانت تشير الى أهم العوامل التي ساهمت في التطور الذي شهده قطاع الصناعة الاسرائيلي ..فان الاقتراب من الارقام الدالة على هذا التطور يمكن ان توضح الصورة اكثر فقد بلغت قيمة الناتج الصناعي نحو ١١ مليار عام ١٩٩٢ وتسيطر الصناعة التحويلية تماما على قطاع الصناعة الإسرائيلية حيث شكل ناتجها نحو ٩٦,٧ بالمئة من الناتج الصناعي الإسرائيلي في حين شكل التعدين نحو ٣,٣ بالمئة من ناتج تلك الصناعة عام ١٩٩٢ وفقا للكتاب الاحصائي السنوي الصادر عام ١٩٩٥.

قطاع التجارة الخارجية

مع تنامي دور الصناعة في الاقتصاد الإسرائيلي وارتفاع قيمة الناتج الصناعي بالنسبة الى الناتج «القومي» الاسرائيلي تزايد وبشكل مضطرد دورها في اعادة تركيب بنى التجارة الخارجية .. بل ان الدور المتعاظم للصناعة في الصادرات الإسرائيلية يظهر حقيقة النجاح الذي حققه هذا القطاع في التوافق مع الاتجاه الاسرائيلي نحو تصدير ونحو تحقيق الربحية في نشاطها الاقتصادي.

أهم ما يأتي، في هذا الشأن ان وتيرة النمو خلال السنوات العشر الاخيرة قد سجلت تسارعا ملحوظا إذ كانت في النصف الاول من عقد التسعينات أعلى مما كانت عليه في النصف الثاني من الثمانينات ..وإذا كان هذا يؤكد شيئاً فإنما يؤكد ان الاقتصاد الاسرائيلي سار ويسير ضمن نسق جرى تأسيس مكوناته وترسيخها قبل العقد الاخير بفترة طويلة .. ومن ابرز الظواهر القديمة والجديدة محل الحديث ظاهرة فيض الانتاج التي ولدت عادة ظاهرة مترافقة موضوعيا معها هي نزعة التوسع والاندماج مع الخارج.

إن هذه الظاهرة ليست قائمة فحسب بل في تنام متسارع ونجد تأكيدا لما تقدم في تطور نسبة تجارة اسرائيل الخارجية الى الناتج المحلي اذ ارتفعت من ٤٣ بالمئة عام ١٩٥٣ الى ٥٥ بالمئة عام ١٩٦٣ و٧٦ بالمئة عام ١٩٨٥ او ٩٣ بالمئة عام ١٩٩٣ و٩٦ بالمئة عام ١٩٩٤. على ذلك تكون النسبة قد ارتفعت بين سنتي ١٩٥٣ و١٩٩٤ من ٤٣ بالمئة الى ٩٦ بالمئة .. اننا والحال هذه امام تجارة خارجية بالمعنى الشامل للكلمة تكاد تكون مساوية للنتاج المحلي .. ونحن نعرف بصورة قاطعة انه لايجوز الجمع بين السالب والموجب وان ما يترسب في الاقتصاد بالمعنى هو رصيد الاستيراد .لكن ..الا يؤشر ذلك الى امر اكثر اهمية ويقع في نطاق الاقتصاد السياسي وهو الزيادة المتسارعة في اعتماد اسرائيل على الخارج لا بمعنى المساعدات –وهي الأبسط في اية حال وذات أهمية نسبية متراجعة – بل بمعنى اندماج إسرائيل كنظام حياة في الخارج ؟ بكلمة اخرى ألا يؤشر هذا التحول في اسرائيل الداخل الى آلة انتاجية هائلة في حين يقوم الخارج بدور مصدر المدخلات ووجهة المخرجات بنسبة عالية في آن واحد.

في حقيقة الامر تعتمد اسرائيل اعتمادا رئيسيا على التجارة مع العالم الخارجي ..وهذا ما يؤكد العجز التجاري الاسرائيلي والذي بلغ ٥٨٨٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ حسب بيانات الكتاب الاحصائي الإسرائيلي (تشير بيانات البنك الدولي الى ان العجز التجاري في اسرائيل بلغ ٨٣٥٦ مليون دولار في عام ١٩٩٤) في حين بلغ العجز في تجارة الخدمات نحو ٣٤٨٥ مليون

دولار في العام ذاته ليبلغ العجز في تجارة السلع والخدمات نحو ٩،٤ مليار دولار عام ١٩٩٤.

والواقع ان هناك مسالة اساسية كانت قد لازمت وما تزال التجارة الخارجية في اسرائيل وهي الاعتماد على التجارة مع العالم الخارجي حتى ان حجم ما استوردته من الخارج بلغ في السبعينات ثلثي حجم الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة كبيرة جدا بمعنى :ان اسرائيل تستورد تقريبا كل حاجاتها من النفط والموارد الأولية كما انها تستورد سلعا للاستهلاك وللبناء الرأسمالي ..وهناك ثلاث صفات لازمت موضوع التجارة الخارجية في اسرائيل .

أولا: الاعتماد على الاستيراد من الخارج بشكل كبير والذي يتزايد بصورة دائمة فبينما كانت نسبة الاستيراد الى الناتج القومي ألإجمالي لاتزيد على الثلث في الخمسينات ازدادت الى نحو ٤٥ بالمئة في الستينات ووصلت الى اكثر من ٦٠ بالمئة في السبعينات والى نحو ٧٠ بالمئة اواخر الثمانينات ..اما الصفة الثانية، فتبدو من خلال عجز الازدياد المطرد في حجم الصادرات عن ان يكون مساويا لحجم الاستيراد ولهذا فلقد عانت اسرائيل بصورة دائمة من عجز في ميزان المدفوعات التجاري (بينما كانت الصادرات لا تزيد على ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الخمسينيات اصبحت تشكل من ١٥ بالمئة في الستينات وبلغت ٤٠ بالمئة في السبعينات ونحو ٥٠ بالمئة في أواخر الثمانينات).

وهكذا ..فإن وجود العجز الدائم في ميزان المدفوعات التجاري يعني ان اسرائيل كانت دوما قادرة على استعمال موارد اقتصادية من الخارج من دون ان تدفع تكلفتها وقد كانت هذه الموارد تصل احيانا الى نسبة ثلث الناتج المحلي الإجمالي وبفضل هذه الموارد تمكنت إسرائيل من اتباع سياسة استثمار نشيطة من دون ان يكون ذلك على حساب المستوى العام للاستهلاك سواء العام منه او الخاص .

أما الصفة الثالثة وتتمثل في تجارة إسرائيل الخارجية تتركز مع الدول الصناعية المتقدمة حيث صدرت اليها اسرائيل في عام ١٩٩٣ نحو ٧٠ بالمئة من إجمالي صادراتها كما استوردت منها نحو ٨٢،٧ بالمئة من وارداتها في العام ذاته وتعتبر الولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا وسويسرا واليابان على الترتيب أهم الشركاء التجاريين لإسرائيل في حين تعد هونج كونج اهم شركائها التجاريين من الدول النامية هذا اذا اعتبرنا ان هونج كونج تنتمي الى الدول النامية .

للدراسة قسم ثانٍ

المصادر:

(١) احمد السيد النجار «الاقتصاد الاسرائيلي: رؤية مستقبلية » مجلة **السياسة الدولية** العدد ١٢٦(اكتوبر/تشرين الاول ١٩٩٦).

(٢) د.اسامة الغزالي، **مستقبل الصراع العربي – الاسرائيلي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، محور العرب والعالم (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٨٧).

(٣) جميل هلال، **استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الاوسط** (بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،١٩٩٦).

(٤) جوئيل بينين، «**اسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية**» في:العقد العربي القادم :المستقبلات البديلة (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٨٦).

(٥) د.حسين ابو النمل «تحولات الاقتصاد الاسرائيلي خلال عقد ١٩٨٥-١٩٩٤» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٩(شتاء ١٩٨٧).

(٦) د.حسين ابو النمل، **الاقتصاد الاسرائيلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨).

(٧) د.حسين ابو النمل **بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي** ،منظمة التحرير الفلسطينية ،مركز الابحاث ،سلسلة ابحاث فلسطينية ،١٤٦(يوليو/تموز ١٩٧٥).

(٨) د.حسين ابو النمل، **الصناعة الاسرائيلية** (بيروت: دار الطليعة ،١٩٧٩)،

(٩) حسين معلوم (وامين اسكندر)،**عبور الهزيمة :رؤية عربية في مقاومة مخططات التطبيع والهيمنة** (بيروت:دار الملتقى للطباعة والنشر ،١٩٩٧).

(١٠) د.فؤاد حمدي بسيسو، **تأثير المقاطعة العربية على الاقتصاد الإسرائيلي** (الأردن: البنك المركزي الاردني ،دائرة الابحاث والدراسات ،١٩٧١).

(١١) د.خير الدين حسيب (واخرون)، **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات**، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(١٢) د.سميحة فوزي، «**العلاقات التجارية المصرية – الاسرائيلية: رؤية مستقبلية**»، ورقة مقدمة الى مؤتمر: «التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط :الاحتمالات والتحديات »،غير منشور (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).

(١٣) عبد الرحمن حسن صبري، **أثر الانفاق العسكري في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادي** (١٩٥٠-١٩٧٠)، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠).

(١٤) د.علي الدين هلال (واخرون)، **العرب والعالم** ،مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٨٨).

(١٥) د.فادية محمد عبد السلام، «**الامكانيات والافاق المستقبلية للتعاون الاقتصادي بين مصر واسرائيل في ضوء هياكل الانتاج** »، ورقة مقدمة الى مؤتمر: «التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط: الاحتمالات والتحديات»، غير منشورة (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤)،

(١٦) فضل النقيب، **الاقتصاد الاسرائيلي في اطار المشروع الصهيوني** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥).

(١٧) فؤاد مرسي، **الاقتصاد السياسي لإسرائيل** (بيروت: دارالوحدة، ١٩٨٣).

(١٨) محمد عبد العزيز ربيع، **المعونات الامريكية لإسرائيل** (بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

(١٩) محمد نور الدين وعصام فوزي، **مسارات التفاعلات الاقتصادية المترتبة على التسوية السلمية للصراع العربي – الاسرائيلي**»، ورقة غير منشورة قدمت الى :منتدى الفكر العربي عمان، ١٩٩٢).

(٢٠) محمود عبد الفضيل، «تداعيات التسوية وتأثيرها في مستقبل التنمية العربية »، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٥ (شتاء١٩٩٦).

(٢١) ملحم خالد ملحم، **البنى الاقتصادية والسياسية لاسرائيل** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).

(٢٢) Dan k.singer Associates,(Multinational Cooperation Survey Of New Scenario),(Report Of THe C.R.B Foundddation, April*Midddle East Peace 1990).

(٢٣) Eberhard Rhein,Future Cooperation Bet Wean THe Mashrak Trade Field :Blue Print For THe Early Countries And Israel Inthe 21 st Century(Brussels:Vnder Pudlication(1993)

(٢٤) Govrenment Finance Statisties Year book (1992).

(٢٥) Paul Rivilin,(The Israeli Economy),(Colo: Westview Press,1992)

(٢٦) (How To E merge From The Crisis)New Outlook May -June 1985)

(٢٧) The Economist Intelligence Unit (3), 1992

ظاهرة "النمور الآسيوية" من المعجزة الاقتصادية إلى الكارثة القومية

علي فياض

دأبت أجهزة الدعاية الغربية طوال سنوات الحرب الباردة على استحضار شواهدها وبراهينها على صحة الخيار الرأسمالي، على وجه الخصوص من القارتين الأوروبية والآسيوية، في المرحلة الأولى، عن طريق المقارنة بين بلدان أوروبا الغربية الرأسمالية وبين بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية من حيث درجة التطور الحضاري وارتفاع مستوى المعيشة، وفي المرحلة الثانية، عن طريق المقارنة بين بلدان الشرق الأقصى الآسيوية البحرية ذات النظم الرأسمالية، وبين بلدان البر الشرقي الآسيوي والاشتراكي.

ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وتجربته الاشتراكية في أوروبا الشرقية، لم يعد المنظرون الغربيون بحاجة إلى المزيد من الحجج والبراهين للتدليل على فشل الخيار الاشتراكي في أوروبا، لكن وسائل الدعاية الغربية واصلت التركيز على «العبقرية» الرأسمالية التي جعلت من بلدان الشرق الأقصى المتخلفة «نموراً» اقتصادية كاسرة تسحر العيون وتأخذ الألباب.

ولم يكتف الغربيون بإبراز «النمور» الأربعة في كل من كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة باعتبارها نموذجاً، على بلدان العالم الثالث الإقتداء به ومحاكاته، بل قدموا دليلاً إضافياً على نجاعة الطريق، بإضافة ثلاثة «نمور» آسيوية أخرى، شبّت على طوق التخلف، هي تايلند وماليزيا وإندونيسيا، وأضيفت إليها الصين بعد انفتاحها الاقتصادي نمراً آسيوياً إقليمياً، إلى درجة أن البعض من المحللين الغربيين قد تنبأ للقرن الحادي والعشرين أن يكون «قرناً آسيوياً» بلا منازع!

ولكن، فجأة ودون سابق إنذار، حدث الانهيار ولم تلبث هذه الظاهرة المعجزة أن

واجهت، وقبل نهاية القرن العشرين بثلاثين شهراً، إختباراً قاسياً بلغ حدة الأزمة الكارثة.

ومع ذلك، وحتى إذا لم تتمكن النمور من التغلب على أزمتها، واستعادة حيويتها السابقة من جديد، فلا بد من الاعتراف أن النمور الآسيوية، لم تكن مجرد حدث عابر في تاريخ المنطقة، وإنما كانت ظاهرة فريدة تركت آثارها وأحدثت تفاعلاتها في سيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاقليمي والعالمي، مما جعلها تستحق الدراسة والتدقيق والمتابعة واستخلاص الدروس.

– كيف نشأت الظاهرة في هذه المنطقة بالذات؟ وما هي عناصر تطورها وأسباب قوتها؟
– إلى أي مدى تأثرت بالصراع الدولي والتنافس الاقليمي والعوامل الخارجية؟
– ما هي عوامل التراجع الذاتي وأسباب الانهيار المفاجىء؟
– أين دور واشنطن في إدارة الأزمة وعملية الإنقاذ التاريخية المرجوة؟
– ما هي الآثار السياسية والاجتماعية والسلطوية التي تركتها الأزمة الاقتصادية محلياً وإقليمياً؟

في هذه الدراسة محاولة للإجابة على الأسئلة المذكورة.

أولاً: الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

أولاً: الصراع الدولي – الحرب الباردة:

بداية لا بد من التذكير بحقيقة أساسية، وهي أن ظاهرة النمور الآسيوية نمت وترعرت على ضفاف «الحرب الباردة» التي وسمت العلاقات الدولية طوال أربعة عقود بالاصطفافات والتكتلات الدولية والاقليمية، والتي عبّرت عن نفسها ميدانياً بالحروب والصراعات الاقليمية والمحلية المريرة.

وبما أن القارة الآسيوية بشكل عام، ومنطقة الشرق الآسيوي بشكل خاص شهدت ومنذ مطلع الخمسينات أكثر صراعات الحرب الباردة دموية، والتي تورطت فيها كامل دول الإقليم المستقطبة بين الشرق والغرب، فقد كانت تلك المنطقة ذات أهمية استراتيجية للقطبين المتصارعين المستقطبين على خط مواجهة طويل، يمتد من شبه الجزيرة الكورية شمالاً، وحتى الجزر الأندونيسية جنوباً.[1]

وفي مواجهة النظام الاشتراكي المتمدد (من مركزه السوفييتي في موسكو) شرقاً باتجاه الصين ثم كوريا ونزولاً إلى فيتنام ثم لاوس وكمبوديا، كان النظام الرأسمالي بزعامة الولايات

المتحدة يقيم قواعده ويبني أحلافه في الدول والأقطار والجزر المقابلة، وقد اقتضت الاستراتيجية الاميركية المعتمدة آنذاك إنجاز مهمتين رئيسيتين في تلك البلدان الآسيوية المتخلفة:(٢)

الأولى: بناء وتعزيز البنى التحتية اللازمة لتحقيق الأهداف العسكرية والأمنية المنشودة، وتنفيذ المهمات اللوجستية اللازمة بعد إزالة آثار الحرب العالمية الثانية.

الثانية: كسب ولاء الشرائح والنخب العسكرية والسياسية والاجتماعية الحاكمة أو المسيطرة أو الموجّهة، ودعم صمودها وركائزها في مواجهة التيارات اليسارية والوطنية المعادية للنفوذ الأجنبي.

وفي الحالتين، قام الأميركيون بضخ كميات هائلة، من المساعدات العسكرية والمعونات الاقتصادية و القروض المالية والمنح النقدية التي أحدثت تطوراً ملحوظاً في بعض القطاعات الاقتصادية، وخلقت إزدهاراً عند بعض الشرائح الاجتماعية التي بدت عليها مظاهر النعمة الأميركية، على حساب ملايين الآسيويين الفقراء ضحايا الحروب المذكورة.

لقد كان للأسباب والعوامل الموضوعية التي وفرتها الحرب الباردة دور كبير في التهيئة للنهضة التي شهدتها بلدان الشرق الآسيوي الموالية للغرب، وبشكل خاص لدى المجموعة الأولى من النمور الآسيوية، ونقصد بها كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغفورة.

ولعل **أولى** ملاحظاتنا أن الدول المذكورة لم توجد على الخارطة السياسية الاقليمية ككيانات سياسية مستقلة، أو شبه مستقلة، إلا في ظل الحرب الباردة وبفضل استحقاقات الصراع الدولي، فكوريا الجنوبية نشأت وتكرست في مواجهة كوريا الشمالية «الشيوعية» وتايوان، الصين الوطنية» في مواجهة الصين «الشيوعية» وسنغفورة المدينة / الدولة في مواجهة الحركة الوطنية واليسارية في جزر الملايو وأندونيسيا، أما هونغ كونغ فقد شكلت حالة خاصة ذات وظائف متعددة في خاصرة الصين، من الزمن البريطاني إلى الزمن الأمريكي.

وثاني ملاحظاتنا أن تلك البلدان لم تكن معفية فقط من التبعات المالية المباشرة للحرب الباردة، بل أيضاً وفرت الجزء الأعظم من ميزانيتها الدفاعية للإنفاق المدني، لأنها كانت مشمولة بنظام الحماية الاميركية.

وثالث ملاحظاتنا أن تلك البلدان التي انتعشت من «نعمة» الحرب الباردة عليها، على حساب بلدان وشعوب مجاورة، قد حققت لصناعتها وتجارتها فائدة قصوى من المتطلبات العسكرية والتقنية واللوجستية والأمنية للحرب الفيتنامية الأطول والأشرس والأعقد، مثلما كانت الحرب الكورية ذات فائدة نهضوية لليابان في الخمسينات.(٣)

ورابع ملاحظاتنا أن اليابان اعتبرت بالنسبة لبلدان المنطقة المجاورة نموذجاً تنموياً صناعياً

آسيوياً جذاباً، فرغم الجراح والعذابات والذكريات المريرة التي تركتها جيوش الامبراطورية اليابانية في نفوس شعوب البلدان التي ا حتلتها واضطهدتها واستغلتها قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، فإن زعماء دول الشرق الآسيوي لم يخفوا إعجابهم بالمثل النهضوي الياباني ورأوا فيه نموذجاً يحتذى في مجال التنمية الاقتصادية والتطور الصناعي.

ثانياً: العناصر المحلية والعوامل الداخلية:

وهكذا، فقد وفرت ظروف الحرب الباردة ومتطلبات الصراع الغربي الشرقي، وتدفق الاستثمارات اليابانية، الحاضنة الموضوعية لحركة البلدان الآسيوية الأربعة منذ أواخر السبعينات لتحقيق نسبة نمو عالية ملفتة للانتباه، أما تحولها إلى «نمور» واثبة ذات قفزات سريعة، فلم يكن ليتحقق على النحو الذي رأيناه دون توفر عوامل ذاتية كافية وظروف محلية مواتية تحققت لها بهذه النسبة أو تلك.

ويمكن استعراض أبرز الشروط الذاتية للتطور التي تحققت في تلك البلدان على النحو التالي:

أولاً: توافر أيد عاملة رخيصة قياساً بما لدى بلدان الغرب الرأسمالي، فإذا كانت قوة العمل المحلية متوافرة جداً لدى كل من كوريا الجنوبية وتايوان فإنها بالنسبة إلى هونغ كونغ وسنغفورة كانت متاحة مباشرة أو عبر الجوار بما يكفي إحتياجات القطاعات النموية فيهما (السياحة والخدماتية على وجه خاص) وهكذا فإن وفرة الأيدي العاملة تؤدي إلى أجور منخفضة وإلى تكلفة أقل.

ثانياً: وجود مواد خام أولية غنية ومتنوعة، محلية أو قريبة، مما استتبع إقامة معامل ومصانع تنسجم أهدافها الانتاجية مع الإمكانات الأولية المحلية المتاحة، وخفض من تكلفة المنتجات الصناعية الزراعية والاستهلاكية (والكهربائية والالكترونية على نحو ملحوظ) حيث مواد أولية رخيصة أضيفت إلى أجور عمل منخفضة.

ثالثاً: إقرار نسبة فوائد مالية عالية، حيث ساهم ذلك في إعطاء الشركات الصناعية والتجارية والمالية الثقة في مشروعاتها، وفي استدراج المزيد من المستثمرين لتوظيف أموال إضافية، مما ساعد على فتح مجالات صناعية وآفاق تجارية جديدة ، تعتمد تكلفة رخيصة تسمح بأرباح فاحشة وبالتالي بفوائد كبيرة تغري بيوت المال الأجنبية لتمويل الشركات المحلية.(٤)

رابعاً: عدم التركيز الكبير على جودة المنتجات مع توفر العناصر السابق ذكرها محلياً، مما سمح بتوفير سلع ومنتجات بكميات كبيرة وبالتالي بأسعار رخيصة منافسة وقد لا تضاهي

المنتجات اليابانية والغربية من حيث الجودة لكنها تشد إليها ملايين المستهلكين (من الطبقات الوسطى على الأغلب) فتحقق نسبة مبيعات وأرباح عالية تساعد على التنشيط والتوسع والتطوير.

خامساً: توفر الحد المعقول من الحماية والإشراف والتدخل الحكومي الحازم في خطط وبرامج القطاع الصناعي والإنتاجي الخاص في معظم البلدان على الطريقة اليابانية، خاصة في السنوات الأولى، مما حد من المضاربات والمنافسات والإفلاسات المربكة.

سادساً: وجود التغطية شبه الرسمية لعمليات السرقة الفنية والفكرية والإبداعية، والذي أدى إلى انتشار عمليات النسخ والتزوير والتقليد دون مقابل أو ثمن أو تعويض للمنتج الاصلي، مما قلل من تكلفة المنتج الآسيوي، وقد جرت عمليات السطو الفكري والتقني على نطاق واسع في المنطقة، رغم صيحات الاحتجاج الاميركية والأوروبية من حين لآخر.

وإذا كانت الاستثمارات اليابانية قد لعبت دوراً متنامياً في تنشيط حركة النمور الأولى بما تقدمه من تسهيلات وإغراءات، فإن التشجيع الأميركي الأولي لليابانيين[٥] بدخول المنطقة وتوسيع التبادل التجاري مع بلدانها الموالية كبديل عن إقامة العلاقات التجارية مع الصين «الشيوعية» وبقية البلدان الاشتراكية المجاورة، أطلق يد الاستثمارات اليابانية وعزز نفوذ طوكيو الاقتصادي في المنطقة، مما ضاعف حركة التبادل التجاري والتصنيع الاقليمي وقدرتها التنافسية في غفلة من الأميركيين.

ثالثاً: الظروف الإقليمية المواتية/النموذج الياباني:

من المفارقات البارزة في التطور الآسيوي، أن ظواهره الاستثنائية أو معجزاته الاقليمية، حملت سرها الاقتصادي في ضعفها السياسي، الذي تحول عامل استنهاض وقوة منافسة في مواجهة الآخرين.

فالحرب العالمية الثانية كما نعرف دمرت لليابانيين معظم ما بنوه وعمروه وطوروه عبر عشرات السنين، والأميركيون حرصوا على إذلالهم بالانتقام النووي الرهيب (هيروشيما وناغازاكي) والامبراطور الراحل هيروهيتو دخل مع شعبه بعد استسلامه الشهير في آب / أغسطس ١٩٤٥ زمن الحرب الباردة مهزوماً محطماً ذليلاً، بدولة دون سيادة، وجيش دون أسلحة وحكومة بدون علاقات خارجية مستقلة.. ومع ذلك فإن رغبة أولئك اليابانيين المقهورين في تجاوز الهزيمة العسكرية وتخطي الإذلال القومي ومقاومة إنكسار الروح والمعنويات تحولت إرادة وتصميماً وانخراطاً في عملية تاريخية واسعة لإعادة البناء وتحقيق الذات، مستندين إلى

استثمار مبدع للبنى التحتية والملاكات الذهنية والمهارات الفنية التي لم تطالها الحرب وإلى تعبئة قصوى للطاقات الطبيعية والبشرية المتوفرة والمتجددة.

ولا شك أن المعجزة اليابانية (الآسيوية) المتزامنة مع المعجزة (الألمانية) الأوروبية، تعود إلى أن اليابانيين أزالوا أولاً آثار هزيمتهم في الحرب بصبر كبير، وأعادوا بناء قوتهم الاقتصادية والتقنية والمالية بصمت وجلد ودهاء، ولكن في سرعة قياسية وفي غفلة من المنتصر الأميركي المهيمن الذي فرض عليهم الوصاية السياسية، كما والحماية العسكرية والأمنية، ومنعهم من بناء قوتهم العسكرية القومية التي دمرتها الحرب، وفق سلسلة من المعاهدات الجائرة والاتفاقيات ذات الشروط القهرية.[٦]

ومع ذلك فقد اعتبرت حقبة الحرب الباردة نعمة كبيرة لليابانيين لعدة أسباب أبرزها:

أولاً: لأن الشروط والالتزامات الأمريكية أعفت اليابانيين من النفقات العسكرية والأمنية لسنوات طويلة فتكرست كامل ميزانيتهم للإنفاق على مجالات التعليم والتنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي والتقني.

ثانياً: لأن النزاعات الاقليمية التي ولّدتها الحرب الباردة، جعلت اليابانيين يسرّعون من وتيرة التصنيع لتلبية متطلبات الاميركيين والحلفاء في تلك النزاعات، وأبرزها الكورية والفيتنامية الأولى، حيث توفرت لهم سيولة نقدية وتكنولوجيا وأسواقاً، تفاعلت مع ما يمتلكون من خبرات وتراث وإرادة.

ثالثاً: ولأن الأميركيين والحلفاء كانوا مشغولين في المواجهات والأزمات والتوترات مع الاتحاد السوفييتي والصين في الستينات والسبعينات، فقد ركز اليابانيون (المعفيون من نفقات تلك المواجهات) جهودهم لتحقيق القفزة المالية والتقنية، التي جعلتهم أول النمور الآسيوية التي شقت طريقها التنموي المتطور على مسرح العلاقات التجارية الدولية، وبسرعة فائقة تحولت من مجرد «نمر» إلى تنين بحري جبار، يدخل عالم المنافسة، ويزاحم «حيتان» الرأسمالية إقليمياً وعالمياً، بينما كان الأميركيون ينوؤون تحت ثقل الحرب الفيتنامية وتبعاتها بشرياً ومالياً واقتصادياً وعسكرياً ونفسياً، والتي قادت إلى ما يسمى «بالعقدة الفيتنامية» الناتجة عن هزيمتهم المنكرة وخروجهم من الهند الصينية في ربيع ١٩٧٥.[٧]

وهكذا تحرك العامل الياباني في منطقة المجال الحيوي الأول، بالسلع والمنتجات، وبالقروض والمساعدات، بالمشروعات والاستثمارات، التي تدفقت إلى بلدان الإقليم ذات الاستعداد الذاتي العالي للتطور، حيث بلغت الاستثمارات اليابانية حولي ٢٥٠٠ إستثمار بقيمة ١٧ بليون دولار في النصف الأخير من الثمانينات (١٩٨٦-١٩٩٠) في أربعة من بلدان الجوار الآسيوي.[٢]

رابعاً: النمور: الخصائص الذاتية للتطور:

إذا كانت سمات التطور المشتركة التي ذكرنا قد ساعدت البلدان الأربعة المذكورة على تسجيل درجات نمو عالية، ومستوى تطور متفوق على شقيقاتها الآسيويات، ومثيلاتها العالميات، فإن من المنطقي التعرف على شروط التطور الخاصة بكل بلد على حدة بما يساعدنا على تلمس نقاط القوة - كما نقاط الضعف - في مسيرتها التنموية اللاحقة.

أولاً: كوريا الجنوبية:

تعتبر أكبر النمور الأربعة مساحة، وأكثرها سكاناً، وقد احتلت موقعها الاستراتيجي الهام باعتبار شبه جزيرة. كوريا شكلت تاريخياً الجسر الواصل بين الشمال الآسيوي البري والعالم الخارجي، وبشكل خاص بين الصين واليابان، فكانت ممراً للتيارات الفكرية والأدبية والحضارية المتبادلة بين الحضارتين العريقتين، مثلما كانت نقطة إنطلاق للحملات العسكرية المتبادلة.

في الربع الأخير من القرن الماضي أجبرت كوريا على فتح أبوابها للتيارات الغربية، ومع الاحتلال الياباني لها في أوائل القرن الحالي أخذت الصناعة بالظهور، حيث عمد اليابانيون إلى استغلال مناجم الفحم والثروات المعدنية وإقامة المعامل والمصانع اللازمة على مقربة منها، وتلك كانت البداية.

وبعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية سارع الاميركيون إلى تحويل كوريا الجنوبية إلى قاعدة هامة، بشرياً ومادياً ولوجستياً، في إطار استراتيجتهم الآسيوية، خاصة في الحربين الكورية والفيتنامية، وقدمت واشنطن مساعدات مالية واقتصادية كبيرة للنظام الذي أقامته في سيؤول، وللأحزاب والقوى والمؤسسات الجنوبية، لكي تقطع الطريق على المشروع التوحيدي الثوري الشمالي.

وهكذا توفر لكوريا الجنوبية الأساس المادي والتقني والمالي، لإقامة سلسلة المشاغل والمصانع اللازمة لتغطية حاجات مئات الآلاف من الجنود المحليين والاميركيين والحلفاء، إضافة إلى حاجة السوق المحلية، ومع الوجود الدائم لخمسين ألف جندي أميركي على الأراضي الكورية، ولمائة وثلاثين من القواعد البرية و البحرية والمخازن والمنشآت التقليدية والنووية، والمناورات السنوية المشتركة الواسعة (٢٠٠ ألف جندي)، توفرت للكوريين فرص تعليمية وتقنية ومالية واستهلاكية إضافية، ساعدتهم على تطوير القطاع الصناعي والخدماتي معاً.

وإذا أضفنا إلى ما تقدم، التحويلات النقدية الهائلة للجاليات الكورية الكبيرة في الخارج، والاستثمارات اليابانية المباشرة وغير المباشرة، يمكننا إدراك أسباب النهضة الصناعية والتجارية

التي شهدتها كوريا الجنوبية، والتي جعلت منتجاتها من الآليات والسيارات والأجهزة الالكترونية تغزو أسواق العالم وبأسعار معقولة، كما فعلت قواها العاملة قبل ذلك بسنوات عديدة.

ثانياً: تايوان (الصين الوطنية):

تشكل تايوان أو جزيرة «فورموزا» ثاني أكبر «النمور» الاربعة مساحة وسكاناً، وإن كان أهلها يفضلون تسمية «الدراجونات» الأربعة، حيث يعتز الصينيون في تاريخهم وتقاليدهم بـ «التنين» الذي يرمز إلى القوة والشجاعة والخلود، والذي يعود إليه الفضل في انتشال جزيرة «فورموزا» من قاع البحر كما تقول الأساطير.(١٠)

على العموم قصة «التنين» التايواني، تشبه إلى حد كبير قصة «التنين»الكوري، حيث كان اليابانيون قد حولوها منذ نهاية القرن الماضي إلى قاعدة عسكرية وبحرية هامة لهم، خاصة وأنها تتحكم في مضائق «فورموزا» الواقعة بين الجزيرة والبر الصيني، كما أنها شكلت لليابانيين مصدراً هاماً للمواد الغذائية والخام، فأقاموا عليها بعض المصانع الخفيفة.

بعد الحرب العالمية الثانية، ولجوء حكومة «تشان كاي تشيك» مع مليونين من أتباعها إلى الجزيرة إثر استلام الشيوعيين السلطة في بكين، أظهر الاميركيون اهتماماً كبيراً بدعم وتطور الدولة الحديثة التي شكلت لهم، بعد طرد اليابانيين منها، قاعدة هامة خلال الحرب الكورية، ثم ربطوها بمعاهدة دفاعية لمنع الشيوعيين من تحريرها بالقوة.(١١)

وبقدر ما حاولت واشنطن دعم قدرات الكوريين الجنوبيين لمقاومة الشيوعيين الشماليين، فقد حقنت تايوان بسيل من المساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية للصمود في وجه الإغراء الشيوعي، على البر الصيني المقابل.

وقد ساعدت الحرب الفيتنامية الطويلة والمكلفة على تنشيط المنتجات الصناعية والزراعية التايوانية (إضافة إلى الجنود والخبراء)، كذلك شكلت تحويلات الجاليات الصينية الكبرى في الخارج وتشغيل أموالها، بالإضافة إلى الاستثمارات اليابانية، أبرز العوامل وراء إطلاق التطور الصناعي والتجاري التايواني إلى آفاقه المعروفة.

ثالثاً: هونغ كونغ:

إحتلت هونغ كونغ موقعها الهام مبكراً، باعتبارها كانت مركزاً بحرياً وتجارياً رئيسياً، يربط بين الصين والعالم الغربي، وقد حرص البريطانيون على احتلال الجزيرة، وربطها بالمعاهدات منذ

أواسط القرن الماضي.

ورغم أن المستعمرة البريطانية المذكورة، لا تحتل أهمية من حيث مساحتها أو عدد سكانها، إلا أن عودتها إلى النفوذ الغربي بعد هزيمة اليابانيين أسبغت عليها أهمية استثنائية، باعتبارها قاعدة في خاصرة الصين الشيوعية. صحيح أن الحصار الأميركي على الصين في الخمسينات والستينات قد أضر بالمركز التجاري البحري لهونغ كونغ، إلا أن ذلك الإجراء دفع فعاليات هونغ كونغ إلى التحول إلى الصناعة والمال، وتدريجياً تحولت الجزيرة إلى مركز عالمي للخدمات المالية والاستثمارية، وإلى مصدر للصناعات الخفيفة القماشية والبلاستيكية والجلدية، ثم إلى الصناعات الالكترونية المنسوخة، مستثمرة الأسواق الشرق أوسطية والأوروبية المفتوحة أمامها.

وإذا كانت هونغ كونغ قد استفادت من تحويلات الصينيين الخارجية، ومن الاستثمارات اليابانية - كما تايوان - فإنها استفادت إلى حد كبير من وضعها المتميز بالنسبة للصين - خاصة وأن لها تماساً مباشراً مع البر الصيني - حيث تعاملت معها بكين باعتبارها مركزاً عالمياً للتجسس العسكري والأمني والمعلوماتي والتكنولوجي، وحرصت على إبقائها تحت رقابتها المرئية وغير المرئية، ونسجل هنا المفارقة العجيبة، حيث أن الطرفين المتنافسين - الغرب الرأسمالي والصين الاشتراكية - حرصا على توفير الظروف المناسبة والتربة الصالحة لميلاد إنطلاقة التنين الصغير إلى مركزه الراهن، ولم تحاول الصين عرقلة تلك الانطلاقة أو التشويش الجدي عليها، ربما لأنها كانت المستفيد الأكبر من التجربة.(١٢)

رابعاً: سنغفورة:

مثلما إحتلت هونغ كونغ موقعها الهام على الخطوط التجارية البحرية مبكراً، فإن سنغفورة أو مدينة الأسد - كما يدل إسمها - إحتلت ذلك الموقع باعتبارها مشرفة على المضائق الواصلة بين بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، وقد أراد لها البريطانيون - منذ احتلالها في اواخر القرن الماضي - أن تكون أهم قواعدهم العسكرية البحرية والتجارية في المنطقة، وظلت هكذا حتى سقوطها تحت سيطرة اليابانيين بسهولة في مواجهات الحرب العالمية الثانية.

بعد الحرب استبدل النفوذ البريطاني التقليدي تدريجياً بالنفوذ الأمريكي، وتحولت سنغافورة إلى قاعدة لمحاربة الحركة الشيوعية الملايوية والقوى المناهضة للغرب،(١٣) ثم إلى قاعدة هامة لدعم المجهود الحربي الأميركي في الهند الصينية، وبسبب افتقارها إلى المواد الخام والأيدي العاملة الوفيرة، فقد اتجهت الخطط الحكومية للتطوير الصناعي السريع إلى مجالات الصلب وبناء السفن والتكنولوجيا، مستفيدة أيضاً من الاستثمارات الصينية واليابانية، ومن هروب الرساميل

من البلدان المضطربة المجاورة إلى حيث الأمان والربح السريع في سنغافورة التي شكلت هي الأخرى مركزاً مرموقاً لعمليات التجسس الأمني والمعلوماتي والتزوير.

ثانياً: الاستراتيجية الأميركية والنمور الآسيوية:

من خصائص الظاهرة الآسيوية المذكورة، أنها جغرافياً ظهرت في منطقة اقليمية خاصة وهامة بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية، فهي تقع منطقة آسيا الباسفيك في المجال الحيوي الأميركي، كما أنها سياسياً غطت حقبتين مختلفتين في العلاقات الدولية، حيث نمت وتطورت في العقد الأخير من النظام العالمي السابق «الحرب الباردة» ثم تعززت وتوسعت في العقد الأول من النظام العالمي الجديد قيد التبلور.

وفي الحالتين، وبين الخاصيتين الجغرافية والسياسية، كانت الولايات المتحدة الاميركية مازالت هي القوة الدولية الكبرى المعنية، الأكثر اهتماماً وحساسية ونفوذاً تجاه المنطقة التي احتلت موقعاً خاصاً في الاستراتيجية الاميركية على امتداد ستة عقود متتالية، وقد شغلت ظاهرة «النمور» اهتمام أصحاب القرار في الإدارة الاميركية بشكل مباشر وحميم.

ويمكن للباحث أن يلاحظ أن العلاقات الاميركية مع بلدان الشرق الآسيوي، والموقف الاميركي من ظاهرة «النمور» الآسيوية مرّ بثلاث مراحل متمايزة، من التشجيع والترويج (على قاعدة التبعية) إلى المراقبة و التحفظ والحذر (في مواجهة الجنوح الاستقلالي) إلى المساعدة المشروطة والدعم الموجه (السيطرة على التمرد والعصيان) تمهيداً لإعادة النمور إلى بيت الطاعة الاميركي.

١ - التنافس الأميركي - السوفيتي: وأولوية النموذج الرأسمالي:

حيث أن إقليم الشرق الآسيوي يشكّل منطقة حيوية متميزة بالنسبة للولايات المتحدة عقائدياً وعسكرياً وأمنياً، فقد احتل موقعاً خاصاً في قلب الاستراتيجية الاميركية (لما بعد الحرب العالمية الثانية) الهادفة أساساً إلى احتواء النظام الاشتراكي والتصدي للمد الشيوعي، والقاضية ميدانياً بإقامة القواعد وإنشاء الأحلاف وبناء التكتلات الاقليمية.

وهكذا ربطت بلدان المنطقة بسلسلة من المعاهدات والاتفاقات والبروتوكولات (العسكرية والأمنية) التي وقعت وتعززت وتكرست في النصف الأول من الخمسينات، وشملت كلاً من اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان وفيتنام ولاوس وكمبوديا واستراليا ونيوزيلندة. وبين الحربين الكورية والفيتنامية وجدت واشنطن الحاجة إلى تعزيز تلك المعاهدات

باتفاقيات جديدة في الستينات طالت دولاً أخرى في الاقليم مثل سنغفورة وأندونيسيا وماليزيا التي تحملت قسطاً معيناً من الترتيبات العسكرية والأمنية واللوجستية الأميركية.(١٤)

في تلك الحقبة من الصراع الغربي الشرقي، كانت الأولوية الاميركية للوجود العسكري والأمني وللنفوذ السياسي، ولم يكن النفوذ الاقتصادي يحتل أولوية اميركية في المنطقة، بل أن أموال إيجارات القواعد والمساعدات والقروض ونفقات القوات الاميركية والحليفة، إضافة إلى كميات كبيرة من السلع الاستهلاكية المتدفقة من فائض الإنتاج الاميركي إلى بلدان المنطقة، خلقت فيها حركة وانتعاشاً وازدهاراً (اصطناعياً في بعضه) أغرى البرجوازيات المحلية بدخول ميدان التصنيع ودفع كبار الضباط والمسؤولين المستفيدين لإقتحام عالم الشركات الانتاجية والاستثمارية، ولم تكن الأوساط الاميركية تعارض تلك المبادرات والصفقات والمشروعات، بل كانت تشجعها وتدلل أصحابها، ولم تكن تستشعر خطورتها المستقبلية، بل على العكس وجدنا واشنطن حريصة على تقديم نماذجها الرأسمالية (المدعومة كلياً) في كل من أوروبا والشرق الآسيوي باعتبارها الأكثر تطوراً حضارياً ومعيشياً في مواجهة النماذج الاشتراكية المقابلة، بصرف النظر عن طبيعة النخب العسكرية السياسية الحاكمة، ومدى انتهاكها للقيم الاميركية المصدّرة (حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية)، ولهذا كان ترحيب واشنطن وحلفائها الأوروبيين حاراً بولادة النمور الأربعة الأولى ذات النمو الاقتصادي المتسارع، التي التقطتها أجهزة الإعلام والدعاية الغربية مركزة الأضواء عليها وعلى انجازاتها وإعجازها، باعتبارها شواهد حية على صحة الخيار الرأسمالي، وتراجع الخيار الاشتراكي الذي لم يكن قد تهاوى مركزه بعد.

ولوحظ أن الانظمة التي أوجدها أو دعمها الاميركيون في البلدان المذكورة - وهي دون استثناء ديكتاتوريات عسكرية أو مدنية - سرعان ما التقت مصالحها الاقتصادية والتجارية، متجاوزة الحساسيات والاختلافات، في إستغلال الحاجة الاميركية الاستراتيجية للحصول على المزيد من الامتيازات والاستثناءات والرشوات، وفي هذا الإطار كانت العلاقات التجارية والاستثمارية تتداخل فيما بينها، وتتشابك مع المصالح والاستثمارات اليابانية إلى درجة لم يستشعر الاميركيون خطورتها إلا والنمور الأربعة قد شبت على الطوق، والتنين الياباني قد تمترس بين الجزر والبر الآسيوي، فاتحاً الطريق أمام مجموعة أخرى من النمور.

٢ - التنافس الاميركي الياباني: ميلاد النمور الجديدة:

في الفترة الواقعة بين تفكك المعسكر الاشتراكي وبين انهيار المركز السوفييتي، كانت مجموعة جديدة من دول الشرق الآسيوي، تنتقل سريعاً إلى دائرة الضوء باعتبارها «نموراً» إضافية

صاعدة إلى جانب النمور القديمة.

ورغم أن صعود هذه النمور، لا علاقة له بالانهيارات التي شهدتها أوروبا الشرقية، فقد تزامنت انطلاقتها مع الإعلان عن قيام النظام العالمي الجديد في بداية التسعينات ومع اشتداد التنافس التجاري بين الاميركيين واليابانيين.(١٥)

ويمكن القول أن العوامل الموضوعية التي تحدثنا عنها بخصوص النمور السابقة، هي ذاتها على الأغلب التي أسست لنهضة النمور الجديدة (أندونيسيا، ماليزيا، وتايلند) ولو متأخرة، إضافة إلى عوامل داخلية وخارجية مستجدة.

فقد شكل الازدهار الذي شهدته المنطقة بفضل نمو ونشاطية النمور الأولى، وحركة الاستثمار الواسعة التي غمرت الاقليم، والدور الياباني المتعاظم في حركة التجارة والصناعة الاقليمية، والمنافسة الاميركية اليابانية، وتحطم الحدود القومية أمام حركة المال الآسيوي، وانفتاح ساحات الصين وبلدان الهند الصينية، وتراجع خطر النزاعات الاقليمية، أبرز تلك العوامل التي سرّعت في دخول البلدان الثلاثة حلبة المنافسة بعد تحقيقها معدلات نمو عالية أهلتها لتشكيل النسق الثاني من النمور الآسيوية (إضافة إلى الصين).

ونلاحظ هنا أنه بالإضافة إلى العوامل الموضوعية الخارجية المذكورة، توافرت للبلدان الثلاثة رغم افتقارها إلى التجانس السكاني الكامل أو الوحدة العرقية - الوطنية -، عناصر داخلية هامة أبرزها:

أولاً: امتلاك هذه البلدان ثروات طبيعية برية وبحرية ونهرية وخليجية ومحاصيل زراعية - صناعية هامة، كونها تمتد على مساحات جغرافية واسعة، مما وفر لها مواد أولية وخام واسعة ورخيصة وقريبة أضعاف ما توفر لغيرها من النمور.

ثانياً: توفر أيد عاملة هائلة العدد، مدينية وريفية، بسبب كثافة السكان لديها، مما وفر لها قوة عمل فائضة ورخيصة لم تتوافر للنمور السابقة على ذات الدرجة.

ثالثاً: وجود جاليات صينية فاعلة في البلدان الثلاثة ذات نفوذ مالي وتجاري وصناعي، مع شبكة علاقات إقليمية ودولية، وعلى ترابط وثيق مع الحركة الصناعية والتجارية المجاورة.

رابعاً: توفر مستويات تعليمية وعلمية وتقنية عالية ومتوسطة مؤهلة لاستيعاب وتمثل الحركة التقنية والتكنولوجية المتسارعة في الاقليم، مع انخراط النخب السياسية والعسكرية الحاكمة في المشاريع الصناعية والتجارية بشكل مباشر وبإمكانات رسمية وشبه رسمية.

وقد أدى ذلك إلى تقدم النمور الجديدة على بقية دول العالم في مستوى نموها السنوي، متجاوزة النمور القديمة والمجاورة إعتباراً من العام ١٩٩١.(١٦)

٣ - النمور الجديدة: الخصائص الذاتية:

أولاً: تايلند:

من الناحية الرسمية والشكلية، فإن تايلند المعروفة تاريخياً باسم «بلاد سيام»، لم تخضع للاحتلال الأوروبي على عكس جاراتها في الهند الصينية، وظلت الممالك السيامية تكبر أو تصغر بنتائج الصراعات مع الممالك المجاورة، حتى استقرت حدودها الحالية باتفاق الفرنسيين والبريطانيين، الذين كانوا قد توزعوا مناطق النفوذ، فكانت تايلند من نصيب النفوذ البريطاني غير المباشر.

ومع حلول حقبة الحرب الباردة، بدأ النفوذ الاميركي يتسرب إلى تايلند، التي تحولت تدريجياً إلى قاعدة عسكرية هامة للأميركيين، خاصة طوال حرب الهند الصينية، وبعد خروج الاميركيين من فيتنام الجنوبية عام ١٩٧٥، تعزز دور تايلند بديلاً لها، وانتعشت الحركة الاقتصادية، خاصة بعد لجوء قسم كبير من الرساميل والبرجوازية الفيتنامية المذعورة من الشيوعيين إليها.

وفي النصف الثاني من الثمانينات برز عامل آخر ساعد على إنتعاش الحركة الصناعية والتجارية، تمثل في انفجار المشكلة الكمبودية الواسع على الحدود التايلندية، فكانت مسرحاً لعمليات الدعم العسكري والتعبوي لقوات المعارضة الكمبودية المدعومة اميركياً وصينياً، ولعمليات إغاثة مئات الآلاف من اللاجئين على أراضيها وما تخللها من مساومات وسرقات وصفقات وعمليات تهريب واسعة.(١٧)

وفي مطلع التسعينات ظهر عامل آخر عندما مرت البلاد بفترة حياة مدنية بعد عقود من حكم الانقلاب والجنرالات فانتعشت البرجوازية الوطنية إلى جوار الاستثمارات اليابانية الجسورة في مجال الانتاج الصناعي، والصينية في المجال التجاري، مستندة إلى توافر المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة جداً، مما جعلها تحقق أعلى نسبة نمو بين بلدان جنوب شرق آسيا (أكثر من ٨,٥٪).

ثانياً: ماليزيا:

حققت ماليزيا في العام ١٩٩١ ثاني أعلى نسبة نمو في المنطقة (٨٪) حسب تقرير مجلس التعاون الاقتصادي للهادىء،(١٨) وإذا كان توافر المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة والاستثمارات اليابانية من أبرز العوامل الدافعة لإحداث ذلك التطور في ماليزيا، فإنها تميزت عن

تايلند بالانضباطية العالية، وانحسارات الفساد الإداري والمالي، كما تميزت عن الشقيقات النمرات باستقرار الحياة السياسية لسنوات طويلة، خاصة بعد تولي الدكتور محاضير محمد الحكومة في بداية الثمانينات محاولاً تعزيز استقلال البلاد وتخليصها من بقايا النفوذ البريطاني، ومتحاشياً النفوذ الاميركي، واستطاع تحديث الإدارة وتنشيط الاقتصاد، وهي العملية التي ظهرت نتائجها في بداية التسعينات.

ثالثاً: إندونيسيا:

رفعت إندونيسيا نسبة نموها السنوي عام ١٩٩١ إلى أكثر ٦٪ متجاوزة هونغ كونغ وسنغافورة ومقاربة لتايوان، الأمر الذي دفع الخبراء الاقتصاديين إلى إضافتها إلى قائمة النمور الآسيوية الأحدث.

لقد بذلت حكومة الرئيس الراحل أحمد سوكانو جهودها لإحداث نهضة واسعة في إطار الاقتصاد الموجه، على غرار ما جرى في مصر عبد الناصر، لكن انقلاب الجنرال سوهارتو ١٩٦٥، الذي ظل يحكم حتى اليوم، نسف البرامج الطموحة والخطط التنموية الموجهة، واعتمد الاقتصاد الحر دون أن تتقدم البلاد كثيراً رغم امتلاكها الموارد الطبيعية، والمواد الخام، والأيدي العاملة الهائلة، وعائدات البترول الكبيرة.

فقط في أواخر الثمانينات عندما طرأ خلاف بين الرئيس وحلفائه الاميركيين، انفتحت البلاد أكثر للاستثمارات اليابانية، إلى جانب الاستثمارات الصينية التقليدية، وبدا واضحاً أن أفراد أسرته، وكبار جنرالاته، ورجال السلطة، غارقون في المجالات المالية والتجارية من إدارة الشركات، إلى العمولات، إلى تشغيل الأموال، فكانت النتيجة ازدهاراً مفاجئاً للحركة الصناعية والتجارية، مستنداً إلى توافر المواد الخام والايدي العاملة والخبرة الصينية والتمويل والتكنولوجيا اليابانية إضافة إلى عدد من الشركات الاميركية.(١٩)

٤ - المرحلة الانتقالية: والتنين الصيني:

في الفترة الواصلة بين أواخر عهد إدارة رونالد ريجان وبين أوائل عهد إدارة خليفته جورج بوش، كان الجمهوريون الأميركيون يخوضون آخر معاركهم ضد الخصم العقائدي الأكبر على جبهتين، على المسرح الدولي الخارجي بتحجيم النفوذ السوفييتي وتصفيته، وعلى المسرح الأوروبي الداخلي بتقويض دعائم النظام الاشتراكي القائم في شرق أوروبا.

ولم يكد الرئيس الجمهوري بوش يكمل فترته الرئاسية حتى اكتملت أفراح الاميركيين

وحلفائهم الغربيين بالانتصار المجاني (دون معارك وقتال وخسائر) على الخصم العقائدي الأحمر الذي تهاوى بطريقة دراماتيكية، وبإسدال الستارة على النظام العالمي القديم ثنائي القطبية (صراعاً وتعايشاً ووفاقاً وتعاوناً) وباهار نظام عالمي جديد تحت زعامتهم وإدارتهم المتفردة، يكون أحادي القطبية (عقائدياً وسياسياً وتوجيهاً وإدارة).

في هذه الفترة الانتقالية كانت النمور الآسيوية الجديدة وفي مقدمتها الصين، قد انضمت (بقوة انتاجية هائلة وبنسبة نمو مرتفعة) إلى النمور القديمة، مشكلة معها كتلة أو تجمعاً اقتصادياً تجارياً ذا قدرة تنافسية خطرة على المصالح التجارية الاميركية في زمن مختلف تحولت فيه أولويات الاستراتيجية الاميركية في المنطقة.[٢٠]

إذا كانت اليابان قد انطلقت بنهضتها المدنية في غفلة من الأميركيين في السنوات الأولى للحرب الباردة وتحولت إلى «التنين» الآسيوي البحري الأعظم، كما سبق، ذكرنا، فإن الصين حققت هي الأخرى طفرتها الاقتصادية في غفلة من الأميركيين في السنوات الأولى من النظام العالمي الجديد، وتحولت مع تحقيقها نسبة نمو غير مسبوقة إلى «التنين» الآسيوي البري الأعظم.

وإذا كانت الصين قد امتلكت بالأساس عناصر النهضة الداخلية المواتية، بشرياً وطبيعياً وتقنياً منذ زمن الثورة الاشتراكية فتوفرت لها أكبر قوة عمل وأعظم مواد أولية وأوسع أسواق وأكثر كادرات، فإنها امتلكت في زمن الانفتاح «الاقتصادي» والتحديثات الأربعة فرصة واسعة من الاستثمارات اليابانية والأميركية والأوروبية المتنافسة، ومع رفع الحظر الاميركي على الاستثمار الياباني في الصين «الشيوعية» الانفتاحية، اندفعت طوكيو إلى الميدان الصيني بقوة، إضافة إلى أن الصين كانت قد تحللت مبكراً من التزاماتها العقائدية، ثم من الورطة الفيتنامية الكمبودية، فأعفيت من التزامات مالية مرهقة.

لقد حققت الصين في ظل شعار «اقتصاد السوق الاشتراكي» مع كل الآثار السياسية التي أسفر عنها، قفزة تنموية هائلة، جعلت أوساطاً غربية تحذر من الخطر الذي ستشكله الصين اقتصادياً على الأميركيين على أبواب القرن الجديد، خاصة وأن العلاقات التجارية بين بكين وواشنطن حققتا فائضاً كبيراً لصالح الصين التي أصبحت تحتفظ بكتلة نقدية صعبة مضاهية لما لدى اليابان.[٢١]

وفي هذه الفترة، كانت النمور الآسيوية قد تجاوزت حساسياتها الاقليمية ومراراتها السابقة تجاه القوتين الاقليميتين البارزتين، واستطاعت أن تنتقل بثقل علاقاتها الاقتصادية والتبادل التجاري من المركز الأميركي التقليدي إلى المركز الياباني أولاً ثم بالتعاطي الايجابي مع المركز الصيني ثانياً، ولم تجد كثيراً تحريضات واشنطن للنمور ضد أطماع اليابان الاقليمية وأخطار

الصين الشيوعية.

ثالثاً: إنهيار النمور: العوامل والأسباب:

أولاً: نقمة النظام الجديد:

تحولت «نعمة» الحرب الباردة التي حلّت على النمور لسنوات طويلة، مع الإعلان عن النظام العالمي الجديد، إلى «نقمة» لا تحسد عليها، تتابعت تجلياتها:

الأول: قبل إنهيار الاتحاد السوفييتي، كانت الدبلوماسية السوفييتية في ظل التفكير السياسي الجديد للثنائي (غورباتشوف وشيفاردنادزه) قد أطلقت في اواخر الثمانينات عدداً من الإشارات الهادفة إلى التهدئة وإثبات حسن النوايا في منطقة الشرق الآسيوي والمحيط الهادي، كتخفيف التواجد العسكري البحري، وتخفيض المساعدات للبلدان الاشتراكية، والاعتراف بالأنظمة الموالية للغرب،الأمر الذي توافق مع الاتجاه الأميركي للتخفيف من الالتزامات العسكرية الخارجية.

الثاني: بعد إنهيار الكتلة الشرقية، تحولت الإشارات الدبلوماسية السوفيتية السابقة إلى مبادرات دبلوماسية روسية واسعة، ثم إلى انسحاب كامل من ساحة المواجهة مع الكتلة الغربية، مما أعفى الاميركيين من سلسلة الالتزامات العسكرية الثقيلة في البلدان الموالية لهم، وجعلهم يعيدون صياغة استراتيجيتهم في المنطقة على أساسين جديدين: الاقتصاد والأمن.

الثالث: الاستراتيجية الاميركية الجديدة، التي أدت بالضرورة إلى حرمان النمور من المقابل المادي والمالي للقيمة العسكرية التقليدية من ناحية، وإلى فقدانها الامتيازات والاستثناءات الاقتصادية والتجارية، مع تراجع هامشها الابتزازي بعد اختفاء الصراع الغربي الشرقي، ودخول الاميركيين إلى عواصم البلدان الاشتراكية في المنطقة.

على سبيل المثال:

- **كوريا الجنوبية**: فقدت الكثير من قيمتها الاستراتيجية خاصة بعد نجاح المفاوضات النووية بين الأميركيين والكوريين الشماليين، وتثبيت الاتصالات الثنائية بين الخصمين اللدودين (واشنطن وبيانغ يانغ) رغم ارتفاع سعرها خلال الأزمات![٢٢]

- **تايوان**: تراجعت قيمتها مبكراً بعد اضطرار الاميركيين إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها عام ١٩٧٩، لكنها من الناحية العملية تعرضت لخسارة فادحة مع تعاظم العلاقات الاقتصادية بين واشنطن وبكين.[٢٣]

ـ **هونغ كونغ**: أخذت تدريجياً تدفع ثمن عودتها المنتظرة إلى الوطن الأم، ومع اقتراب التاريخ المحدد (١٩٩٧) تراجعت استثمارات «الصينيين عبر البحار»، ليس فقط، بل وفضل الكثيرون من أصحاب رؤوس الأموال الهرب إلى الخارج، وهاجر عدد لا بأس به من رأسماليي وبرجوازيي الجزيرة، رغم تطمينات السلطات الصينية بأن وضعها الخاص سيستمر إلى ما بعد استرجاعها من البريطانيين.[٢٤]

ـ **سنغفورة**: ربما كانت آخر المتضررين من التطورات الدولية والاقليمية، لأن قيادتها حاولت تعزيز مركزها العسكري والأمني لدى الاميركيين، لتعويض انسحاباتهم وتخفيضاتهم من المنطقة، بما يتلاءم واستراتيجيتهم الجديدة، لكنها من ناحية أخرى لم تستطع أن تتغلب على مشكلتي المواد الخام والأيدي العاملة بعد ظهور نمور شقيقة جديدة في ذات بلدان المصدر.[٢٥]

ثانياً: المنافسة التجارية والنزوع الاستقلالي:

لقد شكل تراجع أهمية بلدان المنطقة التقليدية في الاستراتيجية الاميركية، وانحسار مؤشرها في بورصة السياسة الخارجية لواشنطن مع تدني القيمة الاستعمالية الاستخدامية لتلك الدول، أحد أبرز ملامح التغيير الاقليمي في اوائل التسعينات.

وقد حرص الأميركيون طوال فترة الحرب الباردة، على منع قيام قوة اقليمية مستقلة، تشرف على المنطقة، فحاربوا النفوذ السوفييتي على الباسفيك، والمشروع النهضوي الثوري الصيني، وحاصروا النظامين الاشتراكيين في كوريا وفيتنام، وأجهضوا مشروع أحمد سوكارنو في اندونيسيا، وكتّفوا اليابان بالاتفاقات والمعاهدات، وطاردوا الحركات الثورية في الملايو والفلبين وتايلند.

ومع اختفاء الحرب الباردة تغيرت أولويات الاستراتيجية الاميركية، فتقدمت المهمات الاقتصادية الأمنية على المهمات العسكرية السياسية، كما ذكرنا، ومن هنا كان حرص واشنطن أولاً على السيطرة على المنظمة الاقتصادية الاقليمية رابطة «آسيان»، بهدف قطع الطريق على قيام كتلة اقتصادية اقليمية آسيوية مستقلة وقادرة على إجراء ترتيبات عسكرية وأمنية جديدة (إلى جانب القديمة) تهدف إلى إحكام السيطرة على الأمن الاقليمي والتحكم في الممرات التجارية وطرق النقل البحري الرئيسية، بذريعة الحفاظ على الدينامية الاقتصادية للإقليم والتصدي لمحاولات العرقلة والإحباط.

لقد نشطت الدبلوماسية الاميركية لعرقلة جهود النمور الآسيوية لتشكيل تكتل اقتصادي خاص بهم، على غرار الاتحاد الاوروبي «ونافتا» الاميركية، وهي وإن وافقت على توسيع رابطة

«آسيان» إلى منتدى اقتصادي (يضم ١٢ عضواً بدلاً من ٥) إلا أنها دفعت باتجاه توسيع حدود المنتدى ليشمل منطقة الباسفيك (بالإضافة إلى استراليا ونيوزلندة وأميركا) الذي أعلن رسمياً في قمة «سياتل» في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣ تحت اسم المنتدى الاقتصادي لآسيا ـ الباسفيك «آبيك».[٢٦]

لكن النمور الآسيوية المنطلقة بقوة وعنفوان، لم تدع واشنطن تتصرف بشؤون المنطقة على هواها، وحرصت على التحرك الإفرادي والجماعي، في مواجهة السياسة الاميركية الرامية إلى فرض الهيمنة الاقتصادية والأمنية والثقافية على المنطقة، والتدخل في شؤون دولها، وقد رأينا الرفض الآسيوي، يتحول من النقد إلى الاعتراض إلى الاحتجاج الذي تطور إلى جنوح استقلالي تعزز في ثلاثة اتجاهات:

الأول: التصرف ككتلة اقتصادية اقليمية لها خصوصيتها وأولوياتها، والتعامل مع طوكيو وبكين كمركزين إقليميين.

الثاني: استثمار القوة الاقتصادية الاقليمية لتعزيز القدرة العسكرية، وبالتالي قوة سياسية متناسبة مع النفوذ الاقتصادي المالي.

الثالث: البحث عن علاقة شراكة (بدل التبعية) مع الأميركيين، باعتبارهم عامل توازن استراتيجي وأمني في الاقليم.

وقد استند التفكير السياسي الجديد لدى بلدان آسيا ـ الباسفيك في العلاقة مع واشنطن على ركيزتي: الاستقلالية والشراكة، بمعنى الاستقلالية في إدارة العلاقات الاقتصادية والعسكرية والثقافية مع الآخرين، والشراكة مع الأميركيين على قاعدة التعاون الاقليمي بشروط جديدة.

على المستوى النظري عبر عن هذا الاتجاه الاستقلالي بشكل حاسم رئيس وزراء ماليزيا الذي رفع شعار «جنوب شرق آسيا للجنوب شرق آسيويين»، وكذلك التوافق الاقليمي على الخصوصية الثقافية والحضارية الآسيوية التي لا تتفق بالضرورة مع شعارات النظام العالمي الجديد، والثقافة الاميركية والقيم الليبرالية الغربية.[٢٧]

أما على المستوى الميداني فقد جرى الاصطدام مع الاميركيين في عدة محطات، الحرب التجارية مع اليابان وقضية السيارات، وتجارة الأرز مع الكوريين، الحقوق الفكرية مع الصين، حقوق الإنسان مع الصين وأندونيسيا وبورما.. وبدا وكأن الحرب الاقتصادية مع الأميركيين قد انفتحت على مصراعيها.[٢٨]

لكن الاميركيين لم يلتفتوا كثيراً لمصالح ومشاعر الحلفاء الآسيويين، ولم يضع مخططو الاستراتيجية الاميركية في حساباتهم التطورات البنيوية والفكرية والنفسية لدى بلدان المنطقة،

بقدر ما هدفوا إلى تحقيق المصالح الاميركية وفق الأولويات التي تراها واشنطن، لذا حاولوا الدمج بين الحفاظ على إرث الاستراتيجية السابقة (الأحلاف والمعاهدات) بحجة إمكانية عودة التهديد الروسي والصيني في الشرق الأقصى من ناحية، وإجراء ترتيبات عسكرية أمنية جديدة (فاعلة ومتحركة) تكفل استمرار السيطرة الاميركية على الأمن والاستقرار الاقليمي والتصدي لخطر النزاعات المحلية والاقليمية من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى زيادة سوء التفاهم بين الطرفين، وفاقم العلاقات بينهما على نحو خطير.(٢٩)

ثالثاً: الانهيار الآسيوي ونظرية المؤامرة:

وفق الخصائص المحلية والتطورات العالمية الذي ذكرناها، كان من المفروض أن يتقدم في ظل النظام العالمي الجديد دور النمور الآسيوية المستحدثة، فتايلند وماليزيا واندونيسيا (والصين طبعاً) تمتلك عوامل تطورها وعناصر نهضتها غير المرتبطة بالحرب الباردة، كما سبق وذكرنا، وبنفس المنطق كان على النمور الآسيوية القديمة أن تتراجع في زمن النظام العالمي (قيد الإنجاز)، فكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ تراجعت قيمتها العسكرية والأمنية الفعلية عند الأميركيين بعد أن دخلت العلاقات الأميركية مع الصين وكوريا الشمالية وفيتنام مرحلة جديدة تُنزع فيها فتيل الصدام، واعتمدت سياسة التهدئة والتطبيع والتبادل، وبعد أن اتخذت الترتيبات لعودة هونغ كونغ للوطن الأم، كما أن مكانة سنغافورة الاقليمية، تراجعت نسبياً بعد التطور الذي شهدته تايلند وماليزيا وإندونيسيا من حولها.

ولعل سلسلة المظاهرات والإضرابات العمالية والطلابية والاعتقالات التي شهدتها كوريا الجنوبية وتايوان، كذلك سلسلة من الفضائح السياسية والمالية وعدم الاستقرار السياسي التي توالت عليها، كانت أسباباً إضافية ترشحها قبل غيرها للتراجع الاقتصادي، لكن الذي حدث في الصيف الماضي كان عكس ذلك، فالأزمة الاقتصادية أصابت أولاً النمور الآسيوية الحديثة قبل أن تنتقل إلى شقيقاتها القديمات.(٣٠)

فما الذي جرى؟ وكيف جرى؟ ولماذا جرى؟

دون وقوع مقدمات تمهيدية كبيرة، ودون ظهور مؤشرات ذات دلالة قاطعة، وبينما كانت النمور تعيش ذروة إزدهارها، حدث الزلزال انطلاقاً من تايلند بداية عن طريق أزمة نقدية مفاجئة هزّت بانكوك (في شهر آب / أغسطس ١٩٩٧) طالت العملة المحلية «الباث» التي توالى انخفاض سعرها بالنسبة للدولار، ولم تلبث أن تراجعت أسعار الأسهم وتعثر نمو الاقتصاد الوطني.

في بداية الأزمة لم يتعامل الآسيويون معها بجدية كاملة لاعتقادهم أنها مجرد مشكلة تايلندية محلية ترتبط بعوامل داخلية بحتة قابلة للمعالجة والتصويب في وقت قصير، لكن انتقال عدوى الأزمة إلى البلدان المجاورة خاصة أندونيسيا وماليزيا والفلبين (الأخيرة ليست ضمن النمور)، أشّر للأوساط الاقتصادية والسلطوية على خطورة الوضع، ومع ذلك اعتقد البعض أن الأزمة محصورة في إطار النمور المستحدثة وأنها لن تطال النمور المؤسسة باعتبارها أكثر منعة وخبرة، بل وقادرة على المساهمة في حل إشكاليات النمور الشقيقة، لكن لم يمض أكثر من شهرين حتى كانت الأزمة تضرب قلب النمور ومركزها المالي والاستثماري الأشهر، أي هونغ كونغ، وقد حاول البعض تفسير الأمر على أنه ناتج عن عودة الجزيرة إلى الوطن الصيني الاشتراكي (تموز/يوليه ١٩٩٧) بسبب فقدان ثقة الممولين الأجانب، لكن هذا المنطق لم يصمد كثيراً أمام تسارع الأحداث، حيث توالت الانهيارات النقدية والمالية واضطرابات البورصة في كل من تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة.

وكان طبيعياً أن يحدث هذا القدر الكبير من الإرباك والتخبط والحيرة، داخل البلدان المصابة بسبب المفاجأة التي حطت على الرؤوس وقد أطلت تحت وطأة ثقل الأزمة وتوالي فصولها الاتهامات (مباشرة أو مداورة) إلى جهات خارجية بأنها وراء الأزمة، وذهبت بعض الأوساط الإسلامية (في ماليزيا خصوصاً) إلى حد اتهام قوى مالية يهودية أميركية متنفذة، بالعمل على تدمير التجربة التنموية الآسيوية الناجحة، لحساب الاحتكارات الرأسمالية الأميركية.(٣١)

وبصرف النظر عن مدى صحة الاتهامات ودقة البراهين والتفاصيل، فإن الثابت أن الأزمة التي عصفت بالقلاع الآسيوية ناتجة بالإضافة إلى العوامل الخارجية، عن انتقال الأرصدة المالية وحركة الكتل النقدية، وعن المضاربات العقارية والمالية والمصرفية التي لم يكن لها أن تفعل كل هذا الانهيار في أسعار العملات وأسواق الأسهم ونمو الاقتصاد، لولا اعتماد تلك النمور أساساً على رأسمال مستورد في أغلبه (أكثر منه محلي) وعلى تكنولوجيا منسوخة (مرتبطة بشركات كبرى خارجية) وعلى قطاع خاص أدارته وهيمنت عليه لاحقاً نخب فاسدة (تحولت إلى شريكة بدل حامية).

وفي هذه الأثناء أحدث قانون الربح السريع الذي جذب الاستثمارات من كل حدب وصوب (وحكم العلاقة بين رأس المال المحلي وبين المشروع الاستثماري الوطني، والعلاقة بين الرأسمالي الأجنبي / الممول بين رأس المال المحلي المستثمر) آثاره السلبية، خاصة مع غياب أو تراخي أو تواطؤ الرقابة والإشراف الحكومي على حركة القطاع الخاص ونشاط رجال الأعمال،

مما أطلق العنان «لحيتان» المستثمرين للدخول في المضاربات العقارية والمالية والمصرفية دون أي وازع وطني أو مسؤولية تجاه الاقتصاد والمستهلك المحلي، وغير مكترثة بأنظمة وإدارات سياسية فاسدة وغير كفؤة على الأغلب.

رابعا: آثار الأزمة: الآثار والمعالجة:

عندما أفاق زعماء الدول «النمور» المضروبة بالإعصار من هول الصدمة، كانت الأزمة العاصفة قد تركت آثارها المباشرة على جبهتين:

الجبهة الاقتصادية: إنخفاض مستمر في سعر العملات المحلية (بلغ عدة أضعاف في حالة أندونيسيا) وتراجع في أسعار الأسهم (بلغ أدنى مستوياته) وإنخفاض في مستوى النمو، مما طور الأزمة من نقدية إلى مالية إلى اقتصادية شاملة.

الجبهة الاجتماعية: ارتفاع نسبة البطالة (طالت مئات الآلاف من العمال) وانخفاض القدرة الشرائية للعملة، وارتفاع تكلفة المعيشة، واختفاء المواد الاستهلاكية واحتقان الشارع، وانتشار الفوضى. الأمر الذي كان يهدد بالانتقال إلى الجبهة الثالثة، وتقصد الداخلية السلطوية والسياسية التي بدأت تتفاعل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية.

ولمعالجة الموقف المتدهور، سارعت الأنظمة المعنية والزعماء المأزومون إلى التحرك باتجاهين: داخلي وخارجي.

فماذا كان موقف الدول الصديقة؟ وإلى أي مدى تجاوبت مع نداءات النجدة والاستغاثة؟

أولاً: الموقف الأمريكي:

لقد كان واضحاً من البداية أن الاميركيين يراقبون الوضع في المنطقة عن كثب، وقد توزعت ردود فعلهم وتحركهم على ثلاث مراحل:

- **في المرحلة الأولى:** مجموعة من النصائح والارشادات رافقت الوفود المالية الاستطلاعية والخبراء الذي أرسلوا إلى المنطقة للدراسة والبحث والتدقيق مع إشاعة بعض التطمينات المتفرقة، فالصديق عند الضيق!.[٣٢]
- **في المرحلة الثانية:** قائمة من الاصلاحات النقدية والتنموية والتقشفية قدمت عن طريق خبراء صندوق النقد الدولي ترافقت مع وعود أميركية بالمساعدة العاجلة لإنقاذ النمور (تراوحت بين ٦٠ بليوناً لكوريا، ٣٠ بليوناً لتايلند)، ترافقت مع تحميل الحكومات المحلية وإدارتها السيئة للاقتصاد مسؤولية الأزمة.[٣٣]

- **في المرحلة الثالثة:** تدخل أميركي مباشر اشتمل على هواتف الرئيس وزيارات وزرائه ونواب الوزراء، وجولات ميدانية لمسؤولي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتكريس «صفقة الإنقاذ».

وإذا كنا لا ننكر الأهمية الكلية للاقليم الشرق آسيوي المأزوم بالنسبة لواشنطن، فإننا نعتقد أن الاهتمام الاميركي بمعالجة الازمة عن طريق النصائح والارشادات ثم الوفود والبعثات ثم التدخل المباشر للرئيس، ركز على نحو خاص على حالتين من طبيعة خاصة، هما كوريا الجنوبية وأندونيسيا.

ولا يخفى على أحد أن أهمية كوريا الجنوبية لا تعود فقط إلى مركزها في الحرب الباردة في مواجهة النموذج الاشتراكي (الخطر الشيوعي)، بل أيضاً لأهميتها الخاصة في الاستراتيجية الجديدة تجاه كل من اليابان والصين، وباعتبارها أيضاً مركز التواجد العسكري الأميركي في الشرق الأقصى (شمالاً) بينما أهمية أندونيسيا تعود، إضافة إلى ثقلها النفطي والبشري، إلى مركزها الاقليمي في الشرق الآسيوي الجنوبي.

لقد تحرك الرئيس الأمريكي شخصياً وبجدية فقط عندما شعر بخطورة الأزمة الآسيوية، وبالمدى الذي وصلته (في أندونيسيا خاصة) والذي قد يتجاوز حدودها إلى عموم الإقليم ومنطقة آسيا - الباسيفيك.

ومن الواضح أن الرئيس كلينتون كان يهدف إلى استثمار الأزمة الاقتصادية التي يمر بها حلفاؤه المتمردون من ناحية، وإلى انتهاز اللحظة المواتية لإعادة النمور إلى أحجامها الصغيرة بما يدخلها الحظيرة الأميركية، ولصياغة العلاقات الأميركية الآسيوية من جديد.

لكن هل تستطيع الإدارة الأميركية إنقاذ الموقف؟ وهل في استطاعتها معالجة الأزمة وتحمل تبعاتها المالية؟

من الواضح لدى المتابعين أن المركز المالي للأميركيين والصعوبات التجارية والداخلية لا تسمح لهم بترجمة الوعود العديدة التي يطلقونها،[٣٤] لكنهم قادرون على إدارة المعالجة الموجهة لخدمة مصالحهم وأهداف استراتيجيتهم الاقليمية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ونقصد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبتحريض وابتزاز الآخرين في اليابان وأوروبا.

ثانياً: دور المؤسسات الدولية:

لقد كانت مهمة مدير صندوق النقد الدولي من جولته الشهيرة (أواسط يناير) حاملاً وعداً

بقيمة ١١٥ بليون دولار[٣٥]، إعداد الوثائق اللازمة لتأديب وتأهيل الشركاء للعودة إلى بيوت الطاعة، بينما كانت مهمة مسؤولي الدفاع والخارجية إزالة نشاز المرحلة السابقة وإعادة مؤاءمة الاتفاقيات والمعاهدات مع متطلبات الاستراتيجية الاميركية، أما رئيس البنك الدولي «جيمس ولفنستون»، فقد حمل في جولته (أوائل شباط) ١٦ بليون دولار (نصيب الأسد فيها لكوريا ثم أندونيسيا) لمعالجة الآثار الاجتماعية والسياسية التي تركتها الأزمة الاقتصادية ولحماية الأنظمة الصديقة من السقوط تحت وطأتها.

لكن بعيداً عن تلك الجوانب الاصلاحية والانقاذية الأخلاقية؛ إلى أي مدى تحوز المؤسسات الدولية المذكورة على مصداقية وثقة لدى البلدان المنكوبة؟ وفي أي اتجاه اقتصادي ستقود حل المشكلة المطروحة أمامنا؟

من المعروف أن البنك الدولي كما صندوق النقد الدولي، رغم دوليتهما وعالميتهما، فإنهما في الممارسة يخضعان لنفوذ أميركي شبه كامل؛ وبالتالي يشكلان أداة اميركية في السياسة الخارجية.

في فترة الحرب الباردة لعبت هذه المؤسسة دوراً في الازدهار الذي شهدته منطقة جنوب شرق آسيا، بل إنها ساهمت إلى حد كبير في انطلاقة ونهضة النمور الآسيوية عن طريق القروض والمساعدات والاستثمارات المالية التي ضختها إلى النمور بهدف تعزيز قدراتها التصديرية من المنتجات الصناعية، وقد لاحظ الخبراء[٣٦] أن تلك القروض الجبارة اتجهت منذ اواسط الثمانينات إلى مؤسسات القطاع الخاص والشركات الاستثمارية مباشرة وليس إلى الحكومات والإدارات الرسمية، الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة النمو لدى ثلاثة من البلدان المستهدفة (أندونيسيا ماليزيا، وتايلند) التي تحولت نموراً اضافية منذ أوائل التسعينات.

وعندما تتعرض تلك البلدان لهزة مالية أو أزمة اقتصادية نتيجة المضاربات (غير المسيطر عليها حكومياً) وتصبح غير قادرة على الوفاء بالالتزامات الكبيرة تجاه الديون وفوائد الديون، يتدخل صندوق النقد الدولي ليس بهدف معالجة المشكلة جذرياً ولصالح الطرفين (الدائن والمدين) بل لصالح كبار الدائنين الخارجيين، فيفرض على الدول المأزومة برامج معالجة ظاهرها إصلاحي وباطنها وصائي، بحيث تبدو وكأنها تستهدف الحد من الفساد السياسي والإداري والمالي والبيرقراطي وهي في حقيقة الأمر تضع المقومات الاقتصادية (اصول مالية وصناعية وتجارية) تحت سيطرة رأس المال الأجنبي.[٣٧]

ثالثاً: دور اليابان:

في مقابل المراقبة والمتابعة والتدخل من جانب الولايات المتحدة، فإن رد فعل اليابانيين على الأزمة جاء بطيئاً غير فاعل لدرجة أثارت انتباه معظم المراقبين الذين استغربوا عدم تحرك طوكيو أو التنين الياباني البحري لنجدة النمور الصغيرة التي تتقاذفها الأمواج، خاصة وأن العلاقات التجارية والصناعية متداخلة بين الطرفين والاستثمارات اليابانية تعتبر الأضخم في المنطقة.

لعل أكثر الأطراف الخارجية اتهاماً لليابانيين بالتقصير كان الاميركيون، الذين لم يتركوا مناسبة إلا وغمزوا منها من قناة طوكيو، وطالبوها بتحمل نصيبها من حملة الإنقاذ والوفاء بالتزاماتها تجاه صندوق النقد الدولي.[٣٨] بينما كانت ماليزيا أجرأ الأطراف الآسيوية المعنية انتقاداً لليابانيين، حيث طالب المسؤولون فيها طوكيو ببذل المزيد من الاهتمام والجهود تجاه الجيران الآسيويين وبعدم التذرع بمشكلاتها الاقتصادية و المالية للتملص من التزاماتها الاقليمية.[٣٩] في حين ذهب البعض إلى حد تحميل السياسة الضريبية ورفع نسبة الفوائد اليابانية جزءاً من مسؤولية ما أصاب النمور.

وقد جاء الرد الياباني على الأميركيين أولاً في اتجاهين:

الأول: اتهام واشنطن بالغوغائية وبعدم تكوين صورة حقيقية عن طبيعة الأزمة وتشخيص الحالة قبل العلاج.[٤٠]

الثاني: تحميل واشنطن مسؤولية كبيرة في تفاقم الأزمة وإلقاء اللوم على العولمة، وعلى فكرة النظام الاقتصادي العالمي الواحد.[٤١]

أما الرد الياباني على الاقطار المنكوبة، فقد تمثل في تحميل حكومات المنطقة جزءاً من المسؤولية، لجهة التقصير في الإشراف الحكومي والمتابعة الإدارية لنشاطات القطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية، الأمر الذي اعترفت به تايلند جزئياً.[٤٢]

من المؤكد أن اليابان لن تكون بمنأى عن تأثيرات وتفاعلات المشكلة الآسيوية، وأن الحريق الذي شب في بيوت الجوار سيمتد إلى ذات البنية الرأسمالية، ولذلك فإن من مصلحة اليابانيين المساعدة في معالجة المشكلة، على الأقل لإعادة الثقة (الاستثمارية والتجارية) إلى المنطقة بأسرها، على حد تعبير وزير الخزانة الاميركي.[٤٣]

يعترف اليابانيون أنهم تأخروا في التحرك، لكنهم لا يرجعون ذلك إلى نقص في الحماس والاهتمام، بل إلى النقص في الحقائق حول ما يجري، وإلى عدم توفر أفكار كافية ومقنعة،

ويؤكدون على أن طوكيو لديها الإرادة السياسية والرغبة الذاتية للقيام بدورها الاقليمي وأنهم أرسلوا كذلك وفوداً مشتركة من الوزارات المعنية (المالية والتجارة والخارجية) لدراسة الموقف مباشرة والتعرف ميدانياً على حدود الدور الذي يمكن لطوكيو أن تلعبه.

لعل الارتباك الذي أصاب المسؤولين اليابانيين يعود:

أولاً: إلى حجم الكارثة والسرعة التي داهمت الجميع، محليين وإقليميين.

وثانياً: إلى انشغالهم في معالجة تراجع النمو الاقتصادي، والركود الاقتصادي وعدم الاستقرار المالي.[٤٤]

وثالثاً: إلى تزامن المشكلة مع فضائح الفساد المالي (رشاوى وسوء إدارة) التي أدت بوزير المالية / هـ. ميتسوزوكا / إلى الاستقالة (٢٨/١/٩٨) وحل محله / هـ. ماتسوناغا/ الذي وعد بمنع ووقف الانهيارات المالية والمصرفية في البلاد.[٤٥]

لذلك أعطيت الأولوية لمعالجة المشكلات اليابانية الداخلية والحد من تفاقمها، وتحريك الاقتصاد ووقف الانهيارات المصرفية وتحقيق الاستقرار للنظام المالي في البلاد.

رابعاً: الآثار الاجتماعية والسياسية للمعالجات الاقتصادية

وقد تراوحت تلك المعالجات بين الاجراءات الشكلية والتصرفات الانفعالية والقرارات المؤقتة، والاصلاحات الصورية، حيث شملت قرارات تقشف حكومية وشعبية ومبادرات إنتاجية زراعية حيوانية وحملات جمع التبرعات (خاصة الذهب) من المواطنين على يد رجال السلطة والجيش.

وفي هذا المجال يمكننا الاستعانة بمثلين مختلفين متجاورين:

- ففي أندونيسيا، حيث الاعتماد على الأميركيين كان هو الأساس في المعالجة، تظاهر الرئيس سوهارتو بقبول شروط صفقة الإنقاذ التي اعدها النقد الدولي، وأعلن موافقته على إجراءات تصحيحية على المستوى الحكومي والإداري، لكنه عندما أعلن ميزانية العام الجديد)، خيب آمال الأميركيين والمستثمرين والمواطنين، مما أدى إلى إنخفاض حاد في قيمة العملة (الروبية) وسعر الأسهم، وأطلق حركة احتجاج وفوضى واضطرابات في شوارع العاصمة، كما حفّز قوى المعارضة وقوات الجيش للتحرك احتراز اً، وبدت أكبر دولة بين النمور وكأنها على أبواب كارثة، لولا تدخل مباشر من الرئيس الاميركي (الذي يريد تأديب النظام لا إسقاطه) اضطر معه سوهارتو إلى التقيد ببنود برنامج الاصلاح وبشروطه القاسية ضد مصالح العائلة الحاكمة

وأصدقائها، في مقابل الحصول على حصته في صفقة الإنقاذ (والبالغة ٤٣ بليون دولار) وعدم دعم البديل السياسي أو السلطوي، كأحزاب المعارضة العلمانية أو القوى الإسلامية الأعظم أو جنرالات الجيش المتحفزين.

- وفي ماليزيا، حيث الاعتماد على الذات هو الأساس في المعالجة، استعادت الحكومة توازنها بسرعة، وأظهرت رباطة جأش في مواجهة آثار الأزمة، واتخذت سلسلة من الاجراءات التقشفية والاصلاحية التي طالت إدارات الدولة ومؤسسات القطاع العام والخاص والشركات والبنوك. وتمكنت من السيطرة نسبياً على التدهور في قيمة عملتها (رينجيت) والبورصة، وقد حافظ رئيس وزرائها «محاضير محمد» على إتزان يحسد عليه، ورفض الاستنجاد بواشنطن لإنقاذه حتى بعد اعترافه بالتجاوزات والأخطاء الاقتصادية، ولم يطلب مساعدة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، واصر على رفض التدخل الأجنبي في شؤون بلاده، مؤكداً الاعتماد على الذات في معالجة الأزمة، مكرراً الحاجة إلى حلول آسيوية، أولاً، داعياً إلى الحذر من اعتماد جنوب شرق آسيا على الدولار الأميركي وإلى اشتقاق قواعد عالمية جديدة للتعامل النقدي.[٤٦]

الخلاصة والاستنتاجات:

أولاً: رغم عدم وجود اتفاق تام بين القوى المحلية و الأطراف الخارجية والمعنية والخبراء حتى الآن حول تشخيص الأسباب وتوزيع المسؤوليات بين العوامل الاقتصادية والمالية وبين السياسية والإدارية، وبين المضاربات الداخلية والتداخلات الخارجية، إلا أن عملية التشخيص أخضعت في جانب كبير منها للاعتبارات السياسية والمصالح الاقتصادية والحسابات الأنانية.

ثانياً: من الواضح أن جميع الأطراف الخارجية المعنية بأزمة النمور من واشنطن إلى طوكيو إلى بكين، وكذلك المؤسسات الدولية، تتفق على أن أحداً منها لا يملك خطة جاهزة أو تصوراً متكاملاً لإخراج النمور من أزمتها بشكل نهائي، إلا أنها أخضعتها على الأغلب لعملية تشهير وتحريض خلال جمع التبرعات والقروض.

ثالثاً: يلاحظ أن هناك شبه إجماع بين تلك الدول والمراكز على أهمية القيام بخطوة هامة أولية تتلخص في إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والمالية في البلدان المنكوبة، لكن لم يقدر أحد الآثار التي قد تتركها مشكلة التحكم والسيطرة في تلك العملية على البنى السياسية والمجتمعية.

رابعاً: من الواضح أيضاً أن الأمريكيين وحدهم (ومعهم خبراء البنك الدولي وصندوق النقد) يتحدثون بتفاؤل عن قرب انتهاء الأزمة وعن وقف التدهور ومنع الانهيار وعن إمكانية معافاة الدول المنكوبة، وإزالة آثار الكارثة خلال عامين من العلاج، حسب الوصفات المقدمة لها.

خامساً: لكن الخبراء الاميركيين والدوليين التابعين لواشنطن لا يقولون بالضبط ماذا سيكون حال تلك النمور الجريحة بعد العلاج المذكور، أي بعد إعادتها إلى الحظيرة الاميركية! وماذا سيكون حال الظاهرة الرأسمالية الآسيوية المفخرة! بعد تدجينها وفق متطلبات الاستراتيجية الاميركية الكونية الجديدة.

سادساً: من المؤكد أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، كما الآثار الإدارية والمعيشية للمعالجات المطروحة، ستؤدي إلى تفاعلات وتداعيات على المستويات السياسية السلطوية والحزبية والشعبية، وستفتح الطريق إلى تناقضات جديدة وتقود إلى نزاعات جديدة بين القوى المحلية الاقتصادية والدينية والعرقية، قد تتجاوز حدودها المحلية والقطرية إلى الاقليمية.

سابعاً: من الواضح أن المنطقة سيتنازعها تياران او اتجاهان:

- اتجاه المحافظة على حد معقول من الاستقلالية بالاعتماد على الذات أساساً في معالجة آثار الأزمة وإقامة علاقة متوازنة، وخاصة مع القطبين الاقليميين اليابان والصين، وبالتالي الحفاظ على مسافة كافية بينه وبين الأميركيين، لكن دون القطع معهم.

- واتجاه آخر ركن إلى المساعدة الاميركية لمعالجة الأزمة ووقف تداعياتها الاجتماعية والسياسية، عن طريق التعاون مع صندوق النقد الدولي والاستجابة لشروط برنامجه الاصلاحي، والركون إلى معالجات البنك الدولي، حتى ولو كانت على حساب السيادة الوطنية والشركاء الاقليميين والعملاء المحليين.

ثامناً: وهنا تثار أسئلة محقة حول تأثير عودة النفوذ الاميركي إلى سابق عهده في منطقة آسيا والباسيفيك على التنافس الدولي وصراع القوى الاقليمية، في منطقة تشكل أيضاً مجالاً حيوياً مشتركاً لكل من القطبين الاقليميين الصاعدين اليابان والصين، وليس بعيدة عن الشرق الروسي! وحبلى بالنزاعات والتناقضات والمصالح المتضاربة.

من المؤكد أن الأزمة مازالت كبيرة وخطيرة ومتفاعلة، ومن المؤكد أيضاً أنها ستظل موضع مراقبة واهتمام وتدقيق الخبراء والمختصين القادرين على تقديم دراسات وتصورات أكثر شمولاً وعمقاً وفائدة.[٤٧]

الهوامش:

١ - لقد شكلت القارة الآسيوية الميدان التطبيقي لأكثر نزاعات الحرب الباردة دموية، التي حملت شعوبها تضحيات بشرية ومالية هائلة.

دراسة حول النزاعات الاقليمية في آسيا، علي فياض، مجلة **الحرية** ٣-١٠-١٧-٩٥/٩/٢٤.

٢ - الاستراتيجية الاميركية في منطقة شرق آسيا، دراسة للسفير عبد المنعم طلعت، نائب مدير التخطيط السياسي بوزارة الخارجية المصرية، مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد يناير ١٩٩٨.

٣ - شهدت المنطقة تدفقاً هائلاً للجيوش الاميركية والحليفة، ومئات البعثات والخبراء والمستشارين، رافقتهم كمية كبيرة من الأموال والمعدات والتقنية العسكرية وشبه العسكرية، للمزيد انظر: علي فياض، **التجربة العسكرية الفيتنامية**، صادر عن مؤسسة عيبال ودار كنعان ١٩٩٠.

٤ - لعب عامل الثقة والأمان دوراً في توفير تحويلات مالية صعبة من ملايين المهاجرين الصينيين والكوريين والفيتناميين إلى تلك العواصم الانفتاحية وليس إلى بلدانهم الاشتراكية.

٥ - لم تحافظ واشنطن على سياسة ثابتة تجاه العلاقات اليابانية الاقليمية، ففي زمن حصار الصين الشعبية، سمح لليابانيين بتوجيه علاقاتهم نحو بلدان آسيا الموالية للغرب، وبعد انفتاح الصين، لم تمانع واشنطن في الاستثمار الياباني فيها، وعند اشتداد المنافسة اليابانية للأميركيين حرضت بلدان المنطقة من الأطماع اليابانية التوسعية.

٦ - من أبرز تلك الاتفاقات:

١٩٤٧: وضع جزر يابانية تحت الوصاية الاميركية، وحرمان اليابان من حق شن الحرب.

١٩٥١: معاهدة حول وضع أوكنياوا تحت السيادة الاميركية لأغراض عسكرية، وتوقيع معاهدة السلم اليابانية.

١٩٥٢: معاهدة أميركية يابانية مفتوحة المدة للأمن المتبادل ومرابطة قوات حماية على أراضيها.

١٩٥٤: حلف مساعدة متبادلة بين واشنطن وطوكيو والسماح لليابان بإنشاء قوات دفاع ذاتي، لا قوات عسكرية.

٧ - للإطلاع على الخسائر الاميركية (البشرية و المالية والعسكرية) في الحرب الفيتنامية، انظر كتاب علي فياض، **التجربة العسكرية الفتينامية**، ملحق رقم ٣، ص ٣٥٤، مصدر سبق ذكره.

٨ - نقلاً عن تقرير نشرته مجلة **التايم** الاميركية بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٤، ص ٢٩.

٩ - للمزيد من المعلومات حول العلاقات الأميركية الكورية وتأثيراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد، دراسةللباحث بعنوان: العقدة الكورية في الاستراتيجية الاميركية، مجلة **الحرية**، ٥/١٨-٦/٢٥-١٩٩٥/٧/٢.

١٠ - تسمية «النمور الآسيوية» هي غربية الأصل، وفي أحيان استخدم تعبير «الفهود الآسيوية» لكن الأوساط الآسيوية كانت تميل لاستخدام التنين الآسيوي (Dragon) أو الدراجونات الآسيوية، لما يرمز إليه في الأدب الشعبي من قوة وعنفوان.

١١ - التعهدات الاميركية تجاه تايوان، لم تستمر حتى نهاية الحرب الباردة بسبب الصفقة التي عقدتها إدارة نيكسون - كيسنجر مع بكين والتي أدت إلى طرد تايوان من الأمم المتحدة عهام ١٩٧١، وإلى إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين عام ١٩٧٨، وإلى قطعها رسمياً مع تايبه عام ١٩٧٩ مع استمرار علاقات واقعية.

١٢ - حول أهمية هونغ كونغ بالنسبة للصين والدور الذي لعبته خلال الحرب الباردة، نشر الباحث دراسة بعنوان «هونغ كونغ في خدمة الاستراتيجية الصينية» مجلة **الحرية** ١٩٩٧/٥/٤.

١٣ - سنغافورة، كلمة مركبة تعني مدينة /ميناء (Pore) الأسد (Singa)، كانت عاصمة مستعمرات مضائق مالقا، ثم منحها البريطانيون حكماً إدارياً ذاتياً عام ١٩٥٩، وانضمت إلى الاتحاد الماليزي، لكنها لم تلبث أن انفصلت معلنة استقلالها الوطني عن ماليزيا عام ١٩٦٥، وأصبحت جزءاً من دائرة النفوذ الاميركي في المنطقة.

١٤ - من أبرز الأحلاف التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة: حلف الأنزوس ١٩٥١ (ANZUS) أميركا، ونيوزيلندا وأستراليا ثم حلف مانيلا أوسياتو SEATO ١٩٦٥ الذي تحول إلى رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN) ١٩٦٧ وكان يضم الفلبين وتايلند وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا حتى نهاية الحرب الباردة؟

١٥ - لم يفق الاميركيون من غفوتهم حتى كان اليابانيون على أبوابهم يهددون مركزهم الاقتصادي الأول وينافسونهم على أسواق العالمية الخارجية، ومع نهاية الثمانينات كانت الصناعات والاستثمارات اليابانية قد أنجزت غزواً هائلاً للسوق الاميركية الداخلية، محدثة الخلل الفادح في الميزان التجاري بين البلدين.

١٦ - استناداً إلى تقرير مجلس التعاون الاقتصادي للهادي، المتفرع عن مؤسسة آسيا سان فرانسيسكو المنشور في مجلة **التايم**: تايلند ٨,٦٪، ماليزيا ٨٪، إندونيسيا ٦,٤٪، بينما هونغ كونغ ٥,٤٪، سنغافورة ٦٪، تايوان ٦,٨٪، كوريا ٧,٥٪.

١٧ - شكلت المشكلة الكمبودية على امتداد عقد ونصف العقد «نقمة» على شعبها والشعوب المجاورة نتيجة المجازر والصراعات والضحايا، لكنها اعتبرت «نعمة» على فئات واسعة من الجنرالات والتجار والمهربين التايلنديين على وجه الخصوص، للمزيد من التفاصيل: دراسة للباحث نشرت في صحيفة **الرأي العام** الكويتية على حلقات: ١٣/٨-١٤/٨-١٦/٨-١٧/٨-٢١/٨-٢٢/٨/١٩٩٦.

١٨ - المصدر مجلة **التايم** ١٤/١١/١٩٩٢، تجربة ماليزيا الخاصة يمكن متابعتها في الكتاب السنوي لآسيا ASIA YEAR BOOK الصادر عن مجلة Far Eastern Economic Reveiw في هونغ كونغ.

١٩ - للمزيد من المعلومات حول تجربة التنمية في ظل الرئيس سوهارتو وعائلته، والنفوذ الاقتصادي للأقلية الصينية في أندونيسيا، تجدها في المرجع السابق ذكره.

٢٠ - الاستراتيجية الاميركية الجديدة في المنطقة، انظر دراسة للسفير عبد المنعم طلعت مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية المصرية، منشورة في العدد ١٢٩ من مجلة **السياسة الدولية**، الفصلية، يومية ١٩٩٧.

٢١ - حول العلاقات الاميركية الصينية: انظر المصدر السابق والعدد ١٣١ من **السياسة الدولية** يناير ١٩٩٨، من ص ٤٢ إلى ص ٤٨.

٢٢ - العلاقات الاميركية الكورية في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية، انظر الاستراتيجية الاميركية في شرق آسيا، **السياسة الدولية** المصرية، رقم ١٣١، من ص ٣٥ إلى ص ٤٢.

٤٣ - الجديد في العلاقات الاميركية مع كل من الصين وتايوان، المصدر السابق.

٢٤ - المقصود هنا الاتفاقية الانتقالية التي تم التوصل إليها بين لندن وبكين ١٩٨٤ حول الوضع الخاص للجزيرة باعتبارها منطقة إدارية خاصة تحتفظ بنظامها الاقتصادي الرأسمالي في ظل مبدأ دولة واحدة بنظامين مختلفين.

٢٥ - احتلت سنغافورة موقعاً متميزاً في ترتيبات الاستراتيجية العسكرية الاميركية الجديدة، البحرية والجوية، خاصة بعد انسحاب الاميركيين من الفلبين وإغلاق قواعدهم هناك.

٢٦ - النفوذ الاميركي في الترتيبات الاقليمية لشرق آسيا من رابطة آسيان إلى منتدى آيبك، كان أحد موضوعات دراسة السفير عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره.

٢٧ - شكل الموقف الصيني النقدي من النظام العالمي الجديد وشعاراته، وكذلك الموقف الياباني غير المتحمس والتحفظات الهندية، إسناداً لوجهة نظر الزعيم الماليزي.

٢٨ - بلغت ذروة الصدام الاميركي الياباني في شباط / فبراير ١٩٩٤ عندما هدد الرئيس كلينتون بإعلان الحرب الإقتصادية على طوكيو، الأمر الذي دفع اليابانيين إلى التراجع.

٢٩ - بلغت ذروة التوتر بين الجانبين عندما لجأ الاميركيون إلى إثارة مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في وجه البلدان الآسيوية كلما جنح زعماؤها نحو الاستقلالية والتكتل الاقليمي.

٣٠ - أدت الفضائح السياسية والمسلكية في بلدان النمور إلى استقالات ومحاكمات لعدد من زعمائها (رؤساء وقادة أحزاب وجنرالات ووزراء) وإلى اضطرابات برلمانية وعمالية وطلابية، خاصة في كوريا الجنوبية وتايوان وتايلند واندونيسيا.

٣١ - إتهم رئيس وزراء ماليزيا أوساطاً يهودية اميركية بالاسم، لكنه في مواجهة الضغوط واتهامه باللاسامية عاد وتراجع عن تصريحاته، عدل فيها أو اعاد تفسيرها.

٣٢ - الوفود الاميركية إلى المنطقة مثلت كلاً من وزارة الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية والمالية.

٣٣ - جاءت على لسان: ستانلي روث وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا.

٣٤ - اصطدم بمعارضة جمهورية في مجلس النواب لطلبه دعم صندوق النقد الدولي بـ ١٨ بليون دولار، حيث يربط الجمهوريون موافقتهم بتمرير بعض المشروعات الداخلية... التذكير بتجربة مساعدة المكسيك في أزمتها المالية الكارثية عام ١٩٩٥.

٣٥ - من الواضح أن المبلغ المذكور ليس جاهزاً نقدياً، وإنما هو عبارة عن قروض وضمانات قيد التجميع والإعداد (توزع على بعض البلدان المنكوبة) ويواجه كلينتون مشكلة تجميعها.

٣٦ - إبراهيم نوار - دور صندوق النقد الدولي ومسؤوليته في الأزمة الآسيوية - **الحياة** اللندنية، ٣/٢/١٩٩٨.

٣٧ - ما جرى في اندونيسيا كان مثالاً صارخاً، انظر **الحياة** ١٦/٢/٩٨، و**الحرية** ٧/٢/١٩٩٨.

٣٨ - وزير الخزانة الاميركي، روبرت روبن، ومساعد وزير الخزانة، **الحياة** ١٠/٢/١٩٩٨.

٣٩ - نائب رئيس الوزراء، أنور إبراهيم، **الحياة** ١١/٢/١٩٩٨، ص ١٢.

٤٠ - المدير العام لمكتب السياسة الخارجية بوزارة التجارة، **الحياة**، ١١/٢/١٩٩٨، ص ١٢.

٤١ - نائب وزير المالية الياباني الجديد ساكاكيبار، **الحياة** ١٠/٢/١٩٨٨.

٤٢ - انظر تصريحات نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة في المؤتمر السنوي للمنتدى الاقتصادي الدولي الذي عقد في دافوس في أوائل شباط / فبراير ١٩٩٨.

٤٣ - حسب تصريحاته في المؤتمر السنوي للمنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس شباط ١٩٩٨.

٤٤ - أدى انهيار بنك هوكايدو، أحد أهم المصارف إلى انتشار الهواجس والمخاوف حول مصير بقية البنوك.

٤٥ - فضيحة الرشاوي لدى تفتيش وزارة المالية كانت مدوية باعتبارها الوزارة اليابانية الأقوى منذ الحرب العالمية الثانية.

٤٦ - وصلت قيمة الرينجيت إلى الدولار = أربعة آلاف للمزيد انظر صحيفة **الكفاح العربي**، نقلاً عن رويتر ٤/١/١٩٩٨.

٤٧ - لا يزعم الباحث خبرة في الشؤون الاقتصادية، لكنه من خلال كتاباته في الشؤون الدولية، ومنطقة جنوب شرق آسيا خاصة (حيث عمل دبلوماسياً في بلدانها لثماني سنوات) أولى ظاهرة النمور الآسيوية اهتماماً خاصاً في متابعاته الكتابية واهتماماته السياسية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة.

الحياة في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر

ماري روجرز

تحيات الوداع على ظهر الراين في ليلة ١٨٥٥/٦/١٣، ليست في حاجة إلى تسجيل، عند منتصف الليل كان المد جيداً، دق الجرس، وانطلق البخار، وأسرع الأصدقاء المتوانيون بالنزول، ووجدت نفسي وحيدة مع أخي - الذي استمتع بإجازته في انجلترا بعد أن قضى أكثر من ست سنوات قنصلاً في سوريا - وقد قبلت بسرور أن أصحبه في عودته إلى مهام منصبه. رسونا في بولون في اليوم التالي، ثم واصلنا حتى مارسيليا. وركبنا المركب «ايجبتوس» في ٦/٢١، ويوم الأحد ٦/٢٤ قضينا عدة ساعات على شاطىء مالطة. وصباح الخميس ٦/٢٨ رسونا في ميناء الاسكندرية. وبعد زيارتنا لقصر سعيد باشا، ومسلة كليوباترة، وعمود بومبي، صعدنا على ظهر السفية «تيج Tage» مساء يوم ٦/٢٩.

كانت السفينة مزدحمة بالمسافرين، يونانيون وسوريون وأتراك ويهود كانوا يغادرون الاسكندرية بسبب انتشار الكوليرا هناك. وانطلق مدفع الغروب من الحصن، والسفينة تتسلل خارجة من الميناء. سهرنا على سطح السفينة حتى وقت متأخر، نصغي إلى أغاني البحارة المفعمة بالحيوية وقد كانوا يحتفلون بعيد راعيهم «القديس بول»، فقد كانوا يونانيين، حاول ركاب السطح التأقلم مع برودة الليل، فلّف الرجال والنساء والأطفال، مسيحيون ومسلمون ويهود، أنفسهم جيداً بالعباءات والألحفة السميكة وبعضهم بالسجاد فبدوا كحشرات عملاقة تجمعت

★ يشكل هذا المقال فصلاً من كتاب «الحياة اليومية في فلسطين» من تأليف ماري روجرز، وقد صدرت طبعته الأولى سنة ١٨٦٢ في لندن.

في ضوء القمر. كنا في صالون صغير دافىء على السطح، وعند الفجر حين أتى البحارة لينظفوا السطح، أسفت وأنا أرى الجمهور المتنافر من النائمين، يتبعثر ويندفع هنا وهناك في محاولة لإنقاذ نفسه ومتاعه من المياه.

شاهدنا الشمس تشرق من البحر، وتحول فجأة، اللون الرمادي إلى الذهبي، بينما صُبغت السماء الرصاصية بلون قرمزي، لكن الأرض التي كنت أتشوق لرؤيتها، لم تكن بعد في مرمى البصر.

في صباح اليوم التالي، الأول من يوليه، صحوت على الأخبار المفرحة، بأننا نقترب من الشاطىء، صعدت فوراً إلى السطح، أتطلع بفرحة وانفعال غريبين إلى شاطىء فلسطين يمتد بعيداً إلى الشمال والجنوب في خطوط متموجة. المنظر الرائع لمدينة «يافا» المسوّرة كان أمامي مباشرة، بمنازلها المبنية من الحجارة البيضاء تنحدر حتى حافة الماء وترتفع واحداً فوق الآخر فوق تلة مستديرة تنحدر إلى البحر.

قال أخي «انظري إلى الجنوب الشرقي»، حيث أشرقت الشمس منذ قليل، تلك التلال البعيدة التي يغلغلها الضباب الساحر، هي التي تحيط بمدينة القدس، ومن قممها ستلقين النظرة الأولى على المدينة المقدسة».

كان يفصل هذه التلال، عن الساحل المنخفض سهول خصبة، وذكرني أخي بأن أخشاب الصنوبر والأرز، قد أُحضرت من لبنان إلى يافا ثم نقلت إلى القدس لتستخدم في البناء. هذا الميناء القديم، برصيفه الصاخب النشط، وأديرته الكبيرة، ومآذنه العالية، وأشجار نخيله، وحدائقه الممتدة، هو النقطة الوحيدة المبهجة والمفعمة بالحيوية على هذا الساحل الرتيب، الذي يمتد في خط مستقيم تقريباً حتى منحدرات جبل الكرمل على بعد خمسين ميلاً شمالاً، وخرائب غزة على بعد أربعين ميلاً جنوباً.

رسونا خارج حزام صخري شبه دائري، بعض صخوره تشق الماء سوداء عالية، والبعض تغمرها المياه ويُستدل عليها بتكسّر الموج فوقها، هذا الحزام الصخري، يقف حاجزاً أمام المدينة، مكوّناً ميناء طبيعياً باتساع خمسين قدماً تقريباً، ولا تدخله سوى القوارب الصغيرة، ولا يقدّم أية حماية في حالة الطقس الرديء.

وقد ربطت المعتقدات القديمة أسماء «بيرسيوس» و«أندروميدا» بهذه الصخور المتجهمة. كانت ترسو بقربنا سفينتان حربيتان نمساويتان في انتظار تشريف الارشيدوق ماكسميليان وحاشيته الذين كانوا آنذك في زيارة للقدس. وكانت هناك بعض المراكب التجارية يونانية وفرنسية، وقوارب عربية صغيرة تجوب المياه جيئة وذهاباً.

توقف بمحاذاتنا قارب الحجر الصحي الذي يضم ضابطاً ورقيب صحة، وحُملت إلى سطح مركبنا سلال من فاكهة لذيذة، برتقال ومشمش وليمون، وقد قُدّم لي غصن جميل من شجرة برتقال، مغطى بالأوراق النضرة ومثقل بالثمار الناضجة.

كان النزول إلى قارب الحجر الصحي، والمقرر أن ينقلنا إلى الشاطىء، مشكلة صعبة، كان النسيم منعشاً، لكن هبة قوية جعلت البحر مضطرباً، وكان على البحارة العرب في قارب السحب ألا يلمسوا أحداً أو شيئاً وإلا فإنهم سيُحجزون في الحجر الصحي، وبعد محاولات عديدة فاشلة تمكنوا من إنزالنا أنا وأخي واثنين من الرهبان الفرنسسكان مع أمتعتنا في القارب المتأرجح، بطريقة خرقاء، وبالكاد تجنبنا السقوط في البحر، كان قارب السحب الصغير، يسحبنا بعنف، ويختفي عن أنظارنا بين لحظة وأخرى، حين ينزل مع موجة ويتركنا على جانبهما الآخر، ولمّا اقتربنا من حزام الصخور، خُيل إليّ أنه من المستحيل أن نتجنب التحطم إلى أشلاء، كنت صامتة والخوف يركبني وأنا أحملق في الممر الضيق، لكن الخطر الذي بدا قريباً، انتهى فجأة، وداخل الحزام الصخري كانت المياه هادئة كبحيرة ساكنة، وتطلعت ببهجة إلى المناظر حولي، كانت هناك فتحتان في خط الصخور، واحدة تجاه الشمال، وأخرى تجاه الغرب، ودخلنا من الأخيرة. وشعرت كأن القارب يحتك بالصخور تحتنا.

كانت الساعة الثامنة والنصف، والرصيف مزدحم بالناس، معظمهم في الملابس الوطنية الزاهية، ولكن كان هناك بعض الفرنجة في ملابس شرقية بيضاء من الرأس إلى القدم. كانت الأعلام ترفرف فوق القنصليات والأديرة والسفن أيضاً، فاليوم كان الأحد، ويبدو المكان بوضوح في مظهر الإجازة.

مررنا بالمدينة ونحن في طريقنا إلى الحجر الصحي الذي كان بناية منعزلة، على مسافة قصيرة في الناحية الجنوبية وراء الأسوار.

على الشاطىء رحبت بأخي أصوات صديقة بالعربية والانجليزية والفرنسية والاسبانية. حين وصلنا أمام مقر الحجر الصحي، سُحب القارب ناحية الرمال، وقفز إلى الماء رقيب الصحة الذي كان يرتدي قميصاً خشناً وحزاماً فقط، وصلت المياه حتى ركبتيه، أمسكني بذراعين قويين وجرى «يطرطش» في المياه الضحلة، وحين وصلنا إلى الارض لم يتوقف عن الجري، حتى سلمني إلى رقيب آخر عند سلالم صخرية طبيعية تصعد إلى مقر الحجر الصحي، ثم أسرع عائداً إلى القارب لإحضار المسافرين الآخرين، يحملهم واحداً، إثر الآخر إلى الأرض الثابتة.

كنت قد فكرت كيف ستكون مشاعري حين أرسو لأول مرة على شاطىء فلسطين، لكن هذه المقدمات أضاعت تماماً رومانسية الحدث. نسيت تقريباً أني في الأرض المقدسة، وأدركت

جيداً حقيقة أني سجينة. بمجرد أن لحق بي أخي والرهبان، قادونا إلى باب يؤدي إلى حوش مربع مسيّج، بداخله عدة مبان مسطحة الأسقف، في حالة متهالكة. في منتصف الحوش تعريشة خشبية تغطي بئراً عميقة، وشجرة توت ضخمة ذات أوراق كبيرة تُلقي بظل كثيف ممتع حولها.

كان مقر الحجر الصحي ممتلئاً بسبب انتشار الكوليرا في مصر.

رفاقنا في السفر من الفرنسسكان كانوا في حج كنسي، واستقروا ثمانية في غرفة واحدة. خُصصت لنا الغرفة الوحيدة الخالية، وكانت جميلة تقع في الركن الشمالي من الحوش. وصممنا أن نجعل الإقامة فيها أفضل ما نستطيع. كانت مساحتها ١٢ قدماً مربعاً، وأرضها اسمنتية، وطليت جدرانها باللون الأبيض. لم يكن للباب، الذي كان من ألواح خشبية غير ممسوحة، ترباس يُقفل به. كانت هناك نافذة نصف زجاجها غير موجود، تطل على الشمال، نرى من خلالها البحر الأزرق والشاطىء الصخري، والسور الجنوبي لمدينة يافا بمنظره الجميل من المنازل ذات الأسقف المسطحة ترتفع درجة درجة فوق بعضها، وتبدو هنا وهناك مئذنة أو شجرة نخيل، ومجموعات من الأطفال يلعبون تحت الأشجار ليس بعيداً عنا، وهكذا فإن هذا المطّل عوضنا قليلاً عن المنظر الداخلي البائس.

لم يكن هناك شيء في الحجرة سوى متاعنا، ورقيب الحجر الصحي بعصاه الطويلة، وكثير من الذباب، وعش للنمل، وأنا وأخي.

جلست على قاعدة الشباك الضيقة، بينما ألقى أخي بنفسه على صناديق وحقائب السفر، ولعدة دقائق، لم يكن هناك ما نفعله سوى الضحك على الوضع الساخر الذي وجدنا نفسينا فيه، ومع ذلك، لو لم نكن في صحة جيدة لكان الأمر خطيراً. لحسن الحظ، لم يكن أخي غريباً هناك، وهكذا كانت المساعدة في متناول يدنا، فأرسل لنا القنصل الانجليزي السيد خيّاط (وهو مواطن سوري)، الترجمان الخاص به، الذي زودنا بالفرشات والألحفة، وجعلنا من الغرفة ديوان مرتجل.

جاء لرؤيتنا، بعد ذلك، صديقنا اللطيف السيد جراهام، وقف خارج النافذة بحضور مراقب الصحة، ولو حدث أن لمس أيدينا لحُجز في الحجرة معنا. أعارنا السيد جراهام بعض الأثاث وأوعية الطهو، مما جعل إقامتنا أكثر راحة. حين أرسلنا إلى السوق لإحضار المؤن، كان علينا أن نضع النقود في كوب من الماء لنمنع العدوى، لكن كنّا بالتأكيد نبدو أكثر صحة من المراسل الصغير القذر نصف العاري الذي يقوم بالمهمة، وبمساعدته حصلنا على الطيور ولبن الماعز والقهوة والأرز والفاكهة والخضروات بسعر معقول جداً.

كانت هناك غرفتان تطلان على الفناء إضافة إلى غرفتنا، كان يشغل إحداهما فريق من المسافرين المسلمين، والأخرى الحجاج الفرنسسكان، كان الفناء يغمره الظل، وأكثر برودة من

الغرف، وهكذا اتفقنا جميعاً أن نتناول فطورنا هناك.

فريق المسلمين، بعد صب الماء على أيديهم وأرجلهم، فردوا سجاجيدهم وصلّوا، ثم جلسوا حول طبق الأرز والزبد والطماطم، يتناولون الطعام بأيديهم، يأكلون بسرعة وصمت، وحين انتهوا، غسلوا أيديهم ودخنوا التمباك والأراجيل، دعانا الرهبان، الذين كانوا يتكلمون الفرنسية والإيطالية والاسبانية، لنشاركهم بعضاً من عصائرهم ومرباتهم.

حين خفّت حدة حرارة النهار، سمحوا لنا بالتنزة بصحبة رقيب الصحة الذي كانت وظيفته أن يمنع اتصالنا بأحد.

نزلنا درجات سجننا بسعادة، ووصلنا إلى الرمال الشاسعة، كانت الشمس تغرب ملونة البحر والسماء وجدران يافا البيضاء باللون الأحمر المتوهج. مشينا على الشاطىء تجاه الجنوب، على تلال رملية منحدرة نحو البحر، مغطاة بنباتات تكثر أو تقل هنا وهناك على يسارنا، بينما موج البحر يكاد يصلنا عن اليمين. رأينا هيكلاً عظمياً لجمل غارق في الرمال، و كثيراً من القواقع، وعظام لسان البحر التي جاءت من سمك الحبار. وعلى بعد ميل تقريباً من مقر الحجر الصحي، كان الشاطىء مغطى بالكامل بالقواقع المكسرة في الغالب، وبدت الصخور التي تبرز على الشاطىء مكونة حاجزاً طبيعياً، كأنها خليط من الرمل، والقواقع بدرجات مختلفة من الصلابة، مع أنها تبدو كلها متشابهة، إلا أن بعضها صلب وثابت كالرخام، والآخر يتفتت بيسر، وتنفصل فيه القواقع بسهولة عن الرمل.

حين اختفت الشمس تماماً، عاد المراقب في اتجاه المقر، وتبعناه طائعين، أُضيئت المدينة، وانعكست الأضواء على المياه الهادئة من السفن الراسية، ولمعت النجوم، لأن الليل يتبع النهار بسرعة في هذه المناطق، ومن النادر أن تلمح شفقاً بعد الغروب.

كان الغلام، الذي يعمل طباخاً وساقياً، قد أعدّ وجبة العشاء وتناولناها جميعاً، جلوساً على حصير تحت شجرة التوت، ومصباح موضوع على كتلة كبيرة من الحجر، ينير لنا المكان، كان نمل أحمر يملأ الحوش طول الواحدة ٤/٣ بوصة، كما جاءت قطط من الظلام تجري، متشوقة لمشاركتنا الطعام. كثير من الحجاج والبدو كانوا ينامون على حصر فرشت على الأرض والأسقف المسطحة.

لم تكن هناك أية خادمات أو عاملات في المؤسسة، وكنت المرأة الوحيدة وسط السجناء في الحجر الصحي. وبينما أخي يتمشى ويدخن في ضوء النجوم، جهزت غرفتنا بقدر ما سمحت به الظروف، انتزعنا من المصاعب بعض التسلية، وفي الوقت نفسه تعلمنا بعض الدروس المفيدة عن الاختلاف بين الحاجات الضرورية والحياة المدنية.

في اليوم التالي، أرسل لنا طبيب الحجر الصحي، وهو فرنسي، بأنه سيزورنا ليقرر وضعنا الصحي، وجاء إلى الفناء الصغير مع ثلاثة من الموظفين الرسميين، وقفنا أمام باب حجرتنا، كانوا يتجنبون بحرص أي اتصال معنا أو مع أي أحد من نزلاء الحجر. حيانا بإسراف على مظهرنا الصحي، وهنأنا بأننا حصلنا على أفضل غرفة في المبنى، خاصة أننا حصلنا عليها بمفردنا دون مشاركة من أحد، وغادرنا بانحناءات واحترامات وقال مقبلاً يده «يسعدني أن أعطيكما براءة الحجر غداً».

في الساعة السابعة والنصف من صباح الثالث من يوليه، نلنا حريتنا، وصعدنا بسعادة السلالم الخلفية للحجر الصحي، اجتزنا أرض مقابر ممتدة، ومررنا بمخزن حكومي، وهو مبنى كبير خارج المدينة، كانت تقف فيه مجموعات غفيرة من الجمال كي تُفرغ حمولتها، كما كانت هناك نساء يقفن في جماعات، محجبات ويلبسن ملابس بيضاء، يحملن على رؤوسهن بتوازن سلالاً من التوت والعنب. وعلى يسارنا أسوار مدينة يافا المحاطة بخندق مائي، وشرفها المفرجة لإطلاق النار، وعلى جانبها الآخر بساتين البرتقال والليمون والنخيل والرمان التي تلقي بظل ظليل على الأرض الرملية. وصلنا بسرعة إلى الطريق الواسع خارج بوابة المدينة، حيث احتشد الفلاحون والجمال والبغال والبغّالون، وسوق صاخبة للفاكهة والخضار قائم على قدم وساق. كانت هناك خيام وسقائف يجلس أمامها مدخنون مطربشون ومعمّمون تحت أشجار باسقة، وباعة القهوة والمشروبات الجائلون يحملون الفحم المتوهج - جاهزاً لإشعال مئات الغلايين والنراجيل - ويبدو أن الطلب كبير عليها.

أثناء مرورنا تحت الأقواس في المدينة، كان علينا أن نسير بحذر لنتجنب التعثر بحبال الجمال. سعدت أن وجدت ملجأ من الشمس المحرقة في الأسواق الشعبية التي كانت مقنطرة ومظللة بالقماش أو الحصير، وعلى جانبيها دكاكين صغيرة، يشغلها «اسكافية» يصنعون الشباشب المغربية الصفراء أو أحذية من جلد أحمر سميك، وخياطون يحيكون نماذج جميلة من الملابس مطرزة بخيوط ذهبية، وصانعو الغلايين الذين يصبون أوعية فخارية حمراء للتمباك، والجميع يجلسون على مصاطب صغيرة مرتفعة عن الأرض بمقدار قدمين. بينما في جانب آخر من السوق، تجد حرير حلب ودمشق، وقطن مانشستر، وأحجبة القسطنطينية (مربعات من الموسلين الناعم بطرز مختلفة وألوان عديدة تسمى مناديل) كلها معروضة للبيع، وأصحاب الدكاكين يجلسون باسترخاء وسط بضائعهم يدخنون بوقار. ثم هناك دكاكين الحلاقة والمقاهي وهي أكبر من الحوانيت الأخرى، وإقبال الناس عليها أكبر. لم أقابل أية امرأة في السوق، يبدو أن الرجال والغلمان هم الذين يقومون بالتسوق في مدن الأرض المقدسة.

نزلنا شارعاً ذا درجات مكسّرة، إلى القنصلية الانجليزية التي كانت آنذاك قرب البحر. استقبلنا بترحاب، وعبرنا فناءً إلى غرفة مربعة مقنطرة السقف، فيها تجويف عبارة عن شرفة تُطل على البحر، ديوان بوسائد مريحة وبساط تركي، مما جعل هذا المكان ملجأً مريحاً. فبعد التحرر من اعتقال الحجر شعرت هنا على الفور وكأني في بيتي، خاصة وأن السيدة خياط – وهي عربية – قالت بكرمها الشرقي: «اعتبروا هذا بيتكم واطلبوا ما شئتم». كانت شقيقتها «فرحة» التي تتكلم الانجليزية بطلاقة، ترتدي فستاناً من الموسلين الأبيض مفتوحاً عند الخصر يظهر تحته قميصاً رقيقاً مخرماً لا يحجب عنقها أو خصرها، ومن خلال «التنورة» شبه الشفافة يمكن رؤية سروالها التركي المصنوع من الحرير الأزرق. وكانت أمها ترتدي «جاكيت» من المخمل الأسود المرصع بالفضة، و«تنورة» حريرية بيضاء. وكان يجلس على بعد خطوات منا عدد من الرجال يدخنون الأراجيل التي تدخنها النساء أيضاً. قُدمت لنا قهوة سادة بلا لبن في فناجين صغيرة دون أيدٍ على صوانٍ فضية، بعد تناولها جرت العادة أن تحني الرأس قليلاً وترفع يدك حتى الجبين، محيياً المضيف والمضيفة، اللذين يقومان بالحركة نفسها للضيف.

جُهز لنا طعام عربي، شارك فيه عدد كبير، كان بينه بنات القنصل الثلاث الجميلات في زيهن اللطيف الخليط من الأوروبي والشرقي.

كان الطبق الرئيسي طبقاً كبيراً من الأرز المطبوخ بالسمن، والمطمور فيه قطع من اللحم المحمر، ثم كوسا محشوة باللحم المفروم والتوابل (محشي)، وسمك ممتاز، ولحمة مفرومة مع أرز ملفوفة بورق العنب ومتبلة كالسجق (محشي ورق عنب)، ثم خليط لذيذ من اللحم والطماطم والصنوبر والزبدة والبيض، ثم تبع ذلك طيور محمرة وسلاطة فاخرة، ثم حلوى مكونة من جميع الفواكة التي تُزرع في بساتين يافا، وذلك أعطاني فكرة جميلة عن موارد الصيف لبلدة على الساحل الفلسطيني.

بعد هذه الوجبة، بحث كل واحد تقريباً عن الراحة، بالاستلقاء على وسائد الديوان أو الأسرة المغطاة بالناموسية ليدخن أو ينام.

بعد أن مرّت ساعة الظهيرة المتقدة، دعتني السيدة خياط لمرافقتها في زيارة لرؤية ابنة عمتها «الست تليا» وابنها حديث الولادة. واستعدت السيدات بسرعة للخروج، فاللباس كان بسيطاً جداً، يتكون من حجاب من الموسلين يبلغ حجمه ياردة مربعة، يُلقى على الرأس والوجه، ثم وشاح أو شال يُستخدم كحزام يُربط حول الوسط، ثم ملاءة جميلة بحجم ياردتين أو أكثر توضع على الرأس وتثنى عند الجبين وتحت الذقن، وتمرر على الصدر لتغطي الفستان كله، وتدس في الحزام من الأمام كي ترفع عن الأرض بمقدار ثلاث بوصات، وتنزلق من الخلف بسهولة في خط

مستقيم حتى الكعبين، تظل اليدان داخلها لتمسك بالملاءة، وهكذا لا يمكن أن تُعرف الواحدة منهن بتنكرها هذا إلا ببعض الخصائص الذاتية كطريقة المشي أو خصوصية الشكل. ويُكمل هذا الزي أحذية صفراء أو حمراء مثنية إلى أعلى عند أصابع القدمين. وهذا يعطي فكرة جيدة عن ملبس النساء في مدن فلسطين الرئيسة. ويجب أن نذكر أن لا أثر يجب أن يبدو من الملابس تحت الملاءة، وكل ما يلبس تحتها سراويل ناعمة فوقها تنورة أو جاكيت وقميص أحياناً.

قادتني السيدات الثلاث المحجبات إلى الخارج، ومضى أمامنا خادم يُفسح لنا الطريق، فيجب ملاحظة الشوارع جيداً، بسلالمها الضيقة وانحناءاتها المتعرجة ودرجاتها المكسّرة، أو من حصان جامح أو بغل يحمل حملاً ثقيلاً أو جمل أخرق.

لاحظت في المداخل المقوسة لبعض البيوت الكبيرة أجزاء من أعمدة جرانيتية وقواعد رخامية، وأفاريز منقوشة بحروف، من المحتمل أنها نُقلت من آثار عسقلان واستخدمت كسلالم للصعود و الهبوط.

دخلنا من باب منخفض، ووجدنا أنفسنا في فناء تشتغل فيه بعض الزنجيات بالتنظيف، فاجأنني بمسك يدي وتقبيلها ووضعها على جباههن العاجية اللون، وتعلمت على الفور كيف أسحب يدي بثبات ولكن بلطف أيضاً لأتجنب العناق، فقد لاحظت أن هذه هي الطريقة التي يتوقع أن يُستقبل بها هذا الخضوع، ورفض قبول القبلة يعني أنك لا ترغب في أن يظهر لك الشخص الذي قام بها، خضوعه إليك.

ومع ذلك، ففي ظروف خاصة يختلف الوضع، فإذا كان الشخص يطلب العفو منك، أو يرجو أن تحميه، أو يريد منك خدمة، فإن رفضك أن يقبل يدك، علامة أن رجاءه لم يُقبل، القساوسة دائماً، يبتزون مثل هذا الثناء والإجلال، وهو يقدم إليهم بسهولة، أما الرجال العاديون الذين يسمحون به، فغالباً ما يطلق عليهم لقب «خوري».

نزلنا سلماً حجرياً إلى ممر قادنا إلى غرفتين، الأولى صغيرة جميلة، جدرانها بيضاء، مزينة بالقرنفل والموسلين الأبيض، في الركن فراش على الأرض ومراتب صغيرة بعرض ياردة تتناثر بجوانب الغرفة، ومساند مغطاة بالدمسق الأحمر الرمادي، كل ذلك يشكل متكأً مريحاً، بينما سجادة تركية تغطي الأرضية الاسمنتية. عدة نساء كُن جلوساً يدخّن النراجيل والخراطيم اللينة الطويلة تمتد من مجموعة من الأواني الزجاجية الحمراء الكبيرة التي تتلألأ وتبقبق وسط الغرفة. وعلى فراش منخفض كانت تستلقي الأم الشابة، شعرها الأسود المتموج ينسدل على المخدة المطرزة، وغطاء رأسها الأحمر مزين بثنيات من قماش الكريب الأزرق، وزهور محتفظة بألوانها. كانت يداها تسترخيان على اللحاف القرمزي، وفستانها الحريري المقلم بالأبيض والأصفر

ينسجم تماماً مع لمعة وجهها وعينيها السمراوين المتوهجتين. أخذت يدها بيدي، فقالت «مرحباً يا أختي.. إذا عجزت شفتاي عن الكلام فقلبي يخاطب قلبك». ثم رفعت لحافاً صغيراً من المخمل الأزرق، مطرزاً بخيط فضي، وكشفت عن طفل عمره بضعة أيام، حملته بين ذراعي، وقالت النساء في تناغم «ربنا يفرحك ويرزقك بالنسل والعقبى لأخيك.. ربنا يرزقه بأولاد كثيرين».

كان الطفل ملفوفاً بقماط مشدود جيداً، وبدا كالمومياء فأنت لا ترى منه شيئاً سوى وجهه وطاقية حريرية محشوة بعملات ذهبية صغيرة على رأسه.

زوجة أخ «ليا» - التي كانت تزين رأسها بكثير من المجوهرات والزهور الصناعية - أخذت الطفل مني، ووضعته في مهد على شكل أرجوحة، مكسو بموسلين قرنفلي وابيض ومطرز بزهور جميلة، وغطت الكائن الصغير بألحفة ثقيلة حتى بدا لي إنه قد يختنق، ثم أغلقت الستائر حول المهد بحيث لم تترك فتحة يمكن أن تنفذ منها بعوضة.

بعد المشروبات والقهوة التي قدمتها لنا خادمة سمراء، اقتادوني إلى غرفة أخرى، حيث كان أخي مع السيد حبيب ناصر زوج «ليا»، الأب الفخور بأول مولود له. هنأته وكان جوابه «عقبال ما أهنيء أخي في مناسبة مشابهة» وهذه هي الإجابة المعتادة. كانت توجد في كل غرفة، لوحات يونانية حديثة عن موضوعات دينية وهي تقليد بدائي للفن البيزنطي القديم، وقد تبين أن السيد حبيب عضو في الكنيسة اليونانية.

عدت إلى القنصلية للإعداد لرحلتنا إلى القدس، ولقد رُتِّب أن يسافر معنا السيد جراهام وسيد آخر وصل لتوه على باخرة نمساوية، حين أصبح متاعنا في رعاية البغالين، وجُهزِّت الأحصنة التي سنركبها، تناولنا وجبة خفيفة من لبن الماعز والجبن، والمهلبية والفاكهة وأنبذة محلية، جلوساً على الأرضية المفروشة بالوسائد حول طبلية مطعمة بعرق اللؤلؤ في غرفة السيدة خياط.

استأذنا من مضيفنا الكريم، وركبنا من أمام الباب، والدعوات والأمنيات ترن في آذاننا: فلتمضوا في سلام وعودوا في سلام.. لا تتأخروا علينا... السلام عليكم، وكان الأطفال والخدم يرددون الكلمات نفسها حتى اختفينا عن أنظارهم. كان يقود الحصان الذي أركبه رجل عجوز يرتدي سترة متعددة الألوان على شكل شوال فوقها قطعة قماش غريبة المظهر تبدو كأنها مزينة بالفسيفساء مسننة الحواشي. عبر بي الشوارع المتدرجة المنحدرة والاسواق المزدحمة وخارج بوابة المدينة التي دخلنا منها في الصباح وسط الحائط الشرقي، وهي البوابة الوحيدة التي تفتح على البر.

ويهمني أن أذكر هنا إن العربات ذات العجلات لم تكن تستخدم في فلسطين، وفي الواقع كانت الطرق رديئة حتى إن مثل هذه العربات ستكون بلا فائدة، وهكذا فقد كان الناس يسافرون على ظهور الجمال أو البغال أو الحمير أو الأحصنة كما فعلنا.

كانت الساعة حوالي السادسة مساءً، وسكان يافا يستمتعون بتدخين غلايينهم خارج البوابة في ظل المدينة، فالشمس كانت تنحدر نحو البحر، بينما بعضهم كان يركب الخيل ويعدو على طول الطريق الرملي العريض. قادنا الطريق إلى ممر جميل شامخ بين سياجين من نبات الصبار الضخم، التي كانت تغطي سيقانه الكبيرة الممتلئة ازهار صفراء تبشر بمحصول وفير من ثمرة الصبار. هذه الأسيجة المرعبة التي كانت ترتفع من نصف متر إلى ثلاثة أمتار، كانت تلفها نباتات زاحفة ومتسلقة جميلة من الياسمين البري والبريوني والكرمة البرية تتعانق لباليبها معاً. علق الصديق المسافر معنا بأن سياج الصبار هذا يكون حاجزاً صعب الاختراق للفارس المهاجم. سرنا في هذا الممر الرملي الجميل ثلاثة أميال أو أربعة وسط بساتين الفاكهة الجميلة بأشجار نخيلها المحملة بالفاكهة الذهبية، تعلو هاماتها على كل الأشجار، من البرتقال والليمون والمشمش واللوز والتوت الناضج وأشجار الرمان بعناقيدها من الزهور القرمية، والأكاسيا والخروب والطرفاء والزيتون الفضي وشجر التين عريض الأوراق.. وكلها مزهرة. كانت الساعة حوالي السادسة والنصف حين خرجنا إلى الريف الواسع فيما وراء بساتين يافا المثمرة والممتدة. الشمس تغرب في البحر وراءنا، والتلال البعيدة التي تتجه إليها، في اتجاه الجنوب الشرقي، متوجة باللون الأحمر المتوهج، بينما ظلال المساء الارجوانية تظهر بسرعة. مررنا عبر حقول من الخبيزة والخيار، تتناثر في أرجائها خيام أو مساكن صغيرة من الحجر للنواطير و«الجنانينية».

غربت الشمس، تقاربت جماعتنا الصغيرة، المكونة من ستة بغالّين، وخدمنا، ونحن الأربعة، لنظل في صحبة قريبة بقية الطريق. كنا نستطيع تمييز جماعات من عمال الحقول والثيران على جانب الطريق. وقد مررنا بأرض الدريس الخشنة، ورأينا على ضوء نيران من الأعشاب والأشواك، مجموعات من الفلاحين تشبه رسومات «رمبراندت» وجوه خشنة، نصف عرايا، البعض نائم، والبعض يُشعل غلايينه الطويلة بجمرات زكية الرائحة. كان البغالّون يغنون أغانٍ حزينة رتيبة، تقطعها أحياناً صيحاتهم «ايوه.. ايوه» حين تختل أحمال البغال التي تعدو وتحتك ببعضها. واصلنا سيرنا في الظلام عبر سهل متموج، وبين حين وآخر كنا نمر ببئر أو مقبرة، أو قرى صغيرة يغط سكانها في النوم، أو بستان من أشجار الزيتون المعمرة. وصلنا مدينة الرملة في الساعة التاسعة والنصف. ودُعينا لقضاء الليلة في بيت أحد كبار العرب المسيحيين في البلدة. كان بانتظارنا الخدم وحاملو المشاعل، قادونا فوق درجات حجرية إلى فناء مربع صغير تحيط به غرف مبنية بالحجر. أخذونا إلى غرفة الضيوف وهي غرفة علوية مؤثثة بالأرائك ومصاطب كمساند.

جاءت زوجة صاحب البيت لتحيتنا والترحيب بنا، وهي سيدة أنيقة جليلة ترتدي زياً شرقياً غالي الثمن. اصطحبتني إلى غرفة نوم حجرية مقنطرة، حيث كانت فرشتان ممدودتان على

الأرض، احداهما لأنام عليها، والثانية لزنجيتين خصصتا لخدمتي. مُد العشاء لجماعتنا في مكان «مُعرش» في الحوش، وكان يخدمنا بذكاء ونشاط خادمان حبشيان.

قادني إلى غرفتي فتاتان سمراوان طويلتان حسنتا المظهر، شعرهما كالصوف، ترتديان ارواباً بيضاء ودون أحذية. صبتا الماء الدافىء والبارد على يدي وقدمي، وعملا كل ما في استطاعتهما ليشعراني بالراحة.

بعد ساعات قليلة من النوم، استيقظت كان نور القمر ينساب من النافذة الواسعة المنقطرة التي بلا زجاج. كانت المفصلات والأقفال وأيادي الأبواب في المنزل من تصميم جميل تشبه بشكل ما الطراز الإيطالي في القرن السادس عشر.

في الوقت الذي استيقظ فيه البغالّون، وجهزت خيلنا للرحلة، كانت الشمس قد أشرقت، فأسرعنا بالرحيل، كانت الأسواق مزدحمة بالبائعين والمشترين، وكانت بساتين الرملة ممتدة وخصبة، خاصة النخيل الذي ينتعش هناك.

خارج المدينة مباشرة، وتحت مجموعة من شجر الأثل، كانت تجلس زمرة قذرة من الناس، بهلاهيل جميلة الشكل، حين مررنا بهم نهضوا عن مقاعدهم الحجرية، وتقدموا نحونا يحملون أكواباً من الصفيح لوضع الصدقة فيها، ثم أدركت أن هذه المخلوقات البائسة مصابة بالجذام. كانت وجوههم مشوهة لدرجة أنهم بدوا غير آدميين تقريباً، رموش وشفاه بعضهم كانت زائلة تماماً، بينما وجوه البعض الآخر كانت متورمة بأشكال مرعبة، كان ذلك أكثر المناظر التي شاهدتها حزناً. العائلات المصابة بهذا المرض الوراثي المرعب، تتزواج فيما بينها، وأحياناً تولد بعض الأجيال الجديدة دون أن تظهر آثار المرض عليها، لكن من المؤكد أن يظهر في الأجيال التالية، بعضهم يظل في صحة جيدة حتى سن التاسعة عشرة أو العشرين حين يظهر عليهم المرض. يشعرون بأنهم جنس ملعون، ويعيشون بمعزل عن العالم تماماً يتقوّتون بما يتصدق به الآخرون عليهم، فغالباً ما تكون أصابعهم مصابة بالمرض، وتعتبر أيديهم بلا فائدة.

في مقابل القروش القليلة التي أعطيناها لهم، صاحوا في همسات أجشة «أعادها الله لكم بعشرة أمثالها.. مع السلامة».

مررنا بحقول وبساتين خصبة مثمرة، ورأينا الفلاحين يقودون ثيرانهم وجمالهم المحملة، والرعاة يقودون الأغنام إلى المراعي. ومع أن الشمس كانت منخفضة، وتلقي بظلالها الطويلة خلفنا، إلا أن أشعتها كانت قاسية، ضوءاً وحرارة.

بدت حقول السمسم جميلة جداً، بسيقانها المستقيمة الطويلة الخضراء النضرة وأزهارها التي تشبه زهر «الكشاتبين» بيضاء مظللة بلون وردي، يستخرج من حبوبها زيت ممتاز يعادل زيت

الزيتون. كانت تحف الطريق من الجانبين نباتات الهندباء الزرقاء والكتان الأصفر والحدّيد (لحية العنز) واللبلاب الذي يظلل الطريق.

وصلنا إلى منطقة متموجة غير مزروعة، أرضها محروقة وفيها صدوع عمقية واسعة، وكتل حجرية ضخمة تلقي بظلالها على الأرض. شاهدت أعداداً من السحالي الخضراء، وزواحف غريبة تجري مسرعة داخلة خارجة من الشقوق، أو فوق وتحت الصخور، تسكن أحياناً شاخصة بنظراتها النارية إلى الشمس، أو تومي برؤوسها الكبيرة بطريقة طريفة. بط بري كان يخفق بأجنحته فوقنا، وبين حين وآخر كانت تمر بنا قافلة من ثلاثة أو أربعة جمال يربطها حبل واحد، ولحداتها فوق ظهورها ينحنون ويلمسون جباهها بلطف. كان بعض الفلاحين الذين مررنا بهم عراة تقريباً، وقطعان من الماعز والماشية ترعى في المراعي الجدباء، والرعاة يعزفون على نايات بدائية مصنوعة من الخوص أو البوص.

الساعة الثامنة والنصف، كنا في حمى التلال، وتوقفنا لحظات عند مدخل وادٍ صخري مملوء بالأشجار يسمى «وادي علي»، احضر لنا بعض العرب تموينا من مياه حلوة في قرب من الجلد، وأرسل لنا السيد «فن» قنصل صاحب الجلالة في القدس، دليلاً ليقابلنا ويرحب بنا ويقودنا عبر الطريق، ففي المناطق التي توجد فيها تلال لا بد من دليل جيد. كانت تنمو وسط الصخور اشجار تين برية، وأشجار سنديان قزمة، وأشجار شوكية، تعج بآلاف من القبرات والبلابل، أزعجها اقترابنا، فطارت عالياً في السماء، لكنها لم تكن تصدح بأغانيها العذبة المعتادة.

مررنا بتلال وحشية شديدة الانحدار، تتناثر عليها أحجار خطرة، تنزلق تحت أقدام الخيل التي كانت تتعثر بها، وكانت الممرات تضيق أحياناً حتى أننا كنا نعبرها فُرادى، نراقب الدليل بحرص في انحرافاته يميناً ويساراً وسط الأحجار والصخور، وكانت على قمم كثير من التلال خرائب وبقايا أحجار ضخمة مقطوعة من الجبال، وقد أثارت نقاشات حامية بين اللاهوتيين المتخصصين بعلم دراسة المواقع. رأينا آثار زراعة قديمة وممرات في كل مكان، لكن سيول الشتاء جرفت الكثير من الحجارة التي كانت تحمي هذه المواقع، والتربة الخصبة التي كانت تغطي الصخور، ولذا كانت هناك في كثير من الأماكن كتل ضخمة من الأحجار العارية. لكن في أي موضع تكون في الأرض منبسطة ومهما كانت وعرة، فإن هناك بعض الزراعة والأشجار القزمة المتنوعة والأعشاب العطرية والأشواك، مما يدل على خصوبة التربة، حتى في مساحات الأرض الصغيرة وسط المغارات وصدوع الصخور كانت تنمو أزهار رقيقة خاصة القرنفل البري وابرة العجوز.

سرنا في ممرات متعرجة على سطوح تلال بدت عمودية تقريباً، نصعد أحياناً إلى ارتفاعات

تطل على البحر الكبير والسهل الساحلي في ناحية، والتلال المحيطة بمدينة القدس في الناحية الأخرى. ثم هبطنا إلى وادٍ ضيق، بدا وكأنه مغلق بمدرج من التلال لا يمكن اجتيازها. ثم سرنا على حواف بارزة ضيقة تطل على واد عميق، وجبل يصعد باستقامة كحائط فوقنا، ومن حذرنا طلبنا من الدليل أن يسير إلى نهاية الطريق ليرى إذا كان من الممكن المرور فيها، النسور والصقور كانت تحوم في الجو، والسماء زرقاء ناصعة والشمس حامية جداً، وعصافير الدوري والحساسين كانت تشقشق وسط الاشجار.

حوالي الساعة العاشرة، هبطنا تلاً وسط مكان مثلث الشكل تلتقي عنده ثلاثة أودية. كانت هناك بئر عذبة الماء جداً، وحولها أشجار الزيتون والتين والخروب والسنديان دائم الخضرة. كانت هناك جماعة من البدو تسقي جمالها في حوض سقاية ملتصق بجدار البئر. واسترحنا تحت ظلال الشجر الوراف، وعلى بساط من نبات الزعتر والسمسم الحلو فرشنا أكلنا البسيط - سلة من فاكهة الصيف، وبضع كعكات مصنوعة من الدقيق ونبيذ طازج. وعلى سفح جبل مواجه لنا، كانت جماعة من الفلاحين تنام في كهف صغير جهزته الطبيعة، كان الانسان يصقل بين حين وآخر، جداره الداخلي ويقيم فيه.

حين واصلنا السير، مررنا عبر منطقة تحد مجرى سيل جاف، مزروعة بأجمات من شجر الزيتون، وبدت على جانبي الممر أشجار العنب والخضروات وما تبقى في الحقول بعد الحصاد، حتى وصلنا إلى تلال عالية شديدة الانحدار قرب قرية «عجلون»، مغطاة بنبات «الميرمية» و«الخزامى البرية». ظلت الحرارة ترتفع حتى الظهر، ثم هبت نسمة باردة، وعرفنا إن هذه هي العادة في المناطق الجبلية صيفاً، حيث هب النسيم عند الظهر، ويستمر ساعة أو ساعتين، فيلطف الجو.

وصلنا إلى منطقة مزروعة، مرة ثانية، فاستبشرنا بقرية قريبة، ثم رأينا الحيطان البيضاء للبيوت المربعة التي تشبه الحصون على سفح جبل، وكانت تلك قرية «أبو غوش». كانت هناك آثار جميلة لكنيسة قديمة، ملحق بها دير للرهبان الفرنسسكان، ترجلنا عند مدخلها المقوس المبني بعقد على شكل صليب تحمله أعمدة طويلة هائلة في حالة جيدة.

كانت البناية تستخدم كخانٍ للنزلاء، واصطبل للخيل، وتقوم مقام حصن، لقد مضى وقت طويل على أصداء ابتهالات الرهبان الذين طردوا من هناك في منتصف القرن الثالث عشر حين استولى صلاح الدين على القدس.

استرحنا قليلاً على درجات باب الكنيسة، كانت هناك مجموعة من النساء ترفع الماء من بئر، راقبناهن وهن يسرن واحدة وراء الأخرى تجاه القرية، يحملن الجرار المملوءة بتوازن على

رؤوسهن. كانت التلال المحيطة مغطاة بالبساتين المثمرة والكروم والقليل من شجر النخيل، وقطعان من الماشية والأغنام، مما يدل على أن هذه القرية الصغيرة خصبة ومنتعشة، وهم يسمونها الآن «قرية العنب».

عبرنا تلالاً صخرية صعبة، بدا أحدها أنه لا يناسب إلا الأغنام والأرانب للتجول عليه، نزلنا عن دوابنا للسير على أقدامنا، ننزلق على قطع مسطحة من الحجارة، ناعمة كأنها المرمر، نتقافز من صخرة إلى أخرى، فوق الأشواك والعوسج، حتى تعبت، ورحبت أن أركب البغل ثانية. وصلنا إلى طريق ممهد جميل، على سفح تل يطل على واد خصب حيث تقع قرية عربية على أنقاض مدينة رومانية قديمة تدعى «قولونيا» وبدت آثار مدرج روماني وأحد الحصون.

عبرنا إلى الجانب الآخر للوادي، وواصلنا السير على طول حافة صخرية، حتى وصلنا نبع ماء ينبثق من صخرة عالية، ويصب في حوض يفيض دوماً وتشق المياه طريقها في قنوات حتى أسفل الوادي. كانت تنمو حوله أشجار «شعر الغولة» ونبات «الخنشار»، ونباتات زاحفة جميلة، وتتجمع هناك آلاف الطيور، فلا عجب أن سُمّي المكان «نبع الطيور». استمتعنا ودوابنا بالمياه الباردة اللذيذة، وامتطينا ركائبنا لنصل بعد قليل قنطرة رومانية قديمة مبنية فوق مجرى مائي، وبقايا مدينة قديمة، ويقول التراث المحلي أن «داود» اقتطع الحجر الذي قتل به «جالوت» من هذا المكان. كانت هناك أحجار كبيرة، مشذبة بعناية، مبعثرة في أكوام تُخفي أجزاء منها شجيرات الزعرور والورد البري والأشجار المثقلة بثمار التوت الأسود والأشواك العالية. ثم هناك حجارة غير مشذبة تبدو في الحيطان المنخفضة التي تستور كروم العنب والبساتين التي كانت فواكهها في متناول اليد. بلا شك فإن هذه الأحجار الكبيرة كانت ذات يوم منذ وقت طويل أجزاء من قصور وحصون.

قال السيد جراهام «الآن يا مس روجرز.. أعدّي نفسك لمتعة عظيمة.. حين نصل قمة هذا التل سترى عيوننا المدينة المقدسة». سرت موسعة في خطاي، ناسية تعبي، حتى وصلت قمة التل. ولفني الصمت وأنا أنظر حولي، غير محتاجة إلى دليل ليشير إلى السور المنخفض الطويل بأبراجه ومآذنه وقبابه العالية، يتوج أرضية تلة تقف وسط تلال عديدة، أدركت أني أنظر إلى القدس المدينة والتلال تحيطها. كانت شمس الأصيل تلقي بأشعتها من ورائنا فتنير الحيطان البيضاء للمدينة، والخيام الرمادية لـ Olivet الذي تنتصب وراءه، وسلسلة جبال موآب Moab الطويلة التي يمكن رؤيتها من هنا وهناك من بين الجبال المحيطة.

قال لنا زكريا «جبل الزيتون الذي يقع أمام القدس إلى الشرق، ينفصل عنها بمنخفضات ليست عميقة في ثلاثة أجزاء واضحة، وفي منتصف أعلى نقطة تقع قرية عربية إسلامية مسوّرة

بسور أبيض تحيط بها أشجار الزيتون والتوت. وقرب قمة التل الشمالي يقع برج حجري مربع منعزل واضح للأنظار. وحين أشار إليه السيد جراهام، طلب مني أن أزوره هناك لأنه منتجعه الصيفي الذي يعتزل فيه، وقد اعتاد الأوروبيون في القدس أن يسمونه «قلعة جراهام».

نزلنا إلى واد حجري طويل وضيق، لكن المنظر الذي شاهدناه من قمة التل انطبع في ذاكرتي، ولم أفقد الانطباع الذي أثاره في نفسي قط، ومع أني شاهدت القدس تحت ظروف أكثر جمالاً ومن مناطق أكثر روعة، فلقد ظل للمشهد الأول سحره الخاص.

تركنا طريق «يافا» وشققنا سبيلنا في اتجاه الطالبية Talibeyeh حيث يخيّم السيد «من» القنصل الانجليزي في وقت الصيف، وهي تقع على بعد ميل تقريباً من مدينة القدس.

وصلنا بسرعة إلى حائط حجري منخفض غير مشذب، يحيط بقطعة أرض فيها بعض المزروعات، على تلة تنحدر بالتدريج مُطلة على القدس. وفي أعلى بقعة في هذه الأرض يقف مبنى حجري مربع صغير، تقوم بجانبه سبع أو ثماني خيام وسط الصخور والشجيرات. كان هذا معسكر القنصل، وترجلت هناك بسعادة في الساعة الرابعة بعد الظهر وسط ترحيب القنصل وعائلته. بيت حجري بسيط يتكون من غرفة علوية مزدوجة مقنطرة، تستخدم للأكل والجلوس، في شرفتها مقاعد مظللة تطل نحو الشرق، وهناك «ليوان» مقوس السقف يطل ناحية الغرب، وبالتالي فهو في الظل صباحاً. الجانبان الثالث والرابع يحتلهما المطبخ والمكتب. والبيت مبني من حجر أصفر محمر من محجر بالجوار، وقد تركت الحجارة دون أن تطلى بشيء.

قادني السيد «فن» عبر ممر معد بطريقة أولية جميلة، وسط قطعة من الأرض الحمراء مزروعة حديثاً حيث كانت تزهر ثمار القرع والخيار والبطيخ، وأشجار الخروع الصغيرة والنخيل والدفلى تبرز من بين كتل الصخر الكبيرة. وفي تعريشة خاصة، كانت هناك أزهار الريحان والورد والقرنفل الجميلة، معتنى بها جيداً، وتشكل حديقة رائعة حول الخيمة التي أعدت لي، والمشدودة حبالها إلى أشجار زيتون قوية عمرها ثلاث سنوات.

وجدت حقائبي هناك، فقد وصل البغالّون قبلنا بساعة أو ساعتين، كانت الخيمة ا لزرقاء، مخططة من الداخل بخطوط سوداء وقرمزية بتصميم جيد على القماش، وبدا البساط القرمزي واثاث الخيمة البسيط جميلاً مفرحاً، و اسعدني منظر سهل بيت لحم والقدس من باب الخيمة.

قضينا المساء بسرور، نتحدث مع السيد والسيدة «فن» حول رحلتنا ومخططاتنا للرحلات القادمة. وكان طفلاهما متشوقين لكي يعرضا عليّ كنوزهما، وأن يأخذاني إلى كل المناطق في الجوار والتي يعرفانها جيداً لأنهم ولدا هناك ونادراً ما بعدا عن القدس.

قال «اسكندر» الولد الأكبر «سآخذك إلى الـ Olvet وإلى قمة جبل سكوبس.. ومن هناك

يمكنك مشاهدة نهر الأردن والبحر الميت.

وأضافت الصغيرة «كونستانس» ماما... هل يمكنني أن اصطحب مس روجرز لترى شجرة يهوذا وحديقة الجثمانية، ثم نذهب إلى برك سليمان وبيت لحم؟»

بعد تناول الشاي، قادت «أم عيسى» المربية الأرمنية جميلة الطلعة، الطفلين إلى خيمة نومهما. وقال لي «اسكندر»: «لا تخافي إذا سمعت بنات آوى ينبحن.. فهي لن تأتي إلى خيامنا.. لكننا نسمعها طول الليل.. وهي توقظ الكلاب والخيل والحمير.. وأحياناً يثير الجميع ضجة معاً».

أحضرت «حلوة»، وهي امرأة من بيت لحم، المصابيح التي ستنير الخيام في الليل. علمتني السيدة «فن» كيف أؤمن مصباح خيمتي، ونصحتني ابنة أختها بأن أنظر جيداً في ملابسي المعلقة، وأن أهزها جيداً قبل ارتدائها في الصباح، كي أخلصها من النمل والعناكب أو العقارب التي قد تكون زحفت إليها في الليل.

شاهدت المصابيح وهي توزع على الخيام، وغرقت في النوم وسط مشاهد وأصوات غريبة عليّ. كان من الصعب إدراك حقيقة أني تركت «لندن» منذ ثلاثة أسابيع فقط.

ترجمة: أحمد عمر شاهين

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان "٢"*

يوسف الماضي / حاتم عباس

القوى البشرية والعمالة:

تتألف القوة البشرية من مجموع الأفراد القادرين على العمل المنتج، وبمعنى آخر فهي مجموع السكان مطروحاً منهم غير القادرين على العمل إما بحكم سنهم (كالأطفال والشيوخ) أو بحكم أوضاعهم الصحية أو الإجتماعية (كالمرضى وذوي العاهات المستديمة ونزلاء السجون والمستشفيات وغيرها من المؤسسات العامة الأخرى).

وقد تم تعريف القوة البشرية في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان على أنها مجموع السكان الذين بلغوا (١٠ سنوات فأكثر) من العمر، مطروحاً منهم أولئك الذين صنفوا على أنهم غير قادرين على العمل. واستناداً إلى هذا المفهوم، فقد بلغ حجم القوة البشرية من سكان العينة (٧٦٧٠)، أي بنسبة (٦٨,٤٪) من مجموع السكان تنخفض للذكور إلى (٦٥,٤٪) وترتفع للإناث إلى (٧١,٣٪).

وتقسم القوة البشرية إلى قسمين هما:

* المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني/دمشق، حزيران ١٩٩٦، وقد نشر القسم الأول من هذه الدراسة في العدد (١١٠) من مجلة «صامد الاقتصادي».

أ - **خارج قوة العمل:** ويدخل ضمن هذا القسم جميع أفراد القوة البشرية القادرين على العمل المنتج ولكنهم لا يعملون ولا يرغبون بالعمل، كالطلبة والمشتغلات بالتدبير المنزلي والمتقاعدين والمكتفين.

ب - **داخل قوة العمل أو السكان ذوو النشاط الاقتصادي:** وهم جميع الأفراد المتواجدين في سوق العمل، سواءاً أكانوا مشتغلين فعلاً أو متعطلين ويبحثون عن عمل، وهؤلاء بدورهم إما أن يكونوا قد دخلوا سوق العمل مجدداً أو تعطلوا بعد عمل سابق، وقد بلغ أفراد قوة العمل من مجموع السكان (٢٨٧٠) وبذلك فإن معدل النشاط الاقتصادي الخام أو نسبة قوة العمل من مجموع السكان يبلغ (٢٥,٦٪)، وهذه النسبة منخفضة مقارنة مع المجتمعات المتطورة حيث لا تقل فيها عن (٤٠٪)، ولعل أبرز ما يترتب على انخفاض نسبة قوة العمل من مجموع السكان هو ارتفاع أعباء الإعالة الاقتصادية، حيث تصل في مخيمات وتجمعات لبنان إلى حوالي (٤) أفراد، أي أن لكل عضو في القوة العاملة يعيل نفسه وثلاثة أفراد آخرين تقريباً، في حين لا يصل هذا المعدل في الدول المتقدمة إلى (٢)، ويعود سبب انخفاض نسبة قوة العمل إلى ارتفاع نسبة الأطفال من ناحية والانخفاض الكبير في مساهمة المرأة في القوة العاملة، فقد تبين أن (٧,٣٪) من مجموع الإناث فقط يساهمن في النشاط الاقتصادي، في حين تصل مساهمة الذكور (٤٣,٢٪) من مجموع الذكور، أما نسبة القوة العاملة من القوة البشرية (معدل النشاط الاقتصادي المنقح) فقد وصل للفلسطينيين في لبنان (٣٥,٥٪) يرتفع للذكور إلى (٦٢,٧٪) وينخفض للإناث إلى (٩,٩٪).

التوزيع المهني لذوي النشاط الاقتصادي:

استقطب قسم الصناع وسدنة الآلات والفعلة أكثر من (٥٣٪) من مجموع المشتغلين في لبنان، في حين نجد أن حوالي (١٥٪) من المشتغلين يعملون بالزراعة، ويأتي قسم المهنيين والعاملين في البيع والشراء، في الدرجة الثالثة من حيث استيعابه للمشتغلين، حيث يعمل في كل قسم من هذين القسمين حوالي (١١٪)، هذا ما أظهرته بيانات الجدول رقم (٢١) في حين نلاحظ أن النمط المهني يختلف باختلاف الجنس، حيث نجد أن معظم الذكور (٥٩٪) يعملون كصناع وعمال وفعلة، في حين نجد أن أكثر من ربع المشتغلات يعملن في الأعمال المهنية، كالتعليم والتمريض وغيرها من المهن، ونجد كذلك أن حوالي خمس المشتغلات يعملن بالزراعة.

جدول رقم (٢١)

التوزيع النسبي للمستغلين في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين
في لبنان ١٩٩٠ حسب المهنة والجنس

المهنة	ذكور	إناث	مجموع
الفنيون والمهنيون والمرتبطون بهم	٨,٥	٢٦,١	١١,٠
المديرون والإداريون والمشتغلون بالأعمال الكتابية	١,٤	٣,٦	١,٧
العاملون بالبيع	١٠,٥	١٢,٣	١٠,٨
العاملون بالخدمات	٧,١	١٩,٠	٨,٨
العاملون بالزراعة	١٣,٩	١٩,٣	١٤,٦
الصناع وسدنة الآلات ومن لديهم	٥٨,٦	١٩,٦	٥٣,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المشتغلون حسب أقسام النشاط الاقتصادي:

يعد تصنيف المشتغلين على أقسام النشاط الاقتصادي من أبرز المؤشرات العامة التي تدل على درجة التنمية والتصنيع في المخيمات اللبنانية، ويبين الجدول رقم (٢٢) توزيع المشتغلين

حسب أقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية، موضحاً الفروق الجوهرية في التوزيع في الأنشطة الاقتصادية بين المناطق الجغرافية، فنجد في منطقة صور أن الزراعة تستقطب حوالي نصف العاملين سواء للذكور أو الإناث، في حين نجد أن قطاع البناء في صيدا يأتي في مقدمة القطاعات من حيث استقطابه للمشتغلين، حيث يضم حوالي (٤٣٪) من العاملين، في حين يأتي قطاع الخدمات في مقدمة القطاعات في منطقتي طرابلس وبيروت من حيث استقطابه للعاملين، أما في قطاع الصناعة فيستقطب أقل من (١٠٪) من العاملين في لبنان.

جدول رقم (٢٢)

التوزيع النسبي للمشتغلين في مخيمات طرابلس
حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنس

المنطقة	طرابلس		
النشاط الاقتصادي	ذكور	إناث	مجموع
الزراعة	٤,١	١٧,٠	٥,٦
الصناعة	٩,٩	٢٢,٧	١١,٥
البناء والتشييد	٣٢,٥	١,١	٢٨,٦
التجارة	١٩,٧	٢٠,١	١٩,٨
النقل والمواصلات	٥,٣	صفر	٤,٧
الخدمات	٢٧,٦	٣٨,٦	٢٨,٩
أخرى	٠,٩	٠,٥	٠,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

تابع جدول رقم (٢٢)

التوزيع النسبي للمشتغلين في مخيمات بيروت والبقاع حسب أقسام النشاط الاقتصادي

المنطقة / النشاط الاقتصادي	بيروت والبقاع ذكور	إناث	مجموع
الزراعة	١,١	١,٠	١,١
الصناعة	٩,٧	٢٤,٠	١٢,٤
البناء والتشييد	٣٩,١	١,٠	٣١,٩
التجارة	١٣,٠	١١,٥	١٢,٧
النقل والمواصلات	٨,٣	١,٠	٦,٩
الخدمات	٢٨,٥	٦١,٥	٣٤,٨
أخرى	٠,٣	صفر	٠,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

تابع جدول رقم (٢٢)

التوزيع النسبي للمشتغلين في مخيمات صيدا حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنس

المنطقة / النشاط الاقتصادي	صيدا ذكور	إناث	مجموع
الزراعة	٢,٨	٨,٣	٣,٧
الصناعة	٩,٦	١٠,٠	٩,٦
البناء والتشييد	٤٧,١	٥,٠	٤٣,٠
التجارة	٩,٨	١٥,٠	١٠,٣
النقل والمواصلات	٦,٦	صفر	٦,٠
الخدمات	٢٣,٦	٦١,٧	٢٧,٤
أخرى	٠,٥	صفر	٠,٤
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

تابع جدول رقم (٢٢)

التوزيع النسبي للمشتغلين في مخيمات صور حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنس

المنطقة / النشاط الاقتصادي	صور ذكور	إناث	مجموع
الزراعة	٥١,٤	٤٢,٩	٤٩,٩
الصناعة	٣,٩	١١,٤	٥,٢
البناء والتشييد	١١,٤	١,٠	٩,٦
التجارة	٥,٩	٩,٥	٦,٦
النقل والمواصلات	٥,٥	صفر	٤,٥
الخدمات	٢١,٨	٣٥,٢	٢٤,٢
أخرى	٠,٩	صفر	صفر
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

تابع جدول رقم (٢٢)

التوزيع النسبي للمشتغلين في مخيمات جميع مخيمات الفلسطينيين في لبنان حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنس

المنطقة / النشاط الاقتصادي	جميع المخيمات ذكور	إناث	مجموع
الزراعة	١٤,٠	١٨,٥	١٤,٦
الصناعة	٨,٤	١٧,٦	٩,٧
البناء والتشييد	٣٢,٧	١,٧	٢٨,٣
التجارة	١٢,٦	١٣,٧	١٢,٧
النقل والمواصلات	٦,٣	٠,٢	٥,٥
الخدمات	٢٥,٥	٤٨,٢	٢٨,٧
أخرى	٠,٥	٠,١	٠,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

العاملون بأجر ومتوسطات الأجور:

شكل العاملون بأجر حوالي ثلثي المشتغلين، وكما هو معلوم فإن معظم المشتغلين يعملون في اعمال البناء والخدمات والزراعة، حيث بلغ متوسط الأجور للفلسطينيين في لبنان (٣٠٠) ألف ليرة لبنانية، أي ما يعادل (١٨٥) دولاراً شهرياً، يرتفع هذا المتوسط للذكور إلى (٣١٤) ألفا وينخفض للإناث (٢٣٥) ألف ليرة لبنانية، وتختلف متوسطات الاجور الشهرية باختلاف القطاعات الاقتصادية. حيث نجد أن قطاع الخدمات هو أعلى الأجور بالنسبة للذكور (انظر الجدول رقم ٢٣) بسبب كون هذا القطاع في معظم الحالات من القطاعات الدائمة ولا توجد فيه انقطاعات (مثل التعليم وقطاع الصحة، الخ...) في حين نجد أن قطاع الزراعة يعتبر أدنى الأجور، سواء للذكور أو الإناث بسبب موسمية العمل به.

جدول رقم (٢٣)

متوسطات الاجور الشهرية ألف (ل.ل) حسب القطاع الاقتصادي والجنس

القطاع	ذكور	إناث
الزراعة	٢٧١	١٩٩
الصناعة	٢٩٨	١٩٩
البناء	٣١٠	٣١٠
التجارة	٢٨٩	٢٣٦
النقل والمواصلات	٣١٩	٢٢٥
الخدمات	٣٥٥	٢٢٥
المجموع	٣١٤	٢٣٥

دورية العمل وقطاع العمل:

يعمل حوالي (٤٧٪) من المشتغلين بصورة دائمة طول السنة، في حين يعمل (٥٣٪) من المشتغلين بصورة متقطعة أو بصورة موسمية، وهذا ما يبينة الجدول رقم (٢٤)، ونلاحظ من بيانات الجدول أن للحالة التعليمية أثراً كبيراً في ديمومة العمل خلال السنة، فنجد أنه كلما ازدادت المستويات التعليمية ازدادت نسبة العاملين بصورة دائمة.

جدول رقم (٢٤)

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الجنس والحالة التعليمية ودورية العمل

الحالة التعليمية		دائم	موسمي أو متقطع	المجموع
أمي	ذ	٣٢,٥	٦٧,٥	١٠٠,٠
	أ	٢٣,٩	٧٦,١	١٠٠,٠
ملم	ذ	٣٧,٩	٦٢,١	١٠٠,٠
	أ	٣٩,١	٦٠,٩	١٠٠,٠
ابتدائية	ذ	٤٠,٩	٥٩,١	١٠٠,٠
	أ	٤٥,٠	٥٥,٠	١٠٠,٠
إعدادية	ذ	٥١,١	٤٨,٩	١٠٠,٠
	أ	٧٠,٦	٢٩,٤	١٠٠,٠
ثانوية	ذ	٦٤,٣	٣٥,٧	١٠٠,٠
	أ	٧٤,٥	٢٥,٥	١٠٠,٠
معهد	ذ	٧٨,٢	٢١,٨	١٠٠,٠
متوسط	أ	١٠٠,٠	–	١٠٠,٠
جامعة	ذ	٨٣,٠	١٧,٠	١٠٠,٠
فما فوق	أ	٨٤,٠	١٦,٠	١٠٠,٠
المجموع	ذ	٤٦,٧	٥٣,٣	١٠٠,٠
	أ	٥١,٣	٤٨,٧	١٠٠,٠
	م	٤٧,٤	٥٢,٦	١٠٠,٠

ويشير الجدول رقم (٢٥) إلى أن (٢٨,١٪) من المشتغلين يعملون في قطاعات منظمة (المؤسسات والمنشآت التي لها قيود حسابية وتراخيص حكومية مثل دوائر الدولة والأونروا والشركات)، وأن حوالي (٦٩٪) من المشتغلين الفلسطينيين في لبنان يعملون في قطاعات غير منظمة (مثل ورش البناء التابعة لمتعهد وليس شركة، أو البائع المتجول والورش الخدمية والزراعة وغيرها)، وأن (٣٪) فقط يعملون في مؤسسات منظمة التحرير، والسبب في كون حوالي ثلاثة أرباع المشتغلين يعملون في قطاعات غير منظمة وهو حرمان الفلسطينيين من حق العمل في

الدولة ولهذا نرى أن معظم المشتغلين غير مشمولين بالضمان الاجتماعي والصحي (٩٣٪، ٨٧٪) على التوالي.

جدول رقم (٢٥)

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي وقطاع العمل

النشاط الاقتصادي	قطـــاع العمل			المجموع
	منظم	غير منظم	م.ت.الفلسطينية	
الزراعة	١,٦	٩٨,١	٠,٣	١٠٠,٠
الصناعة	٤٢,١	٥٧,١	٠,٨	١٠٠,٠
البناء والتشييد	١٢,٨	٨٧,١	٠,١	١٠٠,٠
التجارة	٣٦,٧	٦٢,٧	٠,٦	١٠٠,٠
النقل والمواصلات	١٦,٩	٨٠,٩	٢,٢	١٠٠,٠
الخدمات	٤٩,٤	٤٠,٨	٩,٣	١٠٠,٠
المجموع	٢٨,١	٦٨,٩	٣,٠	١٠٠,٠

عمالة الأطفال:

تمر المخيمات والتجمعات الفلسطينية بأزمة معيشة متردية نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، مما يضطر العديد من الأسر إلى دفع أطفالها إلى سوق العمل على حساب تعليمهم ليستطيعوا تأمين لقمة عيشهم، وتدل نتائج المسح بأن (١١,٦٪) من الأطفال في السن ما بين (١٠-١٧) سنة هم في قوة العمل أما مشتغلون أو متعطلون يبحثون عن عمل، وإذا أضفنا لهم (١,٨٪) من هؤلاء الأطفال الذين لا يعملون ولا يرغبون بالعمل ولا منتظمين بالدراسة، لأصبحت نسبة الأطفال ضمن هذه الفئة أكثر من (١٣٪) هي خارج المدارس. والجدير بالملاحظة أن أكثر من ثلثي هؤلاء الأطفال في قوة العمل هم مشتغلون وأن الثلث الباقي هم متعطلون ويبحثون عن عمل، ونلاحظ كذلك أن (١٥٪) من قوة عمل الأطفال هي من الإناث وأن متوسط أجور الأطفال الشهرية تقارب (٢٣٠) ألف ليرة لبنانية، أما توزيع الأطفال المشتغلين على الأنشطة الاقتصادية، فنلاحظ أن (٣٩٪) منهم يعملون في قطاع الخدمات وربعهم يعمل في قطاع البناء وأن (١٢,٤٪) منهم يعمل بالزراعة و (١٨٪) يعمل كصناع وعمال إنتاج.

البطالة وأسبابها:

بلغ معدل البطالة في مخيمات وتجمعات لبنان حوالي (١٣,١٪) من مجموع أفراد قوة العمل، منهم (٧,٨٪) سبق له العمل و (٥,٣٪) لم يسبق له العمل، وتتساوى نسبة البطالة بين الذكور والإناث ولكن معدلات البطالة تختلف باختلاف المناطق الجغرافية في لبنان وتشير أرقام الجدول رقم (٢٦) إلى أن أعلى معدل للبطالة هي في مخيمات طرابلس، حيث تصل إلى (١٨,٤٪)، في حين تنخفض معدلات البطالة كلما اتجهنا إلى الجنوب، حيث تصل في مخيمات صور إلى (٥,١٪)، غير أن أعلى معدلات للبطالة بالنسبة للإناث هي في منطقة بيروت والبقاع، حيث تصل إلى (٢٠,٦٪).

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي لقوة العمل حسب البطالة والعمالة حسب المناطق والجنس

الجنس	المتعطلون				جميع المخيمات	المشتغلون				جميع المخيمات	قوة العمل
	م طرابلس	بيروت والبقاع	صيدا	صور		م طرابلس	بيروت والبقاع	صيدا	صور		
ذكور	١,٨	١٤,٤	١٠,٥	٥,٢	١٣,٠	٨١,٢	٨٥,٦	٨٩,٥	٩٤,٨	٨٧,٠	١٠٠
إناث	٥,٤	٢٠,٦	١٣,٩	٤,٥	١٤,٠	٦,٨	٧٩,٤	٨٦,١	٩٥,٥	٨٦,٠	١٠٠
مجموع	١٨,٤	١٥,٧	١٠,٩	٥,١	١٣,١	٨١,٦	٨٤,٣	٩,١	٩٤,٩	٨٦,٩	١٠٠

أما عن أسباب البطالة، فتشير أرقام الجدول (٢٧) إلى أن أكثر من ثلثي المتعطلين بسبب إنعدام فرص العمل أمامهم وأن حوالي (١٥٪) من المتعطلين قد تعطلوا بسبب تسريحهم من دول الخليج أو من منظمة التحرير بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها. ويشير الجدول أيضاً إلى أن (٦٣٪) من المتعطلين هم من الأميين أو الملمين بالقراءة والكتابة أو حاصلين على الشهادة الابتدائية في حين نجد أن (٣٧٪) من المتعطلين حاصلين على إحدى الشهادات الإعدادية فما فوق.

جدول رقم (٢٧)

التوزيع النسبي للمتعطلين حسب أسباب التعطل والحالة التعليمية في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان

أسباب التعطل	ابتدائية فما دون	إعدادية وثانوية	معهد متوسط وجامعة فما فوق	المجموع
عدم وجود فرص عمل	٤٣,٤	١٧,٣	٧,٧	٦٨,٤
عدم ملاءمة العمل	٣,٧	–	٠,٢	٣,٩
التسريح من دول الخليج أو منظمة التحرير	٩,٧	٢,٩	١,٩	١٤,٥
دخول سوق العمل أول مرة	٢,١	١,٦	٠,٢	٣,٩
أسباب أخرى	٥,٠	٣,٥	٠,٨	٩,٣
المجموع	٦٣,٢	٢٥,٣	١٠,٨	١٠٠

إعاقات الأطفال من (٠-١٦) سنة:

يشير الجدول رقم (٢٨) أن نسبة الإعاقات بين الأطفال في العمر (٠-١٦) سنة بلغت (١٧,٤) بالألف، ترتفع بين الذكور إلى (١٩,٧) بالألف، في حين تنخفض إلى (١٤,٩) بالألف للإناث، ونلاحظ من الجدول أن أعلى معدلات الإعاقة تقع بين الأطفال في سنة (٠-٤) سنوات، سواء للذكور أو الإناث، ونلاحظ أن الشلل لدى الأطفال لا يتجاوز (٢) بالألف، وكذك الأطفال المصابين بإصابات عصبية لا تتجاوز نسبتهم أيضاً (٢) بالألف، وهذه النسبة تعتبر منخفضة. وعن أسباب الإعاقات نجد أن (٥٧,٣٪) من الإعاقات هي إعاقات خلقية، في حين نجد أن (٢١,٣٪) من الإعاقات هي مرضية، أما الإعاقات الأخرى فسببها الحوادث وأسباب أخرى.

الأطفال في سن (٠-٥) سنوات:

التسجيل في الرياض والحضانات:

بلغت نسبة الأطفال في سن من (٠-٥) سنوات (١٨٪) من مجموع السكان، منهم (١٠,٢٪) في عمر الرياض (٣-٥) سنوات والبقية في عمر الحضانات من (٠-٢) سنة.

لقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن (٥٦,٤٪) من مجموع الأطفال في سن الرياض هم مسجلون في الرياض، وأن حوالي (٤٣,٦٪) من الأطفال في سنة (٣-٥) سنوات لم يسجلوا في إحدى رياض الأطفال، ويلاحظ أن نسبة الأطفال المسجلين في لبنان تفوق تلك النسبة الموجودة بين الأطفال في مخيمات سورية بثلاثة أضعاف، ويرجع السبب في اعتقادنا إلى انخفاض الأقساط السنوية لهذه الرياض في لبنان، والتي تعتبر رمزية تقريباً. وبسبب دعم عدة مؤسسات لتلك الرياض، وفي مقدمتها منظمة اليونسيف. أما الأطفال المسجلين في دور الحضانة في العمر (٠-٢) سنة فإن نسبتهم لا تتجاوز (١,٦٪)، وهي نسبة منخفضة جداً وتدل على انخفاض نسبة مساهمة الأمهات في قوة العمل ولا نعرف هل أن انخفاض نسبة مساهمة الأمهات في قوة العمل يرجع إلى عدم وجود حضانات مناسبة أو عدم وجود فرص عمل لهن؟.

ويبين الجدول رقم (٢٩) توزيع الأطفال حسب العمر والتسجيل في الرياض.

جدول رقم (٢٩)

التوزيع النسبي للأطفال حسب العمر والجنس والتسجيل في الرياض

العمر	التسجل في الرياض								
	مسجل			غير مسجل			المجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
٣	٢٢,٩	٢٤,٢	٢٣,٥	٧٧,١	٧٥,٨	٧٦,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤	٦٢,٩	٥٥,٩	٥٩,٥	٣٧,١	٤٤,١	٤٠,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥	٨٠,٧	٧٦,٦	٧٨,٨	١٩,٣	٢٣,٤	٢١,٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجموع	٥٨,٣	٥٤,٣	٥٦,٤	٤١,٧	٤٥,٧	٤٣,٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويبين الجدول رقم (٣٠) أن تسجيل الأطفال في الرياض يتأثر بالمستوى التعليمي للأم، حيث أنه كلما زاد المستوى التعليمي للأم ازدادت نسبة الأطفال المسجلين في الرياض.

جدول رقم (٣٠)

التوزيع النسبي للأطفال المسجلين في الرياض حسب الحالة التعليمية للأم

الحالة التعليمية للأم	نسبة الأطفال المسجلين
أمية أو ملمة	٥٠,٢
ابتدائية	٥٦,٠
اعدادية وثانوية	٦٥,٤
جامعة فما فوق	٦٦,٧

والجدير بالملاحظة أن (٥,٣٪) من أمهات الأطفال المسجلين فقط، هن ضمن قوة العمل، في حين أن حوالي (٩٥٪) من أمهات الأطفال المسجلين هن المتفرغات في المنزل.

وقد وجد أن أمهات (٩,٨٪) من بين الأطفال في السنة (٠–٥) سنة وغير المسجلين في الرياض والحضانات يعملن، ولدى سؤال هؤلاء الأمهات عمّن يرعى طفلها أثناء وجودها في العمل، أجبن كما هو مبين في الجدول رقم (٣١).

جدول رقم (٣١)

التوزيع النسبي للأطفال (٠–٥) سنة وغير مسجلين في دور الحضانة ورياض الأطفال والذين تعمل أمهاتهم حسب الشخص الذي يرعى الطفل والحالة التعليمية للأم

الحالة التعليمية للأم / الشخص الذي يرعى الطفل	ابتدائية فما فوق	اعدادية وثانوية	معهد متوسط	المجموع
الجدة	٣٦,٧	٢٨,٦	١٢,٢	٧٧,٥
الأب	٦,٤	صفر	٢,٠	٨,٥
أحد أفراد الأسرة	٦,١	٢,٠	٢,٠	١٠,١
الجيران	صفر	صفر	صفر	صفر
الأقارب	صفر	٢,٠	٢,٠	٤,٠
آخرون	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	٤٩,٢	٣٢,٦	١٨,٢	١٠٠,٠

نلاحظ من الجدول رقم (٣١) أن معظم الأمهات العاملات واللواتي لم يسجلن أطفالهن في الرياض، ويضعن أطفالهم خلال عملهن عند أمهاتهم أو أمهات أزواجهن.

الأطفال في سن الرياض ومكان اللعب:

عند سؤال أهل الطفل عن وجود ألعاب ووسائل تسلية وترفيه للطفل داخل المنزل، صرح (٨١,٢٪) من أهالي الأطفال عن وجود ألعاب داخل المنزل أو وجود وسائل تسلية وترفيه مثل التلفزيون والفيديو، وأن (١٨,٨٪) من مجمل الأطفال لا وجود للألعاب في منازلهم كما هو موضح في الجدول رقم (٣٢).

جدول رقم (٣٢)

التوزيع النسبي للأطفال حسب نوع وسائل التسلية والترفيه المتوفرة في المنزل

نوع الألعاب ووسائل التسلية	٪
ألعاب	٢٠,٠
تلفزيون	١٤,٠
فيديو وأتاري	٠,٣
هوايات	٠,٢
ألعاب وتلفزيون	٤٠,٥
ألعاب وتلفزيون وفيديو	١,٨
أخرى	٤,٤
لا يوجد	١٨,٨
المجموع	١٠٠,٠

نلاحظ أن عدداً كبيراً من الأطفال يتابع التلفزيون ويلعب ببعض الألعاب الموجودة لديه، مثل الألعاب البلاستيكية والدراجات الهوائية وغيرها.

أما عن مكان لعب الأطفال من (٣–٥) سنوات، فيشير الجدول إقم (٣٢) إلى أن حوالي ثلاثة أرباع الأطفال يلعبون في المنزل أو الشارع أو في كليهما، ولو أضفنا لهم الأطفال الذين يلعبون في المنزل والشارع وعند الجيران لوجدنا أن حوالي (٩٠٪) منهم يمارسون ألعابهم

وهواياتهم في الشارع أو في المنزل، وأن عدداً قليلاً جداً من الأطفال يلعب أو يمارس هوايته في الحدائق والنوادي، وهذا أمر طبيعي في المخيمات التي تفتقر إلى النوادي الملائمة للعب الأطفال، مما يدفع بالطفل إلى اللعب في الشارع أو في المنزل، مما يؤدي بالتالي إلى قلق الأهل وإزعاجهم. ولا يتأثر لعب الطفل في الشارع أو في المنزل بالحالة التعليمية للأم أو تسجيله في الروضة أو عدم تسجيله، هذا ما يبينه الجدول رقم (٣٤) وهو ناتج كما أشرنا إلى الافتقار إلى الحدائق والنوادي في المخيمات.

جدول رقم (٣٣)

التوزيع النسبي للأطفال من (٣-٥) سنوات حسب مكان اللعب وحجم الأسرة

مكان اللعب	حجم الأسرة			المجموع
	٣ فأقل	٤-٦	٧ فأكثر	
داخل المنزل	٠,٩	١٢,٢	٩,٩	٢٣,٠
في المنزل والشارع	١,٢	٢٨,٥	٢١,١	٥٠,٨
فيي المنزل والشارع وعند الجيران	٠,٧	٦,٧	٦,٧	١٤,١
في المنزل وعند الأقارب	٠,٣	١,٠	١,١	٢,٣
أخرى	صفر	٥,٧	٤,٠	٩,٧
المجموع	٣,١	٤,١	٤٢,٨	١٠٠,٠

جدول رقم (٣٤)

التوزيع النسبي للأمهات اللواتي لديهن أطفال في الأعمار (٣-٥) سنوات المسجلين وغير المسجلين في الرياض حسب مكان اللعب والحالة التعليمية للأم

مكان اللعب	ابتدائية فما فوق		إعدادية وثانوية		معهد متوسط		المجموع	
	مسجل	غير مسجل	مسجل	غير مسجل	مسجل	غير مسجل	مسجل	غير مسجل
داخل المنزل	٨,١	٨,١	٤,٠	٢,٤	٠,٤	صفر	١٢,٥	١٠,٥
في المنزل والشارع	٢٠,٤	١٧,٠٢	٨,٥	٤,٠	٠,٧	٠,٢	٢٩,٦	٢١,٢
منزل+شارع + عند الجيران	٥,٩	٤,٩	١,٨	٠,٩	٠,٤	٠,٢	٨,١	٦,٠
في المنزل وعند الأقارب	٠,٤	٠,٨	١,٠	٠,١	٠,١	صفر	١,٥	٠,٩
• أخرى	٣,١	٣,١	١,١	١,٣	٠,٥	٠,٦	٤,٧	٥,٠
المجموع	٣٧,٩	٣٣,٩	١٦,٤	٨,٧	٢,١	١,٠	٥٦,٤	٤٣,٦

• تعني التشكيلات الأخرى من أماكن اللعب.

السكان والمساكن:

بلغ عدد اسر العينة (٢٠١٦) اسرة، يصل عدد أفرادها إلى (١١٢١٦) نسمة، أي أن حجم الأسرة الفلسطينية في لبنان هو (٥,٥٦)، أما عن المواد المستخدمة في بناء المساكن التي يقيمون فيها، فيشير الجدول رقم (٣٥) إلى أن ٩٢,٦٪ من المساكن قد استخدم الاسمنت والحديد في بنائه، في حين أن (٧,٤٪) من هذه المساكن قد شيد من الصفيح أو الطين والخشب.

جدول رقم (٣٥)

التوزيع النسبي للمساكن في مخيمات لبنان حسب المواد المستخدمة في البناء وحيازة المسكن

المواد المستخدمة	نوع الحيازة			
	ملك	ايجار	أخرى	المجموع
اسمنت	٧٩,١	٥,٢	٨,٣	٩٢,٦
طين وخشب	٠,٥	٠,٢	٠,٤	١,١
صفيح وتنك	٥,٠	٠,٥	٠,٨	٦,٣
المجموع	٨٤,٦	٥,٩	٩,٥	١٠٠,٠

كذلك نجد أن حوالي (٨٥٪) من المساكن هي ملك لساكنيها، أما بقية المساكن فهي إما بالإيجار أو مسكونة بصورة مؤقتة، كأن صاحب المسكن غير مقيم في المخيم.

وقد بلغ متوسط عدد غرف المسكن الواحد غرفتين، ووصلت درجة التزاحم في الغرفة الواحدة إلى حوالي (٢,٦) فرد، ومن هنا نجد انعدام التخصص في الغرف في المسكن الواحد، فهي تستخدم للنوم والأكل والجلوس واستقبال الضيوف، أما عن المرافق المتوفرة في المسكن والمخيم، فيشير الجدول رقم (٣٦) إلى أن معظم المخيمات والتجمعات الفلسطينية مزودة بشبكة مياه عامة، في حين أنه في مخيمات بيروت هناك حوالي ربع المساكن غير موصولة بشبكة كهرباء نظامية. ومع أن معظم المخيمات تحتوي على شبكات كهرباء، إلا أن التيار الكهربائي لا يصل إلى هذه الشبكة إلا لساعات قليلة خلال اليوم، مما يدفع السكان إلى شراء الكهرباء عن طريق الاشتراك الشهري بالمولدات الكهربائية الصغيرة الخاصة، أما شبكة المجارير العامة، فنلاحظ أن معظم المخيمات مزودة بها، عدا مخيمات صور، إذ نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع هذه المخيمات لا توجد فيها شبكات مجارير وتستخدم الحفر الامتصاصية، إضافة إلى الأقنية المكشوفة التي تخترق شوارع المخيمات.

جدول رقم (٣٦)

التوزيع النسبي للمساكن حسب توفر الخدمات والمرافق بحسب المناطق الجغرافية

المرافق	طرابلس	بيروت والبقاع	صيدا	صور	المجموع
ماء	٩٩,٥	٩٣,٩	٩٨,١	٩٩,٣	٩٧,٩
كهرباء	٩٩,٢	٧٦,٢	٩٩,٥	٩٩,٣	٩٤,٦
مجارير	٩٥,٥	٩٢,٧	٩٩,٦	٢٤,١	٨٠,٥

خصائص أرباب الأسر:

يشير الجدول رقم (٣٧) إلى أن حوالي (٨٤٪) من أرباب الأسر هم من الذكور، في حين تشكل النساء (١٦٪) من أرباب الأسر، ونجد من أرقام الجدول أيضاً أن معظم أرباب الأسر الذكور هم في الفئة العمرية (٣٠-٤٤) سنة، في حين نجد أن حوالي (٧٠٪) من أرباب الأسر الإناث هن في العمر (٤٥) سنة فما فوق، ونجد أن اكثر من نصف أرباب الأسر هم من الأميين واشباه الأميين، والنصف الآخر يحمل شهادة الدراسة الابتدائية فما فوق.

جدول رقم (٣٧)

التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب فئات العمر والحالة التعليمية والجنس

فئات العمر		الحالة التعليمية				
		أمي أو ملم	ابتدائية	اعدادية وثانوية	معهد متوسط فما فوق	المجموع
١٥-٢٩	ذ	٥,٢	٥,٦	٤,٣	١,٢	١٦,٣
	أ	٠,٢	٠,٣	٠,٢	صفر	٠,٧
٣٠-٤٤	ذ	١١,٧	٨,٩	١٠,١	٥,٠	٣٥,٧
	أ	٢,٢	٠,٩	٠,٨	٠,١	٤,٠
٤٥-٥٩	ذ	١٠,٦	٤,٣	٣,٦	٢,٢	٢٠,٧
	أ	٢,٢	٠,٩	٠,٨	١,٠	٤,٩
٦٠ فما فوق	ذ	١٠,٣	٠,٧	٠,٣	٠,١	١١,٤
	أ	٦,٣	صفر	صفر	صفر	٦,٣
المجموع	ذ	٣٧,٨	١٩,٥	١٨,٣	٨,٥	٨٤,١
	أ	١٣,٢	١,٤	١,١	٠,٢	١٥,٩
	م	٥١,٠	٢٠,٩	١٩,٤	٨,٧	١٠٠,٠

ويبين الجدول رقم (٣٨) أن أكثر من ثلاثة أرباع أرباب الأسر هم ضمن قوة العمل، في حين نجد أن أكثر من (١٣٪) من أرباب الأسر هم غير قادرين على العمل بسبب التقادم في السن، وهذا يؤكد أن الاسرة تعتبر الأب أو الأم هو رب الأسرة، بغض النظر عن كونه يعمل أم لا، وكذلك نجد أن حوالي (١٨٪) من ربات الأسر يعملن بسبب عدم وجود المعيل لهذه الأسرة لوفاة الزوج أو عدم قدرته على العمل، علماً بأن (٨٠٪) من ربات الأسر هن أرامل، في حين نجد أن أكثر من (٩٧٪) من أرباب الأسر الذكور هم متزوجون.

جدول رقم (٣٨)
التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب العلاقة بقوة العمل والجنس

العلاقة بقوة العمل	ذكور	إناث	مجموع
مشتغل	٨٠,٧	١٦,٧	٧٠,٤
متعطل	٥,٥	١,٥	٤,٩
متفرغة بالمنزل	-	٦١,٣	٩,٨
غير قادر على العمل	١٢,٢	١٩,٥	١٣,٣
أخرى	١,٦	١,٠	١,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الملاحق

جدول الملحق رقم (١)
التوزيع النسبي للسكان حسب المناطق وفئات السن العريضة والجنس

اسم المنطقة	التوزيـــع النسبي حسب الجنس								
	٠ - ٤			١٥ - ٦٤			٦٥+		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
صور	٤٣,٩	٣٩,٥	٤١,٦	٥٢,٨	٥٦,٩	٥٤,٩	٣,٣	٣,٦	٣,٥
صيدا	٤٠,٧	٣٩,١	٣٩,٩	٥٥,٥	٥٧,٦	٥٦,٦	٣,٨	٣,٣	٣,٥
بيروت والبقاع	٣٨,٧	٣٥,٨	٣٧,٢	٥٨,٠	٦٠,٨	٥٩,٤	٣,٣	٣,٤	٣,٤
طرابلس	٤٦,١	٤١,٥	٤٣,٨	٥٢,١	٥٥,٧	٥٣,٩	١,٨	٢,٨	٢,٣
المجموع	٤٢,٨	٣٩,٣	٤١,٠	٥٤,٢	٥٧,٥	٥٥,٩	٣,٠	٣,٢	٣,١

جدول الملحق رقم (٢)
نسبة الإعالة حسب المناطق

المنطقة	نسبة الإعالة
صور	٨٢٢
صيدا	٧٦٧
بيروت والبقاع	٦٨٤
طرابلس	٨٥٦
المجموع	٧٩٠

جدول الملحق رقم (٤)

التوزيع النسبي للعرب الفلسطينيين (٦–١٨) سنة والانتظام بالدراسة والجنس وآحاد السن لمخيمات لبنان ١٩٩٥

آحاد السن	المنتظمين بالدراسة (٦–١٨) جميع المحافظات		
	ذكور	إناث	المجموع
٦	٨٣,٧	٧٧,٠	٨٠,٣
٧	٩٧,٦	٩٧,٦	٩٧,٦
٨	٩٨,٧	٩٨,٦	٩٨,٦
٩	٩٩,٤	٩٧,٢	٩٨,٣
١٠	٩٧,٥	٩٨,١	٩٧,٨
١١	٩١,٩	٩٨,٥	٩٥,١
١٢	٨٨,٠	٩١,٦	٨٩,٦
١٣	٨٦,٥	٨٦,٥	٨٦,٥
١٤	٧٩,٣	٧٣,٦	٧٦,٥
١٥	٦٢,١	٥٦,٦	٥٩,٧
١٦	٤٣,١	٤٤,٧	٤٤,٠
١٧	٤٠,٢	١١,٨	٢٤,٠
١٨	١٧,١	٩,٣	١٢,٤
المجموع	٨٠,٠	٧٤,٥	٧٧,٢

تابع الجدول الملحق رقم (٤)

التوزيع النسبي للعرب الفلسطينيين (٦–١٨) سنة والانتظام بالدراسة والجنس وآحاد السن في طرابلس ١٩٩٥

آحاد السن	المنتظمين بالدرسة (٦–١٨)		
	ذكور	إناث	المجموع
٦	٩٢,٣	٧٦,٩	٨٤,٦
٧	٩٨,٠	١٠٠,٠	٩٨,٩
٨	١٠٠,٠	٩٨,٢	٩٩,١
٩	٩٨,٥	٩٨,٠	٩٨,٣
١٠	٩٦,٥	١٠٠,٠	٩٨,٣
١١	٩٣,٦	٩٨,١	٩٦,١
١٢	٨٧,٧	٩٢,٠	٨٩,٦
١٣	٨٧,٥	٨٥,٠	٨٦,٠
١٤	٨٤,٩	٧٨,٧	٨٢,٠
١٥	٦٤,١	٥٧,١	٦٠,٥
١٦	٤٠,٥	٥٤,٥	٤٧,١
١٧	٥٣,٨	١٥,٢	٣٢,٢
١٨	٣,٤	٩,٣	٦,٩
المجموع	٨٢,٢	٧٧,٨	٨٠,٠

تابع الجدول الملحق رقم (٤)

التوزيع النسبي للعرب الفلسطينيين (٦-١٨) سنة حسب المنطقة والانتظام بالدراسة والجنس وآحاد السن في صور ١٩٩٥

آحاد	المنتظمين بالدراسة		
السن	ذكور	إناث	المجموع
٦	٧٧,٤	٦٤,٧	٧٠,٨
٧	٦٩,٤	١٠٠,٠	٧٩,٩
٨	٩٧,٠	٩٦,٠	٩٦,٦
٩	١٠٠,٠	٩٦,٩	٩٨,٦
١٠	١٠٠,٠	٩٦,٤	٩٨,٤
١١	١٠٠,٠	٩٦,٧	٩٨,٤
١٢	٩٦,٥	٨٦,٧	٩١,٨
١٣	٨٨,٥	٧٩,١	٨٢,٦
١٤	٧٥,٠	٦٣,٦	٦٩,٢
١٥	٤٧,٤	٤٧,٤	٤٧,٤
١٦	٤٧,١	٢٨,٦	٣٨,٧
١٧	٤٦,٢	٧,١	١٩,٥
١٨	٢٥,٠	١٠,٠	١٦,٠
المجموع	٧٩,٢	٦٧,٤	٧٣,٤

تابع الجدول الملحق رقم (٤)

التوزيع النسبي للعرب الفلسطينيين (٦-١٨) سنة حسب المنطقة والانتظام بالدراسة والجنس وآحاد السن في صيدا لعام ١٩٩٥

آحاد	المنتظمين بالدراسة		
السن	ذكور	إناث	المجموع
٦	٨٣,٣	٨٢,٩	٨٣,١
٧	٩٦,٨	٩٦,٤	٩٦,٦
٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٠	١٠٠,٠	٩٧,٤	٩٨,٦
١١	٨٥,٧	١٠٠,٠	٩٢,٦
١٢	٨٧,١	٩٦,٤	٩١,٥
١٣	٩٣,٥	٨٧,٥	٩٠,١
١٤	٧٦,٣	٩٢,٩	٧٢,٤
١٥	٦٢,٥	٨٥,١	٦٠,٣
١٦	٤٦,٢	٤٢,٤	٤٣,٥
١٧	٢٣,٨	٧,٧	١٤,٩
١٨	١٧,٦	٦,٣	١٠,٢
المجموع	٨٠,٢	٧٤,٤	٧٧,١

تابع الجدول الملحق رقم (٤)

التوزيع النسبي للعرب الفلسطينيين (٦-١٨) سنة حسب المناطق والانتظام بالدراسة والجنس وآحاد السن في بيروت والبقاع لعام ١٩٩٥

آحاد السن	المنتظمين بالدراسة		
	ذكور	إناث	المجموع
٦	٧٨,٩	٨٨,٩	٨٢,٩
٧	١٠٠,٠	٩٣,٣	٩٥,٨
٨	٩٦,٤	١٠٠,٠	٩٨,٠
٩	١٠٠,٠	٩٢,٣	٩٦,١
١٠	٩٤,١	٩٧,١	٩٥,٧
١١	٨٨,٢	١٠٠,٠	٩٢,٥
١٢	٨٠,٦	٩١,٣	٨٥,٢
١٣	٧٥,٩	١٠٠,٠	٨٧,٥
١٤	٧٧,٨	٨٣,٣	٨٠,٧
١٥	٧٧,٤	٦١,٩	٧١,٢
١٦	٣٨,٥	٥١,٧	٤٦,٨
١٧	٢٨,٦	١٧,٤	٢٦,٧
١٨	٢٧,٣	١٢,٥	١٩,٦
المجموع	٧٦,٣	٧٦,٨	٧٦,٩

مخيم البقعة: الواقع والمشكلات

أنشىء مخيم البقعة عام ١٩٦٨، وهو يشكل تجمعاً لهجرة ثالثة لأبناء الشعب الفلسطيني بعد اضطرارهم إلى ترك مكان إقامتهم في المخيمات التي أقيمت في أغوار الأردن وهي الكرامة، الشونة، وغور نمرين، ومعدي، المثلث المصري، قبل وقوع معركة الكرامة، وعلى أثر القصف المدفعي الإسرائيلي للمخيمات الفلسطينية وتعريض أرواح سكانها لخطر الموت. ومن هنا فقد كان مخيم البقعة يشكّل الهجرة الثالثة، وبقي يتسع للأفواج المتوالية من أبناء الشعب الفلسطيني التي كان آخرها عام ١٩٩١ على أثر «أزمة الخليج» ليصبح أكبر تجمع طوارىء للشعب الفلسطيني في أماكن إقامتهم.

المساحة:

أقيم المخيم على قطعة أرض طولية تقدر مساحتها بحوالي ١٤٠٠ دونم أي ١,٤كم٢، وتقع ضمن حدود محافظة البلقاء وعلى بعد ٢٠كم من عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية عمان. وتقدر مساحة الوحدة السكنية ٩٦كم٢، وهي عبارة عن قطعة مستطيلة تحتوي على غرفة واحدة من الصفيح أو الاسبست لها ارتداد أمامي ٨م وجانبي ١٢م.

وقد تعددت الأنماط السكنية في المخيم منذ إقامته، حيث بدأ بالخيام في المرحلة الأولى، وبمبادرة من حكومة ألمانيا الاتحادية أقيمت ٥٠٠٠ وحدة سكنية، ارتفعت لتبلغ ٨٠٠٠ وحدة. ومع زيادة عدد السكان قام أبناء المخيم بالتوسع الأفقي والعمودي في المساحة المخصصة لكل أسرة - على محدوديتها - ليرتفع العدد إلى ١٠٠٠٠ وحدة سكنية، في حين احتياجات المخيم من الوحدات السكنية ١٢٠٠٠ وحدة

سكنية★.

تبلغ مساحة الطرق في المخيم حوالي ٥٤٠٠٠٠م^{٢}، وتبلغ مساحة الطرق المعبدة بالاسفلت ٢٣٠٠٠٠م ومساحة الطرق المصبوبة بالخرسانة ٣٠٠٠٠٠م^{٢}، ومساحة الطرق الترابية والتي تحتاج للتعبيد أو الصب الخرساني حوالي ١٧٠٠٠م^{٢}، وتدعو الحاجة الملحة إلى صب الطرق بسبب تحول الطرق إلى برك أوحال خلال فصل الشتاء بسبب التربة الطينية.

السكان:

تشير إحصائيات وكالة الغوث عام ١٩٨٠ إلى أن عدد السكان في المخيم يبلغ ٥٤,٢٢١ نسمة، في حين أشارت إحصاءات الحكومة الأردنية إلى أن عدد السكان للعام نفسه تجاوز الـ ٦٠ ألف نسمة.

وتشير آخر إحصائية لوكالة الغوث الدولية، وهي الجهة المشرفة على المخيم، بأن عدد السكان المسجلين لديها حسب آخر إحصائياتها (كما أورد ذلك تقرير لجنة خدمات مخيم البقعة ١٩٩٥) يبلغ ١٠٦٧٨٩ نسمة، حيث يصل عدد اللاجئين ١٠٤٩٣٩ لاجئاً في حين يبلغ عدد النازحين ١٠٨٥٠ نازحاً.

وتبلغ عدد العائلات ١٢ ألف عائلة، في حين يبلغ متوسط حجم الأسرة ٧,١ فرد، وهذا يتطابق مع متوسط حجم الأسرة في كل من الأردن وفلسطين.

ويضم المخيم بنسب متفاوتة عائلات تعود باصولها لقرى ومدن فلسطين تتوزع كالتالي: -

محافظة	محافظة	محافظة	محافظة	محافظة	محافظة	محافظة	محافظة
الخليل	بئر السبع	غزة	نابلس	أريحا	اللد	طولكرم	الرملة
٪١٤,٢	٪١١	٪٨,٩	٪٤,٥	٪٣	٪١,٥	٪١,٤	٪١,٤

★ تقرير لجنة خدمات المخيم ١٩٩٥.

وتشكل النسبة الباقية من القرى والمدن الفلسطينية.

وأوضحت دراسة للجمعية العلمية الملكية (١) تناولت الواقع الاجتماعي والديمغرافي لمخيم البقعة، أن نسبة الذكور تبلغ ٥٣,٣٪ من عدد السكان، في حين تبلغ نسبة الإناث ٤٦,٥٪ من عدد السكان، وبينت الدراسة أن ٦٢,٤٪ من السكان هم دون سن العشرين عاماً، وهذا يدل على غلبة الفئات العمرية الشابة، وهو ما يزيد عن النسبة المشابهة في كل من فلسطين والأردن، حيث تتراوح بين ٥٠ - ٥٢٪ من عدد السكان. ويلاحظ من استقراء الخصائص السكانية للأسرة في مخيم البقعة بأن نسبة الإعالة تبلغ ٦٢,٥٪، وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع البلدان العربية إذا ما قيست بمتوسط الدخل المنخفض للأسرة الفلسطينية في المخيم، والذي سنأتي عليه لاحقاً.

الواقع التعليمي:

يشكّل التعليم بالنسبة للأسرة الفلسطينية بشكل عام والأسرة الفلسطينية في مخيم البقعة حاجة ملحة لتأهيل الأبناء للانخراط في سوق العمل، بعد فقدان أملاكهم. ولذلك تكاد نسبة الملتحقين في التعليم ومن كلا الجنسين من أبناء الشعب الفلسطيني تكون من أعلى النسب العربية والعالمية، وفي مخيم البقعة يبلغ عدد المدارس (١٨) مدرسة تضم ٣١٠ غرف دراسية تضم ١٨٤٣٣ طالباً وطالبة وتشرف على التعليم في المخيم جهتان:

أ - وكالة الغوث الدولية.

ب - وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية.

حيث تشرف على التعليم في مراحله الأساسية، التعليم (الابتدائي والإعدادي)، من سن ٧ سنوات وحتى سن ١٦ سنة ويبلغ عدد المدارس الإبتدائية ٨ مدارس يشرف عليها ١٦٤ معلماً ومعلمة ويبلغ عدد طلبتها (٧٥٩٩) طالباً وطالبة.

ويبلغ عدد المدارس الإعدادية أيضاً ثماني مدارس يشرف عليها ٢٣٧ معلماً ومعلمة تضم ٩٠٧٧ طالباً وطالبة ويوضح الجدول رقم (١) مستوى المدرسة وعدد المدارس والطلبة والمعلمين حسب الجنس:

الجدول رقم (١)

المرحلة الابتدائية						المرحلة الاعدادية					
ذكور			اناث			ذكور			اناث		
عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين
٤	٣٩٢٠	٨٠	٤	٣٦٧٩	٨٤	٤	٥٦٧١	١٢٤	٤	٤٤٠٦	١١٣

وبالنظر للجدول رقم (١) فإن أعداد الطلبة في المرحلة الابتدائية تتساوى تقريباً بين الذكور والإناث، حيث يبلغ عدد الطلاب ٣٩٢٠، في حين يبلغ عدد الطالبات ٣٦٧٩، وهذا يتناسب مع النسب المئوية للإناث بالنسبة للذكور في مخيم البقعة، ويدل بصورة واضحة على اهتمام الأسرة في المخيم على التحاق الأطفال من الجنسين بالمدارس، حيث تبلغ نسبة الالتحاق قريباً من ١٠٠٪، في حين بلغ معدل نسبة التحاق الطلبة الذكور في الأردن ٩٢,٢٪ مقارنة مع التحاق الطالبات ٨٦,٣٪[٢].

في حين يلاحظ في الجدول نفسه أيضاً تساوي تقارب النسب بين الطلاب والطالبات بالمقارنة مع المرحلة الابتدائية مع زيادة طفيفة لصالح الذكور ترتبط بالأولوية التي تضعها الأسرة بالنسبة للذكر في توفير فرص العمل بخلاف نسبة الطلبة في المرحلة نفسها بالنسبة للأردن، حيث تمثل النسبة لصالح الإناث، فتبلغ ٩٤,٢٪ بالمقارنة مع نسبة الذكور ٩٢٪.

ب - وزارة التربية والتعليم:

تشرف وزارة التربية والتعليم لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية على التعليم الثانوي وتعطي للتعليم أهمية كبرى في خططها التنموية، سواء أكان التعليم أكاديمياً أم مهنياً، وفي هذا السياق واقتصار إشراف وكالة الغوث على التعليم الأساسي، فقد أنشأت الوزارة مدرستين ثانويتين يبلغ عدد الطلبة فيهما ١٧٥١ طالباً وطالبة يشرف عليهما ٨٢ معلماً ومعلمة، حيث يبلغ عدد الطلاب ٧٨٢ مقابل ٨٧٥ طالبة، وتقتصر هذه الأعداد على الفرعين الأكاديميين العلمي والأدبي، وتبلغ نسبة التسرب حوالي ٣,٨٪ من الطلاب والطالبات في حين يلتحق باقي الطلبة في معاهد التعليم المهني نظراً لعدم قدرة الأسر على توفير التعليم الأكاديمي لأبنائها ولحاجتها الملحة لاختصار فترة التعليم لمصلحة المساهمة في الدخل، إضافة لتوفر قناعة بأهمية التعليم المهني والميل لامتلاك «الصنعة».

واقع الخدمات الاجتماعية:

تأسست العديد من الجمعيات والأندية والمنتديات التطوعية بمبادرة من المؤسسات الدولية والخيرية أو بمبادرة من أبناء المخيم منذ تأسيس المخيم عام ١٩٦٨ لخدمة المجتمع المحلي، ومواجهة الظروف الطارئة، وخاصة أيام الشتاء، وتطوير مختلف مناحي الحياة، وتوفير الفرصة لأبناء المخيم من امتلاك مهنة، فتنوعت الجمعيات والمؤسسات من ثقافية إجتماعية وتنموية وتعليمية... وشبابية، وخاصة ورعاية الأيتام، وجمعيات نسائية... وبلغ عدد هذه الجمعيات ٢٢ جمعية ومؤسسة ونادي، وقد جاءت الحاجة لمثل

هذه المؤسسات والجمعيات لتغطية الفراغ الرسمي في توفير مثل هذه الأنشطة.

وتنقسم هذه المؤسسات إلى عدد من الجمعيات من حيث مهامها:

أ- الجمعيات الخيرية.

ب - الجمعيات الخاصة.

- الأندية والمنتديات.
- لجنة الخدمات.

الجمعيات الخيرية:

تأسست بمبادرة من أبناء القرية الفلسطينية الواحدة كإطار «عشائري» يضم في عضويته أبناء القرية أو المدينة ويحمل اسمها لإيجاد رابطة لأبناء القرية بعد حالة الشتات التي حلت بأبناء الشعب الفلسطيني، وهي تعتمد في داخلها على التبرعات واشتراكات الأعضاء، وتقوم بتقديم خدمات للمجتمع المحلي مثل تعليم الخياطة والنسيج ودروس التقوية في بعض المقررات الدراسية، وتقوم أيضاً بنشاطات ثقافية واجتماعية متنوعة ترتبط بمناسبات وطنية ودينية..

ب - الجمعيات واللجان الخاصة:

وهي عبارة عن فروع لمؤسسات أو جمعيات تنشط على مستوى الأردن، مثل جمعية أصدقاء الأطفال، جمعية الصحة النفسية وجمعية أصدقاء القدس... وهي جمعيات تتنوع في أهدافها وبالتالي أنشطتها وتنقسم كالتالي: -

١ - الجمعيات التي تعنى بالطفل: حيث تقوم على فتح رياض للأطفال، حيث أقيمت ست روضات للأطفال يبلغ عدد الأطفال الملتحقين فيها حوالي ١٢٠٠ طفل، ويشرف عليها ٣٥ معلمة كذلك هنالك جمعيات تقوم على رعاية الطفل من خلال تقديم برامج تثقيفية وترفيهية من خلال إقامة المكتبات ومراكز الكمبيوتر للمراحل العمرية من ٩ - ١٥ سنة خلال فترات الفراغ.

٢ - الجمعيات التي تعنى بالمعوقين، وتهتم بالإعاقات الحركية والعقلية والصم والبكم، وهي تهدف إلى تقديم جميع الخدمات التأهيلية والتدريبية والتعليمية التي من شأنها إعداد المعاقين للمشاركة في الحياة القادمة وتوفير المستلزمات العلاجية والطبية لهم.

٣ - الجمعيات النسائية:

وهي تقوم على إعداد برامج لمحو الأمية وتثقيف المرأة صحياً واجتماعياً، وتوفير عدد من الأنشطة التعليمية والتدريبية لتأهيل النساء في مخيم البقعة للمساهمة في إعالة أسرتها واعتمادها على نفسها.

٤ - الجمعيات الصحية الإنسانية:

وهي مؤسسات تقوم بتقديم الرعاية الصحية الصلاحية والوقائية من خلال فتح مراكز صحية بأسعار رمزية إضافة إلى القيام بأنشطة وبرامج تثقيفية لتوعية المجتمع المحلي حول العادات الصحية.

٥ - جمعيات رعاية اليتيم:

وهي جمعيات تقوم على رعاية الأطفال الذين فقدوا آباءهم وأمهاتهم بالأعمار من ٩ - ١٣ سنة من خلال تقديم الرعاية الأكاديمية وتقدم لهم برامج تعليمية وتثقيفية واجتماعية وترفيهية بواقع يومين في الأسبوع، وتقيم معسكرات صيفية في العطل المدرسية.

جـ - الأندية والمنتديات:

منذ تأسيس مخيم البقعة عام ١٩٦٨ برز الإهتمام بالقطاع الشبابي من خلال توفير الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والطبية، وحتى عام ١٩٨٢، ظلت وكالة الغوث الدولية تقوم على رعاية مركز الشباب من خلال توفير موازنة لتغطية نفقاته.

وبعد عام ١٩٨٢ آلت مسؤولية الأندية لوزارة الشباب في الأردن. ومع التوسع في القطاع الشبابي تصدرت المؤسسات التي تقوم على رعاية الشباب.

١ - نادي البقعة الرياضي: تأسس عام ١٩٨٦ برعاية وكالة الغوث، وفي عام ١٩٨٢ آلت رعايته لوزارة الشباب الأردنية باسم نادي البقعة الرياضي، وهو يقدم رعايته وبرامجه الرياضية والاجتماعية والثقافية والفنية لقطاع كبير من الشباب، إضافة إلى رعايته للجنة الفتيان التي تقدم برامج مختلفة للفتيان الأيتام.

٢ - نادي اليرموك، وتأسس عام ١٩٩٢ لحاجة المخيم إلى توسيع قاعدة رعاية الشباب نتيجة لزيادة عدد السكان. ويقدم نشاطات رياضية وثقافية واجتماعية.

٣ - منتدى البقعة الثقافي، وهو مؤسسة ثقافية تقدم الندوات والمحاضرات ذات الطابع الثقافي والفكري والاجتماعي.

د - لجنة خدمات مخيم البقعة:

تأسست عام ١٩٨٦ بمبادرة من محافظ البلقاء لإيجاد مؤسسة لتحسين شروط الحياة في مخيم البقعة من خلال الاهتمام بالبنى التحتية.

وقد ساهمت اللجنة بتعبيد الشوارع بالإسفلت ووضع الخرسانة وإقامة القنوات والعبارات وتقديم المساعدات المالية للمؤسسات الشبابية والاجتماعية وتقديم معونات للطلبة المعوزين في المدارس الثانوية والكليات الجامعية المتوسطة.

المشكلات:

لعل المشكلة الأساسية التي يعاني منها أبناء المخيم هي في إحساسهم بحالة القلق والتشرد نتيجة اقتلاعهم من وطنهم وعيشهم في مخيمات للطوارئ تتقاذفهم الأيام والسنون وهم يعيشون انتظار العودة لوطنهم وأملاكهم.

ولعل هذا الوضع قد أسس للكثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السلبية، والتي ترتبط بالواقع السياسي للمخيم باعتباره مؤقتاً، أو مخيم طوارىء.

ويعد وضع المخيم القانوني، والجهة المشرفة، من أكثر المشكلات تعقيداً، والتي تقف عقبة كؤود أمام أية عمليات لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والعمراني لأبناء المخيم.

فمشكلة الزيادة السكانية، بما تتطلب من التوسع الأفقي للبناء، لا تجد لها صدى، ولا تتوفر القناة بين لجنة الخدمات (باعتبارها لجنة تطوعية) وأي من المؤسسات الحكومية ووكالة الغوث لحل هذه المشكلة، لذلك يبقى نشاط اللجنة محصوراً في حل المشكلات في إطار الوضع القائم، في ظل غياب الهيئة المشرفة.

وتالياً سنحاول استعراض المشكلات التي يعاني منها المخيم:

١ - زيادة عدد السكان والسكن:

تبلغ نسبة الخصوبة في مخيم البقعة ٣,٨٪ وهي من النسب العالية جداً، وهذا ما جعل من عدد مخيم البقعة يقفز خلال عشر سنوات إلى الضعف تقريباً. ففي إحصائية عام ١٩٨٧ كان عدد السكان ٥٤٢٢١ نسمة، وفي عام ١٩٩٥ بلغ عدد السكان ١٠٦٧٨٩ نسمة، في حين لم تتناسب المساحة المحددة للسكن مع هذه الزيادة. ففي الوقت الذي زادت فيه المساكن من ٥٠٠٠ وحدة عام ١٩٧٤ إلى ٨٠٠٠ وحدة مع نهاية السبعينات إلى ١٠٠٠٠ وحدة عام ١٩٧٨، إلا أن هنالك ١٤٠٠ عائلة تتقدم لمكتب رعاية المخيم لتوفير قطعة أرض للسكن، هذا إذا استبعدنا بأن بعض العائلات الموسرة قد توسعت عن طريق الشراء في القرى المجاورة، حيث يقدر عدد أفراد هذه الأسر ٦٠٠٠ نسمة.

٢ - مشكلة الفقر:

لقد قامت وكالة الغوث بتقليص وإلغاء العديد من نشاطاتها لرعاية اللاجئين الفلسطينيين، حيث ألغت قسم التغذية وقلصت نظام التموين ولحقت التقليصات قسم التعليم ولم يبق سوى الصحة.

وفي ظل ارتفاع حجم البطالة، وصعوبة المعيشة، فقد أحصت وكالة الغوث ١٢٣٢ أسرة تعاني من الفقر المدقع والتي لا يتجاوز دخلها ٢٥ ديناراً شهرياً.

في حين تبلغ العائلات التي تأخذ مساعدات من لجنة الزكاة والهيئات الخيرية الأخرى حوالي ٧٥٠ عائلة. وهذه الإجراءات بالواقع لا تحل المشكلة التي يعاني منها أكثر من ٩٠٪ من أبناء المخيم، والذين يقعون تحت خط الفقر★.

٣ - معوقات ومشكلات الواقع التعليمي:

يشكل الطلبة ١٠٪ من عدد السكان، وبمقدار ما يشكل هذا الرقم إحساساً بالتفاؤل تجاه العلم، فهو كذلك يشكل عبئاً على الأسرة التي يتطلب منها تأخير مساهمة أبنائها في دخل الأسرة وتوفير متطلبات متابعة الدراسة المادية.

وإزاء هذا الحجم الكبير من الطلبة في مقابل تقليص الخدمات من قبل وكالة الغوث، فقد برزت العديد من المشكلات المتعلقة بتوفير عدد المشرفين والمرافق ونظام الدوام... والتي تنعكس على فاعلية التعليم، حيث يلاحظ كبر عدد الطلبة في الغرفة الصفية الواحدة لتتجاوز الخمسين طالباً، في حين لا تتجاوز في مدارس الأردن ٣٠ - ٤٠ طالباً، ولضيق الغرف الصفية والمرافق اتبع نظام الفترتين الذي ينعكس على مدة مكوث الطالب في المدرسة وعدد الحصص ومدة الحصة، إضافة إلى نقص عدد المعلمين المخصصين للطلبة، حيث تبلغ نسبة المعلمين المخصصة للطلبة في مدارس الوكالة ١/ ٤٤ طالباً وبالمقابل ١/ ٣٠ طالباً في الاردن و١/ ١٧ في الدول المتقدمة، وهذا ينعكس سلباً على فاعلية التعليم.

٤ - مشكلات واقع الخدمة الاجتماعية:

رغم ارتفاع عدد المؤسسات والهيئات الاجتماعية وتنوعها، إلا أنها تقوم على مبادرة من أبناء المخيم حيث ينقص هذه المبادرات الدراسات العلمية والخطط والتنسيق والتخصص وتوفير الإمكانات المادية.

فغالباً ما يكون هدف اللجنة أو المؤسسة تأكيد حضورها في المخيم قبل أن يكون هدفها حل مشكلة، ومع ذلك فقد نجحت مثل هذه المؤسسات في توفير الأنشطة والبرامج لخدمة المجتمع، ولكن في ظل اعتمادها على التبرعات والهبات الرسمية والحماسة غير الاختصاصية التي عينت عليها، فإنها تبقى عاجزة عن حل الكثير من المشكلات التي يعاني منها مجتمع مخيم البقعة حيث توفر اللجان معونات لـ ٧٥٠ أسرة من ١٢٣٢ أسرة معوزة مسجلة

★ دراسة الجمعية العلمية الملكية.

لدى وكالة الغوث، وتقدم جمعيات الطفولة خدماتها لـ ١٥٠ طفلاً من ١٦٠٠٠ طفل تقريباً، كما تقدم لجنة رعاية الأيتام خدماتها لعدد مشابه، كذلك لجنة المعوقين.

وهذا بالطبع يحتاج إلى هيئات ومؤسسات رسمية أو شبه رسمية قادرة على رفد المدارس بالاختصاصيين وتوفير المستلزمات اللازمة والأموال لرعاية مثل هذه المؤسسات.

٥ - مشكلات الواقع الصحي:

لقد تزايدت وتفاعلت مشكلة الخدمة الصحية لتصبح عبئاً مالياً ففي ظل نقص الخدمات الصحية التي تقدمها وكالة الغوث، ازدادت العيادات الخاصة إلى ٣٥ عيادة و١٧ صيدلية ومختبر طبي، وهذا يدل على الحاجة الماسة للتوسع في توفير الخدمة الصحية لأبناء المخيم لتتناسب مع زيادة العدد السكاني، إضافة إلى أن الخدمة الصحية تقتصر على الخدمة العلاجية دون الوقائية، حيث تنتشر النفايات والمجاري المكشوفة في المخيم، ولا يستطيع العدد المخصص من عمال النظافة الذين خصصتهم وكالة الغوث وعددهم ٧٩ عاملاً، والحاويات التي وفرتها لجنة خدمات مخيم البقعة وعددها ٣١ حاوية، من معالجة مشكلة النفايات التي يمكن أن تتراكم ليومين أو ثلاثة ناشرة المكاره والأمراض.

ذلك إضافة إلى عدد من المشكلات التي يعاني منها أبناء المخيم في حالة تعرض أحد أفراد الأسرة للمرض أو للظروف الطارئة، حيث لا تتوفر العيادات الخاصة بالأمراض النسائية والولادة، إضافة إلى عدم وجود سيارات إسعاف وطوارىء بعد الساعة الثانية ظهراً، وكذلك ارتفاع كلفة فاتورة العلاج والأدوية، خاصة إذا احتاج المريض إلى المراجعة بعد الساعة الثانية ظهراً، حيث تغلق عيادات الوكالة أبوابها فيضطر للجوء إلى العيادات الخاصة. ونتيجة لقلة حجم التغطية التأمينية أو عدم وجودها، فإن مرض أحد أفراد الأسرة يصبح مشكلة بسبب المعاناة المادية والمعنوية للأسرة كاملة.

٦ - مشكلة واقع الخدمات:

لقد قامت لجنة الخدمات بتعبيد ٥٣٠٠٠٠م^2 من الطرق داخل المخيم، إلا أن هناك حوالي ١٧٠٠٠م^2 تحتاج للصب الخرساني والتي تحتاج لتوفير الاموال اللازمة لها. وكذلك هنالك ٤١٠٠٠م^2 تحتاج للصيانة عن الطرق التي سبق تعبيدها.

وفيما يتعلق بشبكات المياه، فهي تعاني من الاهتراء وتسريب المياه، مما يسبب مشكلة انقطاع المياه عن المخيم لأيام قد تصل إلى الشهر، وكذلك مشكلة النفايات التي تحتاج إلى زيادة عدد عمال النظافة وتوفير السيارات لنقلها إلى المكبات وخاصة أيام الجمع

والعطل الرسمية، حيث تتراكم لعدة أيام بما تسببه من مشكلات صحية وبيئية.

وهناك العديد من المشكلات التي ترتبط بزيادة السكان وضيق المساحة المحددة للأسرة ومتابعة الصيانة وتوفير الخدمات، مثل مشكلة صيانة الشوارع، وتنظيم السوق، والمواصلات، وصيانة شبكات الكهرباء والإنارة. وقد لخص تقرير لجنة الخدمات (١٩٩٥) حاجات المخيم بالتالي:

- إنشاء مستشفى.
- تغيير شبكة المياه.
- إقامة دائرة للأحوال المدنية والجوازات.
- إقامة محكمة صلح ومحكمة شرعية.
- حل أزمة المواصلات المستعصية.
- إعادة تنظيم شبكة الكهرباء.
- إنشاء شبكة لتصريف مياه الأمطار.
- زيادة خدمات وكالة الغوث، التعليمية والخدمية والصحية.
- تحسين وضع العيادات وزيادة عدد الأطباء وخاصة الاختصاصيين وتوفير أنواع العلاجات.
- صيانة شبكة الطرق الداخلية.
- تحسين وتوسيع شبكة الهاتف.

وتبقى هذه المطالب احتياجات ضرورية ومشروعة لتحسين شروط الحياة في مخيمات الطوارىء الفلسطينية وسكانها الذين يعانون من إحساسهم الدائم بقسوة الحياة.

حسين نشوان

المصادر:

١ - **الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمخيم البقعة،** دراسة للجمعية العلمية الملكية عمان ١٩٨٧.

٢ - مقابلات شخصية:

أ - حول واقع التعليم، فخري سعادة، مدير مدرسة.

ب - حول واقع الصحة، أحمد جبريل، موظف صحة.

جـ - حول واقع الخدمة الاجتماعية، غرف التجار، مسؤول لجنة الفتيان سابقاً.

٣ - **تقرير لجنة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ١٩٩٥.**

ساطع الحصري يراجع مئة عام من الصهيونية

تحول مرور مئة عام على مأسسة الصهيونية مناسبة، في أقطار عربية، من أجل أعادة قراءة الصهيونية، وأعمال النظر النقدية في وعينا وسلوكنا السياسي تجاه هذه الحركة على مدى قرن من الزمان.

في هذا السياق نظم «معهد البحوث والدراسات العربية» في قاعة ساطع الحصري، في مقر المعهد، بالقاهرة، ندوة في هذا الشأن، توزعتها خمس محاضرات، على مدى ثلاث جلسات، إستغرقت ست ساعات من يوم السبت، الموافق ٢٩/ ١١/ ١٩٩٧، في مناسبة خمسين سنة على صدور قرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين.

افتتح الندوة مدير المهد، د. أحمد يوسف أحمد، فقدم رئيس المنظمة العربية للثقافة والعلوم، محمد الميلي، الذي أعتبر العرب مقصرين في دراسة الحركة الصهيونية، مما مكن من تجميل صورتها، برغم كل الجرائم التي إقترفتها. وضرب الميلي أمثلة عدة في التدليل على التسامح الإسلامي مع اليهود.

كيف ترى الصهيونية نفسها؟

في الجلسة الأولى، ين رئيسها، د. أحمد صدقي الدجاني، حاجتنا الماسة إلى قراءة صحيحة للصهيونية، بعد إن أمتلكنا رؤيتين، أولهما مشوهة، والأخرى ناقصة. وأشار إلى الصهاينة. من اليهود وغير اليهود، وإلى أن موضوع الصهيونية يشغل اليهود انفسهم، بعد مئة سنة من قيام تلك الحركة، وخمسين سنة من تأسيس الكيان الصهيوني.

وصف أول المحاضرين، سيد ياسين، إسرائيل بأنها مجتمع ثرثار. وعرض

مجموعة دراسات، وضعتها الخارجية الإسرائيلية على الأنترنت، توضح رؤية الصهيونية الى نفسها، موضوع المحاضرة.

تضمنت أولى هذه الدراسات محاولة لبناء الأسطورة، مثل الزعم بأن اليهود طردوا من فلسطين، لكنهم لم يكفوا عن الحلم بالعودة الى «أرض الميعاد». بيد أن الأمر لم يتوقف عند حد الأسطورة، بل بذلت المؤتمرات الصهيونية جهوداً مضنية لإنجاح المشروع الصهيوني. تنتقل الدراسة الى ضعود الصهيونية السياسية، ونصنفها بأنها «حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي، في سياق القومية الليبرالية التي سادت أوروبا، في القرن التاسع عشر. وقد ظهرت رداً على فشل «الهسكالا»، حسب الدراسة الإسرائيلية.

الى ذلك رأى الصهاينة أبناء القومية العربية مبعثرين.

الدراسة الثانية عن تحقيب التاريخ الصهيوني، حيث يتضح إزدواج العمل العسكري في الحركة الصهيونية، مع النشاط التنظيمي، فضلاً عن الممارسة العملية: بالإتكاء على النظرية، والتراكم، والإصرار. ناهيك عن الإهتمام بالجوانب الطبية، والعلمية، والمالية، والزراعية، والصحافية. وقسمت الدراسة تاريخ الصهيونية الى مرحلتين رئيسيتين، تمتد أولاهما ما بين سنتي ١٨٨٠ و١٨٩٧، فيما تغطي المرحلة الثانية من ١٨٩٧- ١٩٩٧، ووصفتها الدراسة بأنها «سنوات التحدي والإنجاز».

نوهت دراسة «الفلسفات الصهيونية» بأن الصهيونية قبلت التعددية الفكرية والسياسية، الى أبعد مدى، لكنها لم تتساهل في الهدف الأساسي (إقامة الدولة اليهودية). فتعددت التيارات داخل الحركة الصهيونية بين الصهيونية السياسية، الى العملية، والتوليفية، والإشتراكية، والتنقيحية، والدينية، والعمومية، إلى الروحية.

أما الدراسة الأهم - برأي المحاضر- فهي «فكرة ما بعد الصهيونية»، المتمثلة في تحديث إفتراضات الصهيونية، «من أجل مواجهة إحتياجات إسرائيل، والشتات اليهودي». وتوقع المحاضر هجرة كل يهود الإتحاد السوفييتي (السابق) الى إسرائيل، لتغدو الأخيرة مستقراً لمعظم يهود العالم. وأوضح المحاضر بأن فكرة «الما بعد» تفترض بأن الحركة السابقة إستنفدت أغراضها، أو فشلت في تحقيقها. وقد أدى الى ظهور «ما بعد الصهيونية» الحاح فكرة أن تنتهي هذه الحركة. وقد سادت في هذا الشأن إختلافات ملحوظة.

إن مابعد الصهيونية ليست حركة فكرية فحسب، بل أنها أيضاً تنعكس في السياسات الحكومية، وإتجاهات بعض الأحزاب السياسية. بتأثر تخطى المجتمع الإستهلاكي، والعولمة، أساساً.

ثمة نمطان لما بعد الصهيونية، أولهما يرى فيها شيئاً جيداً، لكنها طبقت أفكارها. وذلك عقب حرب١٩٦٧. أما النمط الثاني فيمثل إرتداداً إلى ما قبل الهولوكست، وما قبل قيام الدولة. وهذا النمط ضمن حرب الأستنزاف على الجبهة المصرية (١٩٦٩-١٩٧٠)، وحرب أكتوبر١٩٧٣. حيث أثير سؤال «هل الصهيونية، حقاً، تحل المشكلة اليهودية»؟!

سرعان ما تسربت فكرة الى المجتمع الإسرائيلي، بقوة، مؤداها أن الصهيونية حققت أهدافها. لكن ثمة مشكلة أثيرت بضرورة، تحول إسرائيل مركزاً للإستنارة اليهودية.

خبرة التعامل الدولي

تبع ياسين الكاتب الفلسطيني، محمد خالد الأزعر، محاضراً حول الخبرة الصهيونية في التعامل الدولي، حيث بين انه لم تكن لدى الصهيونية-عند قيامها- علاقات دولية تذكر، برغم ان العامل الدولي كان حاسماً في قيام إسرائيل. ولاحظ المحاضر بأن الصهاينة نادراً ما أخضعوا علاقاتهم الدولية الى التجربة والخطأ، مع وعيهم بأن العامل الدولي شيء، وتمكن الحركة الصهيونية من التعامل معه شيء أخر. وإن نجحت الصهيونية في تحويل قضيتها الى قضية دولية. ثم نجحت في إستصدار «وعد بلفور»، وإستقطاب تأييد معظم الدول الكبرى، فضلاً عن إستقطاب الصهيونية كتلة كبيرة من الرأي العام اليهودي.

إلى ذلك أسهمت الصهيونية بدور كبير في تغيير صورة اليهودي في العالم.

بعد قيام الدولة بقرار دولي، أمكن للصهيونية أن تحجّم ردود الفعل الدولي على ما تقترفه من جرائم. ناهيك عن نجاح الصهيونية في أجتذاب إعتراف دولي واسع بالكيان الصهيوني.

لقد أتسم التحرك الصهيوني في المجال الدولي بالتخطيط، والثبات، والمأسسة، والتحالفات الناجحة، وتوزيع الأدوار، والمرحلية، وتعدد أدوات التعامل مع مختلف القوى.

لاحظ د.إسماعيل صبري عبد الله بأن الدور العربي قد غاب عن هذه الندوة، فيما تساءل السيد أمين عن سبب عدم توظيف الكفاءات العربية في الغرب لصالح القضية. وسأل د. إبراهيم سعد الدين عن ماهية ما بعد الصهيونية، كما سأل عن موقف الصهيونية، وعما إذا كانت خالصة من شوائب الصهيونية. كما سأل عن موقف الصهيونية الجديدة من «قانون العودة»، ومن حق الشعب الفلسطيني في العودة. إذ بدونهما ليس ثمة ما بعد الصهيونية. فبإلغاء الأول، وبالرضوخ للثاني فحسب يتجاوزون الصهيونية، وثنى د. عبد الهادي سويف

على قول سعد الدين هنا. أما رجل الاعمال محمد يوسف، فأكد بأن الصهيونية ظلت عند ثوابتها، على مدى مئة عام. وبين خطورة شعار «لاتعامل مع الصهاينة، قبل نبذهم الصهيونية».

أين أخفقت؟

ترأس الجلسة الثانية، د. إسماعيل صبري عبد الله، فألقى عبد القادر ياسين محاضرته عن إخفاقات الصهيونية. وقد وصف الحركة الصهيونية بأنها أكثر المؤسسات برمجة في العالم. أما مصدر قوتها الثاني، فكان إستنادها الى الدعم الإمبريالي.

برغم النجاحات الملحوظة التي حققتها الصهيونية، إلا ان تاريخها حفل بالإخفاقات. ففي حين نجحت الصهيونية في إقامة كيانها على جزء من التراب الفلسطيني، إلا أن مشروعها «من النيل إلى الفرات» لايزال مستعصياً. كما نجح الكيان الصهيوني في التحول الى مركز لإدارة مواقع المال والإعلام في العالم، لكنه عجز عن التحول إلى موطن إنساني آمن لكل اليهود. وأشاع هذا الكيان الديمقراطية بين كل يهوده، لكن إنزياح الوشاح الديني عنه ادخل العلمانيين في مواجهة مع المتدينين من ابنائه. خاصة بعد أن قوّض الإنتصار الإسرائيلي في حرب١٩٦٧ الكثير من المثل الصهيونية، بمجرد أن طرح «العمل» المفاوضات مع العرب. وأضافت حرب ١٩٧٣ إلى هذه الأزمة عامل عجز المؤسسة السياسية الإسرائيلية.

إذا كان الكيان الصهيوني قد افلح في رص فسيفساء مجتمعه، والإلحاح على «الخطرالعربي»، فإنه مع ذلك عجز عن التحول إلى دولة عادية.

كما نجح هذا الكيان في إستنزاف العرب، وتعطيل مشاريعهم التنموية، لكنه عجز عن إسقاط المقاطعة العربية له. برغم أن وجود الكيان أعاق الوحدة العربية، ألا أن الكيان عجز عن اصطناع قومية يهودية، كما أستحال عليه حل «المسألة اليهودية». في الوقت الذي نجح هذا الكيان في حماية المصالح الأمريكية في الوطن العربي، ألا أن الكيان لايزال عاجزاً عن الإستمرار بدون خيمة الأوكسجين الأمريكية. وأن تحول الكيان من مجرد مخلب قط للإمبريالية الى شريك صغير لها. لكن تعاظم دور الكيان جاء على حساب الصهيونية. صحيح أن إسرائيل غدت أقوى دولة في المنطقة، لكن هذه المنطقة لا تزال ترفض تلك الدولة.

بعد رصده نجاحات الصهيونية وإخفاقاتها، لاحظ المحاضر بأن الأولى أكبر من الثانية، وإن جاءتا في مجال واحد، تأكيداً بأن لكل ضوء ظلاً. وأعاد ياسين نجاحات الصهيونية إلى «تردي أوضاعنا

العربية». وحصر ياسين مقومات النصر في «الحزب السياسي، القوي الفاعل: والقيادة الجسورة، المتمكنة في نظرية الثورة، القدرة على إجتراح البرنامج السياسي السليم: ونسج التحالفات المحلية والإقليمية، والدولية الصحيحة». كما نوه المحاضر بأن الصراع في صف الصهيونية لم يصل الى ثوابتها بعد. ودعا ياسين الى تشكيل جبهة وطنية في كل قطر عربي، على أن تتحد هذه الجبهات، على مستوى الوطن العربي، وتضع برنامجاً، يأخذ بدستور، قوامه: «التحرير: والديمقراطية: والتنمية المستقبلية: والعدالة الإجتماعية: والوحدة العربية».

وانتهى المحاضر الى أنه «بدون هذا كله لن نكون مع الكاتب الإسرائيلي، شلومو رايخ، الذي يرى بأن إسرائيل، تركض من نصر الى نصر، وصولاً الى هزيمتها المحتمة».

الجديد في الصهيونية

عن «الجديد في الصهيونية» حاضر د. محجوب عمر، بأن للعولمة وجه آخر سلبي ضد الكيان الصهيوني، لكن مهارات الصهاينة المختلفة تفيدهم في تجنب هذا الوجه السلبي. كما نبه المحاضر الى نجاح الصهاينة في التسلل الى الجمعيات المسيحية في الغرب، وظهور نغمة «الحضارات المسيحية اليهودية». ألقى المحاضر الضوء على دعوة رئيس بلدية تل أبيب الليكودي، روني ميلو، الى حزب وسط. ورأى عمر بأن ميلو هنا التقط مؤشر المستقبل في إسرائيل. لذا رجح المحاضر التقاء «العمل» و«الليكود»، في المستقبل، لتولي الحكم في إسرائيل. إنتقل عمر الى الدعوة لمواجهة خطر العولمة، ببناء الذات، والى أن ينظم العرب معركتهم في سوق المال، والتجارة، والمعلومات.

تدخل رئيس الجلسة، فأشارة الى نشأة الصهيونية، أواسط القرن التاسع عشر، في أورروبا، بيهود من أورروبا، في عز صعود الإمبريالية الأورروبية. واختارت الصهيونية بين إتجاهين: (الرأسمالية الحرة التي أعطت المواطنة الكاملة لليهود في بلادها. مما جعل كارل ماركس يقول: «انتهت المسألة اليهودية، لأن أورروبا كلها أصبحت يهودية». وقد جاءت الصهيونية في ظروف التعصب القومي في أورروبا، لذا رأت الصهيونية بأن اليهود منفوقون على من عداهم. فيما اعترض حمد حجاوي على دعوة المحاضر الى إعطاء اليهود حارة في الوطن العربي. ولم يهوّن رجل الأعمال محمد يوسف من الصهيونية، لكنه لم يضخم من دور اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، لأن أي لوبي لايمكنه إرغام صانع القرار السياسي الأمريكي على إتخاذ قرار ضد الأمن القومي الأمريكي. وحذر بأن الأمة العربية في غير حاجة الى الدعوة للتعقل. وسألت ناهدة الشربتلي أين أخفق

الفكر العربي في التعامل مع الصهيونية. أما محمد خالد الأزعر فأستهجن التهويل بالدور الذي يلعبه اللوبي اليهودي في السياسة الأمريكية.

أزمة الصهيونية

بدأت الجلسة الثالثة من الندوة ، بتقديم مدير المعهد للمحاضر، د. عبد الوهاب المسيري، عن «أزمة الصهيونية»، الذي بدأ بإثارة قضايا منهجية، موضحاً بأن العلوم الإنسانية تختلف عن العلوم الطبيعية، لاختلاف المجالين. وقد نأى المحاضر قليلاً عن المناهج المادية في دراسة الإنسان، حسب قوله. ورأى بأن الحركة لدراسة العلوم الإنسانية حلزونية، من العام الى الخاص، وبالعكس. وأن الصهيونية تقع بين الحدين، الخاص والعام.

لأن إسرائيل دولة إحتلالية إحلالية، لذا فإن ديمقراطيتها للمحتلين فحسب، وكذلك «إشتراكيتها»، والحقوق المتاحة فيها. فما هي إلا آليات للإستيطان والعدوان. واعتبر المحاضر هذا تطبيعاً معرفياً من قبل الصهيونية. وعليه يطالب المسيري بألا تتم دراسة الكيان الصهيوني كأي دولة إعتيادية، فهو يعتمد – تماماً – على الولايات المتحدة، التي تدفع ما يربو على عشرة مليارات دولار، سنوياً، بما يرتقي بمستوى معيشة الفرد الصهيوني الى مستويات بالغة الإرتفاع. يؤكد المحاضر بأن لإسرائيل دوراً وظيفياً. وأن اليهود جماعة وظيفية. فلطالما عملوا في التجارة، والربا، وأحياناً كانوا مقاتلين. وظل الكيان الصهيوني دولة وظيفية قتالية، حتى عام ١٩٩١. وبعد هذا التاريخ غدا دولة قتالية – أقتصادية. ولايرى المسيري في العلاقة بين الغرب وإسرائيل علاقة نفعية.

وأشار المحاضر الى أن قوة الصهيونية هشة من الداخل، تحتوي في داخلها جملة من التناقضات. ألح المحاضر عن ضرورة رصد أزمة إسرائيل من خارجها، محذراً من توجيه الأسئلة التي يسألها الفاعل الإسرائيلي نفسه، من هنا فإن رصد العرب للأزمة جاء ضعيفاً. أما الأزمة –مطلق أزمة– فتخلق الجو الذي يؤدي الى الإنهيار، لكنها ليست مرادفة للإنهيار. حيث لن يتم الإنهيار الإسرائيلي، إلا بالفعل العربي. عن مضمون الأزمة، تحدث المسيري، ورصد تعبيراتها في ، أولاً، زعم إسرائيل بأنها دولة كل اليهود. أشار المحاضر الى الفروق بين الشرعية السياسية (شرعية الحكومة أمام المحكومين) وبين الشرعية القانونية. إلا في المجتمعات الإستيطانية، حيث لاشرعيية ألا شرعية الوجود. ثم يعود الى التعبير الأول عن الأزمة، فيرى بأن صفة اليهودي قد تزعزعت، تماماً، منذ الخمسينات، حيث تم تعريفه، في إسرائيل، بأنه «من يؤمن بالعقيدة اليهودية، وينتمي لأم يهودية». وبينما كل دول العالم

نجحت في تعريف اليهودي، فإن الدولة اليهودية لا تزال مخفقة في هذا المجال. مما دفع المحاضر الى تشبيه إسرائيل بأنها «جويش ديزني لاند»!

ثاني تعبيرات الأزمة، ذلك الصراع المحتدم بين اليهود الغربيين ونظائرهم الشرقيين. أما التعبير الثالث فتمثل في اليهود الإنسانيين. يرى الرمز الصهيوني المعروف، ديفيد بن جوريون، بأن «الصهيونية هي الإستيطان». لذا نراه يقترح تسمية صهاينة الولايات المتحدة «أحباء صهيون»: إذ لا يستحقون عنده صفة الصهيونية.

أما البعد الرابع لأزمة الصهيونية، فاختفاء اليهود بفعل الزواج المختلط، والتنصر، وبسبب إقامة اليهود في المدن، حييث يتناقص السكان، ناهيك عن تناقص خصوبة المرأة اليهودية. ولاحظ المحاضر بأنه مع الهجرة السوفيتية الأخيرة، وصلت إسرائيل الذروة في حجم مستوطنيها، بعد أن تم إفراغ الخزان الأكبر لليهود (الأتحاد السوفييتي سابقاً). من جهة أخرى، ثمة معركة بين «العمل» و«الليكود»، حيث يطالب الأول بصهيونية ديمقراطية، بينما يدافع الليكود عن صهيونية الأراضي، ويطالب بالإحتفاظ بالأراضي، بمن عليها من البشر. بعد أن أدخل التوسع، بفعل إنتصار ١٩٦٧، إسرائيل في «الأبارتهيد». مما وضع إسرائيل في مأزق، يطالبها بالتوسع الإقتصادي، مع غياب قدرتها عن ذلك.

ويلاحظ المسيري بأن الصهاينة إنما يتوسعون، ويبنون المستوطنات بقوة الأيدولوجية الصهيونية ليس ألا.

التعبير الخامس عن الأزمة، الخدمة العسكرية التي ظلت،حتى حرب ١٩٦٧، شرفاً لليهود. أما بعد حرب ١٩٧٣، فبدأ الشباب الإسرائيلي يدرك عدم إنسانية الصهيونية، كما سقط وهم «الخطر العربي». وكشفت حرب لبنان (١٩٨٢)، بأن إسرائيل ليست مضطرة الى الحروب. عدا عن تصاعد معدلات الإستملاك الترفي، بحيث لم تعد معه الخدمة العسكرية ذلك الشرف العظيم. حتى أن نصف المستدعى للإحتياط، إبان «هبة البراق» (٢٥-٢٧/٩/١٩٩٦) لم يستجيبوا للإستدعاء. في كتاب الإستيطان والتجنيد ثمة تآكل ملحوظ في المشروع الصهيوني.

وختم المحاضرة بصورة، اعتبرها رمزاً للأزمة، فالطرق الإلتفافية في الضفة كلفت إسرائيل مئات ملايين الدولارات، والهدف منها ألا يضطر المستوطن اليهودي الى المرور بالمدن والقرى العربية الفلسطينية، مما يؤكد استبداد الأمن بالإسرائيليين، وأن الأرض الفلسطينية ليست بلا شعب.

رضوى ياسين

سالم قواطين: "دولة فلسطين: الوضع القانوني"

يتعامل الكتاب مع نصوص قد تبدو جافة، إلا أنها تنطوي على تكثيف وتأكيد البعد القانوني الذي تقوم على أساسه دولة فلسطين؛ التي ما زال أهلها يجاهدون من أجل رؤيتها حقيقة على أرض الواقع.

فالدولة الفلسطينية حقيقة لا يتطرق إليها شك، والوضع القانوني لهذه الدولة، تؤكده كل المواثيق والأحكام والقرارات الدولية. لكن محاولة إثبات ذلك تبقى محكومة في أمرين: الأول – المصالح الدولية، والثاني – افتقارها إلى الدعم المستند إلى القوة.

ومن هنا، جاء الكتاب ليجمع بين دفتيه وثائق تؤكد قانونية الدولة الفلسطينية.

وقد استهل المؤلف عمله، بتعريف عام، لما يترتب توفره في شروط ومواصفات الدولة، فكتب في (صفحة ٩):

يترتب على هذه الدولة أن تمتلك ما يلي: (١) مساحة ثابتة من الأرض تعرف (بالإقليم). (٢) سكان تغلب عليهم صفة الديمومة والإستقرار (شعب). (٣) سلطة قادرة على التنظيم والإدارة، وحفظ الأمن والنظام (حكومة). (٤) القدرة والتعهد على الوفاء بالالتزامات والواجبات الدولية وإقامة العلاقات الدولية.

أي باختصار، فإن تعريف الدولة، طبقاً

★ سالم أحمد قواطين «دولة فلسطين: الوضع القانوني» دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية – عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٧.

للقانون الدولي، هو: كيان، يمثل أرضاً معينة، وسكاناً دائمين، تحت إدارة قادرة على إقامة علاقة دولية.

ويتابع المؤلف (صفحة ١٠): «ولما كانت هذه الصفات تمثل حقائق ثابتة، فإن موعد ظهور الدولة الجديدة، مسألة تتعلق بالواقع لا بالقانون، والدولة الجديدة، بغض النظر عن اعتراف الدول الأخرى، تقوم متى تحققت مقومات الدولة».

ويعتبر الوجود السياسي للدولة مستقلاً تماماً عن اعتراف الدول الأخرى بها، ويحق للدولة، حتى قبل الإعتراف بها، أن تدافع عن سيادتها وإستقلالها، والعمل على بقائها وإزدهارها، وبالتالي، تنظيم نفسها كما يحلو لها، ووضع القوانين التي تلائم مصالحها وإدارة خدماتها، وتحديد السلطات والصلاحيات لحاكمها.

ومن هنا، عمل الكاتب على تقسيم كتابه إلى أربعة فصول (دون أن يطلق عليها أسم فصل): وقد اعتمد عليها في إثبات الدولة الفلسطينية، وهي: –

أولاً: إعلان الدولة الفلسطينية في ١٩٨٨/١١/١٥، أو «وثيقة الإستقلال– الجزائر».

ثانياً: مدى إستيفاء الدولة الفلسطينية: (الاقليم، السكان، الحكومة، إستمرارية الدولة).

ثالثاً: أسانيد تدعم وجود واستمرارية الدولة الفلسطينية (ميثاق جامعة الدول العربية، الميثاق الوطني الفلسطيني، قرارات الأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه، أحكام المحاكم).

رابعاً: الإعتراف بالدولة الفلسطينية في الفصل الأول، اعتبر الكاتب أن وثيقة الإستقلال التي أعلنت في ختام دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ١٩٨٨/١١/١٥، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: أولها: يتضمن الأسس الطبيعية والتاريخية والقانونية التي استند إليها في إعلان الدولة الفلسطينية، حيث استندت الوثيقة في تأكيد وجود وحرية وإستقلال شعب فلسطين، على ما يلي:

– ميثاق عصبة الأمم وخاصة المادة (٢٢)، التي وضعت بموجبها فلسطين تحت الإنتداب فئة (أ) بإعتبارها مؤهلة للإستقلال.

– معاهدة لوزان لعام ١٩٢٢، التي اعترفت بأن الشعب العربي الفلسطيني، شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى التي انسلخت عن الدولة العثمانية، هو شعب حر ومستقل.

– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم/١٨١/لسنة ١٩٤٧، الذي اعترف بحق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته

على أرض فلسطين، رغم ما ترتب عليه من ظلم وإجحاف بحق الشعب العربي الفلسطيني.

- عدم شرعية الإحتلال الإسرائيلي للأرض العربية الفلسطينية، وأجزاء من الأرض العربية، بإعتبار أن هذا الإحتلال، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية الدولية، وميثاق الأمم المتحدة.
- اعتراف الأمم المتحدة من خلال قراراتها العديدة، بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وحقه في إنشاء دولته المستقلة، ذات السيادة على أرض وطنه.
- إستمرارية كفاح شعب فلسطين من أجل التحرير، في صمود اسطوري أكدّ من خلاله، ومن خلال إنتفاضته الشعبية الكبرى المتصاعدة، على حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه.
- اعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بالدول والمنظمات الدولية الإقليمية بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وبمنظمة التحرير الفلسطينية، بإعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي الفصل الثاني، يورد الكاتب ثلاثة أسس تقوم عليها الدولة الفلسطينية، ويحددها بـ: الأرض، أو، (الاقليم)، وتتضمن المساحة والموقع، ونبذة تاريخية على وضع فلسطين التاريخي ما بين الحكم العثماني والإنتداب البريطاني، وصك الإنتداب الذي أتي لخدمة وعد بلفور، ثم الإستيلاء على الأرض، وقرار التقسيم الباطل والظالم، والاحتلال الصهيوني لفلسطين عام ١٩٤٨، ثم الإستيلاء على الضفة الغربية، وقطاع غزة عام ١٩٦٧، ثم تعرض الكاتب إلى مجموعة من المبادئ والمواثيق والقوانين الدولية، التي تدلل على عدم شرعية الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين (ص٢٤ - ٣٠).

ثم يستعرض الكاتب، دور المواطنين الفلسطينيين، كونهم يشكلون الأساس الثاني، الذي تقوم عليه الدولة الفلسطينية، فيتحدث عن نسبهم وأصولهم وحضارتهم التاريخية، ويوضح الأصول التاريخية لعروبة فلسطين، ومواطنيها الأصليين، وكيف ترسخ ذلك في ظل الإسلام، ثم في الحقب التاريخية التي تلت ذلك حتى خلال فترة الإنتداب البريطاني (ص٣١ - ٤٢).

ثم يأتي الكاتب إلى إستعراض الأساس الثالث الذي تقوم عليه الدولة الفلسطينية، وهو الحكومة أو السلطة: فيقول إن: «البلاد العربية، بما فيها فلسطين، [كانت]، تدار بحكم محلي ذاتي، يستند إلى مجالس إدارية، ومجالس عمومية، في الأقضية والألوية والولايات، وكان لهذه المجالس صلاحيات واسعة في الإدارة والمالية، والتعليم والقضاء، وغير ذلك من الأمور

الحياتية» (ص٤٣).

ويدلل الكاتب بحادثة وقعت: كدليل على اعتراف من المحاكم الإسرائيلية بوجود حكومة فلسطين، وأن حكومة (إسرائيل) ليست وريثة لها، مما يقود إلى النتيجة الطبيعية، والقانونية، من أن الوريث لحكومة فلسطين، هي دولة فلسطين: ففي قضية «البحار ضد المدعي العام الإسرائيلي»، أعلنت محكمة الإستئناف الإسرائيلية، في رفضها طلب موظف سابق في حكومة فلسطين بإعادته إلى وظيفة في الإدارة الإسرائيلية، مماثلة لتلك التي كانت له في حكومة فلسطين. فيذكر المؤلف (ص٤٥، ٤٦)، قرار محكمة الإستئناف الإسرائيلية: «.. إن دولة إسرائيل التي أسست في ١٤ أيار ١٩٤٨، ليست وريثاً للحكومة الفلسطينية. إن الدولة الجديدة، جاءت إلى الوجود، كنتيجة لقرار وإعلان الحكومة الإسرائيلية المؤقتة كدولة مستقلة، وهي لم تتسلم سلطات حكومة فلسطين، ولم تحل محلها إن حكومة الإنتداب، قد تركت البلاد دون أن تسلم السلطة لأي جهة، وعليه فإن حكومة إسرائيل قد أسست فقط على جزء من الاقليم الذي كان يعرف سابقاً بالإقليم المنتدب عليه، وعليه ليس هناك أي رابطة قانونية يعود أصلها سواء إلى إتفاقية بين القطرين، أو إلى القانون الدولي بين حكومة الإنتداب السابقة وحكومة إسرائيل».

وصحيح أيضاً - كما يقول نص حكم المحكمة السابق - أن حكومة الإنتداب، قد تركت البلاد، دون أن تسلم السلطة لأية جهة.

إلاّ أنه في هذه الحالة، وطبقاً للقانون الدولي، وميثاق عصبة الأمم، وخاصة المادة (٢٢)، التي أسس عليها نظام الإنتداب، فإن السلطة تعود تلقائياً إلى مصدرها الأصلي، وهو شعب فلسطين.

وقد كان الشعب العربي الفلسطيني، على وعي تام بحقوقه، وبجميع الظروف المحيطة به، فعندما انسحبت بريطانيا من فلسطين، دون الوفاء بالالتزامات المناطة بها بموجب المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، عقد مؤتمر فلسطيني شعبي في مدينة غزة في تشرين الأول ١٩٤٨، بدعوة من الهيئة العربية العليا، لتشكيل كيان سياسي يتولى السلطة في فلسطين، وقد انبثق عن المؤتمر ما يعرف بـ (المجلس الوطني الفلسطيني) وحكومة عموم فلسطين، التي لم تتمكن من ممارسة سلطاتها الفعلية بسبب الإحتلال الإسرائيلي من جهة، ولسبب آخر - يحاول البعض أن يضمره دون جدوى - وهو عدم وقوف الدول العربية المستقلة حينذاك مع حكومة عموم فلسطين، وتمكينها من ممارسة سلطاتها الدستورية على أرض فلسطين.

وبناءً على ما تقدم، تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، ونالت

الإعتراف الدولي، بإعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واتخذت من القدس مقراً لها.

وفي سنة ١٩٦٥، انطلقت الثورة الفلسطينية بقيادة (م.ت.ف)، معتمدة الكفاح المسلح أسلوباً لتحرير فلسطين من الإحتلال الإسرائيلي، وذلك انطلاقاً من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، والنابعة من المواثيق الدولية، والمبادئ العامة للقانون الدولي.

ولمنظمة التحرير الفلسطينية: ميثاق وطني، يحدد مبادئها وأهدافها، وهي تتكون من الهيئات الرئيسية التالية:

١ - المجلس الوطني الفلسطيني. ٢ - اللجنة التنفيذية ودوائرها المختلفة. (٣) الصندوق القومي الفلسطيني. (٤) جيش التحرير الفلسطيني.

واستطاع الكاتب (في الصفحات: ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠) أن يوضح المواد الرئيسية من النظام الأساسي لـ (م.ت.ف) التي تجعل من اللجنة التنفيذية للمنظمة، بمثابة حكومة فلسطينية. وأتبعها بأسانيد تدعم وجود وإستمرارية الدولة الفلسطينية، منها ميثاق جامعة الدول العربية (الصفحات: ٥٥، ٥٦، ٥٧)، وكذلك الميثاق الوطني الفلسطيني (الصفحات ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠)، ثم قرارات الأمم المتحدة، التي أقرت بسيادة الشعب الفلسطيني على فلسطين، وأعادت تأكيد حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف (ص٦٠ - ٦٩).

ثم خصص المؤلف، بنداً، لبعض النماذج المستمدة من أحكام المحاكم التي تثبت أن الجنسية الفلسطينية، هي جنسية موجودة أصلاً، ومستقلة عن غيرها من الجنسيات، وبعضها يثبت أنه كان هناك قانوناً للتجنس في فلسطين (الصفحات ٦٩، ٧٠، ٧١).

وفي الفصل الأخير، أو القسم الرابع، والذي يتحدث عن الإعتراف بالدولة الفلسطينية، حيث عبرت عنه الإعترافات الواسعة، المتوالية والمتتالية، من معظم دول العالم، وخاصة بعد إعلان الإستقلال في الجزائر ١٩٨٨، وقبول تلك الدول بفتح سفارات الدولة الفلسطينية على أراضيها، ووصل الأمر ببعض هذه الدول إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

كما أقرت منظمة الأمم المتحدة، وأجهزتها المختلفة ووكالاتها المتخصصة بوجود الدولة الفلسطينية، واعترفت بها (ص٧٢ - ٧٦).

ورغم المراوغة الإسرائيلية في الاعتراف بالوجود الفلسطيني، إلاّ أن العالم، أجمع على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مما أرغم إسرائيل إلى حضور مؤتمر السلام، ومن ثمّ التفاوض مع الفلسطينيين.

وتبع ذلك تحقيق اتفاق المبادئ بين

إسرائيل والفلسطينيين، والذي اعترفت فيه إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية. كما تمّ الإتفاق على مشروع تسوية دائمة يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨.

وأن الحكومة الإسرائيلية تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، ذات العلاقة.

ويركز الكاتب، على ما يهمنا في اطار هذه القراءة، وهو الوضع القانوني للدولة الفلسطينية، والتي حظيت بإعتراف دولي، استكمل بإعتراف الولايات المتحدة الأميركية، وإسرائيل. وبصرف النظر عن الصيغ اللفظية لهذا الاعتراف، وأشكاله ومضامينه، إلاّ أنه اعتراف بالشعب الفلسطيني، واعتراف بالأرض الفلسطينية، واعتراف بالسلطة الفلسطينية، أي أنه سواء أكان بشكل مباشر، أو غير مباشر، فهو إعتراف بالدولة الفلسطينية.

ويجدر التذكير، بأن الإعتراف الإسرائيلي لم يكن يهمنا كثيراً كشعب فلسطيني، ولكن اعتراف عدو لك بحقوقك، هو زيادة - وإن كنا لسنا بحاجة لها - في الميزان لصالح الدولة الفلسطينية.

وها هي السلطة الوطنية الفلسطينية، تمارس مهام الحكومة، وقد تم الإعتراف لها بهذا الدور، بموجب إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية، إذ نصت المادة الثالثة على أنه: «من أجل تمكين الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، من حكم نفسه، وفقاً لمبادىء ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة، وحرّة، للمجلس، بإشراف ومراقبة دوليين، متفق عليهما، فيما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام» (ص٨١).

وقد نصت الفقرة (٣) من المادة نفسها على مايلي:

«هذه الإنتخابات ستشكل خطوة تمهيدية إنتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة» (ص٨١).

ويلاحظ هنا، الإعتراف بالوحدة الترابية، وإعتبار المجلس، سلطة تشريعية، مما يؤكد أن مفهوم الدولة الفلسطينية، موجود، ومقبول، ومعترف به لدى الأطراف الموقعة على الإتفاق، ونقصد هنا، بالذات، إسرائيل، وكذلك الولايات المتحدة الأميركية، والفيدرالية الروسية، والإتحاد الأوروبي، بإعتبارهم من الذين شهدوا على الإتفاق.

بناءً على ما تقدم، وتأسيساً على الحق الطبيعي، والتاريخي، والقانوني، للشعب العربي الفلسطيني في وطنه، فلسطين، ومع

التأكيد على الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني، والمعترف به دولياً، وإستناداً إلى مبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقراراتها، والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والشعوب، ومع التأكيد على عدم شرعية الإحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين، طبقاً لقواعد القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وإعترافاً من المجتمع الدولي، من خلال منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك دول العالم جمعاء، بالدولة الفلسطينية، حيث استكمل هذا الإعتراف الدولي بتوقيع إتفاقيات المرحلة الإنتقالية للحكم المحلي بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، بشهود وإقرار من الولايات المتحدة الأميركية.

وحيث أن السلطة الوطنية الفلسطينية، قد تمكنت مؤخراً من ممارسة وظائفها الأساسية في إطار الدولة الفلسطينية على الأرض والشعب، فإن دولة فلسطين، هي الآن، قائمة قانوناً، وواقعاً، على أرض فلسطين. وإن نقص ممارسة السيادة الكاملة على الأرض والشعب لظروف قاهرة، وقسرية، لا يؤثر قانوناً على وجود الدولة الفلسطينية.

نور الدين عليان

د. عبدالله عبدالدايم:
"إسرائيل وهويّتها الممزقة"

ما انفك كتّابنا وباحثونا، تحت وقع خيباتنا المتتالية، من البحث عن التناقض أو التناقضات التي تهز الكيان الصهيوني، من داخله، تحت عنوان اعرف عدوك، وما اندرج حوله من شعارات، وقد جاء هذا الكتاب★ محكم السبك، ليخدم الهدف ذاته، فاحتوى على مئة وأربعين صفحة من القطع الصغير، تناولت موضوعها قيد البحث.

قُسّم الكتاب إلى أربعة فصول، فضلاً عن المدخل الذي جاء فيه تمهيداً يشير إلى: «إن الجمع بين الصهيونية والدين أمرٌ أعقد من ذنب الضب، وهمّ أقضّ مضجع اليهود ومايزال، وفرّقهم شيعاً وعصائب قبل ولادة الصهيونية وبعدها». (ص٨)

غير أن الكاتب سبق التسلسل المنطقي للأحداث حتى يصل إلى النتيجة، فأعطى خلاصة كتابه في مدخله، في حين أنها كانت أكثر منطقية فيما لو أنها أتت إثر سرده للحجج والبراهين، غير أنه وضع الخاتمة، تقريباً، في المدخل فقال: «والأطروحة التي نود أن نخلص إليها في هذه الكلمة هي أن دولة اسرائيل ملتقى الصراعات، قديمة وحديثة،... التي تمزق وجودها وتجعلها دوماً كياناً قابلاً للتفجر من داخله، وأن هذه الصراعات ليست عارضة

★ د. عبد الله الدايم، **اسرائيل وهويتها الممزقة**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (٣٠)، بيروت، أيار ١٩٩٦.

أو طارئه، بل هي كما يقول الفلاسفة (مجارية) لليهودية والصهيونية، ودولة اسرائيل تقيم في صلبها جميعاً». (ص ٨).

جاء الفصل الأول (ص ١٣-٢٦) مسهباً في الحديث عن اليهودية القديمة وما أُسمي باليشنا والجمارا (شريعة موسى الشفوية)، وما يعتري هذين المصدرين من تناقضات حاول الباحث رصدها، ورصد التناقضات داخل التوراة وتفاسيرها.

كما جاء الفصل ذاته على موضوعة اليهودية بعد عصر التنوير، وكيف نشأت بعض الفرق اليهودية على يد حركة الاصلاح الديني، وظهور النزعة اليهودية العلمانية.

ويخلص الكاتب، وهو يستعرض تساؤلات عديدة عن منشأ الصهيونية، في جو من الفوضى والتخبط، وبروز العديد من التساؤلات كـ «من اليهودي، وما اليهودية» «أهي دين أم عُرف، أم الاثنان معاً».. إلى ما نصه: «بل قد لا نجاوز القصد إن قلنا إنّ الصراع بين حياة اليهودي الخاصة، ومستلزمات الحياة العامة العصرية، ولّد ضرباً من «الفصام» النفسي بين أعداء الحياة العصرية من جهة، وضغوط الحياة من جهة أخرى». (ص ٢٦).

تناول المؤلف في الفصل الثاني من كتابه ص (٢٧-٧٠) ما أسماه التناقض في صلب الدعوة الصهيونية، فصنّف التناقض بين الصهيونية الثقافية والسياسية، والتناقض بين الداعين للعودة إلى (أرض اسرائيل) والرافضين ذلك، والتناقض بين الصهيونية القومية والاشتراكية، وبين الداعين إلى إحياء اللغة العبرية ومخالفيهم وبين العلمانيين العصريين والمتدينين المتعصبين.

ولا نتفق هنا مع المؤلف في هكذا تصنيف، فكان من الأدق، أصلاً، تصنيف التناقض وتدرجه، فهل كل اختلاف تناقض، وهل التناقض في المبادىء يعادل التناقض في التفاصيل؟ لقد فات المؤلف هذا التدرج، ونحن لا نرى أن كلّ ما أدرجه الكاتب يقع في باب التناقض، إلا إذا أراد الكاتب، وهذا ما لا نظنه، أن يبحث الأمر فلسفياً، فيرى في كل وجهين متقابلين تناقضاً، ونرى أن هناك تناقضاً، فيما أورد، وهناك تكاملاً ما بين الوجوه، فلا يمكن أن يكون وجه الصهيونية الثقافي مناقضاً لوجهها السياسي، بل هما متكاملان. وإن كان المؤلف قد أورد طروحات لبعض المفكرين الصهاينة أمثال، غرينبرغ، احيمتر، تزيفر وسيركين، وافاض في حديثه عن

طروحات جابوتنسكي، واعتبرها متناقضة في فكر صهيوني عام، ففي الأمر بعض المبالغة، حيث أنّ ما تشهده حركة ما، عمرها مئات السنين، من طروحات بعض المخالفين، لا يعني تناقضاً، خاصة أن ما أورده الباحث لا يمس الاساس الفكري للحركة الصهيونية، بل يمكن اعتباره اختلافات أو تطورات جديدة أو (اجتهادات) عن الاصل.

ولسنا هنا طبعاً، بصدد الدفاع عن (اسرائيل) فهي مجتمع مليء بالتناقضات والأزمات، ولكننا بصدد محاولة تصويب التصنيف فقط.

أما الفصل الثالث فجاء في ثمانٍ وثلاثين صفحة، تناول التناقضات بعد ولادة (اسرائيل) وحتى اليوم. فبدأ الكاتب فصله مستنداً على ما قدم له في فصليه السابقين مستنتجاً «يستبين لنا كيف صبت هذه التناقضات والصراعات في الكيان الاسرائيلي، بعد اقامته وكيف حملت فيه وأقامت وأنجبت واقعاً حالياً ممزقاً، ووهناً معنوياً قتالاً، قد لا نغالي إذا قلنا، مع العديد من كتاب اليهود أنفسهم أنه يهدد وجود اسرائيل في صحيحه» (ص ٧١). تناول الفصل التناقضات بين اليهودي الشرقي والغربي، المتدين والعلماني، مولود (اسرائيل) ووافد سنوات النجاح، الأثرياء والمحرومين، اليمين واليسار، العربي واليهودي.

ثم انتقل إلى الحديث عن بعض القوى الدينية المعارضة والمعارَضة، كالحسيدية والحريدية والحريديم؟، وغوش ايمونيم، مثلاً.

وفي نهاية هذا الفصل يخلص الكاتب إلى أكثر الأسئلة التي يتوقعها قارئ كتبٍ من هذا النوع، فيقول: «السؤال بعد هذا كله؛ إلى أين مصير اسرائيل. وهل تفلح في انقاذ كيانها ولم شظايا هذا الوجود المبعثر أم أن ما تشكوه من تمزق معنوي في بنيانها، أعمق من أي علاج مؤقت وجزئي، لا يجدي فيه أي رتق مصطنع... وأخيراً وليس آخراً، ماذا تستطيع محاولات اسرائيل والدول الأجنبية التي تود انقاذها، لإقامة سلام مع العرب، أن تقدم لمثل هذا الواقع المريض من حلول لمعضلاتها العصية على الحل؟».

تقفز إلى الذهن، بعد قراءة هذه السطور، تصورات عديدة فهل (اسرائيل) هذه على وشك السقوط، أم أننا نحاول مواساة أنفسنا فنضخم أمراض عدونا، وننسى أمراضنا؟! فأقرب ما يتبلور في

الذهن، أن اسرائيل هذه ستسقط مع أول عاصفة جوية وكأننا لا نمتلك، متدينين وعلمانيين، قوميين ووطنين أية رؤية أخرى - حتى أن الوطنيين، مثلاً، ينقسمون إلى كتل عدة، غير أن ما يفرقها عن (شبيهاتها)، إن وجدت، في الكيان الصهيوني، أنهم، أي الصهاينة، لا يستخدمون السلاح في نقاشاتهم.

إننا نمتلك، يميناً ويساراً، ووسطاً أيضاً، ومجتمعنا مليء بالفقراء والبطالة، في حين تتمركز الثروة والسلطة في أيدي البعض. وبالطبع، لسنا مازوشين حتى يلذّ لنا جلد ذاتنا، ولكن كاتبنا وقع في استخلاصه في المبالغة، فعلى الرغم من أننا نتفق مع الباحث في أن هذه التناقضات غير فعالة، إلا إذا اجتمعت جميعها، غير أن جميع هذه العوامل محكومة بطبيعة هذا المجتمع الذي لا يُراهن على سقوطه من نفسه مهما بلغت به حدة التناقضات، والتي يمكن لمن يملك تصوراً لصدامٍ ما مع هذا الكيان الغريب، الافادة إلى حد كبير منها.

تناول الكاتب في فصله الرابع والمعنون بإسرائيل الممزقة والمستقبل، علاقة (اسرائيل بالنظام العالمي الجديد، وتمزق (الهوية الاسرائيلية) أمام حق المواطنة، الذي يمنح للعديد من اللاصهاينة. وفي حديثه عن تمزق هذا الكيان، استشهد بعبارة لأحد الحاخامات جاء فيها: «ثمة وطنان آخذان بالتكون في اسرائيل، وطن الاسرائيليين ووطن اليهود. أما الاسرائيليون فهم «أغيار» يتكلمون العبرية، لا أكثر ولا أقل، ولقد أنهكتهم الحروب، وسئموا منها ونسوا الصهيونية ولم يعرفوا اليهودية يوماً ما».

واستخلص فأضاف: «ويعنينا نحن العرب أن ندرك حقيقة نستخلصها من كل ما قلناه، وهي أننا نرفع من شأن اسرائيل وقدرتها، وقلما ندرك عجزها، والآفات القتالية التي تفتك في بنيانها المعنوي الداخلي».

هل حقاً أننا نرفع من شأن (اسرائيل) إذا قلنا أنها تمتلك مفاعلاً نووياً، ونحن لا نفعل، وقد هزمتنا في أكثر من ثلاث حروب، ولم نفعل ذلك في عدد من المعارك لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة؟!

ندرك تماماً أن (اسرائيل) تمتلك آفاتٍ، غير أنها ليست قتالة، إذا ما قيست بكل التدنّيات التي وصلت إليها مجتمعاتنا العربية، فتراخي القيم وانقلاب المفاهيم مرضٌ أشد فتكاً من التمييز الأثني في (اسرائيل)، وقد أبتلي بهما مجتمعنا العربي

العربي، عموماً، إلى حدود يصعب حصرها. فيجب حتى لا تفقد الأشياء معناها أن تسمى بمسمياتها.

وأود التأكيد ههنا، أنه لا يلذ لنا تعرية مجتمعنا والاستمتاع بجلد أنفسنا، ولكن في الأمر مقارنة يتوجب توضيحها، فضلاً عن أن تشخيص المرض، هو أول الطريق لعلاجه. يختم الباحث هذا الفصل الأخير من كتابه، بقوله: «إذا ما نظرنا إلى المستقبل العربي من خلال حقيقة اسرائيل ووضعها المعنوي المتزايد، وإفرازاته المستقبلية، ومن خلال حقيقة الأمة العربية وطاقاتها الكبيرة، معنوية كانت أو مادية، واستخرجنا من ذلك كله النتائج التي تلزم عنه، وطرقنا السلام، بالتالي، من أبوابه الحقيقية، غير واهمين ولا مضللين، فإن مستقبلنا سوف يبدو لنا مشرقاً أكثر مما نظن، ولا نغير السير إليه حتى حين، (ص ١٣٧).

في الواقع، لا أستطيع أن أنكر بحال، أني خُذلت، إلى حد يصعب تصوره، فعلى الرغم من بعض الاختلافات، مع الكاتب، في مسألة المصطلح، وربما التصنيف، إلا أنني لم أتوقع من كاتب اجتهد فاسمى كتابه «اسرائيل وهويتها الممزقة»، وبذل جهداً غير قليل في رصد التناقضات داخل تجمعها، وهو مؤمن أن الأمة العربية تمتلك طاقات مادية ومعنوية كبيرة، إلا أن يكون داعياً لحرب، أو يستثني (في أسوأ الأحوال كراصدٍ لهذه التناقضات، ومفندٍ لها، ومعتقد تمام الاعتقاد أن بنيان هذا العدو هشّ، ومهترىء) فكرة السلام الاسرائيلي - الاميركي من حساباته. فما من قارئٍ حسب اعتقادي، يتابع تفاصيل الكتاب إلا ويعتقد أن الباحث سيعلن حرباً على هذا الكيان، (الممزق الضعيف)، غير أن الباحث يحاول أن يجعل منا حملاناً في وقت تأبى فيه (اسرائيل) دوراً غير دور الذئب. فهل يحاول مؤلفنا أن يدفعنا لنمثل دور (فاوست) الذي باع نفسه للشيّطان، فكسب كل شيء، وفقد نفسه؟ فاوست الذي جاء المؤلف على ذكره!!

على الرغم من تعقيبي على مصطلحات، وبعض تصنيفات الباحث، إلا أني أعتقد جازمةً أن (اسرائيل) كيانٌ مليءٌ بالتناقضات، كيان غريب ومصطنع، غير متجانسٍ ولا منسجم في منطقة زُرع فيها. غير أن الباحث وقع في أسوأ تناقض بين ما وضحه وفصّله. فأيُّ سلام مع كيانٍ، جهد الباحث وهو يقنعنا بضعفه، كيانٌ لم يجبرنا على مسالمته إلا قناعتنا بأنه قوي ونحن ضعفاء، والباحث يحاول اثبات العكس

ويدفعنا لسلام الاستسلام. فإن كانت اسرائيل ضعيفة، حقيقةً، فكيف يمكن لأي عربي شريف، أن يسالمها وهي تحتل، حتى الساعة، فلسطين وأجزاء من لبنان وسوريا، وإن كانت قوية فقد وقع الكاتب في مطب المبالغات وانتظار تدخل السماوات.

وعلى هذا الأساس، والكاتب واحدٌ من مثقفينا العرب، المقتنعين بضعف (اسرائيل) والداعين إلى مسالمتها، فالأمر في خطر، وهو يتعلق بانقلاب المفاهيم، الداء الذي نوهّنا إليه سابقاً.

ويكفينا أن نختم حديثنا، ونحن (نحاول تحقيق السلام، أن نستذكر قولاً لبيغن جاء عليه كاتبنا حين يقول: «إن العنف باني الشعوب، إن الأمم لا تولد من خلال حلف عقائدي، بل من خلال قعقعة السلاح، وإن الدم الذي يراق في ساحات المعركة هو الرباط المقدس، والعروة التي لا تنفصم بين المواطنين، وإن وجود الأمة ليس محصلة حق مشروع، بل هو وجود يؤخذ غلاباً واغتصاباً».

مرفت كريم

كميل منصور: "الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل: العـــروة الأوثـــق"

اصبح فهم السياسة الخارجية الاميركية، وتالياً، النظام السياسي الأميركي الشغل الشاغل للباحثين والمهتمين في المنطقة العربية؛ فالولايات المتحدة باتت هي القطب المهيمن على «النظام الدولي الجديد» وهي التي تهيمن على هذه المنطقة، وتربطها بأنظمتها حلقات وطيدة، كما أنها تضطلع بمكانة فريدة في مجريات الصراع العربي – الإسرائيلي بسبب العلاقة الخاصة التي تربطها باسرائيل.

وقد ظهرت كتابات عديدة لباحثين ومهتمين تشرح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية، منذ بروزها على المسرح الدولي بوصفها دولة عظمى، وقد ازداد الإهتمام بهذة السياسة، بعد دخول امريكا بشكل واضح على خط الصراع العربي– الاسرائيلي، منذ منتصف الخمسينات، وتصاعد هذا الاهتمام بعد حرب ١٩٦٧، والى الان، خاصة على خلفية عملية التسوية والترتيبات الجارية لاقامة نظام اقليمي جديد في المنطقة.

ولكن معظم الكتابات المذكورة، خاصة منها التي اتخذت من الصراع العربي – الاسرائيلي مدخلاً لها، قدمت تحليلات قاصرة عن فهم الدوافع الموضعية والذاتية لهذة العلاقة، والموقف اميركا من الصراع العربي – الاسرائيلي . ولم توضح هذه الكتابات لماذا تحتاج أمريكا وهي على ما هي

• كميل منصور «الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل: العروة الوثقى»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت ١٩٩٦.

عليه من قوة وسطوة وسيطرة في المنطقة، الى دولة مثل اسرائيل ؟ أو ما هي حدود المصلحة الاميركية في دعم اسرائيل ؟ ثم ما هي حدود الهامش الاسرائيلي في التعارض مع مسار السياسة الامركية؟ ولعل عشرات الاسئلة، التي تم طرحها في هذا المجال ، ظل الفكر السياسي العربي يجيب عليها بطريقة شعاراتية متسرعة تكاد تهيمن علية حتى الآن.

في هذا السياق يأتي كتاب كميل منصور(الولايات المتحدة واسرائيل -العروة الأوثق)،الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت(١٩٩٦)، ليقدم اضافة هامة للمكتبة العربية، وللفكر السياسي العربي هما بأمس الحاجة اليها، ليس لملء الفراغ الحاصل على هذا الصعيد،فحسب ، وانما لامعان الفكر والنقد في العديد من البديهيات التي ظلت تطبع الفكر السياسي بطابعها في هذا المجال، ولتعميق الوعي بأبعاد الصراع العربي-الاسرائيلي، وتسليط الضوء على العلاقات الاميركية-الاسرائيلية المعقدة والمتشابكة.

منذ الصفحة الأولى وضع منصور (استاذ في العلاقات الدولية في جامعة السوربون-باريس)منهجا علميا صارما في كتابة بحثه في العلاقات الاميركية - الاسرائيلية، فاستبعد المسلمات وحاكم البديهيات المتداولة، وعمل على تشريحها تحت مجهر النقد الموضوعي في سبيل تقديم بحث متميز في الفكر السياسي، والعلاقات السياسية، وعمد منصور في سبيل ذلك الى طرح الفرضيات ومناقشتها في اطارها التاريخي، وفي تعينها الواقعي،لتحديد موقع الفرضية (بعد تبين صحتها) من موضوع البحث.

في تقديمه لكتابه يقول كميل منصور: «كباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية (ترأس دائرة الأبحاث في المؤسسة١٩٨٠-١٩٨٤) يعيش في مدينة كانت تجسد بطرق عدة لب الصراع العربي - الاسرائيلي (بيروت)، شعرت بأن فهم أساس العلاقة الاميركية - الاسرائيلية الخاصة أمر ضروري لأتمكن من فهم ديناميات الصراع في حد ذاتة، ومنذ البداية نحيت بصورة عفوية تفاسير بسيطة من مثل اعتبار اسرائيل اداة مطيعة لأميركا، أو اعتبار الادارة الاميركية في خدمة اللوبي اليهودي».

وفي مقابل التفاسير المتنوعة للعلاقة الاميركية - الاسرائيلية، وضع منصور أمام عينه مهمة نقد هذه التفاسير و«فهم اساسها بدقة وموضوعية (وليس) توصيف الاشكال والازياء المتعددة التي ترتديها عبر الزمن (فحسب)، وذلك عبر طرح سؤال الـ «لماذا» أي السؤال عن سبب واساس العلاقات المتميزة التي تربط بين الطرفين. وهكذا يوضح منصور الهدف من كتابه وطريقتة في

البحث في هذا الموضوع الهام والحيوي للفكر السياسي العربي.

في سبيل ذلك، قسم كميل منصور كتابه (٣٥٥صفحة) الى سبعة فصول، مع مقدمة، وخاتمة عامة، كما تضمن كل فصل خلاصة أو خاتمة، وعدداً من الرسوم البيانية والجداول المتعلقة بموضوع البحث، والتي أضفت عليه كثيرا من الحيوية والجدية.

والكتاب يقسم الى قسمين، القسم الأول نظري، ويتألف من الفصلين الأول والثاني، والفصلين السادس والسابع، في هذا القسم يناقش المؤلف الفرضيات التي تتناول موضوع بحثة من مثل: مذهب الرصيد الاستراتيجي، أو الفكرة المعارضة لها التي تنظر الى اسرائيل باعتبارها عبئا استراتيجيا على أمريكا، ومقترحات الضمان الاميركي لاسرائيل للتخفيف من كونها عبئا. كما يناقش المؤلف التفاسير السائدة للعلاقات الاميركية - الاسرائيلية، من نوع أن اسرائيل اداة للامبريالية، أو أنها قاعدة لها ، الى جانب التفسير باللوبي والتفسير بالدينامية الداخلية.

أما القسم الثاني ، فهو بحث معمق في تاريخ العلاقة السياسية الاميركية - الاسرائيلية، تابع فيه منصور تطور المكانة الاستراتيجية لاسرائيل بكل اشكالاتها وتعقيداتها ودوافعها، منذ ١٩٤٨ وحتى الان.

في هذا القسم وضع المؤلف مجمل فرضياتة في مختبر البحث التاريخي، وفي واقع الحياة السياسية، ليدلل على الطابع المعقد والمركب لمكونات العلاقة الاميركية - الاسرائيلية، واستعراض مواقف مختلف الادارات الاميركية، كما استعرض مواقف مختلف الحكومات الاسرائيلية، وردود أفعالها على السياسات الاميركية، سواء في ظل حكومات حزب العمل أو في ظل حكومات الليكود وحتى الان.

وهكذا فإن الكتاب سار في خطين متوازيين ومترابطين، خط البحث النظري، في الفرضيات والدوافع والآليات والمحددات، وخط البحث الواقعي التاريخي الذي يضع كل فرضية أو دافع في مكانتة الحقيقية.

وفي الفصل الأول من الكتاب، ناقش منصور فرضية أن اسرائيل تشكل رصيداً استراتيجياً للولايات المتحدة الاميركية، ورأى بأن هذه الفرضية تحتاج الى مزيد من التبصر والتعمق لأنها تطرح اسئلة عديدة من نوع : اذا كانت اسرائيل رصيداً استراتيجياً، فهل هي رصيد استراتيجي ملحق، أي بحسب رغبة ومصالح الطرف الآخر (أمريكا)؟ أم هي رصيد استراتيجي ذاتي؟ ورأى بأن أصحاب مذهب الرصيد الاستراتيجي يستندون في وجهة نظرهم الى الخدمات التي تقدم لامريكا من قبل اسرائيل بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي

والبنى التحتية واللوجستية التي تتمتع بها والتي يمكن أن تقدمها للولايات المتحدة، كذلك بسبب قوة جيشها، وقدراتها الاستخبارية والبحثية، وامكانيات تدخلها لحماية المصالح الاميركية في المنطقة. وفي هذا الإطار يضع المؤلف حدود المساهمة الاسرائيلية للعلاقات الاميركية - الاسرائيلية، حيث يوجد إجماع اميركي على هذا الأمر، يعزز منه الشراكة بين البلدان في القيم والمصالح. ويبرز الكاتب في هذا المجال الالتباس المتعلق بالأولوية لمن؟ هل هي للالتزام الأخلاقي بأ من اسرائيل، أم للمصالح؟ ويطرح المجادلات الامركية بهذا الخصوص.

ويشير الكاتب إلى أن أصحاب مذهب الرصيد الاستراتيجي في الولايات المتحدة، يتجهون نحو فك الارتباط بين العلاقة الاسرائيلية - الاميركية من جهة ، وقضايا النزاع العربي - الاسرائيلي من الجهة الثانية، حتى لا تضطر اسرائيل إلى تقديم تنازلات لا تريدها لتسوية هذا النزاع ، في مقابل علاقتها بأمريكا. كما يرى بأن فكرة الرصيد الاستراتيجي تنفي نفسها بنفسها (ص٥١) فهي تعني بأن اسرائيل ليست مرتهنة لأمريكا ، بل إن امريكا مرتهنة للخدمات الاسرائيلية (ص٥٢)، كما يشير إلى حصول تراجع لدى أصحاب مذهب الرصيد الاستراتيجي في التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج (ص٥٣)، خاصة وأن عملية التسوية أحيت فكرة قديمة هي فكرة المديونية الاسرائيلية لامريكا(ص٥٣).

في الفصل الثاني ، يناقش المؤلف فكرة هي على نقيض الفكرة السابقة، وهي أن اسرائيل عبء على الولايات المتحدة الاميركية، ويشير إلى طرح أصحاب هذة الفكرة لمقترحات تتضمن تقديم اميركا ضمانات لاسرائيل لحضها على تنازلات معينة تساهم في التخفيف من هذا العبء وتخفيف أضرار هذة العلاقة على مصالح الولايات المتحدة لدى الدول العربية . فأصحاب هذا المبدأ يرون بأن اسرائيل هي التي تستفيد من علاقات التحالف ذلك إن قدراتها العسكرية محدودة، خاصة بالنسبة لقدراتها على التدخل إلى ما وراء جوارها. وبالتالي فإن هؤلاء يضعون اشارة استفهام على جدوى التحالف العسكري مع اسرائيل . وقد ازدادت أهمية هذة الطروحات بعد انتهاء الحرب الباردة. ولذلك فإن هؤلاء يقترحون أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم ضمانات لاسرائيل لتشجيعها على الانخراط بتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي ، باعتبار ذلك يساهم في التحكم بها وضبطها مما يحد من الخسائر الاميركية، ويرى هؤلاء أيضا، بأن فكرة الضمانة - التسوية مفيدة لامريكا ولاسرائيل معاً. رغم ان اصحاب هذا المذهب لا يشعرون بتعاطف خاص مع

اسرائيل، فإنهم لا يطرحون التخلي عنها لأسباب سياسية داخلية ولأسباب تتعلق بمكانة امريكا الخارجية، ويقترح هؤلاء أيضاً تقديم أمريكا ضمانة رسمية بدلاً من الضمانات الفعلية غير المحدودة . ويستعرض المؤلف الجدل الاميركي بين اصحاب فكرة الرصيد الاستراتيجي ، وبين أصحاب فكرة الضمانة - التسوية، حيث يرفض الاتجاه الاول فكرة الضمانة التسوية لأنها أداة لإكراه اسرائيل وتقوض ثقة اسرائيل بأمريكا، وان ذلك لن يزيل الخطر على المصالح الامريكية، كما أنة يزيد من ارتهان اسرائيل لامريكا، كما يطرحون عدم فائدة وجود ضمانة رسمية طالما أن إسرائيل تتمتع بضمانة أمر واقع. وفي هذا الإطار يشير المؤلف إلى أن فكرة الضمانة تتضمن بدورها عدة مستويات. ويطرح المؤلف فكرة الإلتزام المعنوي بإسرائيل، فحتى لو كانت هذه عبئاً إلا أن واجب دعمها التزام أميركي - خلقي، وهذا يعني بأن بعض وجهات النظر لا تولي اهتماماً لمسألة ما إذا كانت إسرائيل رصيداً أو عبئاً، فهذه عبارات ليس لها معنى لدى أصحاب الإلتزام الأخلاقي بإسرائيل. أما أصحاب فكرة الرصيد فيرون بأن الإلتزام الأخلاقي بإسرائيل هو أحد الحجج التي تؤيد فكرة الرصيد ولكنها لا تتفق معها تماماً بسبب الملابسات التي تحيط بها، حيث تبدو المصلحة الأميركية هنا، المرتبطة بفكرة الرصيد. أقل شأناً مما يضعف فكرة الرصيد. ومع ذلك فإنهم ليسوا ضد فكرة الإلتزام الأخلاقي طالما أنها تفيد اسرائيل بعبارات الدعم ووحدة القيم (ص ٧٩)، من دون الإقرار بمديونية إسرائيل بأمريكا، مثلها مثل فكرة الضمانة - التسوية. ويشير المؤلف إلى أن الإلتزام الأخلاقي بإسرائيل، يعني أن ضمانة وجود إسرائيل شيء، وتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي شيء آخر، وفي الجانب الثاني يجب تقديم تنازلات للعرب لأن الإلتزام الأخلاقي، كقيمة يتطلب ذلك، وهذا ما يرفضه دعاة مذهب الرصيد الاستراتيجي.

وفي مجال البحث بضمانة امريكا لإسرائيل، يشير المؤلف إلى الصيغ المتعددة المستوى التي طرحت لحل هذا الموضوع من الضمانة الوظيفية، إلى الضمانة لموقع إسرائيل في الناتو، وصولاً إلى ضمانة التعاون الإستراتيجي مع أمريكا.

في الفصل الثالث يبدأ المؤلف بإستعراض تطور العلاقة الأميركية - الإسرائيلية، منذ قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨م، إلى العام ١٩٧٣م، حيث يتعرض لحيثيات إنشاء الدور الإستراتيجي لإسرائيل، وتطور المذهب الحكومي الأميركي تجاهها، من الإنبثاق البطيء للعلاقة بين الطرفين (١٩٤٨ - ١٩٦٧م) إلى الأعوام الأولى لأزمة السويس، مروراً

بمحاولات أميركا لإقامة أحلاف اقليمية في المنطقة، وثورة ٢٣ تموز في مصر، حيث طرحت في هذه الفترة فكرة الضمانة – التسوية، أو الضمانة الأميركية المشروطة بتنازلات إسرائيلية فيما يتعلق بالنزاع مع العرب، وقد طرحت هذه الفكرة خلال رئاسة ايزنهاور، وخلال وجود جان فوستر دالاس وزيراً لخارجية أمريكا، ولكن هذه الفكرة لم تأخذ غاياتها بسبب التطورات الإقليمية اثر تأميم قناة السويس، وصفقة الأسلحة التشيكية، في ذلك الوقت أدرجت إسرائيل للمرة الأولى في الترتيبات الأمنية الأميركية، في إطار مبدأ ايزنهاور.

ويؤكد المؤلف بأن الصعود الصاعق في منزلة إسرائيل الإستراتيجية جاء اثر حرب ١٩٦٧م، بعد أن أثبتت إسرائيل بأنها القوة الوحيدة في المنطقة، ففرضت نفسها كرصيد إستراتيجي (ص ١٢٢). وعلى رغم ذلك فإن السياسة الأميركية ظل يتنازعها المذهبان المذكوران، حول أن إسرائيل رصيد، أو أن إسرائيل عبء، وبرزت في هذه الأونة فكرة «انقاذ إسرائيل من نفسها» بحسب مساعد وزير الخارجية الأميركي جورج بول، لدرجة أن نيكسون نفسه قال في نهاية ١٩٦٩م: «بدأت اعتقد أنه ينبغي لنا النظر في اتخاذ تدابير صارمة من جانب واحد لإنقاذ إسرائيل من تدميرها لذاتها» (ص ١٢). وقد جاءت أحداث أيلول في الأردن (١٩٧٠م) لتؤكد وجهة نظر أصحاب فكرة الرصيد الإستراتيجي، وتوافقت هذه الفكرة مع مبدأ نيكسون القاضي بعدم التدخل المباشر والاعتماد على القوى المحلية – الإقليمية لحماية المصالح الأميركية. وقد استمر ذلك حتى ١٩٧٣م. ثم يشير المؤلف في الفصل الرابع من كتابه إلى الصدمة التي عكستها حرب تشرين ١٩٧٣م على رؤية إسرائيل كرصيد استراتيجي، حيث منيت إسرائيل بهزيمة، وبرزت اعتبارات أميركية تتعلق بالنفط وبوجود النفوذ السوفياتي في المنطقة، والعلاقة مع النزاع العربي – الإسرائيلي، وقد تصرفت إسرائيل في هذه الحرب، ليست كرصيد إستراتيجي وإنما كمحمية تخاف على بقائها – ولعلها أفرطت في الخوف (ص ١٤٣)، ثم حدثت تجاذبات إسرائيلية – أميركية، بعد ذلك، حيث حاولت إسرائيل تحاشي فرض التزامات تتعلق بالتسوية عليها، وفي حينه عبرت جولدا مائير (رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك) عن هذا الموقف بقولها لكيسنجر: «إن إسرائيل ليست مستعدة لأن تدفع بالعملة الإسرائيلية ثمن أهداف أميركية وإن كانت مهمة جداً» (ص ١٥٠). وقد تحدث كيسنجر عن هذا الوضع بقوله: «حين أطلب من رابين القيام بتنازلات يجيبني بأنه لا يستطيع لأن إسرئيل ضعيفة جداً. فأعطيه مزيداً من السلاح فيقول أنه ليس بحاجة إلى تقديم تنازلات لأن إسرائيل قوية».

(ص١٥٢).

على العموم، بعد هذه التجاذبات استردت إسرائيل، وإن بصعوبة، دورها الإستراتيجي، حيث بدأت بعض الطروحات تشير إلى إمكانية عقد حلف دفاعي أميركي – إسرائيلي يكون جزءاً لا يتجزأ من تسوية شاملة، إبان إدارة كارتر للبيت الأبيض. ويشير المؤلف إلى أن إسرائيل تملّصت من هذا الطرح رغم ميزته لها، لأنه يقوم على فكرة الضمانة – التسوية، وعلى فكرة أن إسرائيل مدينة لأمريكا، حيث قال بيغن (رئيس الوزراء حينها): «إن المعونة المقدمة إلى إسرائيل ليست إحساناً بل هي إستثمار سليم عظيم الأرباح» (ص ١٦٢). بعد ذلك جاءت زيارة السادات للقدس فغيرت الأوضاع؛ وقد ساهم في كل ذلك، حصول تطورات إقليمية كبيرة، مثل الثورة الإسلامية في إيران، والدخول السوفياتي لأفغانستان والتطورات في القرن الأفريقي. مع ذلك فإن هذه التطورات التي جاءت في ظل إدراة كارتر، لم تفد في جعل هذه الإدارة تتخلى عن فكرة الضمانة – التسوية، ولكنها جعلتها تتوسع في التعامل مع إسرائيل بوصفها رصيداً ذاتياً، ولكن في ما يتعلق بجبهتها الشرقية، فقط، بعد أن ثبت عدم قدرتها على حماية مصالح أميركا في الخليج، وهذا يتفق مع مبدأ كارتر الذي يتضمن إنشاء قوات التدخل السريع، الذي يعي أن تأخذ أمريكا بيدها مباشرة حماية مصالحها في المنطقة.

في الفصل الخامس يتحدث المؤلف عن تطور فكرة التحالف الإستراتيجي وصولاً إلى النظام العالمي الجديد، خلال الفترة من ١٩٨١م إلى ١٩٩٢م، حيث وقّعت إدراة ريغان مذكرة التفاهم الإستراتيجي (١٩٨١م)، التي طرح من خلالها فكرة التبادلية في الخدمات. وفي هذا الإطار يحلّل المؤلف تطور العلاقات الأميركية – الإسرائيلية، فيشير إلى حقيقة التعاون التقني باعتباره تعاوناً قديماً ودائماً، أما التعاون الإستراتيجي فهو تعاون يعتمد على المصالح الآنية أقل مما هو معتمد على التعهدات المكتوبة والموقعة، حيث يؤكد هنا أن الأساس هو استمرار العلاقة الخاصة من الناحية العملية، حيث أن التعاون الإستراتيجي الفعلي لا يعتمد على إعلان نية، «لكنه يستطيع أن يتجسد في ممارسة متواصلة وفي اتفاقات سرية» (ص ٢١٣)، وقد حدثت نقلة في هذه المرحلة مع وجود مذكرات تنص على تعاون ثنائي، واتفاقات للتعاون الإستراتيجي، مثل اتفاق آذار ١٩٨٤م.

ويتطرق المؤلف في هذا الفصل إلى التنسيق المتبادل في غزو لبنان، وحيثيات الهامش الإسرائيلي، ويطرح التعقيدات التي صاحبت هذا الموضوع، مشيراً إلى أن دخول جنود أميركا إلى بيروت يعني بأن «إسرائيل

أصبحت عبئاً إن لم نقل خطراً على المصالح الأميركية» (ص ٢١٠).

رغم كل الميزات التي تطرحها اتفاقيات التعاون الإستراتيجي، يشير المؤلف إلى بروز مخاوف إسرائيلية تجاهها، لخشيتها من أن تؤدي إلى تحميل إسرائيل تكاليف معينة، ولأنها تضع إسرائيل بمنزلة وسط بين الرصيد الذاتي والرصيد الملحق وهذا يعني إمكانية تحويل الرصيد الملحق إلى أداة (ص ٢٢٠).

في هذا الفصل أيضاً، يصل المؤلف إلى العلاقة المعقدة التي ربطت إدارة بوش بإسرائيل، وخاصة في ظل الأحداث الكبيرة التي حصلت تلك الفترة، من إنهيار الإتحاد السوفياتي إلى حرب الخليج، وقد أدت هذه التطورات كما هو معروف إلى تآكل فكرة أن إسرائيل رصيد إستراتيجي، وتحولها إلى عبء، خاصة إبان حرب الخليج.

وهكذا يجمل المؤلف في نهاية هذا الفصل حصيلة الدعم الأميركي لإسرائيل، والذي يقدر بحوالي ٥٠ مليار دولار، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى، والضمانة الواقعية التي منحتها لإسرائيل لردع العرب، وصولاً إلى مرحلة الضمانات الصريحة المكتوبة منذ العام ١٩٧٣م، التي تضمن بها الولايات المتحدة أمن إسرائيل وتفوقها النوعي والعلاقة الخاصة التي تربطهما معاً.

وفي الفصل السادس يعود المؤلف مرة أخرى لمناقشة بعض الأطروحات النظرية، حيث يناقش في هذا الفصل فرضية: «إسرائيل أداة للامبريالية»، يؤكد بأنه على الرغم من أن كل المرافعات تشير إلى صحة ذلك، فإنه يقترح أن تتم مناقشة هذا المفهوم بروية وتمعن، بسبب مخاطر تبنيه، لأن ذلك يقود إلى جعل الامبريالية سبباً وحيداً لوجود إسرائيل برغم أن هناك أسباباً أخرى هامة، كما أنه يجعل من إسرائيل والإمبريالية ظاهرتين متطابقتين، أو أن إسرائيل مجرد أداة فحسب للامبريالية، ومن مخاطره أنه يجعل من إسرائيل كلية القدرة والجبروت، وأنها مجرد العوبة ميكانيكية بيد أميركا. (ص ٢٥١). ويقول المؤلف بأن هذا الطرح هو شعار مركزي مسيطر في الخطاب العربي، يهدف إلى التعبئة السياسية، ويتيح تبرير الذات والتخلص من مسؤولية الفشل. (ص ٢٥٣) وبدلاً من ذلك يطرح المؤلف إستخدام هذا التفسير في سياقه التاريخي لا باعتباره أداة وذريعة، فالامبريالية شرط ضروري ولكن غير كاف لوجود إسرائيل، وهي ليست سوى السياق والبيئة التي نشأت فيها إسرائيل وتنامت (ص ٢٥٤).

بعد التفسير بالامبريالية، ينتقل المؤلف إلى محاججة أصحاب التفسير بعقلانية القرار، ويناقش فكرة المنفعة والمصلحة التي تقف وراء هذه العلاقة المتميزة، كما يناقش حالات الضغط الأميركي على إسرائيل

وحدودها، وفكرة تلاقي المصالح والمخاطر التي تعزز العلاقة بين الطرفين، ويقف المؤلف ملياً عند مسألة قصدية العلاقة وهل هي قصدية أميركية أم إسرائيلية، ليؤكد على أنه رغم وجود قصدية أميركية في بعض المسائل إلا أنها لا تتطابق مع الأهداف الإسرائيلية، أما القصدية الإسرائيلية فهي الأوضح والأغلب في هذا المجال، لأن إسرائيل هي الأحوج للعلاقة، لنيل الشرعية السياسية، ولتأمين حمايتها واستقرارها أمنياً واقتصادياً، ولضمان ردع العرب، ويقول المؤلف: «الاعتماد الإسرائيلي على الولايات المتحدة لجهة المال والسلاح والعداوة الإسرائيلية العربية، ظاهرتان ترتبطان ارتباطاً بنيوياً بوجود إسرائيل وتعزز كل منهما الأخرى نتيجة تصميم إسرائيل على تأكيد دورها الإقليمي» (ص ٢٨٦).

ويطرح المؤلف هنا فكرة هامة، وهي أن الدعم الأميركي لا يكفي لتأمين التفوق الإسرائيلي فقد سقطت فيتنام برغم هذا الدعم، بمعنى أن لإدراة إسرائيل لإمكاناتها ومواردها دور في هذا التفوق واستمراره.

أما لجهة التفسير باللوبي، فيبدأ المؤلف بالتعريف باللوبي، ونشاطاته ووسائل عمله، ولطبيعة النظام الأميركي الذي يعمل من خلاله هذا اللوبي بفعالية، كما يستعرض فعالية وتأثير اللوبي في النظام السياسي الأميركي. وفي هذا المجال، أيضاً، يتحدث المؤلف عن الحملات الإنتخابية الأميركية، وأصوات الناخبين اليهود، والعوامل التي تجعل منها كتلة فاعلة برغم كونها أقلية، كما يتحدث عن علاقة اليهود بالمجتمع الأميركي.

ويحذر المؤلف، في هذا المجال من مخاطر التفسير باللوبي، لأن هذا التفسير يريح أميركا ويجعلها تتحلّل من مسؤولية الموقف الموالي لإسرائيل، وأيضاً يشجعها على تقديم الطلبات لمحادثيها (العرب) لتقديم تنازلات معينة لتمكين الإدارة الأميركية من مواجهة اللوبي! أما المسؤولين العرب فهم يرتاحون لهذا التفسير لأنه يبرر علاقتهم الوطيدة بأمريكا أمام شعوبهم. وبحسب المؤلف، فإن جبروت اللوبي المؤيد لإسرائيل ينبع من: ١) مكانة دولة إسرائيل، ٢) دور القوة العظمى للولايات المتحدة ٣) المرجعية الثقافية - الأيدلوجية الأميركية. أي أن القرارالأميركي يأخذ في اعتباراته قوة إسرائيل من جهة، وضعف العرب من الجهة الثانية، ودور اللوبي الإسرائيلي المتعزز بمكانة إسرائيل. وينتقل المؤلف بعد ذلك للحديث عن التفسير الأيدلوجي الثقافي للعلاقة الأميركية - الإسرائيلية، فيشير إلى واقع اندماج الجالية اليهودية في المجتمع الأميركي، ثم علاقة هذا المجتمع بإسرائيل لناحية التماهي الثقافي (الهجرة والإستيطان) وتوافق القيم الأخلاقية - الثقافية - الدينية (البروتستانتية).

كما يطرح المؤلف اشكالية التفسير بالمرجعية الثقافية، لوجود فكرة التفسير بالمصلحة، وكذلك وجود عوامل ثقافية غير مواتية لإسرائيل مثل: حقوق الإنسان، المصلحة القومية، وبنفس الوقت يشير إلى تلاؤم التفسير باللوبي مع المرجعية الثقافية، وهنا يطرح تساؤلاً حول استعداد الولايات المتحدة لموالاة إسرائيل بغض النظر عن مصلحتها؛ كما يشير إلى ترابط العلاقة بين المصلحة والإستعداد وبين التفسير الإستراتيجي والديناميات الداخلية، كعوامل دافعة للعلاقة الأميركية بإسرائيل، خاصة وأن السياسة الموالية لإسرائيل لم تلحق ضرراً بأميركا، وهنا تطرح فكرة امكانية الضغط على الدولة العبرية، حيث ترى المرجعيات الأميركية بأنها يجب أن يأتي كحد أقصى، وأن يظل معتدلاً وأن يتم باسم مصلحتها (أي مصلحة إسرائيل) (ص ٣٤٢).

تأسيساً على ما تقدم يطرح المؤلف تساؤلين هامين هما: ١) هل تبقى العلاقات على حالها إذا تغيرت مصلحة أميركا؟ ٢) هل تبقى العلاقات إذا تغيّرت القيم الثقافية الاميركية؟ على السؤال الأول يقول المؤلف: «من شأن تغير في السياسة الأميركية يحتمه تدني وضع أميركا العالمي، أو تغير موازين القوى العربية - الإسرائيلية في الشرق الأوسط، أو إدراك بحتمية قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة، أن يقود النظام السياسي الأميركي، إلى «معاودة اكتشاف» قوى عالمية كان يتجاهلها، أو أنه كان يتجاهلها كلما تعلق الأمر بالعرب». (ص ٣٤٤) أما بالنسبة لتغير القيم الثقافية فيستبعد المؤلف هذا الأمر لأن تغير هذة القيم يحتاج إلى ثورة في اميركا، تساهم في تغير القيم بشل فجائي وسريع ، لكنه يطرح إمكانية حدوث خلخلة في هذا المجال، من خلال حدوث «تطور في علاقة الجالية اليهودية بفكرة مركزية اسرائيل، تطور يسير في وجهة القبول بتنوع أعظم وفي وجهة تعاطف متزايد مع التكلفة الفلسطينية التي ترتبت على إقامة الدولة اليهودية، (باعتبار ذلك) أمر من شأنة أن يفتت نفوذ اللوبي، وان يحدث تحولاً في المرجعية الثقافية الايدلوجية الاميركية، ومن ثم في السياسة الاميركية، وذلك باتجاه تقديم الدعم لاسرائيل ولكن بشروط متزايدة» (ص٣٤٤).

وفي خلاصة هذا الفصل يضع المؤلف ترتيباً للمرجعيات التي تفسر العلاقة الاميركية - الاسرائيلية حيث أن الأولوية للثقافة التي هي بمثابة الرحم للاستراتيجية، ثم المصلحة المرتبطة بها، لأن المصلحة لاتتقدم على المرجعية الثقافية إلافي اقصى الحالات، ويشير إلى أن المرجعية الثقافية ومرجعية المنفعة تسيران إجمالاً في الاتجاه نفسه، إلا أن كل منها يفرض على الآخر حدوداً لايستطيع تجاوزها (ص٣٤٥) ثم يتحدث المؤلف عن

المرجعية العظمى التي تحدد السياسة الاميركية وهي التي تنبثق من مكانة اميركا على الصعيد العالمي، والتاريخ المجتمعي الاميركي الداخلي، ونظام البلاد السياسي، وثقافة المهاجرين الاوروبيين، ووراثة الامبريالية الاوروبية، وهي جملة من عناصر سياسية واقتصادية وثقافية تحرك السياسة الاميركية، وتشكل الشروط اللازمة لتنامي ثقافة تعتبر أن دعم اسرائيل هو قيمة من القيم. وهكذا تصبح مكانة اميركا ووضعها على الصعيد العالمي، ثم الثقافة المسيطرة والمتماهي الاميركي - الاسرائيلي ، ومرجعية المنفعة (أو عدم الإضرار) الناجم عن الدعم الاميركي لاسرائيل، على التوالي، الدوافع الأساسية المحركة للعلاقة المتميزة بين الطرفين.

وفي خاتمة كتابه يشير الكاتب إلى أن هدفه الأولي هو« تسليط الضوء على العلاقة المتميزة الاميركية الاسرائيلية، والبحث في مختلف التفاسير ونقدها». ويؤكد المؤلف على أن «الحدود الاسرائيلية اللازمة لاستمرار هذة العلاقة عند مستواها المتميز هذا يفرض على اسرائيل أن تتصرف على نحو لاينال من تماهي المجتمع الاميركي ايدلوجياً وثقافياً إزاءها، أي ألا تنسف مشروعيتها كدولة غربية، ولا تقوض الصورة التي كونها الاميركيون عنها، ولا تؤزم علاقاتها بالجالية اليهودية الاميركية. وأخيراً، فإنه لا بد لاسرائيل - على مستوى المنفعة وادامة العلاقات المتميزة، من أن تحرص على الا تعزو أميركا إليها مسؤولية اضرار يقينية تطال مصالحها الاقليمية» (ص٣٥٣). ودون ذلك فإن العلاقة بين الطرفين تشتمل حتما على إباحة اميركية تترك لاسرائيل هامش تصرف واسعاً، وتتيح لها تباينات واختلافات في الكثير من المسائل الاقليمية. كما يطرح المؤلف فرضية أخرى نقيض ذلك حيث أنه في «إمكان السلام الاسرائيلي- العربي الشامل، الذي يحمل في طياتة وعوداً بوضع اقليمي مستقر وصلب، أن يؤدي إلى مضاءلة ارتهان وتبعية اسرائيل لأميركا، وإلى اطلاق اشارة بدء عملية طويلة وبطيئة لتحول العلاقات الاميركية - الاسرائيلية إلى علاقات عادية» (ص٣٥٤).

ويصل المؤلف إلى استنتاج هام مفادة أن «العرب لا يستطيعون تحويل العلاقات الاميركية-الاسرائيلية في المستقبل المنظور لأنهم لا يستطيعون التأثير في وضع أميركا كقوة عظمى، ولا في التماهي الايدلوجي - الثقافي الاميركي- الاسرائيلي، فالعرب هم إحدى الموضوعات التي تمارس عليهم الولايات المتحدة دورها العالمي ، بل إن العرب ساهموا ويساهمون بانقسامهم، وبتوجههم نحو اميركا، وبنفطهم واندماجهم في النظام الاقتصادي العالمي، في تعزيز دور أميركا العالمي، أي أنهم

يتخذون الاطار الذي تنخرط العلاقات المميزة الاميركية - الاسرائيلية فيه» (ص٣٥٤).

أما بالنسبة للتماهي الثقافي فلن يستطيع العرب أن يكونوا غربيين ويحلوا محل اسرائيل في هذا الموضوع، ولا إنشاء لوبي عربي رسمي يمكن أن يحل هذا الموضوع.

ويقول المؤلف أن الجانب الوحيد الممكن للعرب أن يكونوا فاعلين فيه هو مرجعية المنفعة في الحيز الشرق اوسطي، حيث يمكن للعرب أن يتدخلوا وأن يؤثروا، ولكن هذا لن ينجم عنه وضع العلاقة الاسرائيلية - الاميركية موضع تساؤل، وإنما سيؤدي إلى زيادة (أو نقصان) تكلفة الإباحة الاميركية وهامش المناورة الاسرائيلية، وهذا الحكم (كما يقول المؤلف) سيظل صحيحاً ما دام التوصل إلى سلام عربي-اسرائيلي نهائي لم يتم. ويختم المؤلف كتابه بالقول بأن «الطابع المتميز للعلاقات الاميركية-الاسرائيلية.. يساهم في ضبط النزاع العربي- الاسرائيلي، أكثر مما يساهم في تسويته لمصلحة الاطراف كافة» (ص٣٥٥).

وهكذا قدم المؤلف في أثناء استعراضه ونقده لمجمل النظريات التي تتعلق بتفسير العلاقة الاميركية-الاسرائيلية، العديد من الاستنتاجات الهامة التي من شأنها تعميق الوعي بطبيعة هذه العلاقة، واغناء الفكر السياسي العربي بأفكار جديدة وجدية تقدم اجوبة مركبة حول الواقع المعقد للعلاقات الاميركية-الاسرائيلية، ولا ريب في أن هذا البحث الهام، يساهم في كشف الكثير من معضلات الصراع العربي- الاسرائيلي من مدخل العلاقة الاميركية-الاسرائيلية.

ويمكن القول بكل ثقة بأن هذا البحث الجاد الذي تكبد فيه المؤلف الكثير من المشقة والجهد، يكتسب أهميته أيضاً من المراجع والوثائق التي اختارها الكاتب بعناية، ومن التحاليل النظرية والتاريخية التي اعتمدها في عرضه لفرضياته ولموضوعه. ولكن الأهمية الكبيرة لهذا الكتاب في رأيي تنبع من أنه عمل فلسفي - تاريخي في نظرية العلاقات السياسية، وقد ساهم في إثراء هذا الكتاب العناية الفائقة التي قسم بها الكاتب فصوله، والمواضيع التي اختارها للنقاش واسلوب المجادلة الرائع لمجمل الفرضيات المطروحة عبر تفكيكها وإعادة تركيبها واستنطاقها من واقع الممارسة السياسية وفي تطورها التاريخي.

كما يمكن القول بأن هذا الكتاب يحتاج إلى قراءة متمعنة وهادئة للنفاذ إلى الغايات المرجوه منه، وهو لا بد منه لكل الباحثين والمهتمين بحقل الفكر السياسي، وبتاريخ العلاقات السياسية، ولكل السياسيين المهتمين بالنظام السياسي الاميركي، وبالصراع العربي - الاسرائيلي.

ماجد كيالي

تنـــــويــــه

تلفت مجلة «صامد الاقتصادي» انتباه قرائها وكتابها إلى بعض التغييرات في أرقام هواتفها، لتصبح كما يلي:

التحرير: تلفاكس 5150347 / 6 – 00/962

دار الكرمل: تلفون 5689684 / 6 – 00/962

فاكس 5689685 / 6 – 00/962

كما أضافت «صامد الاقتصادي» خدمة البريد الالكتروني E-mail، والعنوان هو:

samed@go.com.jo

المحـــور القـــادم من مجلـــة
"صامد الاقتصادي"

٥٠ عـــاماً على نكبة فلسطين

al_iktisadi

SAMED

(SAMED ECONOMIST)

Vol . 20, 112, April - May - June 1998

Economic. Social & Labour Affairs
Published quarterly by:
Palestine Martyrs Workers Society.

"SAMED"